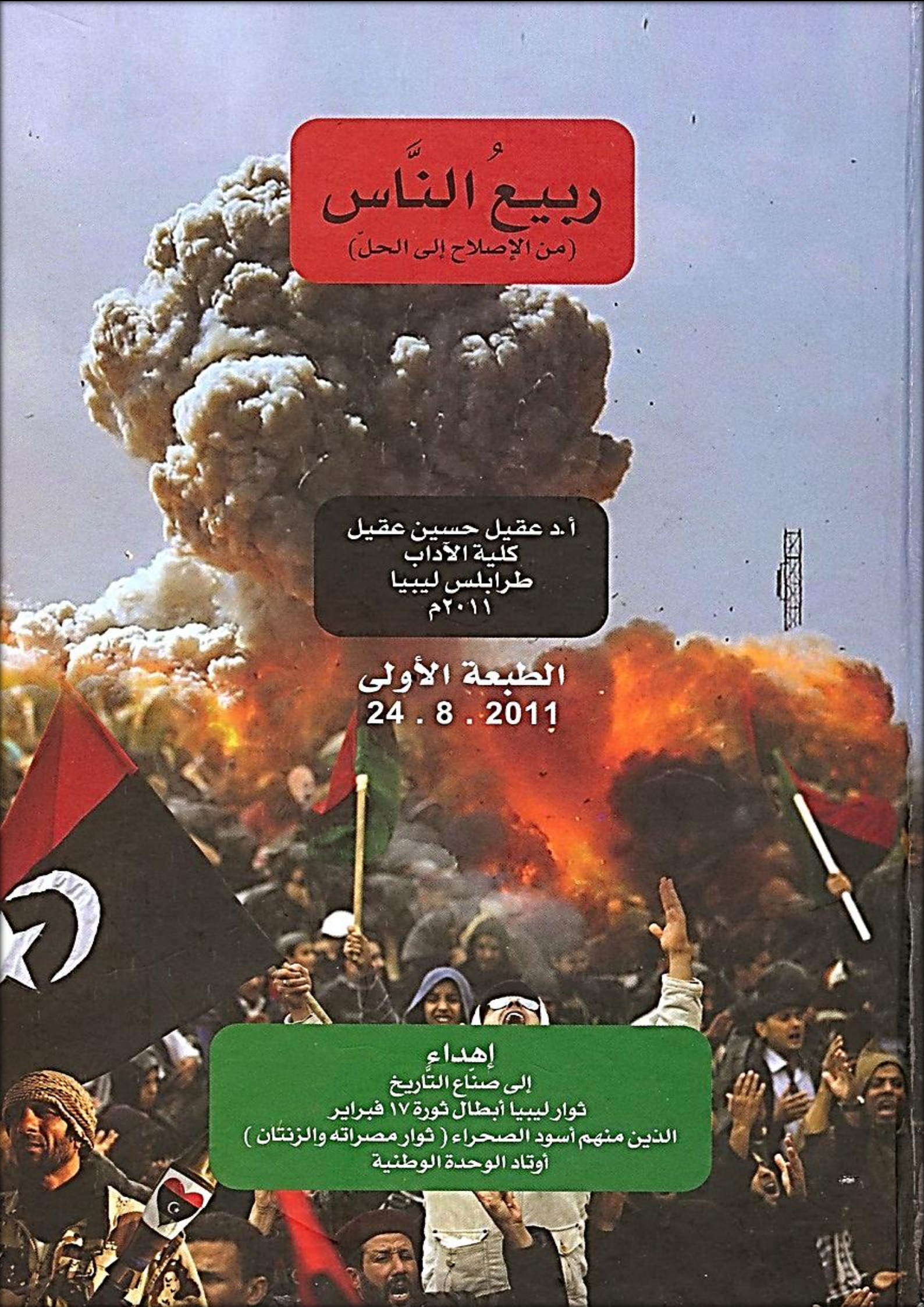

ربيعُ النَّاس

(من الإصلاح إلى الحلّ)

أ.د عقيل حسين عقيل
كلية الآداب
طرابلس ليبيا
٢٠١١م

الطبعة الأولى
24 . 8 . 2011

إهداء

إلى صنّاع التّاريخ
ثوار ليبيا أبطال ثورة ١٧ فبراير
الذين منهم أسود الصحراء (ثوار مصراته والزنتان)
أوتاد الوحدة الوطنية

ربيعُ النَّاس

(من الإصلاح إلى الحلّ)

أ.د عقيل حسين عقيل

كلية الآداب

طرابلس ليبيا

2011م

إهداء

إلى صنّاع التَّاريخ

ثوار ليبيا أبطال ثورة 17 فبراير

الذين منهم أسود الصحراء (ثوار مصراته والزنتان)

أوتاد الوحدة الوطنية

المقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مرّت الشّعوب عبر التَّاريخ بتغيّرات أخلاقية وسياسية واقتصادية واجتماعية، بأسبابها تحسّنت علاقات وساءت عند آخرين؛ فكانت الهداية الدينية وكان الضلال عنها جنباً إلى جنبٍ بين النَّاس أقارب وأباعد، وكان الصراع على الثّروة والسّلطة بين تصادم وتفاوض، وكانت المناصرة والتأييد جنباً إلى جنب مع الحياد والاعتراض، وكانت الأرض للنَّاس كافة وأصبحت الحدود على ظهرها علامات قف بين النَّاس، ومع ذلك عندما تسقط المطر تخضر الأرض وتلتحف زينة في ربيعها.

فالرّبيع هو ذلك المأمول في زمن القبول بتقديم التّنازلات من قِبل الرّافضين والرّافضين لمطالبهم، ممّا جعل أمل العودة للتّفاوض والحوار إصلاحاً لذات البين، ولذا كان النَّاس عندما يبلغون القبول بالإصلاح قد بلغوا ربيعهم المأمول، وهكذا أحوالهم تتجدّد بين فصولٍ جدباء وبين فصلٍ للرّبيع.

ولأنَّ أمور النَّاس بين فصلٍ للرّبيع وفصولٍ لا ربيع فيها؛ فالكفَّة لا يمكن لها أن تعتدل بما أنَّ العلاقة بين الفصول غير قابلة للاعتدال. ولأنَّه لا اعتدال، جاء الفكر السياسي مفاوضاً من أجل القبول بتقديم التّنازلات، ولكن هذا الأمر يعني أنَّ هناك من امتدّ خارج حدوده على حساب حاجات الآخرين ومشبعاتها، ممّا جعل المحايدين يتساءلون: إذا كان الأمر هكذا؛ فمن الذي سيقدّم التّنازلات؟ ألا تكون التّنازلات في معظمها من الطّرف الذي يطالب بالإصلاح إلى ذلك الطّرف الممتدّ إفساداً على حساب حاجات الآخرين ومشبعاتها؟

فكانت الإجابة من الوسطاء السياسيين على تساؤل هؤلاء المحايدين، لا تعالج القضايا السياسية هكذا تطرّفاً، بل عندما يغيب الحلّ ليس لنا بدٌّ إلّا أنْ نقبل بالتّفاوض على توافق المتناقضات دون أن نضع الأصابع على العلّة.

بناء على هذا الرأي قَبِلَ النَّاس بتقديم التّنازلات غير المتعادلة؛ فعندما يرفض الشّعب مظالم الطُّغاة ويتظاهرون في السّاحات العامّة، تصبح العلاقة بين النَّظام والشّعب علاقة مواجهة يترتّب عليها في غير توازن قبول الشّعب بتقديم مزيد من التنازلات، وإقدام النَّظام على أعمال القمع والتكميم مع تعهّد من قِبله بإجراء إصلاحات، ولهذا يصمت النَّاس قليلاً ليستعيدوا أنفاسهم إلى جولة أخرى، وهم غير مبالين أمام قضاياهم بمن يزجّ به منهم في زنزانات السّجون.

هذه الجهود عبر التَّاريخ السياسي توصف بأنَّها جهود نضالية (نضال من أجل قضايا مشروعة) ولكن وللأسف الشديد لم تتجاوز مطالب النَّاس بلوغ الإصلاح، ولهذا سادت المظالم وكثر الطُّغاة في أوطانهم فأكثروا فيها الفساد.

ومع أنَّ بعض بلدان العالم قد تجاوزت هذه الخريطة السياسية المؤلمة بما فيها من شدّة تأزُّمات وسوء أخلاق، إلّا أنَّ أمّتنا العربية وللأسف الشديد طال زمن قبولها بتقديمها المزيد من التّنازلات بغير حقّ؛ فتضاعفت آلامها، واشتدّت أوجاعها، وتخلّفت عن الرّكب الحضاري حتّى ظنّ البعض أنَّها لن تنهض أبداً، ولكن في دائرة غير المتوقّع كانت المفاجأة منها بركاناً ثائراً كلّ ذرة من ذرات حممه كُتبت عليها عبارة (إرحل خير لك من أن ترحّل)؛ فكان الرّحيل قافلة بعيد أوّلها عن أخرها، ويا ليتها من زمان.

وجاء ربيع النَّاس مرحلة جديدة متجاوزة لذلك الزّمن الذي لم تتجاوز مطالب النَّاس فيه مرحلة الإصلاح؛ فكان الحلّ صناعة تاريخ لا مطالب تقدّم للطّغاة كي ينظروا فيها، ولهذا كان الحلّ متضمّناً رحيل الطُّغاة دون استثناء لأحدٍ منهم.

فكان ربيع النَّاس كسر قيد، وامتلاك إرادة، وممارسة حرّية، فيه النَّاس يقرّرون ما يشاؤون كما يشاؤون، ويَقدِمون على أداء واجباتهم الوطنية بلا خوف، ويتحمّلون ما يترتّب على أدائها من أعباء جِسام دون تردّد. ولهذا ارتأينا أن نكتب عن ربيع النَّاس في زمن الرّحيل، ذلك لأنَّ كتابة الرّحيل في زمن ربيع النَّاس يختلف عمّا سيكتب عنه في زمن ما بعد الرّحيل، ومن هنا تكون كتابة الرّحيل غير الكتابة عنه، فما يكتب في زمنه غير الذي يُكتب في الزّمن اللاحق عليه.

ومع أنَّ الرّبيع واحد إلّا أنَّ بيئات أوطانه تتنوّع بتنوّع سهولها وأوديتها، وغزارة غيثها، وخصوبة تربتها، وتنوّع نباتاتها؛ فما يراه البعض ربيعاً قد لا يراه البعض كذلك إذا ما قارنه بربيع وطنه؛ فكان البعض لا يأمل ربيعاً أكثر من ربيع الإصلاح، ولهذا في مؤلّفنا كتبنا عن هذا التنوّع حتّى عرفنا الحلّ ربيعاً.

وختاماً مع أنَّ هذا المؤلف في مضمونه (ربيع النَّاس) مترتّباً على نجاح الثورات العربية إلّا أنَّه في حقيقة أمره أُلِّف في زمن ولادة بعضها (تونس ومصر) وحمل بعضها الآخر (ليبيا واليمن وسوريا والبحرين) في ميادين الحرّية وميادين الشهداء وساحات المواجهة التي نجح الثوّار فيها نصراً واستشهاداً.

ومع أنَّ قبول المواجهة مع الثّور الهائج أمر حياة أو موت إلَّا أنّني قبلتُ أن أكون مع الثوّار الليبيين (ثوار 17 فبراير) في المواجهة، ولكنّ كلّ في

مكانه؛ فكان التواجد في أيِّ مكان هو أخطر من التواجد في الأمكنة الأخرى؛ فألّفت كتابنا **ربيع النَّاس** (من الإصلاح إلى الحلّ) من داخل الحلبة التي يصول وجول فيها الثّور الهائج الذي بُلّغتُ بغضبه من مؤلفّي **خريف السّلطان** (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع)؛ فكان ردّي على من جاء بغضبه (من يقرّر أن يركب ظهر البعير لا يمكن له أن يطأطئ رأسه)، ولهذا ألفتُ مؤلّفاً بعنوان **الرّفض** (استشعار حرّية) ثمّ مؤلفاً آخر بعنوان **تقويض القيم** (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، وها أنا أقدّم للقراء الكرام كتابي **ربيع النَّاس** (من الإصلاح إلى الحلّ) وأنا كلّني أمل أن استمع إلى أراء النقّاد مع وافر التقدير.

أ.د عقيل حسين عقيل

كلية الآداب

طرابلس ليبيا

17 من رمضان

الموافق 17 / 8/ 2011م

النَّاس عبر الزّمن يتدافعون حركة وحِراكاً فيتعرّضون إلى ما يتعرّضون إليه أفراداً وجماعات وشعوباً وأمماً، ولذا فهم بين تقبّلٍ ورفضٍ، وبين إقدام وإحجام وانسحاب، ولكلٍّ أثره المحقّق للانسجام والتّوافق بدون تقديم تنازلات، أو المحقّق للتكيّف المؤسّس على تقديم التنازلات، أو رفضاً مع قبول المواجهة حتَّى يُحسم الصِّراع.

وبعد أن يُحسم الصِّراع وتفكّ القيود وتكسّر الأطواق يستنشق الإنسان الحرّيّة؛ فتمتلئ رئتاه أملاً بعد يأسٍ؛ فيلتفت هنا وهناك فلا يجد ظلمة ذلك اللّيل الحالك، ولا زمهرير تلك الأيّام وتأزُّماتها القارصة، ولا حرارة ذلك الصّيف الأجدب، بل يجد البسمات تملأ نفسه تلألأً مع تلألؤ نجوم الرّبيع في قلب السّماء الصّافية، وهكذا نفسه تتفتّح وتتفتّق أنفاسها مع تفتق أزهار الرّبيع الباسمة.

إنَّه الرّبيع على طول الأرض الخضراء وعرضها مع ألوان الطّيف التي بها الأرض تزيّنت، وأقواس قزح التي نُصبت أقواسُ نصر احتفالاً بالرّبيع.

النَّاس كلَّ النَّاس تحرث؛ فتزرع، وكلّ النَّاس تحصد؛ فتأكلّ من عرق جبينها ويديها، وأولياء الأمور آباء وإخوة وأقارب يرعون غير القادرين منهم على الحرث والزّرع والحصاد، أمَّا وليُّ الأمر الذي تمّ اختياره إرادة من قِبل النَّاس جميعاً فقد حلّ محلّ ذلك الليل الحالك (الطّاغية الظالم)، ليتولّى الأمر الذي به كلّف رعاية وعناية دون أن يغفل عن رعاية المعاقين والذين لا راعي لهم وفقاً لِما كلّف به دستوراً واضحاً.

النَّاس أصبحوا يتغنّون بالرّبيع والبهجة أوسع من سعة صدورهم بعد أن كانت أفواههم مكّممة عن الغناء إلّا لذلك الليل الحالك، ولعلَّ البعض من شعوب العالم المنعتق من العبوديّة عقولهم لا تصدّق أن يُغنَّى لليل

الكالح، نقول لهم معذرةً، هكذا هي الأحوال، ونحن أيضاً لا نصدّق أنَّ الآخرين لا يرون إذاعاتنا التي فيها المغنّون لا يتغنّون إلّا للّيل الحالك!

لقد أزيح اللثام بعد أن أزيحت الغمّة؛ فكانت الوجوه مستبشرة بعد أن تخلّصت ممّن جثم على الصدور كوابيس، والنَّاس تتساءل:

كيف كنّا نأكل ونشرب؟

وكيف كنّا نصلّي لله تعالى؟

وكيف كنّا نذهب للمدارس والجامعات؟

وكيف كنّا نعمل؟

وكيف كانت علاقاتنا مع الآخرين أقارب وآباعد؟

وكيف كنّا نتدبُّر أمورنا وأمور من لهم حقّ علينا؟

كلّ الإجابات: (كنّا سارحين غافلين)، ولذا ليس لنا بدٌّ إلّا الاستغفار والتّوبة التي لا عودة من بعدها لتلك الأيّام؛ فعلينا أن نتذكّر تلك المفاسد لأولئك الطّغاة، ونختار منهجاً نرسم به طريقاً، ونصوغ به رؤية تحرِّم وتجرِّم وتدين تلك المظالم والمفاسد كما تدين وتجرّم من يعود إليها، وفي مقابل ذلك علينا أنْ نفكّر في المستقبل الأفضل وأنْ نعمل على صناعته دون أيِّ تأخير، ولذا ينبغي أن تكون المناهج قادرة على أنْ تعلِّمنا كيف نتعلّم؟ وكيف نفكّر فيما نفكّر فيه؟ وما هو الذي يجب أن نفكّر فيه ولا نغفل عنه؟ ومن همّ القادرون على ذلك؟ حتَّى لا نقع في جرائم ذلك اللّيل الحالك الذي جعل كلّ شيء بيده لا بيد النَّاس.

ولمتسائلٍ أن يتساءل، وهو يقول: وكأنَّ للربيع منهجاً ورؤية تختلف بالتمام عمَّا كانت عليه تلك اللّيالي الحالكة؟

نقول له، نعم. إنَّ المناهج التي جبرت النَّاس على السير في الطّريق المكشوف والممهّد فقط هذه مناهج لم تُعلّم النَّاس الاستقراء والاستنباط

والاستنتاج ولم تمكّنهم من حُسن التفكُّر والتدبُّر ولا حتَّى من التذكّر الذي به يستمدّون العبر من التَّاريخ وتجارب الحياة، ممّا جعل حياتهم منقوصة لعدم معرفتهم كيف يتعلّمون ويتعاملون مع الآخرين؟ وكيف يتساءلون؟ ومتى يقبلون؟ ومتى يرفضون؟ ولماذا يقبلون ولا يرفضون؟

ولذا فإنَّ للرّبيع المزدهر مناهج متنوّعة تتجدّد وتتطوّر باستمرار؛ فهي كما تُمكِّن من استيعاب الممكن المتوقّع، تُمكِّن أيضاً من استيعاب الممكن غير المتوقّع؛ فهي ليست تلك المناهج التي تزوّد النَّاس بالمعارف والمعلومات المحذِّرة من الانحرافات السّالبة دون أنْ تزوّدهم بالكيفية التي تمكّنهم من النجاة إذا ما حصل الانحراف.

فمناهج ربيع النَّاس كما تقرّ ممارسة الحرّية بأسلوبٍ ديمقراطي للجميع، تقرُّ أنَّ قيمة الإنسان والعلم هما المكوِّنان لرأس المال الاجتماعي، فالذي يمتلك قدراً رفيعاً من العلم هو من يمتلك رأس مال قد يحقّق المفاجآت في السّوق؛ فالفكر العلمي هو الذي يمكّن المواطن من وضع أصابعه في عيني من يكون ظالماً ويضمن له عودتها إليه بسلام.

أمَّا في ذلك الزّمن الحالك في أوطان التكميم فإنَّ الفكر كان لا يمكّن الجميع من وضع الأصابع في أعين الظالمين، وإن تمكّن من تمكّن من ذلك في دائرة غير المتوقّع؛ فلا يضمن عودة أصابعه إليه بسلام، هذا في حالة إن عادت أصابعه إليه.

ولذا فإنَّ مناهج البحث العلمي في هذا الرّبيع المزدهر هي مناهج حِوارية تساؤلية، تتحاور مع المتوقّع وتعمل على استخدامه لما يُفيد، وتتساءل عمّا يمكن أن يكون من بعده، والعمل على اكتشافه حتَّى يتاح للاستخدام المفيد النّافع.

فتلك المناهج التي كانت تخضع إلى التوجيه وفقاً لسياسة رأس الدّولة، كانت مناهج موجّهة بما يحقّق الفتنة والصّدام والصّراع بين مكوّنات المجتمع المدني حتَّى أصبح المجتمع بكامله بدون مكوّنات مدنيّة.

أمَّا اليوم فعلى رأس مستهدفات المنهج غرس روح المودّة والمحبّة بين النَّاس؛ فلا صراع ولا فتنة ولا دسائس ولا مكائد من أولئك الذين استغفلوا النَّاس وظلموهم؛ فالوطن للجميع والنَّاس فيه إخوة والفرص في خدمته متساوية وفقاً للقدرة والمهارة والمهنة والحرفة والرّغبة؛ فمنهج الرَّبيع يستهدف الإبداع بممارسة الحرّية؛ فيطلق العنان لعقول النَّاس بعد أن كسّر القيد والطوق اللذان كانا يكبّلان حرّية الوطن والمواطنين.

ولأنَّه الرّبيع ففيه العقول تتفتّح مع تفتّح كلّ زهرة، وتنضج مع نضج كلّ ثمرة من ثماره اليانعة، وهي تتأمّل في العلاقة بين ما ترى وتنظر، وبين الأسرار التي تكمن من ورائها، حتَّى تتمكّن من المعرفة آية بآية، وحُجّة بحجّة وفكرة بفكرة من أجل الوصول إلى المزيد من المعرفة النَّافعة، التي ترتقي بالذّوق إلى مزيدٍ من الرّفعة.

ولذا فالعلم لا ينبغي أن يدخله الغشّ، وإذا دخل الغشّ ميادين العلم والمعرفة فإنَّ ذلك يعني امتداد الجهل على حساب المناطق التي يجب أن يمتدَّ العلم فيها، وهذا يستوجب ثورة إنصاف لتقوية الإرادة البشرية، وعليه عندما يعمّ الغشّ في الامتحانات حينها لا يهمّك أين يمتحن أبنائك، ولكن عليك أن تعرف إن نجحوا فإنَّ نجاحهم هذا سيؤدّي بهم إلى الرّسوب في ميادين المنافسة الحرّة وأمام مشبعات حاجة السّوق المتنوّعة والمتطوّرة.

في المستقبل لا يعدُّ للجامعات أي أهمية ما لم تكن علومها عابرة للحدود، وكذلك لن يعدّ للحدود أهميّة عندما تكون المعلومات مخترقة لها، الأهمية للمعلومة بغض النّظر عن من يكون مصدرها؛ فالدّين والعرف

واللّون والجنس لن تعدّ عوائق أمام المعلومات التي ترتبط بمشبعات حاجات سوق العمل، ولهذا فمنهاج الرّبيع هو منهاج توليد المعلومات، معلومة من معلومة، وفكرة من فكرة، تفكّراً وتذكّراً وتدبُّراً وتأمُّلاً.

وعليه: المناهج العلمية التي تقود إلى الإبداع والاختراع، هي مناهج فكّ القيد من أجل تحرير عقول النَّاس من التبعية المميتة، ولذا فالفرق كبير بين المعلومة التي تحرّر العقل وتنيره بما يحفِّزه على الإبداع، وبين المعلومة التي تجثم بثقل أوزانها على العقل؛ فتحرمه من ممارسة الحرّية؛ فالأولى: هي التي تهدف إلى تمكين المتعلّمين من الإطلاع على الكتب وتحرّضهم على الخروج منها إلى العمل وميادين الحياة العامّة.

والثانية: هي التي تلزم المتعلّمين التقيّد بما جاء في الكتب، وتقمعهم إن فكّروا في الخروج منها، إنَّها مناهج تعليم الأميّة وفقاً لمنظور النَّظام الذي جثم على البلاد والعباد، ذلك النَّظام الذي يخشى أن يشكِّل التعليم التنويري خطراً على وجوده، ولهذا أصبحت المقررات استسلامية تعلّم الطّلبة كيف يمكنهم أن يستسلموا ليسلموا، ممّا جعل النَّظام يسرع بفتح الجامعات والمعاهد من أجل أن يشغل أوقات المتعلّمين عن التفكير بحرّية لكي لا يعرفوا دسائسه وخفاياه في تزوير الحقائق وإخفائها عنهم؛ فالنّظام يعرف إنْ تعلّم المواطنون العلوم النّافعة التي تبيّن لهم الحقائق وتحفّزهم على التغيير، يتمرّدون ويثورون على النَّظام الذي كان سبباً في جهلهم وأميّتهم وتخلّفهم، ولذا عندما يتخرّج الطلبة ويحصلون على شهادات اعتراف بأميّتهم، لا تجد لهم الحكومة فرصة عمل، لأنّهم لم يؤهّلوا وفقاً لاحتياجات المجتمع وتطلّعاته وحاجة سّوق العمل؛ فمثل هؤلاء هم في حقيقة الأمر لا زالوا في حاجة لمحو أميّتهم التي تعلّموها في مدارس وجامعات المستهلكين، وذلك لأنَّ مقرّراتها تسليمية تعترف

بالواقع ولا تحرّض على تغييره، تعتمد على التبعيّة ولا تعمل على كشف الزّيف وتحرير الحاجات، ولا تحرّض على كسر القيد أو فكّه بإرادة، ولهذا فقد تخلّفت المناهج والمقرّرات وخلّفت من ورائها كمّاً هائلاً من الأميين.

وعليه: فإنَّ مناهج ذلك الزّمان الأجدب هي مناهج إعلاميّة تلقينيّة، تُعلِّم المواطن بما يجب أن يكون عليه، وتلقِّنه بما يُرضي رأس النَّظام حتَّى لا يرتكب خطيئة عن جهل، ولذا فالفرق كبير بين المناهج التعليمية، والمناهج الإعلامية؛ فالأولى تُعَلِّم النَّاس كيف يتعلّمون؟ وكيف يفكّرون بحريّة؟ وكيف يحكمون؟ وكيف يتمكّنوا من إظهار إبداعاتهم الخلّاقة؟ أمَّا الثانية؛ فتَعْلِّمهم كيف يكونوا طائعين لأوامر ونواهي قمّة السُّلطان، وكيف يمتصّون غضبه إن غضب عليهم بغير حقّ؟ وكيف يغضّون أبصارهم عنه إن رأوه عارياً؟ وكيف يبلِّغون الآخرين الذين لم يتمكّنوا من رؤيته عارياً عن ذلك الملبس الحريري الفضفاض.

إذن المناهج الإعلاميّة مناهج تسليميّة، لا ترتقي بالنَّاس إلى قمّة المعرفة الواعية بالحقيقة، بل تنحدر بهم إلى أسفل السّافلين، أمَّا مناهج الرّبيع فهي المناهج المتطلّعة إلى الأجود والأرفع والأنفع للكلِّ دون أنْ تستثني أحداً من النَّاس؛ فهي ترتبط بالتَّاريخ لتأخذ العبر والمواعظ وتستفيد من قصص الآخرين، وتشخّص الحاضر وتُدبِّرَ أمره ليكون على الجّودة والرّفعة الممكّنة من المنافسة، وتفكّر في المستقبل الذي ينبغي أن يكون أفضل ممّا عليه من ربيع؛ فالربيع يتطوّر مع تطوّر ما يشبع الحاجات المتطوّرة والمتنوّعة؛ فأمطار الرّبيع وأنهاره وبحاره ومحيطاته تتجدّد، ممّا جعل وديانه وجباله وسهوله وشواطئه وسواحله تتجدّد.

ولذا فالمناهج عندما تؤسّس على قاعدتي (الأوامر والنواهي) تُعدّ قيوداً تستوجب الفكَّ أو أنْ تكسّر بالقوَّة، وذلك لأنَّ التلقين لا يخلق إلّا التُّبع،

ممّا يجعل أبواب الإبداع مغلقة، ومن هنا جاءت مناهج الرّبيع تساؤلية حوارية تطلّعيّة لأجل أن تستكشف ما هو ممكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، كما كشفت صفحة (Facebook) حقيقة الرّافضين لمناهج الأوامر والنواهي التي أمر بها الطُّغاة الذين أطيح بهم في ميادين الحرّية وساحات الشهداء؛ فمناهج الرّبيع الحرّة تقرّ ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحملّ المسؤوليّات وفقاً للصلاحيّات والاختصاصات وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام بكلِّ حرّيّة.

ولذا فمنهاج الرّبيع لا تريد من الإنسان أن يُسلّم بكلِّ شيء إلّا بعد أن يكون كلّ شيء على البلاطة (بشفافيّة)؛ فحينها يصبح للحقّ دلالة ومعنى، وللواجب دلالة ومعنى، وللمسؤولية دلالة ومعنى، وحينها يسود التقدير والاعتراف والاعتبار والاحترام بين النَّاس قيماً حميدة وسلوكاً قدوة.

ربيع الإصلاح

ربيع الإصلاح هو الزّمن الذي فيه تتهيّأ الأمور إلى ما يمكن أنْ تُهيّأ له؛ فيكون الإعمار بعد أنْ كان الإفساد، وتكون المشاركة بعد أنْ كان التغييب، ولذا فالإصلاح فعل قيمي تصويبي من أجل إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه قبل أن تسوء أو تتصدّع ذات البين بين النَّاس أفراداً أو جماعات، أو بين النَّظام بقمّته وبين الشّعب إذا بلغ به الحال إلى رّفض الحكومة الفاسدة، ممّا يجعل رأس النَّظام يرضخ ويستجيب لمطالب الشّعب؛ فيقبل بالإصلاح، ممّا يدعو الشّعب إلى فكّ التّظاهر والاعتصام

لتعود الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما كانت عليه بشيء من الإصلاح في ضوء سياسة النّظام.

فالإصلاح يؤدّي في النّهاية إلى الأخذ بالأمر الواقع بعد القبول بتقديم التّنازل من أطراف النزاع، ومن هنا فلا إصلاح إلّا بعد ضغوط يترتّب عليها تنازلات؛ فالإصلاح ضرورة لفكّ التأزُّمات، وهو ترميم لذلك البالي الذي تآكل حتَّى أصبح توظيفه يُعرِّض الآخرين للتّهلكة والمخاطر.

ومع ذلك يُعدّ الإصلاح قيمة حميدة بين النَّاس كونه يعيد العلاقات بعد انقطاع أو قطيعة؛ فهوى قيمة بنائية تُمكّن من بلوغ مستهدفات مشتركة بين الأنا والآخر، وتُمكّن من إعادة المستهدف بالبناء والإعمار لتنقله من حالة الوهن إلى ما يمكن أن يكون عليه من القوّة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

وعليه: فالإصلاح صفة المصلحين الذين يعتبرون ويتّعظون ويقتدون بالأسوة الحسنة؛ فيتدبّرون أمورهم، ولا يغفلون عمّا في أنفسهم من علّة ليغيّروها إلى ما هو أحسن وأفيد، ثمّ يستهدفون الآخرين بالتغيير كلّما استطاعوا إليه سبيلاً.

ولذا فالإصلاح إزالة تلف أو ضرر في مقابل جلب المنفعة والسّلامة؛ فإذا كان الفساد بأسباب انتشار المظالم التي تولّدت تحت مظلّة النَّظام ورعايته؛ فإنَّ الإصلاح لا يكون إصلاحاً إلّا إذا تمّ إصلاح النّظام، وتقويض مفاسده ومظالمه التي لحقت قيم النَّاس وسُلطتهم وثروتهم ودينهم وتعليمهم وثقافتهم.

ولأنَّه إصلاح؛ فهو القابل للتّلون والتّغيّر والتّبدّل بين حينٍ وحين؛ فإنْ كان إصلاحاً حقيقياً أدَّى إلى تلاشى التناقضات، وإن كان مجرّد امتصاص غضب الرّافضين أو المتمرّدين فإنَّ النَّظام سيكون نشطاً إعلاميّاً من أجل

امتصاص غضبهم جميعاً، وبعد أن يعيد النَّظام عافيته يعود إلى سكونه ورتابته تلك التي ولّدت الرّفض، ممّا يجعل نار التمرّد تشتعل من أجل الإصلاح.

ولكن أيِّ إصلاح؟

نقول:

إنَّه الإصلاح الذي تقبله المعارضة، وتعرضه برنامج عمل لها إن نجحت في الانتخابات أو إن نجحت بانقلابها أو ثورتها.

وإن تساءل أحد: أيّ انقلابٍ أو أيّة ثورة؟

نقول:

ثورة ذلك الحزب، أو تلك الطّبقة، أو الطائفة أو القبيلة أو الأسرة أو تلك الجماعة تحت أيِّ مسمى من المسمّيات التي عرفتها عصور ما قبل الثّورات العربيّة التي تفجّرت هذه الأيام فعمّت البلاد غيثاً نافعاً لربيع متوافقٍ مع الأمل.

ما قبل الثّورة البركان (ثورة الشّعب التونسي) كانت الشّعوب تناضل من أجل الإصلاح، من خلال تلك التنظيمات المعترف بها أو غير المعترف بها، أو تلك الانقلابات العسكرية التي بها تطيح بالأنظمة من أجل أن تحلّ محلّها؛ ولذا فأوّل ما يُغيَّر بعد الإطاحة بالنّظام المنقلب عليه يُغيَّر رأس النَّظام برأس الحزب أو رأس الانقلاب مهما تعدّدت ألوان طيفه، ومعه تُغيّر الحكومة المحكومة برأس النَّظام الذي حلَّ محلّة رأس المنقلبين؛ فيدفع بالشّركاء مرحلة أولى للإصلاح، ثمّ يتمّ تغيير الشّركاء بالأقارب مرحلة ثانية للإصلاح، ثمّ يتمّ تغيير الأقارب بالأبناء والزّوجة مرحلة ثالثة للإصلاح، ثمّ يتمّ تغيير الزّوجة بتوريث الحكم للأبناء مرحلة نهائية للإصلاح، وهكذا كان التَّاريخ السياسي يُصنع.

وبين هذا وذاك عندما يستشعر قمّة السُّلطان في نفسه القوّة لا يتردّد في قمع الشّعب المطالب بالإصلاح؛ فهو يظنُّ أنَّ الاستجابة لمطالب الشّعب تُقرأ من قبله بأنَّها رضوخ لرأيهم، وهذه القيمة الحميدة أخلاقيّاً بالنسبة لقمّة السّلطان قيمة لا تحمد، ولهذا يشتدّ في رفضه ويتطرّف فيزيد من حدّة قبضته على رقاب من يقع بين يديه من أفراد الشّعب.

أمَّا إذا فاجأه ما يفاجئ، أو إن استشعر الضّعف في نفسه مع وافر الجبن، يقبل بالتّنازل ويقدّم التعهّدات لا من أجل الإصلاح الذي يأمله النَّاس، بل من أجل أن يضيّع الفرصة من بين أيديهم حتَّى لا يتمّ اقتناصه بانقلابٍ أو ثورة.

أمَّا ما بعد (الثّورة البركان) فلم يعدّ الأمر كما كان عليه؛ فلم يعدّ الإصلاح مطلباً، بل أنَّه على رأس المطالب مرفوضٌ، كونه أصبح نفاية ضارة للشّعب ومُفسدة للبيئة؛ فأصبح رّفضه حقّ من أجل سلامة الشّعب من أضرار نفاياته؛ فكان البديل هو (الحلّ) على رأس المطالب.

ولذا فتلك الانقلابات والثّورات ما قبل البركان العظيم لم تعدّ قصداً ناجحاً، ولا مقبولاً؛ فبعد تفجّر البركان العظيم الذي رمى بحممه على أرجاء الوطن العربي؛ ففجّرت كلّ ذرّة من حممه ثورة في نفس كلّ مواطن؛ فثار الشّعب على الأنظمة الطّاغية التي منها نظام معمّر القذافي، ورمى ما رمى منها في قمامة التَّاريخ، وهو الآن يعمل على رمي ما تبقّى؛ ومن هنا لم تعدّ غاياته استبدال رأس النَّظام السابق برأس النَّظام اللاحق عليه تآمراً وانقلاباً، بل غاياته بلوغ الحلّ الذي ببلوغه لن يجد الفساد له مكاناً ليحلّ فيه، ولهذا ثار الشّعب كونه القمّة التي لا تعلوه قمّة؛ فنجحت الثّورات الشعبية دون أن يكون لها برنامجاً إصلاحيّاً، وذلك لأنَّها الحلّ.

وعليه: الإصلاح قيمة لا يزيد عن كونه إطالة عمر زمني للمستهدف إصلاحه، أمَّا الحلّ فهو ولادة جديدة، ولذا فكلّ النّضالات السياسية كانت غايتها بلوغ الإصلاح، ولا أمل تفكّر فيه غير ذلك، ممّا جعلها تستبدل القديم بالجديد لأجل أن تتغنّى بالاستبدال الذي منح لها فرص نيل المكاسب كما منحها للسّابقين حتَّى بلوغ الفساد، وهكذا الأمور تتقلّب من جانبٍ إلى جانب بين يسارٍ ويمين، دون أن يلمّ بالعقل الإنساني التفكير فيما من شأنه أن يؤدّي إلى الوقوف ثمّ التقدّم إلى الأمام.

إذن لا ينبغي أن يكون إصلاح أحوال النَّاس وكأنَّه غاية؛ فالغاية دائماً هي الحلّ الذي هو من أجل الإنسان كونه القيمة الكريمة المقدّرة في وطنه الذي فيه يساوي مواطناً حرَّاً كما غيره فيه يساوي مواطناً حرَّاً.

ومن هنا في كثيرٍ من الأحوال يغفل المصلحون عن قيمة التقييم الذي يستدعي استيضاح الحقائق والكشف على مكامنها لمعرفة ما يتخندق فيها من مآسٍ وآلام وضغائن ومكائد ومكر وعيوب وانحرافات سلبية بأسباب تلك المظالم؛ فالمواطنون عندما يبلغ الحال بهم هذه الدّرجة من إلحاق المفاسد بهم سيكونون بدون شكّ في حاجة للتّنفيس؛ فليترك لهم مجال فسيح للتّنفيس الوجداني الذي به يستطيعون إخراج ذلك الطّاغي من صدورهم وقلوبهم وأنفسهم وعقولهم، وعلينا بقبول ذلك ولا استغراب؛ وإلّا سيكون غير المتوقّع أكبر بكثير ممّا هو متوقّع.

ولذا ينبغي أن يتجاوز الإنسان مرحلة الإصلاح بتدبِّر حاضره بناءاً وإعماراً وفلاحاً ليسهم في إشباع حاجاته المتطوّرة والمتنوّعة، ثمّ يعمل كلّ ما في وسعة لأن يتجاوز حاضره وهو يتامّل ويأمل ويفكّر في المستقبل الأعظم الذي تتسابق الشّعوب من أجله بحثاً علميّاً وإعداد عدّة تُمكّن من

بلوغه كونه المخزن الذي فيه مشبعات كلّ الأماني والآمال التي لا يكون فيها شيء على حساب آخر.

ولكي لا تستمرّ الصّدامات بين النَّاس فلا بدّ من إصلاح الفساد بإصلاح أسبابه، وتقويم مسبّبيه حتَّى تتغيّر أحوالهم من الفساد إلى البناء والإعمار، ولذلك لم تتفجّر الثّورات الشعبية في الوطن العربي من أجل الإصلاح حتَّى وإن رفعه البعض بداية وكأنَّه المطلب (تفادياً للقمع)، وبالرّغم من القمع فالجماهير أفصحت عن مطلبها وهو الحلّ (الشّعب يريد إسقاط النّظام) ثمَّ (إرحل)، ولذلك كان لأيّام تفجّر الثّورات لكلّ جمعة عنوان، وكان النَّاس كبيرهم وصغيرهم يصلّون في المساجد، وكان في مقابل ذلك البلاطجة (الشبيّحة) لهم بالمرصاد خارج المساجد ينتظرونهم بالرّصاص الحي، ولأنَّ التحدّي يستوجب تحدٍّ، أصبحت الشّعوب تفضّل صلاة الجمعة في ميادين الشهداء وساحات الحريّة، وفي مقابل ذلك كرهت الحكومات يوم الجمعة بعظمته، وكلّ يوم سبت من بعدها يأتي، تأمل الحكومات أن تستمرّ أنظمتها إلى ابد الآبدين وفي نفس الوقت يأملون أن لا تأتي جمعة واحدة في أيّامهم المأمولة.

إذن بعد نجاح الثّورات الشعبية العظيمة فالإصلاح لا يكون إلّا للضرورة، أمَّا الغايات المأمولة لا تكون إلّا للوجوب حلّاً.

ولأنَّ لكلِّ شيء قاعدة إصلاحية تعيد الأمور إلى ما تستدعيه الضرورة؛ فبالمقابل أنَّ لكلّ شيء استثناء إفسادي يؤدّي إلى ما لا يجب، وللتوضيح نقول:

القاعدة الإصلاحية: تقود إلى الإصلاح، ممّا يجعل النَّاس يتمسّكون بما هو ضروري من خلال المعادلات الآتية:

. المساس بالدّين يؤدّي إلى التّمسّك بالدِّين والدِّفاع عنه، حتَّى من قِبل بعض المنتمين إليه برغم عدم التزامهم بأداء معتقداته.

. تقويض النَّظام الفاسد للقيم الاجتماعية (الأخلاقية) التي تحافظ على العِرض تدفع النَّاس إلى صونه والدّفاع عنه.

. انتقاص النَّظام من أهميّة الهويّة يؤدّي بالنَّاس إلى شدّة التمسّك بها والدّفاع عنها.

. الاستهانة بالوطن يحفّز على صونه والدّفاع عنه.

. حرمان المواطن من ممارسة حقوقه الوطنيّة يدفعه إلى المواجهة والثّورة من أجل أخذها بإرادة أو بالقوّة.

. حرمان المواطن من أداء الواجبات الوطنيّة، يدفعه إلى الرَّفض لمصدر الحرمان والقبول بتأديتها وإلّا سيعلن المواجهة والتمرّد.

. حرمان المواطن من حمْل المسؤوليّات الوطنيّة يجعل المواطن مغيّباً ومقصيّاً ممّا يدفعه إلى التمرّد والثّورة التي بنجاحها يبلغ الحلّ.

. إصلاح الأرض وإعمارها وسلامة بيئتها بُعد إنساني ومسؤوليّة عامّة من يُحرم من المشاركة فيها سيكون معارضاً. ولذلك فإنَّ لكلّ قاعدة استثناء يصاحبها، ممّا جعل مَنْ وضع نفسه مهيمناً في خانة الاستثناءات مطارداً حتَّى وإن نصَّب نفسه شرطيّاً مدَّعياً سلامة الوطن والأمن العام وتنفيذ القوانين بحزم، أو حتَّى وإن نصَّب نفسه واعظاً ومرشداً بما أنّه في دائرة الاستثناءات؛ ولذا سيظل مطارداً بالقوّة حتَّى يعود إلى ما يُرسِّخَ تلك القواعد التي تنظم علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية عن إرادة.

ولذا فأنَّ الحلّ هو الغاية المرضية للجميع، أمَّا الإصلاح لا يتجاوز كونه إصلاحاً لِما أُفسد ولم يرتق إلى مستوى بلوغ الحلّ، ذلك لأنَّ الإصلاح

يقبل بتقديم التنازلات من الطرفين، أمَّا الحلّ فلا محلّ فيه للتنازلات في مطالب الشّعب وممارسة حقوقه.

إذن الإصلاح دائماً يلاحق مفسدة مفعوله، أي لو لم تكن هناك مفسدة من مفسدٍ ما جاء الإصلاح ليلاحقها إصلاحاً، وبما أنَّه لا وجود لمفسدة ما لم يكن من ورائها مفسداً، إذن لا يمكن القضاء على المفاسد ما لم يتمّ إصلاح المفسدين الذين كانوا لها فاعلين.

ولكن كيف يمكن أن يتمَّ الإصلاح؟

نقول: بإصلاح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، أي تصحيح القول الخاطئ بالقول الصائب، والفعل المفسد بالفعل المصلح، والعمل الفاسد بالعمل الصالح، والسلوك السيئ بالسّلوك القدوة. ومع ذلك فالأمور لا يمكن أن تقف عند حدّ الإصلاح الذي لا يكون إلّا لملاحقة سابق سلبيّ؛ فالحياة لم تكن مقتصرة على ماضٍ، بل الحياة دائماً مرتبطة بالزّمان والحركة، فيها يُصلح ما أفسد في ماضيه لكي لا تستمرّ الحياة والمفاسد تحوط بها من كلِّ جانب وكأنَّها لا ترجو مستقبلاً مأمولاً يستوجب التطلّع إليه.

فالمعلومة في حالة امتداد بين قبول ورفض وإضافة وتعديل، وغموض ووضوح، ولأنَّها بين هذا وذاك؛ فهي في حاجة لأنّ تُصحَّح، حتَّى لا تزوّر الحقائق، ويُحيّد الكلم عن مواضعه، ولكن تصحيح المعلومة يتطلّب مصدراً صادقاً وقادراً على التبيّن حتَّى لا يسلك سلوكاً منحازاً، وأن يُميّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، وكذلك أن يكون قادراً على أن يستقري الأفكار ويستنبط الحلّول، حيث لا إصلاح لذات بين إلّا بالمعلومات الصّادقة، ومن يغفل عن أهميّة ذلك يدفع آخرين للرّفض

والتطّرف والمواجهة من أجل الإصلاح، وعلى من يريد أن يكون مصلحاً أن لا يغفل عن أنَّ:

. (المعلومة متأرجحة بين صائبة وخاطئة)

. (تصحيح المعلومة بالمعلومة وجوبي)

. (المعلومة الحُجَّة تؤسّس المركز العام الذي لا يكون مركزاً إلّا باختيارات الجميع عن إرادة)

وبما أنَّ الإفساد هو نتاج معلومات خاطئة، إذن لا يمكن أن يكون الإصلاح إلّا بمعلومات صائبة، ولذا ينبغي أن تَحلَّ المعلومات الصائبة محلّ المعلومات الخاطئة، ثمّ تُدعم المعلومات الصائبة بأخرى أكثر صواباً حتَّى يتمّ تثبيت القول السليم والفعل السليم والسلوك السليم بالحُجَّة التي يحتكم النَّاس بها ويحتكمون إليها، ومن هنا الكلمة المعلومة تحمل معلومات، وهذه المعلومات يجب أن تكون صائبة لتُثبَّتَ حتَّى تُسهم في البناء والإعمار والإصلاح، وإذا كانت خاطئة يجب أن تُصحَّح، وهنا تصبح العودة إلى الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة التي هي أساس لكلّ بناء بين الضرورة والوجوب؛ ففي الوقت الذي نتوقّع فيه حدوث الإفساد نتوقّع إمكانية العودة عنه وإصلاح أحوال ذات البين.

ولهذا تُعدّ المعلومة بنائيّة في دائرة الإصلاح، وتعدّ هدميّة في دائرة الإفساد.

ولأنّ المعلومات هي التي تشكّل آراءنا وقناعاتنا، لذا فهي التي تشكّل معتقداتنا أيضاً، والمعلومة تُحمل في الكلمة والجملة والنصّ سواءً أكان شفوياً أم مكتوباً.

ولأنّ المعلومة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع (إفساديّة وإصلاحيّة)؛ فينبغي أن لا يُستغرب قولٌ أو فعلٌ أو سلوكٌ يُقال أو يُفعل

سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم الجماعي أم حتَّى الجمعي ولكلٍّ رأيه وفقاً للمعلومات التي تمّ تشرُّبها، ولأنَّ لكلّ معلومة إفسادية معلومة إصلاحية تقابلها؛ إذن في دائرة الممكن كلّ أفساد قابل للإصلاح إن لم يصرّ الطُّغاة على التمسّك بما يؤدّي إلى الإفساد والفساد.

الإصلاح بين تصلّب ومرونة

إنَّ التصلُّب في الفكر والتعامل والممارسة المختلفة بغير حقّ يؤدّي إلى التقوقع الذي نهايته التراجع والوقوع في الفخّ بسبب عدم التفهُّم والإدراك للمتغيرات الحاصلة في المحيط العالمي، كما أنَّ التصلُّب والخشونة في الرأي والممارسة تخفي عن صاحبها الخفايا؛ فالخشونة والتصلُّب بغير حق يؤدِّيان إلى النفور من أصحابها وبالتّالي يتحولان إلى إعاقة في حركة التغيُّر والتطوُّر لديهم؛ فالخشونة والتصلُّب الفكري لا يكونان إلّا ضدّ الآخر الذي يتعرَّض في دائرة الممكن إلى الرَّفض والقبول والتغييب والإقصاء، وهنا تكمن علل المشكلة وتزداد الفجوة امتداداً عن الآخر.

أمَّا دلالات المرونة في الفكر والممارسة على عكس ما تدلّ عليه الخشونة والتصلُّب؛ فبقدر ما يكون الأنا مرناً يكون أكثر حكمة تجاه الآخر؛ فالمرونة تشعر الآخر بالطمأنينة كما أنَّها دليل لتفهُّم ظروفه التي بتفهُّمها يتمّ استقطابه واستدعاءه إلى ما يجب أن يكون من أجل الجميع، وكلّما ازدادت الليونة والتفهُّم ازداد النفوذ، لأنّ التفهّم يراعي مصالح الجميع وحتّى شطحاتهم وتطلّعاتهم التي لا تشكّل ضرراً على أحدٍ؛ فالاعتراف بالآخر والتشارك معه على البيِّنة هي القوّة الحقيقية في الصعود واستمرار البناء السليم والانسجام المتواصل في سبيل الإنجاز وصناعة المستقبل الذي فيه الأمل.

وعندما يرى الأنا نفسه أنّه الأكبر أو الأقوى على الجميع؛ فليعلم أنّه مهما قوي أمام توحَّد قوّة الجميع لن يظلّ إلّا الأضعف أمام الجميع، ولذا فالأفضل للجميع أن لا يكون من جنسهم أحد كبير ومتكبِّر عليهم، والأفضل لمن يرى نفسه أنّه الأكبر على قومه أو شعبه أن يعيد نظرته لنفسه ويقيِّمَ حاله ثم يقوِّمها بقوّة النَّاس التي وحدها تستطيع أن تجعله الأكبر مكانة بينهم متى ما اعترف بأنّهم سادة وقدَّرهم بالفضائل والقيم التي قدّروه بها وجعلوا له مكانة بينهم.

أمّا إذا تحقّقت هيمنة الأنا على الغير فتكون هيمنته بدون شكّ هي المسيئة لطيب العلاقات وصفائها بينهم، ممّا يجعل الظاهر من القول غير متطابق مع ما هو كامن منه في الصدور، ومن هنا يضطر الإنسان المهيمن عليه أن يكون عائقاً صريحاً حتّى ولو لم يصرّح بأنَّه عائق أمام أيّ فكرة يطرحها المهيمن بالقوّة؛ فتظهر في نفسه المقاومة السلبية التي تُطمئن نفس المهيمن بغير حقّ الذي يعتقد أنَّ الأمور تسير وكأنَّها على أحسن ما يرام، وذلك بما هو ظاهر من رضا من قبل المهيمن عليهم، وسيظل الحال على هذه الوتيرة إلى أن يمتلك المهيمن عليه القوّة التي تمكّنه من إشهار موقفه ضدّ الهيمنة والطغيان، ولذا فإنَّ هيمنة فكرة من الأفكار على عقل المرء تدلّ على وجود قدر من انغلاقه عن العالم الفكري الذي حوله، هذه الهيمنة التي تشيع لدى الكثير من البشر في جميع أنحاء العالم أحد المكامن الرئيسة لتمزُّق البشرية، وعلى النطاق الأصغر تمزُّق المجتمعات إلى فئات مختلفة في مجالات السياسة والاقتصاد والمعتقدات والقيم الاجتماعية والفضائل الإنسانية، ممّا يسهم في جعل عملية تحقيق التماسك الاجتماعي والشعبي مهمّة أشق.

ومن تجليات انحسار الهيمنة ومظاهر الانفتاح على الفكر الآخر أن يترك المرء في فكره هامشاً لاحتمال خطئه الفكري، وأن يدرك أنَّ الفكرة لا تتضمّن بالضرورة الحقيقة كلّها، لأنّ الفكرة مكوَّنة من عنصر ذاتي وعنصر موضوعي ذي نسبتين مختلفتين في بنية الفكرة، بينما تشتمل الحقيقة على قدر أكبر من العنصر الموضوعي، وأن يدرك المرء أنّه لا حكر لأحد على معرفة الحقيقة.

وبانحسار الهيمنة الفكرية وبالانفتاح الفكري تُمَدُّ جسور الاتصال بين الأنا والآخر، وتتعزّز ظاهرة التغذية الفكرية والتأثير الفكري المتبادلين، وبهذا الانحسار وهذا الانفتاح يصبح الموقف الفكري مماثلاً أو عاكساً لحقيقة تكوين الفكر من ذات وموضوع، وبالتّالي يتمّ التقارب الفكري الذي يسهم في التماسك الاجتماعي علائقيّاً، وهو التماسك الذي يحتاجه الأنا والآخر على حدٍّ سواء.

ولذا فإنّ إلغاء الآخر تنفرج له أسارير المتعنِّتين الذين لا يتجاوز تفكيرهم خطوات أقدامهم، فيحاولون الاقتناع بفكرة إلغاء الآخر التي تساورهم، فلا يجدونَ بديلاً عنها، وينصّبون فكرهم وأنفسهم ضمن المكانة التي لا يمكن إلّا الركون إليها ولا حلّ إلّا بها، والتساؤلات التي يمكن أن تطرح هنا:

ألا يكون هناك بديل عمَّا يراه الأنا!

ألا يكون لدى الآخر أحد المفاتيح التي يمكن من خلالها الحلّ؟

ألا يكون إلغاء الآخر علَّة مؤدّية إلى تعاظم مكانته وعلوّ شأنها؟

إن تمسُّك الأنا بأنّه المركز وغيره هامش، وتمسُّك الهامش بأنّه صاحب الحقّ في أن يكون مركزاً على حساب ذلك الأنا الذي يجب أن يُهمَّش، إنَّ هذه التشبّثات لن تؤدّي إلى حلّ إلّا إذا اعترفت بأنَّ المركز حقّ

للجميع، ممّا يستوجب الالتقاء والتفاهم على إدارته بموضوعية دون أن توزَّع الأدوار بما يجعل البعض ضحية ولو كان من الغافلين.

ومن يرى أنَّ الحلّ لا يكون إلّا في التطرّف ذاته، فقد يكون التطرُّف شاهداً هو الآخر على ذاته بأنّه ليس الحلّ، فكيف إذاً لا يتمّ الحوار مع الفكرة قبل أن يتمّ عرضها عُملة مزوَّرة في السّوق؛ فتؤدّي إلى تأزّمات مالية وتُطيح بالاقتصاد بين بائعٍ ومشترٍ.

ولذا فلا داعٍ للتّجاهل؛ فهو المؤدّي إلى إلغاء الآخرين وتحقيرهم وتغييبهم عن ممارسة الحقوق التي بها تتحقّق المنافع المشتركة دون أن يتضرّر الغير، ومن لم يجد آذان صاغية تسمعه وتُسهم في توفير ما يُشبع حاجاته المتطوِّرة، ليس له بدّاً إلّا أنَّ يتطرَّف بعيداً ويتخنّدق لمقاتلة من كان سبباً في تهميشه وإقصائه وتحقيره وتغييبه وعدم الالتفات إليه ولو بطرفة عين.

وهنا يصبح المركز (قمّة السُّلطان) هو السّبب بإسقاط كلّ الحلّول التي من شأنها أن تلغي التطرّف وتدخله ضمن خريطة جديدة يكون على أساسها الحلّ بتعدّد المراكز التي فيها يُقدّر الإنسان ولا يهان.

إنَّ تشبّث الأنا بما هو عليه وتشبّث الآخر بما هو عليه، يجعل كلّاً منهما في حالة تطرُّف حيث لا لين ولا مرونة ولا تقدير ولا اعتراف بما يجب، وكذلك يصبح التساوي في التشبّث المرتكز الذي يؤجّج نار التطرُّف في كلّ صغيرة وكبيرة.

إذن التشبّث لا يؤدّي إلى الاندماج والتوافق والانسجام والتعاون والاستيعاب ولا حتَّى التكيُّف، بل يؤدّي إلى ما يظهر المواجهة والثّورة في الفكرة والقول والفعل والسلوك، ممّا يجعل المفاجئات هي مكامن الحلول.

فالتشبُّث بما لا يجب لا بدَّ أن يواجهه الرّفض، أمّا التشبّث بما يجب حتَّى وإنْ واجهه الرَّفض من البعض الذي لا يُقدِّر الأنا ولا الآخر؛ فلا يمكن أن يكون للرّافضين فيه حُجَّة، ومن هنا لن يكون قادراً على الصمود بقدر ما يكون قابلاً للإبطال، ذلك أن السياق العام للنسق الإنساني يشير إلى أن الفضائل والقيم هي المُرضية لتوافقات النَّاس بإرادة ومع ذلك فلكلّ قاعدة شواذ.

وإذا ارتأت الأنا أنَّه لا حلّ للمشكلة مع الآخر إلّا وفقاً لرؤيتها، أو وفقاً لثقافتها، أو لمعتقدها؛ فهي لا تملك الإتباع ولا مفاتيح الحلّ للمشكل الإنساني، وفي هذه الحالة توصف بأنّها أنا متعصِّبة لوجهات نظرها وأفكارها والمنحازة لرغباتها، ولذا لا تتمكّن من تكوين علائق مع الآخر؛ فعلاقتها تكون ضمن المركز الذي تتمركز عليه، فهي تعيش حالة من الانكفاء والجفاء؛ فلا تتمكّن من الوصول إلى الآخر أو حتَّى التقرُّب منه على سبيل التعرّف على أفكاره وآلامه وأحلّامه، أو حتَّى في طريقة تفكيره، التي في كثير من الأحيان يكون على أساسها الوصول إليه ومحاولة الاندماج معه، وصهر كلّ الخلافات والمشاكل والعوائق في بوتقة إظهار الحقيقة (نحن سويّاً) و (نحن معاً).

فعندما تنظر الأنا لنفسها وكأنّها العالم بأسره، تصبح واهمة بما تمتلئ به من ظنون بأنّه لا يوجد شيء خارجها؛ فهي كما تزعم الأفضل وعلى كلّ المستويات، تعتقد فيما تسلك ولا تعتقد في سلوك الآخرين، ولهذا لن تكون قادرة على القيادة الجامعة، بل تصبح مقدرتها في اتجاه ما يفرّق، ممّا يجعل للرّفض والتطرُّف والصدام مناخاً مناسباً لإثارة الزّوابع، وهنا يكون الصِّدام بين من يتمركز على أناته (شخصانيّاً) وبين من قرّر مواجهته بالمطلق، ولذلك تنعدم معطيات الالتقاء الذي يمكن أن يكون من خلاله

الوصول إلى بداية عهد جديد في إذابة التشبّث، وجعل الأمور تسير وفق نطاق يلملم ما يحصل ويدخله في دائرة التوافقات، التي يكون من خلالها تقريب وجهات النّظر وتغيير الاتجاهات نحو ما يجب؛ فالمركز والتطرّف متقابلان في كلّ شيء إلى أن يجلسا على طاولة واحدة (نحن معاً) و(نحن سويّاً) وحينها يعرفان أنَّهما كانا على وهم أنَّهما المتقابلان في الوقت الذي هما فيه ليس كذلك، ولهذا الجلوس على طاولة الحقّ المستديرة تجعل كلّ واحدٍ من الجالسين مركزاً مساوياً للآخر، وحينها تنجلي الحقيقة إن كانت النوايا مستهدفة تحقيق آمال مشتركة من أجل الإصلاح أو صناعة المستقبل الأفضل والأجود.

إنَّ تشبّث الإنسان بكلّ ما يتعلّق به من أمر حقّ لا يستوجب الحرمان، والأمر هو كلّ ما يتعلّق بالإنسان من سياسة داخلية وخارجية وحربٍ وسلمٍ وملكية وتعليم وصحة، وكلّ ما من شأنه أن يُسهم أو يؤدّي إلى إشباع حاجاته دون أن يكون على حساب إشباع حاجات آخرين، ولهذا من الوجوب التشبّث بممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، بل من غير اللائق أن لا يتشبّث الإنسان بكلّ ما يتعلّق بأمره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وعلى كلّ المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية، إنّه الأمر الطبيعي ومن خالفه خالف قوانين الطبيعة التي تأسّست على الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة التي جعلت الإنسان هو المركز ولم تجعل قمّة السّلطان هي المركز.

تشبّث الأنا برؤها في مقابل الآخر برؤاه لا يؤدّي إلى إصلاحٍ ولا يؤدّي إلى حلٍّ، بل في بعض الأحيان يؤدّي إلى التطرُّف مع استخدام أشدّ الوسائل عنفاً ودمويةً، وبالتطرّف قد ينتزع الآخر اعترافاً يتمكَّن به من الجلوس على طاولة التفاوض والمراجعة التي تجعل كلّ طرفٍ خيرَ

مستمعٍ لآخر جالسٍ على طاولة التفاوض المستديرة على قاعدة: (الحق للجميع دون استثناء)، وتجعله أيضاً خير متحدّثٍ عن أمره (سبباً وعلةً)، ولذا لو لم يكن الحلّ كامناً في التطرّف ما تطرّف من تطرّف فعلاً وسلوكاً، ولهذا عندما يكون عدم الاعتراف بحقوق الآخرين وواجباتهم ومسؤولياتهم هو السائد لا يكون لهم حلّاً إلّا التطرّف الدموي الذي لا يجب الدعوة إليه بأيّ علة أو سبب، بل الانفتاح على مجموعة من الاختيارات والبدائل التي تهيئ الإنسان إلى الاختيار بإرادة، وحلّ هذا الأمر بين الأنا والآخر يمكّن كلّا منهما من طي المسافة بمسببات التخلّي عندما كانا يتشبّثان بأركان الحلّ المطلق، وبما أنَّ الإصلاح والحلّ مؤسّسان على الزوجية (الأنا والآخر)؛ فلا يمكن أن تستمدّ الحياة قوّتها إذا أُلغي الآخر، وهذا الأمر يخالف الأمر الزوجي الذي بُنيت الحياة عليه وغرست فيه نبتة الأمل.

ولأنّ الأنا قوّة والآخر كذلك فإنّ مقارنة كلّاً منهما بالآخر تجعلهما في تساوي القوّة، ولو جلس الأنا مع الآخر على قاعدة (نحن معاً) و(نحن سويّاً) مع فائق الاعتراف والتقدير والاحترام لكان الحلّ بينهما قاعدة مؤسّسة على ما يجب، وقاطعوا الفرقة التي لا تكون إلّا بأسباب تمسُّك كلّ منهما برؤاه الخاصة وتشبّثه بها.

ولذا فإنَّ التشبّث بالحلّ هو الحلّ؛ فالإنسان القوّة يتوحّد مع الآخر دون أن يجعله خصماً أو يدفعه إلى أفعال المواجهة ممّا يؤدّي إلى الوهن والضّعف كلّما تواجها.

ولهذا يجب أن يكون المركز للجميع إن أردنا أن نَقْبُرَ التطرُّف والتمرّد إلى الأبد وإلّا ستظهر قاعدة: (إن عدتم عدنا)، وحتّى لا يكون التشبّث قاعدة في غير محلّه؛ فعلى الأنا والآخر أن يكونا على قاعدة (المرونة

الاستيعابية) التي بها يُعطى كلّ ذي حقٍّ حقّه، وبها يكون هامش القول الحقّ والفعل الحقّ أكثر اتّساعاً، وبها تجد مشاعر الاعتراف والتقدير حيزاً لها، وتجد المكانة مكانتها، ويُعتمد المنطق الحُجَّة ويجد كلّ فسحته في ممارسة الأمر بإرادة حرّة.

ولذا ينبغي أن لا يغفل المجتمع عن أهمية الإصلاح وفقاً لقاعدتي:

. (المعلومة الصائبة تصحّح المعلومة الخاطئة وإن كان أصحابها متطرِّفين).

. (الحُجَّة بالحُجَّة تجعل النَّاس في مركزٍ مُتسع، والوطن مِلكُ للجميع).

وعندما تؤسّس العلاقات بين الأنا والآخر على هاتين القاعدتين يتمّ التفاهم ويصبح التفهُّم قيمة رائجة بالتقدير والتقبُّل والاستيعاب دون أنَّ يتطرَّف أحد أو يُطرَّف، ودون أن يسود الاحتكار من قبل أحدٍ على حساب الآخرين.

لذا فالإصلاح عندما يؤسّس على المعلومة الصّائبة والحُجَّة الوافية يصبح النَّاس متأهّبين لأن يَقدِموا على ما يشاؤون من أجل أن يصنعوا مستقبلاً يجد الجميع فيه أنفسهم مركزاً، أمَّا إذا كان التّخطيط للمستقبل من أجل أن يكون النَّاس تُبَّع فالانتكاسة لا محالة هي مفسدة لِما تمَّ التخطيط له، ويصبح الزّمن كفيلاً بترويض الطُّغاة وإن ولَّد الزّمن متطرّفين متأهّبين لتنفيذ الفعل.

أدوات الإصلاح

ولأنَّ الإصلاح قيمة حميدة في مواجهة أفعال وأعمال الإفساد؛ فهو لم يكن أمراً عبثاً، بل كونه إصلاح فلا يكون على هذا الفعل إلّا عن قصدٍ وعمدٍ، ولأنَّه كذلك فهو المؤسّس موضوعيّاً على القيم الإصلاحيّة الآتية:

1 . المحاسبة

المحاسبة قيمة حميدة ولكنّها دليل اعتراف بسيادة المفاسد، وهي نظام تقويمي للسّلوك وللنّظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لتقويم الأعمال العلمية والتقنية والإدارية في كلّ مكان من العالم؛ ففي أيّام الحرب الباردة كان نظام المحاسبة السائد في البلدان يخضع لرؤية الحاكم ولرؤية المصلحة المحليّة على مستوى الدّولة، ويخضع لرؤية المالك على مستوى الخصوصية الفردية أو الجماعية أكثر من خضوعه لمعايير ومقاييس عالمية تبرز درجة الجّودة كمّاً وكيفاً. ولأنَّ العالم كان في حالة كفتي ميزان تتأرجح بين اليمين واليسار؛ فلم تتوازن حركة الكفّتين لجنوح بعض نحو بعض، ولذا كان من الصّعب اتخاذ إجراءات حازمة .

في إيطاليا عام 1997م بعد أن أساءت الحكومات السابقة إدارة عملتها وحوّلتها إلى احتكار نقدي أصبح الشّعب متلهّفاً إلى أن يدير الاتحاد الأوروبي بلادهم، ولذلك قال المحامي الإيطالي في مجال الشركات ماريو أباتي: "إنَّ أحد الآثار السريعة للانضمام إلى اليورو ما أطلق عليه عملية تنظيف البيت من الداخل"[1]. وذلك لأجل فرض معايير موحّدة على جميع الأعضاء في ظل بنك مركزي واحد بدأ العمل به عام 1999م.

إنَّ النَّظام المحاسبي العالمي لا يعدّ تدخّلاً في الشؤون المحلية، ولكنَّه ضابط لها من انفلات السياسيين ورجال الأعمال الذين يحاولون التهرّب من دفع الضّرائب والالتزام بالمواصفات الدولية التي تحافظ على الجّودة، وهكذا هو الحال في بعض بلدان الدّول النّامية التي تباع الأمور فيها ليلاً ويصبح الباعة كما يقولون بخير، حيث الحصانة على الرّئيس والوزير ورئيس الجهاز والحرس الخاص والسيّد المبجّل والسيدة المبجّلة والأبناء

[1] المصدر السابق. ص 245.

الواقفين على سلالم التبجيل، وغيرهم من ذوي الصّفات والامتيازات الخاصّة، ولكن هؤلاء جميعهم لا مكان لهم في عصر ثورات الشفافيّة التي لا تقبل بمن لم يقبل أن يكون مستعدّاً للكشف عن حساباته أمام المحاسبة القانونية؛ فلم يعدّ هناك مكان للإخفاء، ولا للتّسويات المالية المزوّرة بفواتير مزوّرة، الكلّ يخضع لقانون المحاسبة العالمية؛ فلا خشية بعد اليوم وكلّ شيء على البلاطة، وما على الدّول والشّركات التي تُريد الالتحام بالحضارة العالمية إلّا أن تكشف للسّوق عن أشياء كانت في الماضي تستطيع إخفاءها، وكما أنَّ الدّول والشّركات لا تجد مكاناً لتختبئ فيه؛ فكذلك يتزايد عدم وجود مكان لكي يختبئ فيه الأفراد سواء كانوا رؤساء شركات أم رؤساء حكومات ووزارات أم أنّهم مجموعة من أقلام هؤلاء، أم كانوا أعلام من أولئك المشاهير في تبييض الأموال غير المشروعة، أم كان قمّة من القمم السّلطانية؛ فكلّ الحسابات مكشوفة حتَّى وإن زوّرت الأسماء، ولهذا عرف الجميع كم اختلس سوهارتو، وكم اختلس زين العابدين بن على، وكم اختلس حسني مبارك، وكم اختلس الأبناء والزوجات والأنساب لهؤلاء ولغيرهم من الذين حبلهم على الجرارة، وهكذا عرف الجميع بحق أنّ الملك كان عارياً، وهكذا سترون الطّاغية معمّر القذافي في ليبيا عارياً (كم هتك من أعراض، وكم اختلس من أموال، وكم قتل من قتيل، وكم سجن من سجناء، وكم، وكم، وكم)؟

ولذا فإن أردت أن تكون مشاركاً في الحضارة العالمية فعليك بمعرفة أنَّ كلّ اتصال هاتفي تجريه، وكلّ فاتورة تدفعها، وكلّ دواء تشتريه، وكل شريط (فيديو) تستأجره، وكلّ رحلة جوية تقوم بها، وكلّ آلة نقود تتعامل معها، كلّ ذلك يُسجل هناك في مكانا ما في جهاز حفظ المعلومات الآلي للقطيع الإلكتروني، وليست لديك أدنى فكرة عن الوقت الذي يُبرزها فيه

لكي يطاردك"[2]؛ فهل فهمت أيّها الطّاغية؟ أم أنّك لن تفهم إلى أن يتمّ القبض عليك؟

نقول: قبل أن تقرّر عليك أن تعرف ما أُخذ بغير حقّ سيعود قبل القبض عليك ووضعك في السجن؛ فهل فهمت؟

إذا كانت الضرائب مصدر دخل وطني، فلماذا لا تُدفع؟ ولماذا يتهرّب البعض من دفعها في أوطان التكميم؟ ولماذا في مقابل ذلك في بعض الدّول الأخرى يُعدّ دفعها واجباً وطنيّاً لا ينبغي التخلّي عنه؟ كل ذلك يعود إلى درجة الالتزام بثقافة أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات؛ فالشّعوب في أوطان التكميم لا ترى عيباً في أن يتهرّب المواطن من دفع الضّرائب أو تسديد أيِّ التزامات أخرى، وذلك للأسباب الآتية:

أ . انتشار ثقافة الإعفاءات: فإذا كنت من زعامات النَّظام أو المنتمين إليهم أو من معارفهم؛ فالإعفاء حقّ لهم من وجهة سيادة النَّظام وحكومته الرّاعية للإدارة، وواجب على المجتبي أن يُميز بين الحلال والحرام، وإلّا سَيحُل محلّه آخر أكثر تفهّما وفطنة منه.

ب . الابتعاد عن ممارسة الديمقراطية: فالمجتمعات أو الدّول التي تميّز بين مواطنيها في أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات، تجعل الهوة بين الأفراد والجماعات تزداد اتّساعاً يوماً بعد يوم، وهذا بدوره يؤدّي إلى أن يتهرّب بعض أفراد الشّعب من أداء الواجبات، ويتهرّب من تحمُّل المسؤوليّات، ممّا يولّد عنده مجموعة من المطالب التي إن لم تفئ الحكومة بتحقيقها قد تحدث المواجهة، وهذا يؤدّي بدوره أيضاً إلى اهتزاز

[2] المصدر السابق. ص 527.

الديمقراطية الاقتصادية، وذلك نتيجة غضّ النّظر عن بعض أفراد الشّعب من دفع الضرائب وإلزام الآخرين عنوة بدفعها.

بناء على ما تقدّم يحدث بالضرورة الخلل السايكواجتماعي للشخصية الوطنية التي من جهة تعرف أنَّ دفع الضرائب واجب عام لا ينبغي الاستثناء فيه، ومن جهة أخرى تعرف أنّ الاستثناء هو القاعدة في ظلّ النَّظام الفاسد.

ولهذا يصبح التهرّب من دفعها وكأنَّه حقٌّ من حقوق المواطنة بما أنَّ البعض تحفظه الحصانة من دفعها، والبعض الآخر تحفظه الوساطة من دفعها، والبعض الثالث ليس له بدّاً إلّا أن يدفعها أو على الأقل أن يدفع رشوة لتخفيضها.

ولذا عندما تحاول الحكومة إلزام البعض بدفعها وتتغاضى عن البعض، يلتجئ بعض النَّاس إلى ارتشاء الموظفين المجتبين للضرائب لأجل غضّ النّظر عن الكثير وحصر القليل منه، ويضطر آخرون إلى تحويل رؤوس أموالهم إلى الاستثمار في الخارج بدلاً من استثمارها في الدّاخل، حيث تتوافر هناك قوانين وتشريعات ممارسة الديمقراطية الاقتصادية، وهكذا تباع الذِّمم وتُشترى، وينتشر الفساد في البلدان ويزداد التخلّف انتشاراً؛ فهل فهمت يا من أنت على رأس النّظام؟ فإذا فهمت ألا يكون الإصلاح واجب؟ وإن لم تفهم ألا تكون الثّورة بحقّ هي الحلّ.

مع أنَّ الفهم عملية عقلية امتاز الإنسان بها عن غيره من الكائنات، إلّا أنَّ التمسّك به ليس عملية سهلة، وبالتّكرار يمكن أن يتمّ استيعاب الفكرة، وإلى أن يتمّ الفهم إن لم يتأخّر كثيراً كما تأخّر على الرئيس المرحّل زين العابدين بن على تكون ثورة الشّعب من الشروق إلى الغروب ربيع النَّاس أكثر ممّا هو متوقّع؛ فهل فهمت؟

أمَّا المواطن الذي لم يستطع بعد أن يفهم؛ فليس له بدّاً إلّا أن يدفع الضرائب، إمَّا المواطن الذي فهم بعد ما أن رأى بأمّ عينيه كيف يتمّ التهرّب من دفع الضرائب بكلّ السبل وكلّ ألوان التحايل والمراوغة، وكذلك عرف أنَّ ما يُدفع من ضرائب لا يعود على مجتمع الدّولة كمعاشات أساسية أو معاشات ضمانية، أو لا يعود على رعاية المعاقين والفقراء الذين في حاجة ماسّة لذلك، بل أنّه يعود إلى مصلحة أفراد النَّظام الذين لا يخضعون إلى قوانين المحاسبة والمسائلة المشروعة؛ فليس له بدٌّ إلّا أن يمتنع ويتهرّب حتَّى لا يسهم في زيادة ملء جيوب أفراد النّظام.

ويحضرني في ذلك ما جرى بين رجل الأعمال الرّوسي ورئيس شركة التكنولوجيا الحيوية الأمريكي دونالد رايس Donald Risse، عندما طلب رجل الأعمال الرّوسي أن يدخُل شريكا معه في شركته العالمية، سأل رئيس شركة التكنولوجيا الحيوية قبل أن يتعمّق مع رجل الأعمال الرّوسي في الحديث: هل دفعت ما عليك من ضرائب؟ فأجاب رجل الأعمال الرّوسي قائلاً: ليس بالمعنى الصّحيح؛ فقال دونالد رايس: آسف جدّاً، لا أستطيع مشاركتك، شركتنا عامّة لها فروع متعدّدة؛ فإذا ظهر عدم التزام في أي فرع من فروعها سيكون الأمر مكشوفاً على الملأ أمام قوانين المحاسبة العالمية، وهذا الأمر يُسئ لسمعة شركتنا، فإذا كان في بلادكم إمكان التهرّب من الضرائب أمر ميسّراً؛ فإنَّ ذلك عند شركتنا لا يمكن السّماح به، وذلك لأنَّه أمر غير شرعي وغير لائق.

في عصر العولمة مهما تقول لقد فهمت فأنت في حاجة لأن تفهم أكثر فلا تتباطأ فإنّك في حاجة لأن تفهم، وعندما تفهم، فإنّك تكون قوّة، ولهذا فلا تسخر، ونقول: نعم إنَّك قد تكون قوّة فابحث لكي تعرف، وعندما

تعرف، أعرف أنّك في حاجة إلى المزيد المعرفي فلا مكابرة. وأعرف أنَّ قوّة الدّخل وقوّة العقيدة وقوّة الدستور وقوّة الديمقراطية تزيدك قوّة فأسرع ولا تتأخّر؛ فهل فهمت؟

القوّة دائماً عامل سند سواء أكانت للحقِّ أم للباطل باعتبارها الطّاقة الممكن استخدامها إن توافرت معطياتها أو اشتراطاتها، ولهذا الحقّ تحميه القوّة، والباطل كذلك؛ هذه المعطيات هي التي تأسّست عليها نظرية الصِّدام والصّراع بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وكذلك بين الشّعوب وقمم السّلم السُّلطاني؛ فالشّعب دائماً يتمرّد من أجل الإصلاح، وفي مقابل ذلك يمكن أن يُقمع بالقوّة المأمورة بأمر قمّة السُّلطان؛ فيعود من سَلِم في المواجهة من أبناء الشّعب إلى حيث ما كان، ومن لم يعد سيجد السجون مكاناً فسيحاً لاستقباله بالقوّة، ومع ذلك التمرّد يتكرّر ولا يهدأ إلّا بحصوله على شيءٍ من الإصلاح الذي لا يستجيب مع الحاجات. ولهذا فالصّدام والصّراع يتجدّد ولم ينته إلّا بعد أن تفجّرت الثّورة البركان في تونس التي أبت أن تقبل الإصلاح غاية؛ فتفجّرت من بعدها ثورات لم تقبل إلّا بالحلِّ غاية، أفهمتم أيَّها القمم السُّلطانيّة؟ فإنَّ كانت إجاباتكم (نعم فهمنا) نقول لكم لقد أضعتم كلّ الفرص؛ فلو كانت كلمة (فهمت المتأخّرة) تفيد، لأفادت الرّئيس التونسي المرحّل زين العابدين بن على الذي كرّرها مرات عدّة، أفهمتم!

ولهذا لو سادت المحاسبة قاعدة وبكلّ شفافية دون أيّ استثناءات لكان الإصلاح قد أدّى دوره المؤقّت بأقل الأضرار، ولكن عندما يبلغ السيل الزُّبا يصبح الوقوف عند النّهاية هو الحلّ.

وعليه: في ربيع النَّاس، العالم سينتظم في علاقات جديدة تستوعب الآخر فلا بدّ من سنّ قوانين وتشريعات لمحاسبة المخالفين ولدعم الملتزمين

بمعايير المحاسب العالمية، التي تساوي بين الأنا والآخر في ممارسة الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية وفقا لمثلث ممارستها المتكوّن من أضلاع (الحقوق، والواجبات، والمسؤوليّات)؛ فلا يحقُّ لأحد أن ينزعج من المحاسبة القانونية؛ فهي آتية بلا محالة سواء أكنت راضياً أم كنت غاضباً؛ فلا داعي للانزعاج والخوف، وحتّى إذا شعرت بشيء من هذا الشّعور فعليك بالصبر قليلاً إلى أن تتعوّد على ذلك، وحينها تلتزم بدفع الضرائب كاملة.

كل شيء على البلاطة:

لا يمكن أن تكون المساءلة والمحاسبة قانونية إلّا إذا قبلنا بأن يكون كلّ شيء على البلاطة، وذلك لزيادة الثِّقة وتبادلها بين النَّاس وبين الشركاء أينما كانوا، وبين المستثمرين والتشريعات والقوانين المعمول بها في أيّ دولة من دول العالم، وفي زمن القبول بالإصلاح برغم ما تعطيه قوانين الدّول النّامية من ثقة للمستثمرين؛ فالمستثمرون لا يرون في ذلك ضمانات للسّوق إذا لم تتوافر لهم الضمانات العالمية، ولهذا لا يمكن أن يتحرّك رأس المال الكبير في مثل هذه البلدان إلّا بضمانات عالمية تحفظ له كلّ حقوقه وتُأمِّن له سرعته في التحرّك.

وكما يقول المتحاربون إنَّ الحرب من أجل السّلام؛ فكذلك يقول المنظِّرون للعولمة إنَّها من أجل الاستقرار، ولذا لا يمكن أن تستقر قوّة رأس المال المتحرّك في البلدان غير الآمنة بما أنَّ هناك خروج عن الضوابط العالمية التي تضمن الحقوق للمستثمرين، وحتّى لا تحدث المفاجئات الخارجة عن الحسبان؛ فإنَّ المستثمر الأجنبي لا يشارك المستثمرين في البلدان النّامية أفراداً أو حكومات إلّا إذا قبلوا بأن يوضع كلّ شيء على البلاطة وفقاً لقانون المحاسبة العالمية.

إذن المحاسبة التي تستوجب أن يكون كلّ شيء على البلاطة هي الدّاعية إلى إظهار حسابات القمم السّلطانية أينما كانت، سواء أكانت في الدّاخل أم في الخارج، وكم يصرف كلّ قمّة من النقود في اليوم، وما هي أشرطة الفيديو التي اشتراها، وكم ثمنها؟ وأن لا يخفى الهداية التي تمّ شرائها، ولمن أعطيت أو قُدّمت؟ أو التي قُدّمت له هدايا كونه قمّة سّلطان، وأن يكتب أمام الشّعب بعد أن يؤدّي اليمين القانوني كلّ ما يمتلك؛ فكلُّ ما ذكر وما لم يُذكر هو الذي يُراد له أن يكون في ربيع النَّاس على البلاطة.

وعليه: المحاسبة قيمة ضبطية حميدة ومرضية وفقاً للصّلاحيات والاختصاصات والتصرّفات والأدوار، وهي تتطلّب أجهزة رقابية قادرة ومختارة أو منتخبة لتمارس رقابة على الفعل والسّلوك الذي يستوجب إدانة وعقاباً أو براءة وتقديراً، وهذه الأجهزة لها الحقّ في أنْ تطّلع وتتابع عن كثب لتعرف العلاقة بين ما يُقَرّر وما يُنفَّذ، ومع ذلك الأجهزة لا تعدُّ سلطاناً مطلقاً؛ فهي يجب أن تكون هي الأخرى تحت المراقبة والمساءلة والمحاكمة كلَّما أخلَّت بمهامِّها الشرعيّة والقانونية وفقاً للصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها من الشّعب الذي كلّ شيء من أجله لا من أجل الحكومة ولا قمّة سُلّم السُّلطان كما يعتقد بعض السّلاطين الذين حرّفوا كلّ شيء عن مواضعه حتَّى أنّهم سادوا العباد والبلاد فساداً.

ولذا فالمحاسبة الحقّ عدل؛ فلا ظلم ولا كيد ولا مكر، وهذه من سُنن الخلق؛ فالمحاسبة لا تكون إلّا وفق اشتراطات وعهود ومواثيق والتزامات ومعطيات وقبول كي لا يظلم أحد أحداً، {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاس شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاس أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}[3]؛ فالمؤمن المرتضي العدل لا يقبل أن

[3] يونس 44.

يسود الظّلم بين النَّاس، ذلك لأنَّه متّقي الله ربّه، {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا}[4].

ولأنَّ المحاسبة قيمة حميدة؛ فهي لا تكون عدلاً إلّا في مرضاة الله جلَّ جلاله الذي يحاسب كلّ من خلق على ما فعل مصداقاً لقوله تعالى: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[5].

ولهذا فالمحاسبة سُنَّة من سُنن الحياة من أجل علاقات طيّبة بين النَّاس ومن أجل إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل؛ فالمحاسبة العادلة هي الزاهقة للباطل مصداقاً لقوله تعالى: {بَلْ نَقْذِفُ بِالحقّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ}[6].

ولأنَّ المحاسبة حقّ حتَّى لا تسري المظالم وتعمّ المفاسد، شُرِّع لها في بلدان العالم المتقدّم الذي لا يحكمه أحداً عن غير رغبة وإرادة وبكلّ شفافيّة، أمَّا العالم الذي تعمّه المظالم والمفاسد فلا حدود ولا قيود لحكّامه وإن وُضعت القيود على حكوماته التنفيذية خوفاً من أن تنقلب على قمّة السّلطان، وهذه القيود لم يضعها الشّعب، بل وضعها المنفرد بقمّة السّلم السَّلطاني حيث لا ثقة بالنّسبة له في أيِّ مواطن وأيِّ إنسان فما بالك بمن مكّنهم في الحكومة، ولهذا عندما يبلغ الحال به إلى مستوى هذه النّظرة؛ فهو بدون شكّ يرى نفسه فوق كلِّ قانون، وأيِّ دستور، وأيِّ محاسبة؛ فهو

---

[4] النساء 40، 41.

[5] البقرة 284.

[6] الأنبياء 18.

الذي يَسأل ولا يُسأل، وهو الذي يحاسِب ولا يُحاسَب. ولكن في دائرة غير المتوقّع سيكون غير المتوقّع هو الحلّ.

ولذا فالمحاسب سبحانه وتعالى لم يخلقنا عبثاً، ولم يخلق هذا الكون بدون أي تقدير أو حساب، {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}[7].

جاءت هذه الآية الكريمة حاملة لمعنى استغرابي، أي هل أنتم تعتقدون أنّنا خلقناكم عبثاً، ولن تعودوا إلينا ثانية لنحاسبكم على ما فعلتم وأنتم غير مؤمنين بما قلنا لكم ولغيركم ممّن خلقنا؟ إنَّكم ستعودون وستحاسبون وحينها تعرفوا أنَّنا لمحاسبون ويومها لا ينفعكم النّدم، ولهذا فالحياة الدنيا فرصة ومدرسة:

فرصة: أعطيت لا ينبغي أن تضيع؛ فهي الفرصة لأن نكون الخلفاء في الأرض؛ ولنرث من بعدها الدّار الآخرة، وعليه فإنَّ الفوز في الدنيا سبب في الفوز بالآخرة، ومن يخسر الدنيا يخسر الآخرة.

ومدرسة: نتعلَّم فيها الكلم الحقّ، والقول الصّدق، والنيّة الصافية، والعمل الطيّب؛ فنؤمن ونعمل صالحاً، ولا نفسد ولا نسفك الدماء في الأرض بغير حقّ، ولا نظلم أحداً، وإذا حكمنا بين النَّاس أن نحكم بالعدل، ونتّقي الله في أنفسنا وأهلينا، وذوي الحقوق علينا، هذه تعاليم المدرسة التي من نجح فيها فاز في الدّارين.

فالمسؤول يجب أن يحاسب من هم تحت إمرته في العمل بما أنَّه المسؤول عنهم، وعليه أن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، وأن يجعلهم مستشعرين بأهميّة مشاركتهم في حمل المسؤولية حيث الكلّ مسؤول وفقاً لِما يكلّف به من عمل ومسؤوليّة، وعليه فإنَّ المحاسبة حقّ

[7] المؤمنون 115 .

لا تكون إلّا من أجل حقّ، وهي لا تفارق أيِّ أحد في حياته وبعد مماته؛ فهي على المستوى المطلق لا تكون إلّا بعد:

. ارتكاب المظالم.

. عدم تجنُّب ما يجب تجنُّبه.

. عدم انتهاء عمّا يجب الانتهاء عنه.

. الإقبال والإقدام على المجرَّم.

. الإفساد في الأرض.

. حرمان من ممارسة الحقوق.

. المنع من أداء الواجبات.

. الابعاد عن حمْل المسؤوليّة.

وعليه: المحاسبة حقّ من لا يعترف بها ويقوّضها فقد أنكر حقّ من الحقوق التي إن رُفضت أو أُنكرت حدث الرّفض وعقبته المواجهة التي تبدأ بالّتي هي أحسن، ثمَّ إن لم يتمّ الاتّفاق وحلّ المعضلة تتأزّم الأمور إلى ما هو أبعد وأعظم، وهو تفجُّر الثّورة التي تمكّن الثّوار من بلوغ الحلّ، ولهذا فمن يعترف بأنَّ المحاسبة تعلوه ولا يعلو عليها يكون قابلاً لأن يحمل المسؤولية وبشفافية لا تفارقه، ومن ينكر ذلك ويتعالى بغير حقّ، سيكون معرّض للمواجهة والإسقاط بالقوّة حتَّى ولو كان الثّمن الحياة برمّتها، ولذا أصبحت الشّعوب لا تقبل شيء يعيق طريقها من نيل الحرّيّة وممارستها بكلّ ديمقراطية وشفافية، ومن يتحدّى فإنَّ الجماهير تنتظره في ميادين الحرّية وساحاتها العامّة.

2 . المساءلة

المساءلة كونها قيمة حميدة فلا تكون إلّا في مقابل صلاحيّات واختصاصات مشرّع بها، في ضوء حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ حملها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء، وهنا بما أنَّه لا مسؤول إلّا بمسؤولية مكلّف بها عن إرادة من قِبل الذين أولوه أمرها، إذن فمن حقّهم مسائلته عن كلّ تقصير وإدانته إن ارتكب جناية في حقّ تلك المسؤولية التي قبل إرادة حملها وهو يعرف مسبقاً أنَّه سيساءل عن التقصير، وأيِّ انحراف وفقاً للصلاحيات والاختصاصات القانونية والدستوريّة.

إذن المساءلة قيمة حميدة كونها تقصٍّ معرفي دقيق من أجل تحقيق هدف إصلاحي، ولذا لا أحكام مسبقة أثناء المساءلة، ولكن توجد مؤشِّرات تستوجب الإجابة المقنعة بالدّلائل والحقائق الدّامغة، ممّا يجعل البرهنة بين الأنا والآخر ضرورة حجّة بحجّة.

ولأنَّ لكلّ مساءلة مترتّب؛ فلا استغراب أنْ يكون ذلك المترتّب سلبي أم إيجابي، ولهذا فإنَّ وراء كلِّ مترتّب على المساءلة مترتِّب عقابي أو ثوابي.

وعليه: فالمساءلة تَحقّق قبل إصدار القرار، وقبل تنفيذ الفعل سواء أكان عقابي أم ثوابي، ولأنَّ المساءلة استفساريّة من أجل التبيّن الحقّ، لذا ينبغي أن لا يُغفل عن الاتّصال بأهل المعرفة والدّراية بالأمر قبل إصدار أيِّ حكم مصداقاً لقوله تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}[8].

فالمساءلة مع أنَّها قيمة حميدة إلَّا أنَّ أساليبها تتعدّد من نظام لآخر؛ فهي في الأنظمة الإنابية تجرى مساءلة بين الحكومة ونفسها، أي بين

[8] النحل 43.

المجالس والبرلمانات والوزارات والإدارات الحكومية المنتخبة والمختارة والمعيَّنة من قِبلها، أو من قِبل الرئيس، ولا يحقّ للشّعب مساءلة الحكومة مباشرة إلّا عن طريق نوابه المنتخبين، ومثل هذه المساءلات لا تعدُّ شعبيّة، بل هي مساءلات بين دوائر حكومية، وبما أنَّ المساءلة قيمة ديمقراطية معياريّة حميدة؛ فلماذا لا تُمكَّن الشّعوب من ممارستها في ضوء القرار والتنفيذ والمراقبة؟ ولذلك ينبغي أن تكون المساءلة للحكومة التنفيذية والحكومة التشريعية، لا أن تقتصر مساءلة الحكومة التشريعية على الحكومة التنفيذية.

ولأنَّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فهي حقّ من حيث كونها متعلِّقة بمن أولى أمره إلى من ارتضى أن يكون وليّاً عليه، وهي واجب على من قبل إرادة أن يكون وليّاً على الأمر الذي هو من قِبل من يتعلّق بهم أمراً، وهي مسؤوليّة أيضاً على كلِّ صاحب أمر وعلى كلِّ من وُليَّ عليه كي يكون كلّ منهم على بيِّنة بما له وبما عليه نجاح أم فشل، أو ربحاً أم خسارة (حسنات أم سيئات) ولكلٍّ نصيب منها.

ولأنَّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فهي على المستوى الجماعي والمجتمعي مساءلة مشتركة وليست مساءلة فرديّة، إلّا إذا أولى المجتمع أمر المساءلة لمن أولى إرادة، وهكذا تكون المناصرة بين أفراد المجتمع في كلّ مساءلة حقّ، ولهذا فالمناصرة على الحقّ حقّ، ولكن المناصرة على غير الحقّ باطل، ومع أنّ المناصرة بين أصحاب الحقّ حقّ، إلّا أنّ المناصرة في الأمور التي لا يليق الحديث فيها على المستوى الجمعي والأخلاقي تُعدُّ مناصرة باطلة؛ فالإنسان إنْ أُختير وليَّاً على الأمر من قِبل أفراد المجتمع على أيِّ مستوى إداري من مستويات حمْل المسؤولية، يجب أن يسأل عن كلِّ كبيرة وصغيرة متعلِّقة بأمرهم الذي رضي أن

يكون وليّاً عليه وفقاً للصلاحيّات والاختصاصات المقرّة قانوناً، أمّا ما يتعلّق بعلاقته بربِّه فلم يكن أفراد المجتمع هم المسؤولون، بل هم المسؤولون عن اختيارهم له وليّاً للأمر في الوقت الذي لم يَعُدّ صالحاً لذلك، وهنا يصبح لهم الحقّ التَّام في تغييره لفقدانه الأهليّة والسّلوك القدوة الحسنة.

ولأنّ المساءلة قيمة حميدة؛ فهي حقّ لأصحاب الحقّ؛ فينبغي أنّ تكون المساءلة الحقّ بموضوعية حيث لا تَجنِّي؛ ممّا يجعل الحقائق هي الدلائل المثبتة بمسوّغات معتمدة وإجراءات شاهدة ودالّة على الفعل، ولذا لا أحكام مُسبقة في أيّ مساءلة.

إذن المساءلة المعياريّة لا تكون مقتصرة على مساءلة أولي الأمر في أيّ مستوى من مستويات تحمُّل المسؤولية، بل المساءلة تحتوي أيضاً الرّعيّة (الجُند) الذين قبلوا أنْ يولّوا أمرهم لمن يصون أمنهم والبلاد وحدودها شريطة أن يكون هؤلاء الجُند هم من ضمن الذين قبلوه وليّاً لإدارة أمرهم سياسةً واقتصاداً وسلماً وحرباً، وهؤلاء لن يكونوا جنداً فاعلين إلّا إذا كانوا هم من صُلب تُراب الوطن.

ولذا فالذين لم يلتزموا بأداء الواجبات فمن حقّ المسؤول أن يسألهم عدلاً، ومع ذلك فإنَّ مراعاة الظروف واجبة؛ فالمستضعفون من الرِّجال والولدان والنّساء والمرضى لهم من المبررات التي لا تجعل المساواة بين المواطنين في تنفيذ الأوامر أمر ممكناً، إذن المساءلة لم تكن معاقبة، بل المساءلة (عن حُسن نيّة) هي لتنظيف الأقوال والأفعال والأعمال والأموال والسلوكيات ممّا يعلق بها، ومن هذه الرؤية هي مساءلة موجبة، أمّا إذا كانت عن غير حُسن نيّة فتكون مطاردة وكيداً ومكراً، وعندما تكون كيداً ومكراً تفقد معناها ولن تبلغ مستهدفاتها الوطنية الموضوعيّة.

وعليه: فالمساءلة قيمة حميدة عندما تعمّ وفقاً لحقّ يمارس وواجب يؤدّى ومسؤوليّة تُحمل، ولكن إن لم تعمّ فتصبح مظلمة؛ فالحاكم الذي يساءل النَّاس عن الصغيرة وما هو أصغر منها أولى بان يُساءل عمّا يرتكبه من أخطاء ومظالم كبيرة وأكبر منها.

في بلدان التكميم المتربّعين على قمم السّلطان لا يسألون عمّا يفعلون من أفعال قامعة للحرّيّات، وكذلك لا يسأل أحد ممّن تربطهم بهم علاقات قربى من زوجات وولدان وأقارب وأزلام ونافذين ومنفّذين لأوامرهم غير المشروعة.

ولذا في عصر الشّفافية أصبح كلّ شيء على البلاطة فلا داعي لإخفاء شيء بما أنَّه يُفعل أو قد فُعل، ولهذا بلغت الصحوة الحناجر لأفواه الشّعوب المكمّمة لتقول لا للباطل، وترفض كلّ ما من شأنه أن يؤذي مواطناً أو يؤدّي إلى سفك دماً بغير حقٍّ، أو يزوّر حقيقة، أو يسرق مالاً من أموال الشّعب، أو يزوّر نتيجة انتخاباً، أو يرتشي أو يرشي أحداً من أجل مظلمة؛ فالشّعوب اليوم لم تعدّ تلك الشّعوب المستسلمة، بل هي اليوم شعوب أعلنت عن هويّتها (الوطن للجميع والسّلطة والثروة فيه حقّ للجميع) وإن لم يقبل قمّة السُّلطان بحقيقة ذلك فعليه بالتّخلّي سلماً، أو الرّحيل إرادة، أو الترحيل كرهاً، ولأنَّ الأمر قد حُسم فله أن يختار إنْ فَهِمَ بكلّ شفافية.

3 . الرِّقابة

الرّقابة مسؤوليَّة من يتعلّق الأمر به؛ فالوطن على سبيل المثال مسؤوليّته على عاتق شعبه، وبالتّالي من يكلّف فيه بحمل مسؤولية لا ينبغي أن

يترك أمره هكذا، بل ينبغي أن يكون خاضعاً للرّقابة والملاحظة التي تمكّن المواطنين من معرفة مدى تقيّد أداءه بمعايير الجّودة، ومدى التزامه بالأمانة وحرصه على الوطن وسلامة أمنه وأمن مواطنيه.

ولذا فالرّقابة انتباه ووعي بما يجب وما لا يجب، ليكون التأييد والمناصر والإثابة على ما يجب، والمحاسبة والمساءلة والعقاب على ما لا يجب، ومن هنا فالرِّقابة قيمة حميدة لا ينبغي الإغفال عنها عند ممارسة الحقوق، وأداء الوجبات، وحمْل المسؤوليّات، وذلك لِما تحقِّقه من أمن للفرد والجماعة والمجتمع على مستوى الوطن وعلى المستوى الإنساني بشكلٍ عامٍّ، ومن أنواع المراقبة الحميدة:

. الرِّقابة الشرعيّة.

. الرِّقابة الاقتصاديّة.

. الرِّقابة الماليّة.

. الرّقابة المائية.

. الرّقابة الغذائية.

. الرّقابة البيئية.

. الرِّقابة الاجتماعيّة.

. الرِّقابة الأخلاقيّة.

. الرِّقابة المهنيّة.

. الرِّقابة الحرفيّة.

. الرِّقابة الشخصيّة.

. الرِّقابة الأبويّة.

. الرِّقابة الأموميّة.

. الرِّقابة الأخويّة.

. رقابة القول.

. رقابة الفعل.

. رقابة العمل.

. رقابة المسؤولية وفقاً للصلاحيات والاختصاصات.

. رقابة الجّودة المعياريّة.

. الرِّقابة الوطنيّة.

. الرِّقابة الإنسانيّة.

وعليه: فإنَّ الرَّقيب هو المتمكِّن من المعرفة والقادر على المتابعة والتقّصي الموضوعي دون أن يصدر أحكاماً مسبقة على المراقب فيما يقول أو يفعل أو يعمل ويسلك.

ولأنَّ الأمر الوطني مسؤوليّة عظيمة وجسيمة، لذا فهو في حاجة للمراقبة التي تجعل السياسات تنتهج السبيل الحقّ، حيث لا مجال للغشِّ والتّزوير والتّحقير والتّغييب، ولكن الأوطان التي لا توجد فيها رقابة وطنيّة يوجد فيها الفساد، وتكثر فيها الانحرافات القانونية والأخلاقية والشرعيّة، ولذا فهي في حاجة للتقويم من الداخل، ولكن عندما يتوجّه أحد المواطنين المكلّف بالمراقبة من خلال الجهاز المخصّص لذلك بمتابعة ما لاحظه من مخالفات على أحد أعضاء الحكومة؛ فقد يكون الضّحية بأسباب المراقبة والمتابعة التي يؤدّيها واجباً ومسؤوليّة؛ فما بالك لو كانت المراقبة والمتابعة لقمّة السّلطان، بدون شكّ ستكون الأزمة أشدّ على من قام بعملية المراقبة التي هي من مسؤوليّته المكلّف بها؛ فقمّة السلّم السُّلطاني في أوطان التكميم سُلطان لا سُلطان عليه، ولأنَّ هذه تعكس حقيقة أمر السُّلطان؛ فهو بدون شكّ سيكون حريصاً على تقويض كلّ القيم التي

تجعل للإنسان هويّة وطنية ومسؤولية ذاتية وضمير أخلاقي يجعله مواطناً مخلصاً وأميناً.

إذن توجد علاقة قويّة بين المراقبة والتّقوى من حيث أنَّ كلٍّ منهما يستوجب فعل يؤدَّى، وهو فعل المحاسبة؛ فالرقابة والتقوى لا تكونان إلّا بأفعال المحاسبة الموضوعيّة، وكلّ من المراقبة والتّقوى تستوجب وقاية النَّفس ممّا يضرّها؛ فبالتقوى يشعر الإنسان أنَّ الله سيحاسبه، وطالما أنَّه سيحاسبه؛ فإنَّه بدون شكّ فهو يراقبه، وبما أنَّه يرقبه فلابدَّ للإنسان أنْ يلتزم بنواهيه ويتجنّب معصيته.

وهنا فالرَّقابة قيمة حميدة واجبة الأداء أمام كلّ مسؤوليّة يترتّب عليها محاسبة، وكذلك التّقوى فهي تدلُّ على الإيمان التّام بالرَّقيب، ولذا فالرَّقيب بالإضافة هو المؤمن بالرَّقيب المطلق الذي بإيمانه يراقب نفسه ويجنّبها عن الظنِّ الإثم، ويوجّهها إلى العمل الصَّالح، وينهاها عن الإفساد في الأرض؛ فإنَّ الإنسان الذي يعلم أنَّ من ورائه رقيب مطلق ويراقب نفسه قبل أن يراقبه الآخرون؛ فهو لا يحتاج لرقيب عليه وإن وُضع عليه رقيباً حرصاً على أمن الوطن والمواطن.

أمّا الذي لم يتحقّق بهذا الاسم ولا يريد أن يراقب الله في نفسه يذكِّر الله بقوله تعالى: {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ}[9].

(أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ) أي أنَّ الإنسان الذي لا يريد أن يصلح في الأرض معتقداً بأنَّه بعيد عن الرّقابة يذكِّره الرَّقيب المطلق أنَّه يراه وسيحاسبه؛ فعليه بمراجعة النَّفس وأخذ الأمر على محمل الجد؛ فالله لم يخلقنا عبثاً ولم يتركنا في الأرض عبثاً، ولكن لحكمة وهدفٍ محكم وهو

[9] البلد 7.

الإصلاح {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا}[10]. (أَفَحَسِبْتُمْ) أيّها الخلق (أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) أي سدى وباطلاً تأكلون وتشربون وتمرحون، وتتمتَّعون بملذات الدّنيا، ونترككم لا نأمركم، ولا نراقبكم، و(لا) ننهاكم ولا نثيبكم، ولا نعاقبكم؟ ولهذا قال: (وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ) لا يخطر هذا ببالكم، ولأنَّ كلّ شيء من الله؛ فالرّجوع إليه يقين.

ولذا فالرَّقيب هو الذي لا يغفل ولا يغيب ولا يتأخّر عن مهمّة الرّقابة أو المراقبة، والرقيب تعني الاستمرارية المتّصلة دون انقطاع، وتدلّ على الدّقة المتناهية والوعي الكامل بأمورٍ من وُضع تحت المراقبة التي من أهدافها سلامة الأداء وجودته ومعرفة مدى درجة الإخلاص للعمل والمهام التي يكلّف المواطن بها، ممّا يستوجب على الإنسان أن يراقب أمره وأمر من يتعلّق أمرهم به.

الإصلاح يحدّ من الإفساد

[10] المؤمنون 15 .

الإصلاح كونه قيمة حميدة فهو كما يحدّ من الإفساد يحدّ من التطرّف، ولكنَّه لا يقضي على أيٍّ منهما؛ فالّذي يقضي على الإفساد والتطرّف هو الحلّ، ولأنَّ الإصلاح يعطي الفرصة لكلٍّ من الأنا والآخر لأنْ يعيد حِساباته ويهذِّبَ تصرّفاته ويحدّ من انحرافاته السلبيّة، فهو الممكّن من تبدّل وتغيّر الأحوال والعلاقات بين النَّاس من جهة وبين الذين ينصبون لهم العداءات.

ولأنَّه الإصلاح؛ فهو بدون شكّ نقيض الإفساد، أي أنَّه العلاج المناسب لمقاومة الإفساد، ولأنَّ العلاقة بينهما علاقة مقاومة، فهي علاقة نقيضين، ولأنَّهما النقيضان؛ فمغالبة أحدهما للآخر ليست بالأمر الهيّن، فهما المتساويان من حيث القوّة كلّما يتواجهان، ولكن يظل للامتداد بينهما هامش يستوعبهما دون رفض.

ولمتسائلٍ أن يتساءل بعد استغرابه لوجود تضاد علائقي لا تتحقّق المغالبة فيه بين الإصلاح والإفساد، بقوله: أهكذا تظل الأحوال على ما هي عليه صداماً مستمراً بين إصلاح وإفساد؟

نقول:

نعم، ستظل الأحوال هكذا إلى أن يتمّ بلوغ الحلّ الذي به يتمُّ تجاوز الإصلاح الذي يقتصر على إصلاح ما يَفسَد دون أن يقضي على الفساد؛ فالذي يقضي على الفساد هو الحلّ، ولتبيان أهميّة الإصلاح كونه يحدّ من الإفساد كما يحدّ من التطرّف أعرض من مجالات امتداده المجالات التَّالية:

إصلاح الإفساد الاجتماعي

المجتمع مكوَّن علائقي مؤسّس على العلاقات الزوجية التي تأسّس خلق الأجناس عليها من ذكرٍ وأنثى؛ فكان التكاثر بذرة من الأسرة ثمَّ العائلة والعشيرة والقبيلة والأمّة، وفي هذه العلاقات تنشأ مجموعة من العواطف التي تجعل الأفراد مشدودين مودّة ومحبة لغيرهم من ذوي القربى أبوّة وأمومة وأخوّة وعمومة وفقاً لِسُلَّم العلاقات الأسريّة والعائليّة، وهكذا تتّسع العلاقات، والعواطف تمتد معها إلى مستوى أفراد العشيرة والقبيلة والأمّة في اتّجاه استيعاب الآخرين من بني الإنسان، ولكنّ هذه العلاقات وما يملؤها من عواطف ومشاعر وأحاسيس تَضعف كلّما ابتعدت عن المركز، فهي كالمياه المندفعة في الأنابيب قوّة اندفاعها تضعف كلّما بَعُدت بها المسافات، وتكون على القوّة الأكثر درجة كلّما اقتربت من النّبع.

ولأنّها عواطف فهي في كثيرٍ من الأحيان تجعل الإنسان على حالة من الانحياز إذا ما تواجهت بين قريب وأقرب منه، أو بين الأنا والآخر وإن كان أخاً، كما حصل بين أبني آدم اللذين اقتتلا بأسباب عاطفة من يتزوّج أخت من، ومن يُقبل قربانه ومن لم يُقبل، ومن يبسط يديه للآخر متسامحاً، ومن يقبض يديه ليزيح بها الآخر من الوجود؛ فكان التطرُّف بينهما حتَّى الاقتتال الدّامي الذي كان أحدهما ضحية لعاطفة غير مسؤولة.

وعندما أصبحت العلاقات على المستوى العشائري والقبلي أخذ الصِّراع تشعّبات يقودها المركز (شيخ القبيلة) الذي تمّ اختياره إرادة وفق معطيات التقدير والاعتبار والاحترام والاعتراف؛ فكانت الصراعات مع الآخرين على المأكل والمرعى والمشرب والعِرض، وما يترتّب عليها من اقتتال وثأرٍ في معظم الأحيان تكون الضحيّة فيه بفعل التطرُّف ضحية بغير ذنب.

ولأنَّ الإنسانية على حالة من التكاثر وتنوّع المُلكيات وتعدُّدها تشابكت مصالحها بتشابك علاقاتها من جهة، ومن جهة أخرى انفصلت العلاقات وتقطَّعت بتطرُّف بعض الأفكار المُنظّرة لها؛ فبعدت المسافات بين من تشابكت علاقاتهم وترابطت، وبين من تأزُّمت أحوالهم وتطرَّفت أفكارهم في معالجة القضايا المشتركة؛ فتكوَّنت الأوطان بحدود ملكية المشرب والمرعى والمسكن والثّروة، وأصبح لكلّ وطنٍ مركز (رئيس دولة) وراية ونشيد وطنيّين وأصبح له جُند لحراسة حدوده، ورجال أمن لرعاية العلاقات بين المواطنين كلّ وفق حدوده التي ينظمها القانون، ولكلٍّ شِرعة ومنهاج. ومع ذلك لم يكن الكلّ منتظم على السُلَّم القيمي المستمدّ من الأديان والأعراف والدّساتير المُقرَّة اعترافاً وتقديراً واعتباراً؛ فكان الصِّدام وكان التطرُّفَ بين مركزٍ عام ومركزٍ اجتماعي أو مركزٍ تنظيمي (حزب) أو طبقة من طبقات المجتمع، وكان الصِّدام والتطرُّف بين مركزٍ فرعي ومركز آخر من الفروع المتعدّدة داخل الوطن، وكان الصِّراع والصّدام بين من يؤمنون بدينٍ، وبين الذين يؤمنون بدينٍ غيره، وكان الصِّدام والتطرَّف بين مراكز الشّرطة والمراكز الأخرى في الوطن، وكان الصِّراع والصّدام بين الفرد والجماعة وأَحَد المراكز أو المركز العام، ممّا جعل الصِّدام يتنوّع وتتعدّد مصادره الفكرية التي جعلت الدّماء تسيل وتُهدر في كثيرٍ من الأحيان بغير حقٍّ.

أمَّا تلك الأوطان التي تأسّست علاقات مواطنيها على الشفافية الكاشفة للحقيقة (هي كما هي) جعلت الوضوح في العلاقات بين المواطنين وبين المركز الرئيس، والمراكز الفرعية الأخرى علاقات إظهار الحقيقة وكشفها للتقييم والتقويم دون تجنِّي بغير حقّ؛ فهي التي تأسّست العلاقات فيها دستورياً، ممّا جعل المواطن يعرف عن بيِّنة ما له ليأخذه دون تردّد، وما

ليس له ليمتنع عنه ويحترم أصحابه، وما يجب عليه تأديته تجاه نفسه والآخرين وتجاه الوطن الذي فيه تُمارس الحقوق وتؤدّى الواجبات وتُحمّل المسؤوليات.

ومن مجموع هذه المعطيات نشأت عاطفة الانتماء للوطن والولاء له بين قوّة وضعف؛ فهي تقوى بقوّة السيادة الوطنية التي تجعل كلّ مواطن هو المركز المستمرّ، في مقابل المركز الرئيس غير المستمرّ (المواطن هو المواطن لا يُستبدل، والرئيس مواطن قابل لأن يُستبدل).

ومع ذلك فإنَّ العاطفة في كثيرٍ من الأحيان ترتبط بالمصلحة قرباً وبُعداً؛ فإنْ قويت على حِساب المنظومة العامَّة المؤسّسة للعلاقات بين المواطنين يجد أصحابها أنّهم في مواجهة القانون المستمدّ من الدّستور أو المستمدّ من الدّين أو العرف أو من صياغة موضوعية مستمدّة من تراث الأمّة أو من التراث الوطني الذي هو ملك للجميع بتنوّع أديانهم وأعرافهم وأعراقهم وعلومهم وثقافاتهم.

إنَّ العاطفة الوطنية للشعب هي بين امتدادٍ وانكماش تنشأ من معطيات وطنية تملأ المواطن ثقة ودفأً، أو تملؤه غربة واستغراباً؛ فمن حيث تحقيق الثِّقة والدفء والأمن يشعر الفرد بأنّه وطن بكامله يتألّم بآلامه ويسعد بسعادته ويأمل في آماله، أمَّا من حيث ما يملؤه غُربة واستغراباً؛ فهو عندما يُهمَّش وتُسلب إرادته لصالح آخرين أفراد أم جماعات أم مركز من مراكز القوّة الاجتماعية المتعدِّدة في الوطن أو لصالح المركز الرئيس (قمّة السّلطان).

وهنا تشتدّ حدّة العاطفة رفضاً وقبولاً (رفضاً لِما يجري من مظالم، وقبولاً بدفع الثّمن) لأجل عودة الوطن إلى مكوِّنات العلاقات المشتركة دون تمييز مع الاعتراف التّام بكلّ تميُّز يمكن أن يمتاز به الأفراد أو

الجماعات من أجل الوطن الواحد، وحينها يقبل الأفراد والجماعات في الوطن أن يكونوا جُنداً أوفياء لوطنهم الذي يمدَّهم بالمنافع والفوائد دون حِرمان لأحدٍ منهم، ومن يُحرم ليس له بدّاً إلّا أن يميل كلّ الميل إلى كلّ ما من شأنّه أن يعيد له كرامة، ويصنع له مجداً، ويُمكِّنه من نيل الاعتراف والتقدير وبكلّ الأساليب مرنة كانت أم على الشدّة.

ولأنَّ العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات مؤسّسة على مجموع الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة منشأ العواطف الاجتماعية والإنسانية؛ فالإنسان دائماً عندما تملؤه تلك الفضائل والقيم تدفعه العاطفة الإنسانية تجاه الآخرين الذين هم في حاجة؛ فيكون عوناً لهم على ما يُمكِّنهم من إشباع حاجاتهم المتنوّعة والمتطوِّرة، ممّا يجعل عاطفة جديدة تنشأ لدى الآخرين مِن الذين هم خارج الحدود، وفي مقابل ذلك قد تنشأ أحقاد ومحاسد تجاه من هم خارج الحدود على ما لهم من فضائل خيِّرة وقيم حميدة، ممّا يجعل الفكر العدائي المتطرَّف في حالة امتداد تجاه الآخرين الذين لهم من الثروات والفضائل والقيم الحميدة ما يُمكِّنهم من العيش الكريم، وقد يصل الأمر بهم إلى الاعتداءات الظّالمة التي تدفع أصحاب ذلك الوطن الكريم إلى النّهوض والوقوف صفّاً واحداً للمواجهة حفاظاً على تراب الوطن ومكارم الأخلاق فيه.

إذن إصلاح الإفساد وأحوال المتطرّفين لا تخرج عن دائرة الممكن المتوقّع وغير والمتوقّع، ولكن كيف؟

نقول: قبول الآخر ضرورة من قِبل الذي كان سبباً في تطرُّفه في الزّمن الذي لا تكون المسافات فيه قد بَعُدت بين الأنا والآخر، ولكن مع ذلك فإنَّ القاعدة المنطقية والعلمية جعلت (لكلِّ بداية نهاية) ولأنّ للتطرُّف بداية، إذاً لابدَّ أن تكون له نهاية إذا قرَّر الأنا والآخر أن يراجعا ما هما

عليه، وما يجب أن يكون عليه كلّ منهما تجاه الآخر، الذي لا ينبغي أن يُنبذ أو يُقصى أو يُغيَّب أو يُحرم، وكذلك لا ينبغي الرَّفض الذي به لا يُقبل المركز مركزاً بما أنّه إرادة أصبح مركز الوطن المؤقّت، مقابل استمراره مواطناً مركزاً بكامل حقوقه وواجباته ومسؤولياته.

إنَّ العلاقات الاجتماعية ذات البعد الإنسان تؤسّس على احترام الآخر وتفهُّم أحواله وظروفه وتقدير أعرافه وأديانه التي تُنظِّم علاقات أفراده وجماعاته، دون أن تُكِنَّ كُرها للآخرين، ودون مواقف وأحكام مسبقة بلا مبرّرات موضوعية، وإن سادت الأحكام المسبقة كرهاً وبغضاً دون تبيُّن قد تَتَأسّس عداءات وتُرتكب مظالم تجاه الآخرين، ممّا يجعل التطرُّف قيمة متبادلة تشبُّ نيرانها بين الأنا والآخر دون وسيطٍ قادرٍ على إطفائها إلى أنْ تحرق كلّ شيء ولا تطفئ إلّا بأسباب انعدام الوقود، هكذا يمكن أن يؤول الأمر إلى ما يؤول إليه كما هو الحال في الصّومال الذي آل الأمر فيه إلى التطرُّف المولِّد للتطرُّف؛ فكم من السنين والصوماليون يدفعون ثمن التطرُّف غالياً بكلِّ غالٍ، وكم من الوسطاء المحترمين، وكم من الذين يصبُّون الوقود على النيران المشتعلة، لذا لا يمكن أن يكون الحلّ والمواطن الصومالي لم يعد مركزاً في وطنه، وكفى أن يكون المركز مقصوراً على حزبٍ يمتلك السّلاح على حِساب أحزاب وقبائل وعشائر أخرى، أو أن يكون فرداً بعينه مركزاً على الجميع كره من كره ورغب من رغب، وهنا إن لم تُحذف من القاموس الاجتماعي هذه العبارة (كره من كره، ورغب من رغب) فلن يكون للتطرُّف نهاية، وإن سادت بين النَّاس عبارة (كره من كره، ورغب من رغب) ساد بينهم الإقصاء والاحتقار وتقليل شأن الآخرين الذي يولِّدُ من التطرُّف متطرِّفين ينبغي تقديرهم.

وإن كانت العلاقات بين النَّاس علاقات تكافئية تصبح المساواة هي القيمة المقدَّرة والسائدة في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية متنوّعة الأديان والأعراق والأعراف والألوان والثّقافات والحضارات.

أمَّا إذا كانت العلاقات الإنسانية مؤسّسة على معطيات وقيم تعصُّبية؛ فسيكون الانحياز للرّغبات والأطماع الخاصّة هو المرتكز الأساس في تقييم الآخرين وتكوين وجهات النّظر عنهم، ممّا يجعل كلّ طرف ينظر لطرفه هو الأفضل الذي ينبغي أن تكون له الصّدارة وعلى الآخرين القبول بذلك، هذا الأمر بدون شكّ سيؤدّي إلى أخذ الحيطة والحذر وقد يؤدّي إلى التخندق من أجل المقاومة أو الاستباق بأفعال التطرُّف التي يرى البعض أنّها الفكر والوسيلة والأسلوب الحاسم في الصّراعات قبل أن تبدأ.

وهناك من يرى أن تكون العلاقات بين النَّاس أفراداً وجماعات وشعوباً وقبائل وأوطاناً علاقات وديِّة تجعل الطمأنينة قيمة سائدة بين الجميع داخل الحدود وخارج الحدود، ليكون التعايش السلمي مؤسّس على تقبُّل الآخر واستيعابه من أجل تحقيق سلام وأمن متماثل للجميع.

وفي مقابل ذلك هناك من له من الأفكار المتضاربة والمتناقضة التي جعلته على رؤية تَصبُّ في اتجاه الظلم والاستعلاء وكلّ ما من شأنّه أن يمارس بأساليب تعسُّفية تجاه الآخرين داخل الحدود وخارج الحدود. هذه الأفكار التعسُّفية إن شاءها أحد الأطراف حاسمة للصراعات لا بدّ أن تقابلها كلّ الأطراف بالمواجهة تفادياً لامتداد الأطماع على حساب حقوقهم وواجباتهم والمسؤوليات المناطة بهم.

ولأنَّ الأغلبية ترى أنّه من الأهمية أن تكون العلاقات الإنسانية مؤسّسة على الندِيَّة (التعامل بالمثل)؛ فهذه الندِيَّة قد تُقبل من البعض، وقد لا تُقبل من البعض الآخر، فإن قُبلت كان الاعتبار هو القيمة الرئيسة في تأسيس علاقات مُرضية للأطراف مهما تعدّدت، حيث لا شيء يمكن أن يكون على حِساب آخر أو آخرين، وإن رُفضت أو تمّ الاعتراض عليها أو حتَّى التعليق عليها بعدم الاحترام، استدعت الظروف من يتعلّق الأمر بهم أن يقفوا عند تلك الملاحظات أو الاعتراضات أو التحفُّظات والحيرة تملأ أنفسهم بمجموعة من التّساؤلات، التي تؤدّي إلى سحب الثِّقة من الآخر الذي تحفَّظ أو اعترض أو سَخِرَ أو قلَّل من شأنّهم، ممّا يؤدّي إلى معاداته، وإلى ارتكاب الأفعال المتطرِّفة تجاهه استباقاً لِما قد يقدم عليه تجاه من تمّ التحفّظ أو الاعتراض عليهم.

إذن العلاقات الإنسانية في أساسها مكوِّنات قيميِّة أخلاقية، ولكن ليس دائماً الجميع يمتثلون لهذه المكوِّنات القيمية، والمنحرفون دائماً لا يضعون اعتباراً لذلك، ولهذا لا استغراب أن لا يكون البعض من بني الإنسان على غير أخلاق؛ فالتطرُّف في هذه الأوساط ينمو في بيئتهم المناسبة لنموه، ولا ينفع اللّوم في إصلاح حالاتهم، بل اللّوم لعلَّه ينفع مع الذين غفلوا عن إجراء دراسات للبيئات المناسبة لظهور الانحرافات والتطرُّفات الملحقة الضرر بالأمّة والمجتمع الإنساني برمّته.

ومع أنَّ علاقات أبناء الأمّة علاقات مؤسّسة على أصلٍ وانتماءات وفضائل مستمدّة من الدّين وقيم مستمدّة من أخلاق المجتمع وحضارته وثقافته وإن تنوَّعت، إلّا أنَّ أبناء الأمّة واقعياً لم يكن جميعهم بالتّمام على تلك القيم، فمنهم من يرى العلاقة مع الأمّة هي علاقة تضامن وتآزر بها تقوى الأمّة وبدونها تضعف، ولكن حتّى لا تضعف الأمّة ويلحق أبناءها

الضعف يتآزرون من أجل وحدتها ويعملون بكلّ ما في وسعهم من أجل تقدُّمِها إلى ما هو أفضل، وفي مقابل ذلك من أبناء الأمّة من يرى العلاقة بالأمّة هي علاقة توحُّد اجتماعي بالفطرة، وكأن الوعي بهمومها لم ينضج في الذّهن الذي يسير وفق الموروث الفطري.

ولأنّ لكلِّ أمّة مصدر (دين وعرف)؛ فالعلاقة بين أبنائها تقوى بالقرب منه وتضعف بالبعد عنه؛ وتكون العلاقة بين القريبين من المركز مؤسّسة على القوّة التي تزداد قوّة بالقرب منه، والعلاقة بين البعيدين مؤسّسة على الضعف وتزداد ضعفاً كلّما ازدادوا بُعداً عنه. ممّا يجعل بعضهم ينظر إلى العلاقة بالأمّة علاقة قُطرية فيها يتمُّ التأكيد على التجزئة والتفرقة بين الأقارب من المركز والبعيدين عنه، ومع ذلك فالأمر يتغيَّر إذا ما تعرَّضت الأمّة إلى خطرٍ خارجي، ممّا يجعل أبناءها يقبلون بدفع الثّمن في سبيل مناصرتها وتحريرها.

وفي حالة السّلم عندما تكون الأمّة على الرّفعة الحضارية والثقافية تكون العلاقات بين أبنائها أفراد وجماعات وتجمعات بشرية أو قطرية على حالة من تبادل المصالح التي فيها تستوي العلاقة مع الغير، وقد يكون التفضيل فيها وفقاً للمصلحة التي تُقدِّم عوائد وفوائد أكثر من التي يتمّ تبادلها مع أبناء الأمّة. ومن هنا تؤسّس العلاقات على الحوار المؤدّي إلى المزيد من التقارب بين أبناء الأمّة والآخرين مصادر المنافع المتبادلة، وإذا ما حدث الاختلاف يكون القبول بالتحكيم في حدود المنظمات الدولية هو المعطية الرئيسة لفكِّ الشِبَاك.

ولأنَّ العلاقات الاجتماعية على مستويات قيمية متعدّدة؛ فهي على مستوى المجتمع المحلّي قد تكون لدى بعض الأفراد والجماعات علاقات ولاء للمجتمع مع وافر الإخلاص أثناء تأدية الأعمال والأفعال، وقد تكون

علاقات انتماء وترسيخ هوية ممّا يجعل التمسُّك بكلِّ ما يؤدّي إلى الترابط الاجتماعي هو تمسُّك بتلك الهويّة التي كوَّنت الاعتزاز والفخر في نفوس مواطنيها بما تحقّقه لهم من إشباعات معنوية ومادّية تُمكَّنهم من نيل الاعتراف والتقدير من الآخرين بما هم عليه من ترابط وتعاون ومشاركة، وما هم عليه من فضائل خيِّرة وقيم حميدة.

وهناك من الأفراد والجماعات من ينسلخ عن تلك القيم والفضائل التي نالت الولاء والتقدير من الغالبية الاجتماعية حتَّى أصبحت تكوِّنَ هويّة بها يتميَّزون عن هويّات الآخرين كما تتميّز هويّات الآخرين عنهم بما تمتاز به من قيم وفضائل، جعلت لتلك الهويّات خصوصيات تستوجب نيل الاحترام والاعتراف والتقدير.

ولذا فإنَّ المنسلخين عن القيم الحميدة للمجتمع همّ الذين يوصفون بالإنسحابيين عندما يتخلَّون عن الأخذ بما يجب ولا ينتهون عمَّا لا يجب، وإذا ما استمروا انسحاباً وتخلّياً عمَّا يجب الأخذ به فقد يبلغون المستوى الأناني الذي يكون الأفراد فيه لا يفكِّرون إلّا في أنفسهم، ولا يولون اهتماماً بأداء واجباتهم ولا يقبلون حمْل مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، ومن يبلغ هذين المستويين السلبيين لا يُستغرب أن يواجه مجتمعه بما هو سلبي.

ومع أنَّ أبناء المجتمع الواحد بينهم قواسم مشتركة، ومصالح مشتركة، وفضائل مشتركة، وقيم مشتركة، وموروث ثقافي مشترك، إلّا أنَّ في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يظل للفروق الفردية أثر موجب وأثر سالب، ولذا لا استغراب أن يكون الصِّدام والتّضاد بين من تأثّر سلباً وبين من تأثّر إيجاباً، وإن اشتدَّ الصِّدام فكرياً بينهما تصبح أفعال

التطرَّف ميسَّرة الأداء بغاية المغالبة وبأيّ وسيلة وبأيِّ كيفية وبأيِّ أسلوب.

ولأنّ لكلِّ شيء بيئة ومنشأ فأوّل بيئة ينشأ التطرُّفَ فيها هي الأسرة التي إنْ لم تكن العلاقات بين عناصرها متوازنة ومعتدلة نشأت الخلافات والصّدامات والنّزاعات التي إنْ لم تنتبه الأسرة لخطورتها تعرَّضت لهدِّ أركان بنيانها بأفعال متطرِّفة، ولذا فمن لا ينظر للزّواج رحمة؛ فعليه أن ينظر للطلاق رحمة؛ فكما أنَّ الزواج حلّ لمشكلة العزوبية؛ فكذلك الطلاق حلّ لمشكلة الزواج، هذه هي القاعدة. أمَّا الاستثناء أن لا يكون الزواج رحمة كما لا يكون الطلاق رحمة، وهنا تنشأ الصّراعات وتتولَّد الأحقاد لدى أفراد الأسرة وتُزوَّر الحقائق وتشوَّه السُمع وقد تُخدش الكرامات، ممّا يولِّد التطرُّف في نفوس الأزواج أو الأبناء، أو يولّد الصِّدام بين الأقارب والأباعد، ولهذا فالصّلح خير، وذلك من أجل أن تعود العلاقات إلى ما يودّ لها أن تكون عليه، وهنا فالإصلاح معالجة لألم وشدّة وجع، أمَّا الحلّ فهو العملية الجراحية التي تقضي على الألم وتنقد الحياة سواء أكانت حياة بدنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

ولذا فالأخلاق مكوِّن قيمي جمعي من حاد عنها حاد عمَّا يُمكِّن من نيل الاعتراف ونيل التقدير وحُسن التصرُّفَ، ومن مال إليها تَحسَّنت أخلاقه وتهذبت أقواله وسلوكيّاته وأفعاله وأعماله، ممّا يجعله مندمجاً مع الأفراد والجماعات والمجتمع بكامله، ومن لا يندمج في مجتمعه أخلاقاً يواجهه الرَّفض المباشر وغير المباشر، وفي كلا الحالتين هو مرفوض وغير مُقدَّر ولا مُعتبر، وعندما يستشعر ذلك ليس له بدٌّ إلّا أن يستجيب لضغوط المجتمع تجاه ما يهذّب الأخلاق، أو أن يتطرَّف بردود أفعال قد تكون قاسية على شخصه، أو على غيره، أو على الجميع.

فعندما تكون علاقة الإنسان مع الأخلاق علاقة تجنُّبيَّة يكون الإنسان في حالة ميل إلى أفعال الخير ويكون متجنِّباً لأفعال الشرّ، وعندما تكون العلاقة مع الأخلاق علاقة عكسية يصبح الأفراد يَقدِمُون على أداء أفعال الشرّ ومتجنِّبين لأفعال الخير، ومن يقدم على ارتكاب أفعال الشرّ، يشار إليه بالمُفسد أو المتطرِّف ومن يَقدِمَ على أفعال الخير يشار إليه بالخيّر الذي يأمل الإصلاح ولا يأمل أن يسود بين النَّاس الفساد ولا يكون سلوكهم إفسادي.

إصلاح الإفساد السياسي

السياسة فن الإدارة العامَّة بتفريعاتها في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، تُسطَّر لِما تشاء ولا تسير على الأسطر، تعتمد مرجعية ما ولا تتمركز عليها؛ فعندما تكون قراراتها مؤسّسة على إظهار السّيادة العامَّة للأمّة أو للوطن أو للشعب فبها يكون نيل الاعتراف والتقدير والاحترام من العموم، وعندما يكون بغيرها تكون المواجهة مع العموم ذاته، ويصبح الأمر في مواجهةٍ بين فرضٍ يواجهه رفضٍ في علاقة متضادة، وتكون السياسة في هذه الحالة هي أوّل من زرع بذرة التطرّف في نفوس المواطنين، الذين جميعهم سيواجهون السياسة بفروقهم الفردية، إمَّا بالتطبيل والنّفاق المتطرّفين، وإمَّا بالإفساد والتخريب المتطرّفين، وإمَّا بالتآمر والمقاتلة المتطرّفين، ممّا يدلُّ على أنَّ الشكر المقدَّم ليس بشكرٍ، ولا الحبّ الظاهر ليس بحبٍّ باطن، ولا التأييد ليس بتأييد، فقط سيضل التصفيق هو التصفيق.

ولأنَّ قرارات المركز (قمّة السّلطان) للسّياسة العامَّة تُنفَّذ بأدوات مختارة من الوسط العام؛ فهي وإن كانت من الأقارب ستظل من تلك البيئة التي

بُذر التطرُّف فيها، ودائماً الأقارب وإن أظهروا الولاء مبالغة للمركز فهم أكثر خطورة عليه من الذين هم في الأطراف؛ فهؤلاء يرون أنفسهم الثِّقة ذاتها، ويراهم الآخرون وسيلة مُمكِّنة من تحقيق نجاحات التطرُّف أكثر ممّا يرونهم حُرَّاساً مخلصين، ولهذا هم في جلسات المتربّصين بهم الدوائر بين بيعٍ وشراء، تُزوّر المعلومات أمامهم لتصل مسرعة إلى المركز حقيقة، فيترتّب عليها في كثيرٍ من الأحيان قرارات متطرِّفة تولِّد تطرُّفاً يضاف إلى التطرُّفَ، ولهذا دائماً الحقراء يُعظِّمون الحياة الدنيا طمعاً، والعظماء دائماً يُحقِّرونها استغناءً.

إذن عندما لا يكون المواطن مركزاً في وطنه لا يمكن له أن يكون مُصلحاً فيه، ومن يرى غير ذلك فليُرينا، ولكن يُرينا بدون تطرُّفً، وإن أرانا بتطرُّفٍ؛ فماذا ستكون توقّعاته من بعده؟

وهنا تتّضح العلاقات بين مصدر القرار المركز الرئيس (أنا فقط)، وبين الأداة التنفيذية (الوسيطي)، وبين المواطن (الآخر) الذي سيتم تنفيذ القرارات عليه، وإن لم يكن طائعاً بزاوية التطرُّف القائمة 90 درجة للأوامر والنواهي الفوقية سيكون طائعاً بغيرها وإن تطرَّف.

وعندما يُغيَّب المواطن عن المشاركة الدستورية، سيكون بطبيعة المواطنة الطبيعية متطرِّفاً، ولكن عندما يشارك بإرادة في إقرار كلّ أمر يتعلّق بمصير الوطن وحقّ المواطنة؛ فلن يجد دافعاً ولا محفَّزاً لأن يكون من المتطرِّفين. لذا فلا داعي لأن يصرّ الأنا (المركز) على التغييب الذي به تتحقّق المآرب الشخصية على حساب المصالح العامَّة للمواطنين، وقرارات المركز وإن نُفِّذت كرهاً، فلا تكون إلّا معطية من معطيات توليد الرَّفض وقبول التحدّي ودفع الثّمن ولو كان موتاً، وعندما يصبح الأمر

كذلك، ألا يكون الإكراه والإرغام والإجبار والإذلال بذور وضعت في بيئة صالحة لأن تنمو وتقطف ثمارها تطرُّفا؟

إنَّ العلاقة بين الأنا والآخر إن اكتسبت الضديّة تكون أرضاً خِصبة للتطرُّف، ممّا يجعل البحث عن الحلّ يدور في فلكٍ نهايته غير معروفة، هذه الظروف إن تمَّ تفهُّمها يتمُّ إدراك حالة جديدة تنظر إلى كلّ ما يجري وفق منظور جديد يكون على أساسه الحلّ؛ فيتحول كلّ ما هو غير مشروع إلى مشروع، وهنا تبدأ المأساة التي تُفتِّت المجتمع وتجعل منه كيانات متعدّدة، وتخلق جماعات لم يكن لها أن تجتمع من قبل، وتظهر اتجاهات حديثة كُتب لها أن تظهر في هذه المرحلّة التي يسود فيها صوت الخلاص (نحن سويّاً) (نحن معاً) من أجل واجبٍ تجاه الوطن وحقوق المواطنة؛ فمن هنا تتفجّر ثورة الشّعب شعبٌ في الميادين والسّاحات يقرّر ما يشاء، وينفِّذ ما يشاء كيفما شاء.

إذن البحث عن حلّ لا بدَّ أن يكون وفق صيغ توافقية تجمع المتفرّق، وتلغي الحواجز، وتفتح آفاق الحوار الذي به يتمُّ تجاوز المطالبة بالإصلاح إلى الحلّ المكبح لانتشار التطرُّف الذي بالوقوف على منابعه وتجفيفها بالحكمة يُقبر دون أن يجد من يتأسف عليه.

ومع أنَّ الأساليب السياسة في التّعامل مع القضايا المختلفة تُرسِّخ سياسة (الترويض) والتهدئة، إلّا أنَّ ما يجري بأساليب تنفيذ قرارات الحكم على الآخرين في كثيرٍ من الأحيان لا يُعدّ كذلك، ممّا يجعل مبرّرات ظهور التطرَّف مؤسّسة على الضرورة؛ فالسّياسة لو كانت ودّ بودٍّ لكانت العلاقات المترتّبة عليها توافقاً وتكيفاً وانسجاماً، ولأنّها لدى البعض تطرُّفاً فلا تكون العلاقة المترتِّبة عليها إلّا تطرُّفاً.

والمتطرِّفون مع أنّهم يقعون تحت طائلة القانون إلّا أنَّ المتطرِّفين بالقانون لا قانون يلاحقهم سوى التطرُّف، وعندما يتبيَّن للمواطنين أنَّ مصدر الفساد والإفساد والتغييب والإقصاء هو رأس هرم السّلطان؛ فلن يحدِّدوا هدفاً سواه إلّا مَن تبنَّى تطرُّفاتهِ وعَمل بها، ولكن عندما يتبيَّن المتطرِّفون أنَّ المُفسِدَ ليس المركز فلن يتّجهوا إليه تطرُّفاً، بل يتّجهون تطرُّفاً إلى تلك الأدوات المتطرِّفة في تنفيذ ما ليس هو بحقٍّ.

فإذا أخذنا أنموذجاً واحداً من النماذج المنفذِّة لأوامر رأس الهرم (أنا فقط) هي كما هي مسلّمات، وكان هذا الأنموذج هو الجيوش المقاتلة في جبهات القتال، التي تملؤها الحيرة بين أن تنفِّذَ أمر الموت الذي يصدر لها من رؤوس الأهرامات (القمم السّلطانية) وبين ما يملؤها حسرة بأسباب ما تدفعه من ثمن داخل الحدود بأسباب الحرمان من ممارسة أقل الحقوق وأقل الواجبات وأقل المسؤوليات، وما تعانيه من حاجة في مقابل انعدام أو نقص مشبعاتها، وبين أن تقبل تنفيذ أمر الموت من أجل أن تسهم في تحقيق رغبة رأس الهرم، أنّها الحيرة التي تؤدّي إلى تحقيق نتيجة أحد أمرين:

أمَّا قبول الأمر والاستشهاد أو تحقيق النّصر.

وإما قبول الأمر ورفض الانتصار الذي يرغبه رأس الهرم وإن كانت الضحايا على الكثرة.

في مثل هذه الحالات تقبل الجيوش بالخيار الثّاني بإرادة وهي على قناعة بأنَّ القهر الذي كان يواجهها داخل الحدود ليس له بدّ إلّا أن يُقهر خارجها وفي أوّل فرصة تتاح، ممّا يجعل المقاتل يرضى بالاستسلام للعدو وهو يعلم أنّه على أمل للعودة بعد تفاوض يطول زمنه أو يقصر، أو أنّه يجد نفسه أسيراً على مستوى من العيش مهما وصل الحال به من

سوء؛ فهو سيظل الأحسن من ذلك السوء الذي كان يعانيه داخل الحدود، ولهذا من بقى من المقاتلين داخل الحدود يكون خير مستعرضٍ للقوّة عند تنفيذ أمر استعراضها بالوسائل التي جُمِّعت لحماية المركز وإرهاب المواطنين، وهو يعلم أنّه لن يكون خير مستخدم لها في ميادين المعركة إن شبّت نيران الحروب.

فالجيوش المنهزمة معنويّاً ليس لها بدٌّ إلّا أنْ تقبل أنْ تكون أسيرة داخل الحدود وأسيرة خارجها كلّما أتيحت لها الفرصة المتربَّص بها من أجل التغيير، وحتّى لا يكون التعميم قاعدة مطلقة؛ فعلينا أن نقبل بالاستثناء قاعدة، استثناءً من كلّ قاعدة، فمن المقاتلين من استشهد في جبهات القتال، ومنهم من عاد ومرارة الهزيمة تملأ نفسه وتدفعه إلى ما هو أشدّ وأعنف، ليكون متطرِّفاً في وجه الأعداء سواء أكانوا في الداخل مواطنين رؤوس، أم أنّهم في الخارج من الأعداء الأجانب، ومن يبقى منهم مفاوضاً لأجل صون ما تبقى من حدود الوطن أو لأجل عودة الأسرى بسلام آمنين سيكون خير مفاوضٍ دون أن يجد الخوف منه ملجأ يلتجيء إليه، مثل هؤلاء لم تدخل نفوسهم مقارنات بين من يحتكر المركز ويقصره عليه داخل الحدود، وبين معتدٍ يودُّ أنْ يزيل الحدود ومن عليها من وجود بغير حقّ، ويظل رأس الهرم لا حيّزاً له في ذهن المفاوض الكريم، لكن حيّزه بقي موجوداً عند العودة التي اتّضحت فيها أمور جلية أمام النَّاس جميعاً، ورفعت الغشاوة التي غلَّفت رأس الهرم ومنحته مكانة لم تكن له، إنَّما كانت في عقول آثرت أن تراه وفق ما يريد أن يرى نفسه.

سياسة هذا حالها تزوِّر الحقائق وتمجِّد المفاسد، كيف لها أن تتّعظ؟ وكيف لها أن تستوعب الحاضر، وتصنع مستقبلاً أو تُحدث نُقلة إلى ما هو أفضل؟ وكيف لها أنْ لا تولِّد تطرُّفاً ليكون من بعده الحلّ؟

ومن يريد لمشكلة التطرُّف السياسي حلّا، عليه أن لا يغفل عن أهمية الاعتراف المتبادل بين الأنا والآخر على ممارسة حقوق غير منقوصة، وواجبات تؤدّى بإرادة، ومسؤوليات تُحمل دون تردّد، وإن لم يتمّ ذلك وفقاً لعقدٍ اجتماعي؛ فإنّ التطرُّف سيكون هو البديل دون غيره.

فالأوامر القهرية والإقصائية والإذلالية بغير حقّ سواء أكانت على مستوى أفراد الأسرة، أم مجتمع الدّولة، أم شعوب العالم، لا تُقبل، بل الرّفض يقابلها وبكلِّ شدَّة، وإذا ما اشتدَّ العِنَاد مواجهة بين الأطراف أصبح التطرُّف ملجأ لإيجاد الحلّ، لكن عندما تسود علاقات المودّة والتّسامح والتقدير والاعتبار بين النَّاس لن تكون هناك بيئة صالحة لغرس بذور التطرُّف فيها، حتّى إن غُرست من أيِّ كان فإنّها لن تَنبُتَ لعدم صلاحية البيئة لإنباتها، ولكن إن تغيَّرت تربة البيئة بتربة أخرى صالحة لانَّ تنمو فيها بذور التطرُّف؛ فالأمر هنا لن يعود إلى البيئة بقدر ما يعود إلى الذين كانوا سبباً بتغيير تربتها من تربة محبّة ومودّة وتآخٍ وتوافق وتكيُّف وتعاون إلى تربة صالحة لأن تمتصّ دماء المتطرِّفين الذين فضَّلوا الموت قيمة على قيمة الحياة.

ولأنّه لا هويّة ولا حدود للتطرُّفَ؛ فهو يمتدّ في نموِّه من تجاه الدّولة إلى نموّه تجاه ملاحقة المنّظمات والهيئات والجمعيات والمجالس الدولية التي إن لم تكن قاسماً عدلاً مشتركاً لدول العالم وشعوبه وأفراده؛ فستواجه بأعمال التطرُّف؛ فالظلم لا يُقبل من أيِّ كان، ولهذا في دائرة الممكن لا استغراب إن وُجِّهت ضربات للمنظمات الدولية من قِبل من شَعرَ بالظلم أو الانحياز ضدّ قضاياه العادلة.

فعندما تكون الهيئات والمنظمات والجمعيات والمجالس الدولية مؤسّسات لنفوذ القوى الكبرى على حساب بعض الأمم والشعوب أو بعض البلدان

والأوطان تصبح سياسات وقرارات هذه المنظمات الدولية منحازة، ما يجعلها طرفاً وليس ميزان عدل لتوازن العلاقات الدّولية بين الأمم والشعوب؛ فانّ كانت كذلك؛ فليس لها بدٌّ إلّا أن تقبل ما يترتّب على أفعالها من ردود أفعال تمتدّ من المعارضة والتحفُّظ إلى التشدّد والتطرُّف، ولهذا كانت الأمم المتحدة هدفاً من أهداف المتطرّفين في بقاع كثيرة من العالم، من ذلك ما حصل في العراق حيث وُجِّهت الضّربة الأولى إلى الأمم المتحدة وكأنّها طرفاً من أطراف النّزاع، ولذا فمن يضع نفسه طرفاً أو يُسخَّرَ طرفاً سواء أكان يدري أم لا يدري فعليه بقبول دفع الثّمن من أجل الحلّ.

إصلاح الإفساد الاقتصادي

الاقتصاد بإدارة وإرادة فاعلة يُشبع الحاجات الماديّة للإنسان، ويُسهم في تكوين علاقات التعاون والمشاركة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويُحفّز على التطلّع إلى المستقبل بتنميته لثروات الأوطان والأقوام، ويدير عجلة التطوّر والتقدّم إلى ما هو أفضل وأجود إن كان يُدار بإرادة المالكين، ولن يديرها بحُسنٍ إن سيطر على منابع ثرواته ومصادرها المتنوّعة من لا يُقرّ اعترافاً بحقوق الآخرين تقديراً واعتباراً عاليين.

فالمنافسة في مجالات الإنتاج المتعدّدة لا شكَّ أنّها من المحفِّزات على إظهار الجّودة وتحسين نوعية المُنّتج والمصنوع، ولكن إن تعدّت المنافسة حدودها تنفلت الأمور إلى ما يؤدّي إلى الصِّراع والصّدام وحينها تصبح سيادة المواجهة هي المتغيّر الرئيس في إدارة العلاقات بين الأفراد والأمم والشعوب.

وإذا نظرنا إلى المعطيات التي جعلت من البعض طغاة نجدها لا تخرج عن معطيات القوّة (سلطة أو سلاح أو اقتصاد) وفي مقابل ذلك إذا نظرنا إلى تلك الحضارات التي سادت وبادت، والتي هي سائدة اليوم وستسود غداً، نجد أنّها لولا توافر معطيات القوّة ما كانت سائدة، ولولاها لن تكون، ولهذا كلّما توافرت معطيات القوّة بأيدٍ عالمة واعية سادت وساد الآخرون بها، وكلّما كانت معطيات القوّة بين أيدٍ عابثة جاهلة وجّهت إلى ما من شأنه أن يُفسد الأخلاق ويُظهر المفاسد بين النَّاس، ولذا فمثل هؤلاء لا يصنعون تاريخاً ولا يبنون حضارة، ولا يتّخذهم أصحاب الحضارات قدوة لهم، وتكون نهاية زمنهم بانتشار مفاسدهم.

ولأنّ الأمر أمر سيادة؛ فالسّيادة قد تكون عن حقٍّ، وقد تكون عن باطل، فإن كانت عن حقٍّ، كانت سيادة خيِّرة، حيث الفضائل والقيم الحميدة التي لا تُقرّ الظلم ولا تُقرّ التطرّف، وإن كانت عن ظلمٍ وتطرّفٍ؛ فالطغاة هم الذين سيسيطرون بالإدارة الظالمة المتطرّفة، ولكن في النّهاية دائماً الطُّغاة يُهزمون، والزّمن دائماً كفيل بترويضهم، ومع أنّهم الطُّغاة بالقوّة، إلّا أنَّ الخوف دائماً يملأ أنفسهم مع أنّهم يجحدون، ولكن إلى متى سيجحدون وغطاء الوجه لابدَّ له من أن ينكشف!

ولأنَّ الطُّغاة هم على رأس هرم المتطرِّفين؛ فالخارجون عنهم لن تكون لهم مواجهة معهم إلّا على رأس الهرم ذاته؛ فالتاريخ الذي سجّل في طيّات سجلاته أنَّ طغاة قد سادوا بالقوّة كرها على النَّاس، سجّل نهاياتهم في قمامة التَّاريخ ذاته، وفي المقابل سجّل لأصحاب الفضائل والقيم الخيّرة والحميدة منهم تاريخاً لا تُستمدُّ العبر إلّا منه.

فالمال لا شكَّ أنّه زينة الحياة الدنيا، ولا شكّ أنَّ المال قوّة الإنتاج الذي به تُدار عجلة الاقتصاد وفقاً لسياسة السّوق التي لا تغفل عن وجود

آخرين لهم من الحقوق والواجبات والمسؤوليات ما يُمارس ويؤدّى ويُحمْل، وإنْ تطرّفت وغفلت سياسة السّوق عن ذلك تجد نفسها أمام مواجهة أصحاب الحاجات حتَّى يعود التّوازن الاقتصادي؛ فما حدث في معظم دول العالم التي تعرّضت إلى أزمات مالية لدليل إثبات على أنَّ الجهل بالحقائق يؤدّي إلى تأزُّمات وصدامات وصراعات ومخاوف شديدة وفقدان ثقة في الإدارة المركز التي ترسم السياسات العامَّة للاقتصادية العالمي والوطني.

وسيظل فقدان الثِّقة بين الإدارة المركز والمصارف التّابعة لسياساتها وبين العملاء من النَّاس سائداً ما لم تُثبت الإدارة العامَّة والمصارف التابعة لسياساتها أنّها قادرة على الإدارة الضامنة لحقوق الزّبائن والعملاء.

ولذا فإنَّ بيع السندات المالية في السوق الاقتصادي بغير قيمها الحقيقة هو تطرُّف مالي يؤدّي إلى تعرّض دول للاختفاء من على الخريطة الاقتصادية للعالم المالي كما تتعرّض بعض الدّول على الأراضي المنخفضة إلى الغرق بأسباب ارتفاع مياه المحيطات والبحار؛ فتختفي من الوجود الظاهر كما كانت من قبل دول ظاهرة ذات سيادة، وحينها ستنجم تأزُّمات تجعل من كان موصوفاً بالخُلق الحسن إلى قاطع طريق متطرّفٍ مع المتطرّفين.

ولأنَّ التطرّف في أساسه فكري، والاقتصاد جزءاً من الفكر، إذن بطبيعة الحال سيكون الاقتصاد متغيّراً رئيساً في عملية التطرّف؛ فالمجتمعات التي ظهرت فيها الفروق الاجتماعية كانت بأسباب الحاجة النّاتجة عن سوء إدارة الاقتصاد الوطني، وعن عدم تقدير المواطنين الذين هم في حاجة لمن يسندهم رعاية وعناية بثروات الوطن واقتصاده، وذلك بما ألمَّ

بهم من قصورٍ أو مرضٍ أو إعاقةٍ أو ظلمٍ بقوانين وإجراءات غير موضوعية من الإدارة المركز أو الإدارات المتفرّعة منه.

ولذا فالاحتكار الاقتصادي يؤدّي إلى تحكّم في حاجات الآخرين، ومن يتحكّم في حاجات من هم في حاجة لِما يُشبع حاجاتهم، لا يمكن أن يجد مودّة منهم، بل سيجد منهم ردود أفعال الفكر التطرّفي خير مواجهٍ له، ومن تُشبع حاجاته المتطوِّرة، ويطمع في المزيد بغير حقّ يُعدّ فكره متطرّفاً حاله كحال من احتكر الثّروة عن الآخرين وجعلهم على الحاجة متسوِّلين على قارعة الطريق، ممّا يجعل التطرّف المضاد من قِبلهم متولّداً ليس غاية في ذاته، بل أسلوباً موضوعيّاً من أجل الحلّ.

إذن الذي يحتكر الثّروة ليحرِم الغير منها ويستغل آخرين بها يُعدّ بنهجه هذا هو أوّل من تطرّف وكان سبباً في ظهور تطرّفٍ مضادٍّ لتطرّفه، سواء أكان على دراية بذلك أم أنّه لا يدري، ومن يقبل ذلك بأسباب الحاجة والضرورة التي أجبرته على إعطاء تنازلات مؤقّتة؛ فلن يقبلها حلّاً لتأزُّماته الاقتصادية، بل يقبلها فقط من أجل ازدياد تأزُّمات (الإدارة المركز) التي قَبِلَ أن يكون معها مستظلاً بطانة رئيسة لهدِّ أركان النَّظام ونشر خفاياه؛ فالنّظام في هذه الحالة إن كان معتقداً أنَّ أسراره مصونة بين أيدي الأوفياء؛ فلن يجد في حقيقة الأمر غيرهم مبالغاً في كشف عورته أمام الآخرين الذين لن يبخلوا بكلِّ ما يمتلكونه من قوّة إرادة على نشرها في شبكة المعلومات المتطوّرة، ومن ثمّ مواجهته وإن وُصِفَ سلوكهم بالتطرّف.

ومع أنَّ الاقتصاد قوّة محرّكة لإثبات الأنا إلّا أنّه في بعض الأحيان هو الذي يهدّه هدّاً؛ فإن كان الاقتصاد من أجل إشباع الحاجات المتطوّرة ومن أجل صناعة المستقبل الأفضل وتأمين ظروف الحياة للأفراد

والجماعات والشعوب؛ فلا تكون فيه مدعاة للتطرّف، ولكن إن كان النّمو الاقتصادي حتَّى غزو الفضاء من أجل غزو الشّعوب واحتلال أوطأنّهم يصبح الفكر الاقتصادي المحرّض على ذلك هو فكر متطرّف لا يصلح لحلّ المشكل، بل هو الفكر الفعّال في إيجاد التأزُّمات وما يترتّب عليها من أفعال مضادة عنفاً وشدّة.

فإذا نظرنا إلى ما يجري في العراق وأفغانستان والصّومال نلاحظ تأزُّمات تشتدّ وتطرّفات تتولّد وتتجدّد وتتنوّع بأسباب التدخّل، وبأسباب الصِّراع على السُّلطة والاقتصاد، من يحتلّ من! ومن يتحكّم في مصير من! ومن يُقصى بأحكام مُسبقة! ومن يُفرض كرهاً بتدخلات خارجية! ومن يدفع أكثر من الآخر! ومن ينافق من! ومن يرفض كلّ ذلك! ومن يرفض بعضاً من ذلك! ومن لا يرى حلّاً إلّا بقبول الموت حلّا ولا حلّ سواه! ومن يرى في العمالة تاريخاً! ومن يرى في التَّاريخ التَّأريخ! صراعات قاسية وتطرّفات تزداد شدّة من أجل الحلّ.

فالذين يمتلكون الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات ويتسابقون على غزو الفضاء علماً وتجسّساً هو في أساسه إرهاب لا تطرُّف فيه، ولكن إن تمَّ استخدام هذه الأسلحة ظلماً وعدواناً يكون التطرُّف هو سيد الميدان.

والذين يتحكّمون في جينات البذور النّباتية والموروثات الجينية الحيوانية لتصبح جينات مُحسّنة لمرّة واحدة فقط، ثمّ بعد ذلك تصبح غير منتجة لِما يستمرّ بالسّلالة الحيّة (نباتاً وحيواناً) توّسع هوة التأزُّمات الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين؛ فالقمح الذي تمّ التدخّل في جيناته احتكاراً ليعطي إنتاجاً وافراً لمرّة واحدة، ثمّ بعد ذلك تكون بذوره غير صالحة للإنتاج يجعل المحتاجين دائماً في حاجة للذين يتحكّمون في مورثات

القمح الجينية ليستوردوا منهم سنويّاً بذوراً صالحة لإنتاجٍ جيدٍ ولكن لمرة واحدة، وفي مقابل ذلك الفقراء الذين لا رأس مال لهم وهمّ في أمسِّ الحاجة لقمحٍ يُزرع لينتج لهم ما يُسهم في إشباع حاجاتهم للمأكل! وفي حالة عدم توّفر ذلك، ألا يكون التطرّف بالنسبة لهم ضرورة لا مفرَّ منه يقدمون عليه حُبّاً في الموت لا خوفاً منه!

ولأنَّ الاقتصاد في أساسه لا تطرُّف؛ فهو علم يُدار ومعاملات تُجرى لتُسهم في جودة الإنتاج بما يفيد الإنسان ويُحسِّن أحوال معيشته، وهو المحدث للنُقلة إذا ما استهدف الفقراء ليحلّ بهم مستويات الإشباع والوفرة المُمكّنة من الاعتماد على النَّفس وما تبذله من جُهدٍ في سبيل تحسين الأحوال المعيشية للآخرين.

إنّ توظيف رؤوس الأموال بما يخدم البشريّة قيمة حميدة، ولكن توظيفه لقهر الآخرين هو مدعاة لظهور المواجهة والصّدام بين المحتاجين وبين المتحكِّمين في مشبعات حاجاتهم؛ فعندما يوجّه الاقتصاد وما يتولّد منه من رأس مال إلى ما يُشبع الحاجات المتطوّرة والمتنوّعة يكون الاقتصاد ورؤوس أمواله مؤدِّياً إلى الحلّ وليس مؤدِّياً إلى تأزُّمات منتجة للتطرّف، وإذا كان الاقتصاد بواسع وفرته مُسبّباً في حرمان آخرين منه همّ في حاجة إليه، يكون في هذه الحالة هو المعطية الرئيسة لظهور التأزُّمات والتطرّف لا لظهور الحلّ.

إنّ الذي يُحرم من الماء الذي يروي ظمأه، أو يُحرم من الطّعام الذي يسدّ رمقه أو يشبع جوعه، ليس له بدٌّ إلّا أن يقاتل من أجل الحصول على ما يُشبع حاجاته، وفي مثل هذه الحالات إنْ استخدم العنف وسيلة فأنّه ليس بمتطرّف، بل المتطرّف من كان سبباً في حرمانه من الحصول على

مشبعات حاجاته المتطوّرة سواء أكانت ملكيّة خاصة أم تعليمية أم صحية أم إنتاجية أم خدمية أم مشبعات غرائزية مشروعة.

إذن الاقتصاد الذي في تنظيراته الفكرية إقصاء الآخر من حقّ التملّك وحقّ المنافسة وحقّ البيع والشراء وفقاً للجهد والمقدرة والإمكانات المشروعة هو فكر متطرّف، وكذلك إذا تأسّس المركز الاقتصادي على التأميم بغير حقّ، ومصادرة الممتلكات بغير حقّ، وحرمان المواطنين من البناء والإعمار بغير حقّ يوصف ذلك المركز بالمتطرّف، وفي مقابل ذلك إذا امتلك المواطن من الثّروة المشروعة ما يُمكّنه من استغلال الآخرين بغير حقٍّ فهو متطرّف، وإذا استغلّ ثروته في مُحرّم فهو متطرّف، ولكن إذا سعى بثروته استثماراً مطهّراً ضريبة وزكاة وصدقة فلن يجد التطرُّف في فكره ونفسه مكاناً يركن إليه.

وعليه: كيف يقبل البعض بأنَّ الوطن ملكاً عاماً ولا يقبلون أن تكون ثروته حقّاً عامّاً إلّا نظريّاً، أي في الأمر الواقع فالمستفيدون من ثروة الوطن همّ الملّاك الأغنياء، أمَّا الفقراء غير مستفيدين إلّا الإقامة غير المتساوية؛ فمنهم من يقطن مع الأموات في المقابر، ومنهم من يفترش الرّصيف؛ فكيف تكون الدولة ملكاً للجميع، ولا يكون فيها للفقراء نصيباً متساوياً مع نصيب الأغنياء الذين أتيحت لهم الفرص بأسباب متعدّدة منها المشروعة (من عرق الجبين) وأكثرها غير المشروع، وهو ما أخذ بغير حقّ من ثروة الشّعب كما هو حال أولئك الذين استولوا على السّلطة في الوطن؛ فاستولوا على السّلاح والثّروة فيه بالقوّة؛ فامتلكوا كلّ شيء دون أن يتركوا للفقراء شيئاً، حتّى أنَّهم شرّعوا كلّ شيء وفقاً لما يُفسد الأخلاق ويقوّض القيم ويحقّر المواطن؛ فكيف يا ترى تكون الدّولة للجميع والقوانين التي تنظم الشّعب لا يشارك الفقراء في سنّها؟ كيف تكون الدّولة

للجميع والفقراء غير قادرين على خوض معركة الانتخابات التي لا يخوضها إلّا غنيّاً؟ فكلّ ذلك يتمّ وفق تشريعات الديمقراطية التي تفضّل الغني وتعطيه الأسبقية في الحصول على الخدمات أو التسهيلات المصرفية، أمَّا الفقير فلا تفضيل له في ذلك، ولذا فديمقراطية هذه أوصافها لا يمكن أنْ تحقّق الاعتراف المتساوي للجميع مهما قدّمت من تحسينات، ممّا جعل الشّعب العربي يرفض الطّغيان ويرمي بالطّغاة خارج قمّة السلّم السّلطاني حلّاً لأزمة ممارسة الحرّية؛ فهم عرفوا أنَّ العلاج هو تغيير النّظام، وليس ترميمه، فعمر الترميم قصير ولا مستقبل له إلّا السقوط، ولا مُسقط له إلّا الشّعب القادر على إيجاد البديل الأفضل.

إصلاح الإفساد النّفسي

النّفس كونها مخلوق تتعرّض كما يتعرّض كلّ مخلوق إلى ما يجعلها في حاجة لمن يفكّ عنها تأزُّماتها التي تواجهها كلّما توافرت معطيات ظهورها، ممّا جعلها بين نفس أمَّارة بالسّوء وهاوية وماكرة ومكيدة ومسيئة وسفيهة وظالمة ومراودة ومتوجّسة وموسوسة ولوَّامة وطاغية، وهذه جميعها صفات تستوجب إصلاح أحوالها لتعود النّفس إلى الاطمئنان والسّكينة والاستبصار لتصبح نفس سويّة، ولهذا فكلّ نفس قابلة لأن تتعرّض إلى ما تتعرّض إليه ويجعل أحوالها بين تأزّمٍ وانفراج، وهكذا ستتكرّر الأحوال ليجد الإصلاح مكان يؤدّي وظائفه من خلاله، ومع ذلك فإنَّ لكلّ مشكلة حلّاً، والحلّ هنا يجب القضاء على جميع مسبّبات الألم والتأزّم.

ولذا فالنَّفس البشرية في حالة امتداد بين ما يؤدّي إلى طمأنينة وبينما يؤدّي إلى اضطراب وتطرّف، فهي مع الغير إذا اطمأنت له استأنست

به، وإن لم تطمئن له تجد نفسها بين خيارات متعدِّدة يمكن أن تكون فيها مجتنبة أو مبتعدة أو مُقدِمة على ما يليق أو ما لا يليق ولكلّ ردّة فعل.

وطبيعة النَّفس البشرية تحبّ أن لا تبدو ضعيفة أو ناقصة أمام الغير، الأمر الذي يترتّب عليه طبيعة أخرى، وهي أنّها تبغض من يحاول أن يُبدي بعض عيوبها أمام الآخر، بغضاً يجعلها تأبى قبول الإصلاح حتَّى وإنْ كان النقدُ في محلّه، وذلك على سبيل العناد لمن بيّن هذه العيوب، ويستثنى من هذه الطبيعة النَّفس المطمئنة التي يكون التّوازن لديها معادلاً لها مع العقل الذي يسعى إلى تبيان الأمور الواقعيّة كونها حقائق ترضى بها النَّفس المطمئنة وتتعامل معها.

إنَّ التعامل مع النَّفس البشرية يستوجب معرفة أبعادها الدّاخلية والخارجية، من الحبِّ والكره، والخوف والرّجاء، والإيمان بالمحسوس والإيمان بالغيب، ومعرفة ما يخاطبها في جميع أحوالها، في الإقبال والإدبار، وفي الرّغبة والرّهبة، وفي السّكون والحركة، وفي الطمأنينة والفزع، وفي الرّخاء والشدّة، وفي الوِحْدَة والوَحدة.

ولذا يمكن تبديل أحوال النَّفس المتحرّكة من خلال مخاطبة العقل المحرِّك لهذا المتحرِّك؛ فالخطاب العقلي الذي استوعب الأشياء وهو قادر على تقديمها للنّفس وفق حقائقها واضحة بشكل جلي لإيجابيات المعلومة المكتسبة وسلبياتها في النّفع والضّرر والخير والشرّ والحقّ والباطل، يكون قد قدّم للنّفس طريقاً سهلة في الاختيار لاستدراك نشأة أخرى غير التي كانت عليها حسب المعلومة التي يقدّمها العقل، وهنا يكون الأمر بالنّسبة للنّفس أكثر حيويّة ونشاطاً وأكثر فاعلية.

فالنّفس التي تبدأ عهداً جديداً بمعطيات جديدة نافعة، تشهد إنشاءً جديداً تكون أكثر حيويّة وأكثر فاعلية من غيرها من الأنفس التي لا تقبل هذا

التجديد، حيث أنَّ النشأة الجديدة للنّفس الإنسانية وفق معطيات مقنعة عن طريق المعلومات التي يقدّمها العقل، تعيد تركيب النَّفس على صورة جديدة في القبول أو الرَّفض إيجابياً أو سلبياً؛ فتصبح نفساً جديدة مشحونة بطاقة حادّة الفاعلية.

وكذلك التحدّيات التي تتلقّاها النَّفس في الوقت والعصر الذي تعيش فيه هي أعنف التحدّيات وأشقّها وأقساها، ومن شأن التحدّيات دائماً أن تشحذ النَّفس وتستخلص منها أقصى طاقتها؛ فإذا اجتمع الأمران معاً: جِدّة النّفس، وعنف التحدّيات، يستطيع المتتبّع أن يتصوّر الفاعلية التي تكون لتلك النَّفس في المواجهة، وهي تعمل في واقع الحياة.

ولأنَّ النَّفس لا مادّة لها وإن شغلت جسماً مادّيّاً؛ فهي المتحرّك بمحرّك رئيس(العقل) الذي يدرك ويتذكّر ويفكّر ويتدبّر، ولكنّه لا يقدم على شيء من هذا، بل ذلك المتحرّك (النّفس) هو الذي يُمكنه أن يبلغ مرامي أيٍّ من هذه المعطيات، ممّا يجعل أفعال الطمأنينة أو الحذر أو الخوف واجبة مع تحمُّل النَّفس ما يترتّب على ذلك من حركتها وامتدادها بإرادة، ولكن إن أُجبرت على ما لا ترغب أو ما لا تأمل فهي ستكون على احتمالات متطابقة مع الفعل وردّة فعله، فإن كانت الأفعال الموجّهة إليها مرضية كانت الأفعال محقّقة للطمأنينة، وإن كانت دامية أو مؤلمة أو محزنة أو مأسوف عليها فتصبح هي المؤدّية إلى ما يُمكِّن النَّفس من ارتكاب أفعال التطرّف بأساليبه المتنوّعة والمتعدّدة، ولذا من يستفزّ النَّفس يدفعها لأن تردّ له فعل الاستفزاز في وقت (متوقّع أو غير متوقّع) وعندما يترتّب عليها أفعال أخرى أشدّ وأقسى، حينها تقبل النَّفس بأن يكون الموت هو المنقذ فتلتجيء إليه بإرادة، وعندما تحقّق النّصر يتمّ الاعتراف بها

دون أن يشار إليها بالتطرّف وإن ترتّب على قبول الموت تحقيق فعله موتاً توصف بأنّها نفس متطرّفة.

ومع ذلك تبقى النَّفس ذلك المخلوق الذي لا تُعرف ماهيّته ولا يُعلم الحيّز الذي يشغله، ولا المسافات الامتدادية التي تربطه بالعقل والقلب والرّوح، وأيّاً منها أقرب لها وأكثر تأثيراً عليها على الرغم ممّا قيل فيها، إلّا أنَّ الذين عرّفوا النَّفس وتكلّموا عنها انطلقوا من مفاهيم وخبرات ذاتية محدّدة؛ فلا التعريفات والمصطلحات وافية ودقيقة بما يكفي لتوحيد التصوّرات، ولا الخبرات موحَّدة بما يكفي لإصدار الأحكام، والتعبير عنها هو الآخر يتسّم بالهشاشة والقصور لأنّه تعبير لغوي قائم على وصف إدراكات ما وراء الحسّ، ذلك أنَّ النَّفس من هذه المدركات ربما تقع في مكان ما بين العقل والرّوح، ولذا فإنَّ اللغة هي الوسيلة الوحيدة في التعامل مع هذه الأمور والتعبير عنها من الوصف والتشخيص ومحاولة تحديد المهام التي تقوم بها، وهنا يكون النَّظام اللغوي شديد الطواعية والمرونة، نظاماً مطوّعاً من أجل الوصول إلى ما نعتقده حقيقة لإقناع أنفسنا وإقناع الآخرين عند التعبير عن هذه القضايا التي تكمن وراء المادّة بمادّة من جنسها تسمى العقل في بنيته وتركيبه وملكاته.

وهنا فالبنية العقلية للإنسان على قدر ما تعمل بكفاءة في تصور (الكم) وتحلّيله، تعمل باضطراب وارتباك يشوبه غموض في تصوّر (الكيف) والحكم عليه، ولهذا فمن يصفه مجتمع من المجتمعات بأنّه إنسان عادي معتدل متوازن، قد يصفه مجتمع آخر بأنّه متطرّف أو متعصّب؛ فالمسألة ليست قضية نفسية ناتجة عن انعكاسات عقلية تصدر حكماً يعبّر عن الأنا بقدر ما هو وعي جمعي في ثقافة مجتمع يربطه عقد اجتماعي من القيم والأخلاق والأعراف والتقاليد والتّاريخ والإرث الثّقافي والحضاري،

ولذا قد نجد مجتمعاً ينظر إلى ما يعدّه مجتمع آخر بحسب معاييره وثقافته معتدلاً، ينظر إليه ذلك المجتمع على أنّه متعصّب ومتطرّف، وما يَعتبره هذا المجتمع قيمة أخلاقية عالية، تكون في عرف مجتمع آخر قيمة متدنيّة مبتذلة وهكذا.

ومهما كان الاختلاف في تحديد المفاهيم؛ فإنَّ التطرّف يظلّ تطرّفاً، لأنّ من الصعب جدًّا في البيئة الواحدة أن ينظر بعض النَّاس إلى شخص على أنّه قمّة في الاعتدال وينظر إليه آخرون في ذات المجتمع على أنّه قمّة في التطرّف؛ فالعقل يدرك الألوان المتباينة والحالات المتباعدة على نحو جيّد، ويبيّن حقيقة ذلك للنّفس التي تحدّد موقفها من إدراكها لأمرها على ضوء التصوّرات العقلية وتقديراتها، ومن هذا الإدراك يتمّ انجذاب النَّفس نحو المركز أو الوسط أو التوسّط أو الطرف لأنّه في دائرة الممكن (متوقّع وغير متوقّع).

وفي دائرة الممكن يُنظر إلى النَّفس من زوايا هي التي من خلالها تقيّم، فزاوية هتك العرض تجعل النَّفس المطمئنة ثائرة غاضبة رافضة تفعل أيّ شيء وإن وُصِف من قبل الآخرين بأنّه تطرّفٌ، وكذلك زاوية المساومات المبنيّة على الإهانات المقدّمة هي الأخرى تستفزُّ من له نفس مطمئنّة ساكنة على المحبّة؛ فتخرجها من ذلك السّكون ومن ذلك الاطمئنان لتضعها على المخاوف والشكوك التي تدفعها لأن تقبل ما تفعل في سبيل استرداد كرامة، وهي تقبل بأن تدفع الثّمن في سبيل ذلك حتَّى وإن كان دماً من أجل قهر الظالم أو القضاء عليه أو على الأقل الحدّ من المظالم التي تقع على النّفس.

ففي هذه المواجهة تكون النَّفس حيال أزمة من زاوية معيّنة، أو أزمات من زوايا متعدّدة، وعندما تَقدِم على الرَّفض بطريقة معينة ربّما تكون شديدة

وعنيفة يصفها البعض بأنّها نفس متطرّفة، بينما تراها هي نوعاً من إشباع حاجة في اتّجاه القضية التي تواجهها، ذلك أنّها مطمئنّة لما أقدمت عليه بما تمتلك من قدرات أفضت إلى السّلوك الناتج عن الفعل.

وعندما يكون تطرُّف النَّفس اختياراً عن وعي بموقف سليم؛ تكون النتائج المترتّبة عليه مُرضية لمن أقدم على تنفيذ الفعل المستوجب إصلاحاً، ولذا فما تأباه نفس الأنا المركز، قد لا تأباه نفس الآخر ممّا يجعل الثّورة هي المُخلِّص من الهموم والمظالم مع وافر الرّغبة في التغيير الذي يُمكِّن من اختيار مركز آخر أو مراكز متعدّدة لإدارة سليمة، وهنا ما تنظر إليه نفس الأنا على أنّه تطرّف وجب استئصاله، تراه نفس الآخر أمراً واجب التغيير حتَّى وإن نحت منحىً متطرّفاً، فإذا لم تنظر نفس الأنا من الزّوايا التي وجدتها نفس الآخر مدعاة للتطرّف عندما احتلت القضية المركز الأوّل في انفعالاتها، تكون القضية شغلها من أجل التغيير.

ولأنّ الزّوايا التي تغضب النَّفس وتدفعها إلى التطرّف تتعدّد وتتنوّع من قهر وظلم واستعلاء وتحقير وإذلال وتسفيه، فإنْ لم يتمّ النّظر من هذه الزّوايا لِما يجب أن يكون، فالأمر لا بدّ وأن يخرج عن السيطرة والتحكّم، ممّا يجعله ينتشر ويعمّ كما تعمّ النّار الهشيم، وحينها يصبح التطرّف بداية معروفة ونهاية غير معروفة، وهذه النّهاية غير المعروفة قد تجعل التطرّف في مجال انتشار واستمرار، وأنّه سينتج شيئاً آخر في دائرة غير المتوقّع قد يكون أشدّ وأقسى وأمرّ من التطرّف الذي تُعرف علله ومسبباته بجهود الباحثين في السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وإذا ما بلغ ما هو أشدّ وأعظم فأين يمكن لنا أن نجد حلّاً عدلاً يُعيد الأمور إلى الموازنة التي تعتدل عليها كفتي الميزان بين الأنا والآخر.

ومن النَّفس البشرية ما تكون ميّالة إلى التغيير؛ فتلتمس في الجديد دائمًا شيئًا أفضل ممّا هي فيه، وبما أنَّ حالات التطرّف في كلّ أمر من الأمور تُخلّ بالتّوازن العام للشخصية النفسية في المجتمع والأمّة؛ فإنَّ هذه النفسية إذا خضعت في مرحلة من المراحلّ لقيود شديدة في حركتها واختياراتها؛ فإنَّ البحث عن الحرّية والانطلاق يصبح الهمَّ المسيطر عليها؛ فإذا فُكّت قيودها انغمست في حرّية تصل إلى حدِّ الفوضى، التي ستظل فوضى إلى أن تضيق النَّفس بما تلمسه فيها من أذى الاضطراب والتقلّب المبالغ فيه، وتبدأ بالمطالبة بالضّبط والصّرامة ومقاومة التسيّب لأنّها وصلت إلى حدّ الإشباع الذي يترتّب عليه الضّرر.

فعلى سبيل المثال: حين تشتدّ وطأة الجوع على أحد، فإنَّ مبتغى النَّفس في الحصول على الطّعام يصبح ضاغطًا ومسيطراً عليها من أجل إشباع حاجتها، فإذا أكل الإنسان وشبع، تغيّرت نظرته للمائدة وتغيّرت نفسيّته بطلب رفع المائدة وإبعادها، لأنَّ النَّفس وصلت إلى مبتغاها ممّا تراه حقّاً من حقوقها ويصبح المزيد نوعاً من الضرر.

فالنّفس الإنسانية عندما تُمكّن من أن تملك ما يمكّنها من إعمار وإصلاح، تتمكّن من عيش حياة مطمئنّة تكون فيها راضية عمّا تفعل، أمّا إذا حُرمت من حقِّ التملّك فكيف لها أن تأمن من كان سبباً في حرمانها، وكيف يمكن أن تطمئن له مسؤولاً عن أمرها سواءً أكان على المستوى الأسري أم الوطني أم الدولي، فإن قوبلت بالحرمان فهي ستكون متهيِّئة لمواجهته بإرادة، ممّا يستدعيها إعداد العدّة استعداداً للفعل بعد تأهُّب ليكون الانقضاض هو الفعل المرضي لها تجاه من كان يحرمها ممّا ترتضيه.

وفي مقابل ذلك؛ فإنْ كانت النَّفس هي المعتدية على ذلك الأنا الذي لم يسبق له أن نظَّر أو فكّر أو حرّض على ما من شأنّه أن يجعلها معتدية؛ فيصبح الأنا في هذه الحالة ضحية أمام أفعال متطرّفة ليس لها حقّ الممارسة بين بني الإنسان.

ولأنَّ العلاقات القيمية بين الأنا والآخر هي موثق الصلة؛ فالوعي بأهميّة كلّ منهما للآخر وتقديره عالياً يجعل الاستمرارية العلائقية بينهما قادرة على صناعة مستقبل مشترك، ولذا فإنَّ معرفة النَّفس للاعتدال والاتزان هو الذي يرشدها إلى رؤية صور الإفراط والتفريط، ممّا يجعل معرفتها بالتطرّف والتعصّب مُمكِّناً لها من إدراك معنى التّسامح والتآخي وهكذا.

فإذا نظرنا إلى نفس الجندي الذي يُطلب منه أن يقاتل في سبيل تنفيذ سياسات الأنا داخل الوطن وخارجه؛ فسيكون هذا الجندي بين خيارات الإقدام على...، أو الإحجام عن...، وذلك بأسباب الحالة التي هو عليها.

فإنْ كان في وطنه محروماً ومنقوصاً ومظلوماً ومهتوك العرض وثروته مصادرة، ثمّ بعد ذلك يُطلب منه أن يكون جنديّاً مقاتلاً حتَّى النّصر خارج الحدود؛ فالأمر ليس بهذه السهولة في هذه المواقف حتَّى وإن كان الوطن هو المستهدف.

إن حسابات العقل لن تفارقه، واستحضار التجربة النفسية قائم في الميزان؛ فكيف وهو مظلوم ومسلوب الإرادة في وطنه، وعائلته من ورائه مهزومة وقاصرة عن إشباع حاجاتها الضرورية إلّا بتقديم تنازلات أمام المساومات التي ربّما جعلت من بعض أبنائه متسوِّلين أو منحرفين بأسباب الحاجة، وهو يعلم أنَّ الذي أصدر له أمر الموت خارج الحدود، هو الذي كان سبباً في تعاسته وتعاسة أسرته داخل الحدود، ممّا يجعل

لنفسه ارتداداً لتلك القيم والفضائل التي ترشد إلى عدم إلقاء النَّفس إلي التهلكة؛ ومع أنَّ الدّفاع عن الوطن واجب إلّا أن النَّفس التي طرأ بها وبأسرتها ما طرأ سيكون السؤال أمامها هو: الدفاع عن الوطن مقابل ماذا؟ مقابل أن يستمرّ الطّاغية فيه مركزاً والمواطنين جميعهم تُبَّع، أم من أجل أن تستمرّ المفاسد في البلاد وعلى رؤوس العباد مع وافر الإقصاء والإذلال والتحقير!

هذه النَّفس التي وصل الحال بها إلى معرفة هذه الحقائق، لا يمكن لها أن تحقِّق نصراً أو تصنع مستقبلاً يأمله ذلك الذي أصدر لها أوامر لا خيار لها فيها؛ فهي تعلم إنْ رفضت سيكون الموت ثمناً لرفضها دون مقابل، وإن قبلت فيمكن أن يتحقّق لها الموت بمقابل: (الهزيمة التي كانت عازمة على تحقيقها لتموت مطمئنّة وينتهي من بعدها الذي أصدر لها أمر الموت بهزيمة دائمة حتَّى الموت).

وهنا لا داعي أن ينتظر المركز المتطرّف أن تكون معنويات جنده عالية في تأهّبها للانقضاض وأداء الفعل بإرادة.

ومن لا يُشخِّصَ هذه الحالة النفسية بمعطياتها ومتغيّراتها وما يكون للعقل من تأثيرات عليها في التوضيح والإرشاد والتبيان يجد نفسه كمن يحرث في بحر.

ولذا فالعقل والنّفس متلازمان لا ينفصلان وإن كانا منفصلين؛ فالعقل شيء بعيد عن الإنسان وإن كان قريباً منه، والنّفس التي لا مادّة لها إنّما يحتويها جسم الإنسان، وفي هذا الوعاء الجسدي للإنسان كان انفصال العقل عن النَّفس والتقائهما في آنٍ معاً ضمن الحيّز والزّمان، ومن أراد الوقوف على العقل لا بدّ له أن يحاول معرفته بكشف ذاتي وتنبّه ذاتي يدرك به الأفكار من خلال التفكّر حتَّى ينتهي إلى أنَّ العقل هو نور

المعرفة الذي يجده كلّ عاقل في نفسه، وحين يجده يشرع بمعرفة الحسن والقبيح والخير والشرّ والحقّ والباطل من خلال النَّفس التي وصلتها المعلومة من نور المعرفة التي يجسدها العقل، وحين يفقد الإنسان عقله على أثر انفعالات نفسية تدفع بالعواطف إلى الانفلات من القيود العقلية في سورة الغضب؛ فيرتكب عملاً منافياً لمقررات العقل، فإذا ارتدّ إليه وعيه وهدأت سورة الغضب لام نفسه وتحسَّر عمّا بدر منه دون أن يوجّه أدنى لوم للعقل، ذلك أنَّ مركز الاستقرار النّفسي مربطه العقل وجماحه النّفس، وهكذا يتمّ توجيه اللوم إلى الداخل، بالعودة إلى الذّات، والعودة إلى نقيض الشعور الذي جمحت إليه النّفس.

إنَّ الكشف الذاتي الذي يملكه العقل بإرادة، نابع من أنَّ كلّ شيء ظاهر للنّفس هو بسبب العقل؛ فكلّ ما هو منكشف للإنسان وظاهر له آية من آيات وجوده تدلّ عليه، ولذا فالإنسان الغافل عن عقله يكون طائعاً لجموحات نفسه بمعلومات عقلية، وهذه المعلومات معلوم للنّفس خيرها وشرّها وحقّها وباطلها وصالحها وفاسدها وجيّدها ورديؤها، وعندما تريد النَّفس أن تنفلت من قيود جموحها التي تنصاع فيها للعواطف؛ فأنّها تستثير أكبر كمٍّ ممكن من معارفها العقلية، والتي لم تكن تحيط بها لولا وجوده من جهة، ولولا وجود طاقة لديها تؤهّلها إلى العودة إلى الحقائق العقلية من جهة أخرى.

إنَّ الإنسان بين عقل ونفس وروح ومادّة؛ فالروح من أمر الله تعالى والمادّة هي الوعاء الحاوي، والعقل ما هو إلّا سلسلة الأفكار الكامنة في الحافظة تُستدعى وقت الحاجة عن طريق التذكّر، والنّفس تُدرك الأشياء من خلال الميول والرّغبات والقبول والرّفض وما ينتاب الإنسان من مشاعر الفرح والسّرور والحزن والحبّ والبغض والغضب والرِّضا

والإصلاح والإفساد والانصياع والتمرّد؛ فتكون راضية مرضية مطمئنة في حال اتّباع الموجبات العقلية التي تحمل صفة الخير، وفي حال اتّباع السلبيات العقلية تكون النَّفس غير مطمئنّة ينتابها الشّكّ والرّيب في ممارساتها لِما تَقدِم عليه هي من اختياراتها التي بيّنها لها العقل، وفي حال الاختيار الخاطيء يكون الإنسان في حالة اضطراب وليس في حال تطرّف.

إنّ أهمَّ ملكة من ملكات العقل لدى الإنسان التي تعيده إلى حالة الاطمئنان النفسي هي ملكة التذكّر التي ترسم له نهجاً قويماً وصراطاً مستقيماً، ذلك أنَّ التذكّر هو معرفة العقل بداية، ومعرفة كلّ معرفة من الخير والشرّ والحقّ والباطل؛ فمعرفة العقل لا تكون إلّا بالعقل ذاته، أو بدلائله وآثاره، وذلك بمقارنة حالتي وجوده وعدمه ليدرك الإنسان أنّه عاقل، ممّا يجعل وجدان العقل هو الطريق إلى وجدان الحقيقة وتميّزها عن غيرها، ذلك أنَّ التذكّر من العاقل بأنّ له عقل هي محاولة إيقاظ الحقائق داخل النَّفس وإيجاد الحقائق بها.

وهكذا تتراكم المعلومات من العقل على بيان آياته وآثاره لكي تكون مدعاة لتذكّره وعودة إليه ويقظة له من الداخل بما ينعكس على النَّفس من خزين الحافظة عن طريق التذكّر فتعود بنفسها إلى جادة الصّواب، لأنّه ليس هناك أيّ حقيقة يمكنها أن تكشف لنا العقل دون العقل ذاته، والعقل لا يمكن معرفته إلّا بالتذكّر، ولا يمكن أن تكون النَّفس مطمئنة ما لم تَعُدْ إلى العقل.

إصلاح العقل والنفس

مع أنَّه لا إصلاح إلّا بتدبّر عقلي ومعرفي إلّا أنَّ العقل المتدبّر هو الآخر يجد نفسه في حاجة لمن يصلح أمره، ومن هنا فأنَّ الإصلاح دائماً يلاحق إفساد، ويقوّم اعوجاجاً ويصوّب انحرافاً، وهكذا كما أنَّ النّفس قابلة لأن تصلح أحولها؛ فكذلك العقل قابل للإصلاح كونه قابل للإفساد. ولكن بعض النَّاس عندما يبلغ الحال بهم إلى الطّغيان فلم يستجيبوا للإصلاح، أي أنَّهم لا يفيقون بما هم عليه من مفاسد وذلك لكونهم قمّة المفاسد وكأنَّهم لا يعلمون؛ فمثل هذه القمّة ترى كلّ شيء تحتها ولا ترى شيئاً يعلو عليها، ولهذا فهي ترى أنَّ النصائح وما يُرشد به من أخلاق هو الذي يتمّ إنزاله من أعلى إلى الأدنى؛ فلا تقبل بأن يعلو إليها رأياً أو نصيحة، ولهذا فأمر الإصلاح لا يناسبها، بل الذي يناسب أمرها هو الحلّ الذي به تُحسم الأمور في الزّمن غير المتوقّع.

ولذا فعندما يتعرّف الإنسان على العقل يستطيع أن يميّز الحقيقة من الوهم والواقع من الخيال؛ فالعقل يحكم باستحالة غير الممكن، وقبح الشرّ والظلم، وبصحة محسوسات الجوارح، وأنّه يقدر على أن يردّ كلّ حادث إلى سببه وكلّ هاجس في النَّفس إلى علّته، ويقدر على تمييز كلّ فكرة صحيحة عن الفكرة الخاطئة بعد التأكد من سببها، وهو يحكم بأنّه لو انكشف الواقع أمام الإنسان انكشافاً واضحاً، بحيث لا يمكن للنّفس التشكيك فيه؛ فلا يكون ذلك إلّا علماً صحيحاً، وأمَّا لو أحبَّ الإنسان أن يعتقد فكرة لهوى في نفسه فلا يمكن أن تكون تلك الفكرة إلّا مدعاة لخروج النَّفس عن الطمأنينة.

وقد تخيّم على مرآة النَّفس تصورات متفاوتة من واقع واحد، فيرى الإنسان أنّ الانسحاب عن المجتمع وأخلاقه وقيمه مدعاة للخلاص من واقع ما، ثم يرى في الوقت ذاته أنّه مدعاة للإضرار بالمجتمع وإهلاك النّفس؛

فيرى أنَّ اعتناق التطرّف عمل سيّء وقبيح، ولكنّه في اللحظة ذاتها يتراءى له أنّه عمل شريف وواجب!

هنا تتداخل التصوّرات وتتوتّر النّفس، ويحتار الإنسان فيتدخّل العقل ليبرز الحقيقة من خلال مدخرات الحافظة عن طريق التذكّر، الأمر الذي يكشف فعلاً عن الواقع الخارجي ويميّزه عن الخيال والوهم ويضع حدّاً فاصلاً بين الصدق والكذب، وبتداعي الأفكار وتساؤلات النَّفس بما رفدها العقل به من معلومات مخزونة في الحافظة عن طريق التذكّر، يبدأ بعملية التحلّيل الموضوعي في استنتاج الحقائق من أجل تحديد موقفه:

. كيف عرفتُ (أنا) أنَّ التطرّف مدعاة للخلاص؟

. هكذا يقولون.

. لو كان هذا الأمر صحيحاً وجب أن يكون القائلون متطرّفين.

. هم ليسوا كذلك.

. إذن هناك هدف آخر من وراء قولهم، والنّاس يقولون ما يشاؤون، ووراء المشيئة يكمن الغرض، ووراء كلّ غرضٍ غايةٍ.

فبالعودة إلى العقل تستردّ النَّفس سكونها، وهذا السكون النفسي يمنح العقل فرصة إعادة فرض قيد الفضائل والقيم وإحكامه على جموح النَّفس التي تتسلسل بالأفكار من السّكون وصولاً إلى الطمأنينة التي يوفّرها العقل عن طريق المعلومة الصائبة.

وفي حالة السّكون النّفسي العقل يتساءل:

هل أن مقول القول سبب كافٍ لركوب مركب التطرّف؟ ثم يحاول التعرُّف على السبب الذي دعاه إلى تصوّر التطرّف حلّاً، فيجد أنَّ شيئاً آخر لأسباب أخرى تصبّ في مصلحة قوم آخرين، دفعتهم إلى أن يقولوا له أنَّ التطرّف هو الحلّ.

وهنا يعلم أنَّ السبب في هذا التصور المشوّه من المعلومة التي وصلت إليه يكمن سببها في مصلحة الذين أطلقوا هذه المعلومة الخاطئة، والعقل يحكم بأنّه لا يمكن أن يكون هذا دليل على صحة الادعاء، وبهذا يفرّق بين تصوّر خاطئ وتصور صحيح، والأمر لا يعدو أن يجري خلال لحظة واحدة إلّا أنّه ينطوي على مجموعة أحكام عقلية صائبة تنعكس على الجانب النّفسي الذي يميل بعد ذلك إلى الاطمئنان.

إنَّ العلاقة بين العقل والنّفس علاقة جدلية قائمة على تلقّي المعلومة التي يكتسبها العقل وتتلقّاها النّفس؛ فيتولّد لديها شعور يتمّ على أثره اتّخاذ موقف؛ فإن كان العقل يعتمد على خبراته في تمييز المعلومات التي من خلالها يدرك حقائق الوجود بناءً على التصوّرات العقلية؛ فإنَّ النَّفس تحدّد موقفها من القضايا من خلال ما تتلقّى من صور التصوّرات العقلية التي تؤثِّر بها سلباً وإيجاباً، وحسب وقع صور تلك التصوّرات تكون النَّفس فيها بين التطرّف والاعتدال وبين التّوازن والاختلال.

أنّ العقل يبقى قاصراً عن أشياء لا يستطيع إدراكها ليحكم بصدقها أو كذبها، ولا يدع النَّفس حائرة بها، فالغيبيات والإلهيّات لا يدركها العقل ليحكم بصدقها ولا النَّفس تتلقّاها منه، وإنّما تلقّاها العقل خبراً عن الأنبياء والمرسلين بحيث تكون معرفتها من العقل تسليماً ومن النَّفس طمأنينة ومن القلب إقراراً.

إصلاح الإفساد الثقافي

الثّقافة هي تنوير العقل بالمعارف والعلوم وهي مجموع أنماط التفكير وأساليبه المتنوّعة قيمياً وفضائلاً ولغة وأدباً وفناً، بها تتميَّز الخصوصيّات

وتتجسَّد الأعمال والأفعال والسلوكيات وتتطوَّر كما أنَّ بها يُحسن التصرّف والتدبّر ويُبلغ الرُّقي القيمي.

والفساد الثقافي لا يكون إلّا حيث يكون الخروج سبيلاً عن تلك الفضائل والقيم الرّفيعة إلى ما هو أكثر انحطاطاً وأقلُّ رفعة من أجل أن تُسفَّه الأقوال ليحيد بالكلم عن مواضعه، وتسود أفعال التزيين لِما لا زين فيه، وتسود قيم التحقير والإفساد والتضليل، ويسود الفكر الذي تملؤه المظالم حُجَّة في الوقت الذي يحتاج النَّاس فيه لِحُجَّة بها يحقّ الحقّ ويُزهق الباطل؛ فعندما تُبدَّل الحقائق بغيرها تصبح الثّقافة في حاجة إلى تصحيح المعلومة بالمعلومة، وإلّا ستؤول الأمور فساداً إلى ما لا يُحمد عقباه. ولذا يصبح تزوير الحقائق مُزوِّراً للثقافة، وهكذا هو حال المقررات المدرسية في العالم الإسلامي التي حُذِفَ منها ما حُذف من مصطلحات ذات مفاهيم سامية كـ(الفداء والجهاد) فأصبحت كالوردة بدون رائحة، وكالشِّعرِ بدون قافية، وكالسيّدة بدون أقراط.

إنَّ قراءة الأحداث بمفاهيم خاطئة لا بدّ أن يؤدّي إلى نتائج خاطئة، وإنَّ قراءة التَّاريخ دون استخلاص عبر منه لا يمكن أن يُسهم في صناعة المستقبل الأفضل ولا يُحدث النُقلة.

فالثّقافة التي لا تُحدث النُقلة ولا تُسهم في صناعة المستقبل الأفضل لن تكون قادرة على طي الهوة بين الأنا والآخر، بل في كثيرٍ من الأحيان بينهما تُشكل عثرة، فمن خلال تلاقح الأفكار والعلوم والمعارف المتبادلة بين الأنا والآخر تنصهر العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية في بوتقة التعاون والتوافق والانسجام والمشاركة والاستيعاب المُمكِّن من الاعتراف والتقدير المتبادلين. ولكن إن انتشرت ثقافة الإكراه

ورفض الآخر وحرمانه وتغييبه ساد الفساد في ميادين المعرفة التي تجعل من المكائد والدّسائس والتأمرات والاقتتال تطرُّفاً بغير حقّ.

ولذا فمَن تكون أفكاره ورؤاه الثّقافية منغلقة على ذاته، وذات أحكام مسبقة على ثقافات الآخرين وحضاراتهم، تعدُّ هذه الأحكام المسبقة خارجة عن الموضوعية التي بها يتمُّ تقييم المعارف وتقويم السّلوك وتحكيم العقل، ومن هنا تُبذر بذور الفساد المؤدّي إلى الرّفض والرّفض المضاد كما يؤدّي إلى التطرُّفَ بأسباب ارتكاب أفعال الظلم والطغيان ممّن يعتقدون أنفسهم أكابر الوطن أو رأسه، وهكذا ستظل بذور الإفساد تبذر تجدّداً بعد كلّ إصلاح في دائرة النسبية البسيطة ولا تنتهي إلّا ببلوغ الحلّ الذي تتخلّق ثورات إنجازه في ميادين الشهداء وساحات الحرّية في أوطان صنّاع التَّاريخ.

ومع أنَّ في دائرة الممكن المتوقّع الثقافة لا تُنتج تطرّفاً إلّا أنّها في دائرة غير المتوقّع هي خير من ينتجه؛ فمن المتوقّع أن يكون المثقف مستنيراً فكراً ومعرفة ووعياً؛ فإن كان كذلك؛ فكيف له أن يُسهم في تزييف الحقائق وتغيير المصطلحات عن مفاهيمها التي ينبغي أن تكون عليها، وإن لم يكن كذلك؛ فهل يمكن لسواه (غير المثقف) أن يُسوِّق لِما يتمّ تزييفه من حقائق تسويقاً به تتأثّر العقول وتُمسخ الذاكرة! ولذا فمع أنَّ الثقافة في بُعدها المفهومي لا يمكن أن تُنتج تطرُّفاً، إلّا أنّها بالبعد الاصطلاحي كلّ شيء ممكنٌ.

فأصحاب الثّقافة الذين يرون أنَّ رؤاهم وأفكارهم غير قابلة للدّحض ولا للنقاش، وكلّ من يخالفهم هو مخطئ على غير حقّ يجب معاقبته، هذه الثّقافة إن سادت لا وصف لأصحابها سوى أنّهم من المغرورين أو حتَّى من المتطرّفين.

إنَّ الثقافة لا شكَّ لا فساد فيها من حيث كونها مجموعة من المفاهيم الفكرية التي بها تستنير العقول ويزداد الوعي المُمكِّن من التبيُّن قبل الإقدام على الفعل، ولكن الإفساد يتعلّق بمن يُفكِّر ويتهيّأ عن إرادة ثمّ يستعدّ ويتأهّب ويفعل ما لا يرضي الآخرين الذين تربطه بهم علاقات اجتماعية ووطنية وإنسانية، وعندما تكون الأفكار والأفعال والأعمال قادرة على نيل الرِّضا من الآخرين بموضوعية؛ فهي لا تُعدّ فاسدة ولا مفسدة.

ومن مظاهر الفساد الثقافي أنْ يَلُمّ الأنا بثقافة الآخر ثمّ يعمل كلّ ما في وسعه من أجل تبديل بعض مفاهيمها أو تزييف بعض مصطلحاتها أو أكثر من ذلك يعمل على إلغائها، وهذه قسريّة ثقافية؛ فبعض الأحزاب العقائدية عندما تستولي على السُّلطة تبدأ أوّل ما تبدأ بقسريّة الثّقافة، وهذا الأمر يؤدّي إلى الرّفض، ولذا فإنَّ أيِّ شيء يُفرض قسراً يُرفض إرادةً، وبالتّالي فإنَّ الثقافة القسريّة تحت أي شعار من الشّعارات هي المولِّدة للرّفض والتطرُّف؛ فعندما تخضع الأجيال إلى ثقافة المعسكرات كما كان حال المعسكرات الماركسية أيّام الاتحاد السوفييتي فإنَّ تشرُّب تعاليمها تلقيناً يُسهم في تخريج دفعات ببغائية، عناصرها كأوراق سحب منسوخة بعضها من بعض، حيث لا مكان للاجتهاد المُمكِّن من حُسن التدبُّر وإظهار الخصوصية الواعية على المستوى الفردي والجماعي؛ فتلك التلقينات الببغائية بعد أن سقط الاتحاد السوفييتي من منصّة المنافسة الحرّة لم تُوجِدْ من يتأسف عليه؛ فالثّقافة التي تترك أثراً موجباً هي الثّقافة التي تُسهم في تهيّؤ الأفراد عن تفكُّر وتذكّر وتدبُّر وبكل إرادة، ثم تُمكِّنهم من أن يستعدّوا ويتأهَّبوا إلى الإقدام على الفعل المُمكِّن من ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، وتمكِّنهم أيضاً من التفكير أثناء التفكير، والتفكير أثناء القراءة، وأثناء الحوار والمناقشة

والمجادلة، وكذلك أثناء حدوث المفاجآت حتَّى لا تترك في أنفسهم علامات استغراب وتعجّب وحيرة وقلق وخوف واستفهامات مؤلمة، والثّقافة التي تترك كلّ ذلك هي ثقافة قسريّة متآكلة تنخر جذعها بأظافرها، ثم تُنكر ذلك التَّاريخ الذي كانت فيه تستظلّ تحت مظلّة الأستاذية والتبعيّة غير الواعية بما يدور عليها وما يدور من حولها، ممّا جعلها في نهاية المطاف متطرِّفة مرّتين: مرة عندما كانت تتتلمذ على تلك الأفكار القسريّة وكأنّها حقائق مطلقة وغير منقوصة وهي ليست كذلك، والمرّة الثّانية بعد ما أنكرت تلك التعاليم التي شُرِّبت لها قسراً دون أن تتصفها بموضوعية.

وعليه: أنَّ الثقافة مكوِّن عام ونتاج عام من الرؤى والأفكار والتنظيرات والعلوم والمعارف والأعراف والأديان إلّا أنّها في دائرة الممكن تثرى بمحضنات فكريّة وبها تُسلب معطياتها أيضاً.

فالقاعدة: (المحضون في رعاية الحاضن).

والحاضن هو الرّاعي للمحضون من التّلف والمسخ والاندثار والهلاك، ولهذا فالثّقافة محضونة بالوعي المعرفي، والدين الذي لا يتغيَّر ولا يتبدّل بالتدخُّل البشري، ومحضونة بالقيم العامّة المقدِّرة لخصوصيّة كلّ من الأنا والآخر سياسةً واجتماعاً واقتصاداً ومعرفةً، ومع ذلك فالمحضون يمكن أن يكون وسيلة للتعريف بالحاضن، ممّا يجعل الثّقافة وسيلة معرفية وفكرية لنقل الفضائل والقيم ونشرها والدّعاية لها. وفي مقابل ذلك عندما تنسلخ الثّقافة عن ترسيخ الفضائل الخيّرة تتطرَّف، وكلّما تطرَّفت الثّقافة عن الفضائل الدينية والقيم الاجتماعية والإنسانية أصبحت بلا هويّة، وكلّما حُضنت بالفضائل الخيِّرة حَضنت أفراد المجتمع تحت مظلّة التّسامح والوحدة والمودّة والتآخي والتآزر والمشاركة البناءة إعماراً وإصلاحاً.

ولذلك فالثّقافة المحضونة بالفضائل الخيِّرة، والفكر المستنير الذي يُمكّن من استيعاب الآخرين، والقيم الحميدة التي تؤسّس علاقات الاحترام والتقدير والبناء والإعمار تحافظ على بقائها في ميادين بناء الحضارات ومن ثمّ تُرسِّخ هويّة المستنيرين بها علماً ومعرفة، وتجعل من المواطن مركزاً رائداً أين ما حلّ في وطنه، وأينما تنقّل.

الإصلاح من الثّورة إلى الثّروة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثّانية ظهر على الواقع السياسي العالمي قوّتان كبيرتان هما أمريكا والاتحاد السوفييتي الذي تمّ بينهما الاتفاق على مناطق النّفوذ في مؤتمر يالطا عام 1945م، ومع ذلك بقي الصّراع قائماً بين الشّرق والغرب، ومنذ ذلك الوقت نشأ بينهما ما سمّي بالحرب الباردة، وفي الستينيات من القرن الماضي بعد أن نفضت فرنسا عنها غبار الحرب العالمية وتخلّصت من أعبائها ظهرت معارضة الجنرال ديغول زعيم الجمهورية الفرنسية الثّالثة الذي رفض أن تكون أوربا الغربية ضمن دائرة الفلك الأمريكي، وعلى غرار فرنسا ظهرت المعارضة الصّينية للهيمنة السوفييتية، وفي تلك الأثناء عقد مؤتمر باندونغ الإصلاحي بزعامة نهرو وعبد الناصر وخرج بمصطلح دول عدم الانحياز والذي توسّع فيما بعد ليشمل دولاً مختلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وكان ذلك نتيجة للمعايير التي وضعها مؤتمر يالطا في تعامله مع بقية دول العالم على أنّ كلّاً من المعسكرين في الشرق والغرب وصيٌّ على مناطق نفوذه وفق معايير تاريخية واقتصادية وسياسية، بحيث يربط الدّول المستقلة حديثاً بأحد القطبين بسبب التخلّف الاقتصادي الذي انعكس

بصورة رئيسة على مستوى التقدّم الصناعي والزراعي وجعل غالبيتها معرّضاً للقلق السياسي والاضطراب الأمني.

ولذا لجأت الدّول المستهدفة من المعسكرين إلى أن تُنشيء كتلة ـ عدم الانحياز ـ إلى أيٍّ من القطبين، على الرغم من أنّه ليس دولة من دول عدم الانحياز إلّا ومنحازة إلى أحد المعسكرين، وقد بقي العالم الثّالث مسرحاً وهدفاً للقطبين الكبيرين لأنّه لم ينتج إستراتيجية سياسية أو صناعية أو اقتصادية أو زراعية أو تسليحية تغنيه عن أحدهما.

وكان نصيب العرب من المعسكر الشّرقي أنّ معظمهم تبنّى نظرية الثّورة في الوصول إلى السُّلطة محاكاة للثّورة البلشفية في روسيا الأمر الذي أدّى إلى سيطرة العسكر على معظم الدّول العربية وتمّ تحويل العمل الثوري من قبل العسكر الذين سيطروا على الحكم بقوّة السّلاح إلى إرث ثروة لأبنائهم وأحفادهم من بعدهم، حيث عمدوا في طريقة تثبيت إرث الثّروة التي حصلوا عليها عن طريق الثّورة إلى تقطيع أوصال بنية المجتمع دينياً وأخلاقياً وعلاقات وقيماً وفضائل، واستبدال ذلك بمستحدثات تمجّد الحاكم الذي يصدر عنه كلّ شيء وإليه يعود، وكأنَّه لا ينطق عن الهوى ولا يضلُّ ولا ينسى، إلّا شيئاً واحداً نسيه وهو أنّه يموت، وشيئاً آخر غفل عنه وكان خارج دائرة المتوقّع بالنسبة لمن قال: (ما علمت لكم من إله غيري)

إنّ النّاس قد ولدتهم أمهاتهم أحراراً، فإن استكانوا للعبودية حيناً؛ فسوف ينتفضون للحرّية بعد حين (لا بدّ من صنعا وإن طال السّفر).

لذلك أخذت الانقلابات العسكرية تتوالى على دول العالم العربي، معتمدة على الأيديولوجيات المستوردة في الوصول إلى الهدف والوثوب لقطف الثّمرة مباشرة، وهذا الأسلوب بهذه الطريقة غيّب الحوار البنّاء بين الرأي

والـرأي الآخـر فـي طريقـة الحكـم والـوطن والمـواطن والحـاكم والمحكـوم والقواسم المشتركة التي يجب أن يكون الجميع فيها على قدم المساواة في المواطنة، غير أنّ الوصول إلى الثّمرة ونيل قطافها كان هو الهدف بأيِّ أسلوب، غير أنّ المنطق السليم الذي يتواطأ عليه أيِّ عقد اجتماعي يستدعي أوّلاً الغراس الوطني في المجتمع الذي تحوطه الأيدي كافّة بالرّعاية والعناية والاهتمام، حتّى يؤتي أكله ويوزّع على الجميع، هذا هو ما يمكن تسميته ببناء الدّولة، أمّا طريقة الحكم التي جاء بها الإنقلابيون فعمدت إلى بناء الأسر الحاكمة وتسخير الشّعب والوطن والمقدّرات خدمة لهذه الأسر المتسلّطة كما هو في أوطان التكميم بدون استثناء الأمر الذي نتج عنه أغرب أنظمة استبدادية في العالم، أنظمة مستقرّة على الظلم والاستبداد والطّغيان، وجاثمة على صدور شعوبها وكاتمة على أنفاس مجتمعاتها، ثم إنّها ذليلة أشدّ الذلّ أمام أعداء تلك الشّعوب والمجتمعات.

إنّ صورة الواقع العربي بأنظمته القمعية المهيمنة قبل أن يطالها البركان التّونسي الذي قوّض عروشها، هي صورة قاتمة بشكل مرعب، ذلك أنّ معظم هذه الأنظمة قفزت إلى السُّلطة وقطفت الثّمرة واستأثرت بها دون عباد الله، ثمّ إنّها تسومهم سوء العذاب، حتّى رجعوا بشعوبهم إلى ما قبل خمسة آلاف سنة من عصر الفراعين لا من حيث العلم والحضارة، وإنّما من جانبين آخرين:

الأوّل: الألوهية للحكّام والاستعباد للشعوب.

الثاني: استمرار السلالة من الأسرة الحاكمة.

إنّ هذه الثّورات التي جاءت عن طريق الانقلابات العسكريّة بقيادة فرد؛ فإنّ هذا الفرد الذي وصل إلى السُّلطة بطريقة غير شرعية كونه خان

القسم والوطن والمواطن، واستغل التشريع الذي خوّله أن يصبح ضابطاً يأمر وينهى، قد انقلب على مصدر السّلطات التي أوصلته بقانون إلى المرحلة التي استطاع أن يغدر بها ويستولي على السُّلطة والثّورة والسّلاح الذي أصبح يسوم النَّاس به سوء العذاب، ومن خلال الثّروة الوطنية التي أصبحت ملكاً لفرد ولأسرته من بعده، نجد هذا الفرد في بعض المواقف لكسب السذّج وضعاف النفوس والعقول من النّاس يتبرع بالملايين لمشروع (خيري) من ماله الخاص، مثل ملاجيء الأيتام الذين كان هو السبب في يُتمهم بقتل آبائهم، وتكون هذه سُنّة لأبنائه من بعده، تبدأ هذه الأسرة من أجل تثبيت أقدامها في الحكم بصناعة رجالات خاصة تتبرّع لهم من مالها الخاص أيضاً ليكونوا لهم أعواناً وعيوناً على النّاس فهم كما قال الشاعر:

أمطعمةُ الأيتامِ من كسبِ عرضها ... فليتكِ لم تزنِ ولم تتصدّقي

لقد أصبحت المنطقة العربية بفعل هذا العمل الثوري المَقيت أكبر منطقة في العالم لتجمّع أصحاب الألقاب والتيجان متوّجة منها وغير متوّجة، ثمّ إنّ طبيعتها السائدة وسياستها الوطنية لا تقلُّ تخلُّفاً واستئثاراً عن طبيعة ما كان يسود في العصور الوسطى من الهبة والقطع والمنح، والإحياء والإماتة للنَّاس بالصّفح والقتل دون قانون أو وجه حقّ، ووضع البلاد والعباد تحت رحمة أسرة لا تعرف للحقِّ طريقاً ولا للعدل ميزاناً، إضافة إلى ما يرافق ذلك من تعطيل للطاقات البشرية واستعبادها وإبقائها في بؤرة التخلّف والجهل الذي يخدم استمرار الأُسر الطّاغية المستبدّة في الحكم. وكلّما مضى جيل من أولئك الحكّام وجاء جيل آخر من سلالة هؤلاء الحكّام ازدادت الرّغبة لديهم في التسلط على النّاس وقهرهم وعبوديتهم ليثبتوا أنّهم أبناء آبائهم ولا يقلّون عنهم في العظمة والهيبة

والكبرياء، وأشدّ منهم غطرسة وعتوّاً وظلماً، وهذه الصّفات والتصرّفات يدفع الناس ثمنه من كرامتهم وحرّيتهم ودمائهم إشباعاً لرغبة أولئك المخلوقين.

هذه الأنظمة لمّا جاءت إلى سدّة الحكم بقوّة السّلاح عن طريق الجيش أتقنت الطريق وعرفت من أين تؤكل الكتف؛ فكانت حريصة كلّ الحرص أن لا تدور عليها الدائرة بالطريقة نفسها؛ فأضافت إلى خبراتها شيئاً جديداً ممّا اكتسبته من تجربتها، وهذا الجديد هو منع تكرار تجربتهم لغيرهم عن طريق الانقلابات العسكرية في التسلّط على الثّورة للاستحواذ على الثروة، فسعت إلى سدّ المنافذ التي توصل إلى الحكم بشتى الوسائل، وابتدعت سياسات وأيديولوجيات لا ينفذ من ثقبها قطرة ماء إلّا وتصبّ في حوضها، إمّا عن طريق الحزب القائد للدّولة والمجتمع الذي أنشأه خدمة لنفسه، وإمّا عن طريق الفوضى الاجتماعية التي تمنح السُّلطة للجميع بحيث يفقد القرار مركزيته والقانون احترامه ممّا يستدعي التفسير من صاحب النظرية ليُجيّر القرار وفق رؤيته بما يخدم مصلحته، ثمّ إنّ هذا النوع من الأنظمة من أجل المحافظة على الثّورة التي أصبحت مصدراً للثروة عمد إلى استبدال الجيش الوطني بعصابات لا ترى قيمة للوطن أمام قيمة من سنَّ لها القوانين المشرّعة للفوضى، وبهذا تمّ تمزيق الجيوش وتقطيع أوصالها، ولما كان معظم هؤلاء الإنقلابيون لا يرى أحدهم بفكره أبعد من أرنبة أنفه في الدّولة والحكم والأنظمة والقوانين والتشريعات، ومن ثمّ جعل كلّ الأمر بيده إشباعاً للنّهم والشّهوة مصداقاً لقوله تعالى: {زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ

الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ}[11].

فاستحوذت هذه الأنظمة على كلّ هذه الشّهوات على حساب حقوق أبناء الوطن لأنّ حسن المآب لم يكن في حسابها ولم يطرق لها فكراً، ذلك أنّ هذه الأنظمة القمعية لم تقم أساساً من أجل الوطن والمواطن، وإن استخدمتهما بكلّ دهاء وخبث من أجل الوصول إلى سدّة الحكم وممارسة التسلّط، ولذا كان بناؤها المؤسّساتي في المجتمع يهدف إلى خدمة الطّاغية والمحافظة على بقائه في السُّلطة، ومن ثمّ التخطيط من خلال هذه المؤسّسات إلى وصول (ولي العهد) لخلافة القائد الملهم، ذلك أنّ هذه الأنظمة أصبح بنوها ملهمون بالوراثة في فنّ القيادة والسّيادة وسياسة الملك، إذ يكفي له من الشرعية أن يكون ابناً للزّعيم، وهذا ما حصل لباسل الأسد بن حافظ الأسد، حيث كان ملهماً في الرياضة وملهماً بالاقتصاد وملهماً بالسياسة وملهماً بالفنون العسكرية وعلى مستوى التخطيط العمراني والجغرافيا البشرية وملهماً بالأعمال الخيرية من ماله الخاص، وليس هناك شيء له علاقة بالتحكّم في الدولة والسلطة إلّا وهو مرجع فيه؛ فلمّا أخذه الله أخذ عزيز مقتدر انتقلت جميع هذه المواصفات والمواهب إلى أخيه طبيب العيون بشار الأسد عن طريق الإرث والدم وصلة الرحم، ولمّا كان الدستور السوري لا يسمح بتولّي بشار السُّلطة لأنّه لم يبلغ سنّ الأربعين الذي ينصّ عليه الدستور إذ بقي أمامه أربع سنوات، فلا ضير في تغيير الدستور دون الرّجوع إلى النّاس طالما أنّ الإلهام الوراثي للأنظمة الاستبدادية لا تفرّط بأبناء الطُّغاة من أجل الشعوب، وإنّما تفرّط بالدساتير والقوانين والشعوب من أجل الطُّغاة

[11] – آل عمران 14.

وأبنائهم حفاظاً على ثروة الثّورة التي يدفع النّاس ثمنها من دماء أبنائهم ومن جراحات كراماتهم ومن عبوديتهم التي فرضتها عليهم هذه الأنظمة الطّاغية التي على رأسها نظام معمّر القذافي، ويندرج تحت هذا حسني مبارك وأبناؤه وزوجته التي تبرّعت من مالها الخاص 85 مليون دولار لمكتبة الإسكندرية من أجل أن تعرف بين أوساط المثقفين، ولا يشذّ عن ذلك زين العابدين بن علي وزوجته وأصهاره، وعلي عبد الله صالح وأبنائه والزعيم وأولاده والقائد وأحفاده وما إلى ذلك من صفات وألقاب وما يتبعها، بحيث أضاف هؤلاء للباحثين في مجال الاقتصاد والتجارة فرعاً جديداً من إبداع حكّام العالم الثالث في الحصول على الثّروة بغياب العناصر المهمّة في التكلفة من رأس المال والأرض واليد العاملة، لأنّهم بمعادلة بسيطة، كلّ ما تمتلكه الدولة هو رأس المال المستخدم في المشروع الثوري، والرقعة الجغرافية لهذه الدولة أو تلك هي أرض المشروع التجاري الثوري، وجميع مواطني الدّولة هم اليد العاملة المنتجة في هذا المشروع، دون مساهمة أحد في الأرباح، ولا خسائر في قيمة الاندثار، ولا تعويضات عن قيمة الأرض، حتّى أصبحت الرّأسمالية الغربية متخلّفة في قياسات الرّبح مقارنة في الاستثمار في العمل الثوري.

الإفساد وضرورة الإصلاح

إنّ الأنظمة الثّورية التي ما إن تستولي على السُّلطة سرعان ما تترك العمل الثّوري وتنهمك في ابتكار طرق ووسائل وأدوات تسعى من خلافها إلى إحكام القبضة على كلّ شيء، وبذلك يبدأ التحوّل من العمل الثّوري إلى الحكم الدكتاتوري الاستبدادي المؤدّي إلى الظلم والاستكبار، غير أنّ القائد الفرد لا يستطيع بمفرده أن يحقّق ما يصبو إليه، ويبدأ هذا الطّاغية

بإنشاء بطانية تساعده على إدارة أمور الحكم والسّلطة والتسلّط؛ فيعمد إلى ربط مصالح هذه البطانة ومصائرها بمصلحته ومصيره حاضراً ومستقبلاً وحياة وموتاً، بحاضره ومستقبله وحياته وموته، إلى أن يصل الأمر به وبهم إلى أنّ هذا الكادر المحكم الإنشاء بالاختيار والضبط والسيطرة والارتباط المصيري والالتزام المصلحي النفعي، بحيث يصبح هذا الكادر وتلك البطانية لا تستطيع أن تتجاوز حدودها لعدم القدرة، ولا تنفلت من السّيطرة لانغماسها في المظالم، وهنا لابدّ لها أن تكون الحلقة التالية المنفّذة لكلّ الأوامر والتعليمات الظّالمة والدّفاع عن باطل الظلم أمام حقوق الآخرين.

ولمّا يشعر رأس النَّظام أنّ بطانته وصلت إلى مرحلة الاستكبار التي شاءها لها وعلم أنّها تستمدّ استكبارها من استكبار الطّاغية الأوّل أطلق يدها فيما يريد، بحيث تستفيد هذه الطبقة من النَّظام الطاغوتي في فرض ما لها على من هو أسفل منها؛ فتحاول هذه الطبقة دائماً العمل على إطالة عمر النَّظام الطّاغي حرصاً منها على مصالحها، وإبقاءً على ما يضمن لها ممارسة استكبارها؛ فصفة الاستكبار غير مقتصرة على الحاكم الطّاغية وإنّما مستمدّة منه، وهنا يكون ظلم البطانة واستكبارها استكباراً تبعيّاً لأنَّه مستمدّ من استكبار الطّاغية الأوّل، وعليه تكون المعادلة أنّ البطانة مستكبرة وطاغية وظالمة بتفويض لمن هم أسفل منها، وفي الوقت نفسه مستعبدة ذليلة أمام الدكتاتور الطّاغية قائد الثّورة أو الانقلاب.

وفي الحقيقة يستمدّ كلّ طرف دعماً من الطرف الآخر؛ فالطّغيان آت من الطّرفين معاً؛ فالحاكم الطاغي لو لم يستند في طغيانه وظلمه إلى الأجهزة السيّئة التي أنشأها، لما تمكّن من الطغيان والاستمرار فيه،

وكذلك هذه الأجهزة هي في الوقت نفسه طبقة مترفة ترفاً يساوي مقدار الظلم الذي تمارسه في تناسب عكسي مع الواقع الاجتماعي؛ فلا يمكن الحديث عن الطُّغاة والمستبدّين الظلمة دون اقتران هؤلاء بالزبانية الذين يزيّنون لهم سوء أعمالهم وإن كانوا بالأصل هم من صنائع الطّغاة، ممّا يدلّل على دهاء وخبث الطاغية، ودور الأجهزة الأمنية والإعلامية في تثبيت دولة الظّلم في السياسات القمعية الجائرة، وبذلك تعدّ هذه الأجهزة بكلّ شرائحها أحد أقطاب التحالف الاستبدادي في دولة الطغيان التي يقف على رأسها حاكم مستبدّ.

لقد عمد قادة الأنظمة الاستبدادية التي تتمتّع بأعلى درجات الظلم والطغيان إلى إيجاد أجهزة تنوب عنهم في القول والفعل والعمل والتصرّف في جميع مرافق الحياة العامّة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والأمنية، وتعمل هذه الأجهزة بكلّ طاقاتها من أجل الحفاظ على النَّظام لأنّه حفاظ على مستقبلها وأمنها وحياتها، وهذا ما يبرّر لها أن تزيّن لرأس النَّظام سوء عمله من رفض الإصلاح، ومن ثمّ إثارة الشكوك والشبهات حول كلّ دعوة إلى الإصلاح أو الحرّية، وتعزوها إلى مؤامرة تستهدف الوطن وأمنه واستقراره وكأنّ النَّظام خارج دائرة الاستهداف، ولذلك تلجأ إلى تحريض الطّاغية نفسه على المزيد من قمع المطالبين بالحرّية لأنّ مثل هذه الدّعوات والمطالب هي بحسب زعمها:

. إمّا مؤامرة خارجية بسبب مواقف النَّظام الوطنية والقومية كما يدّعون.

. وإمّا مؤامرة داخلية تقوم بها عصابات مسلّحة تستهدف الرفاه الاجتماعي الذي حقّقه النَّظام المستبدّ.

ربيعُ الحلّ

ربيع الحلّ هو الازدهار المأمول الذي تمّ بلوغه بعد نُقلة بها عَبَرَ الشّعب حدود التوقّف عند الإصلاح الذي كان مقبولاً لفك التأزُّمات؛ فالمواطن

الذي كان أمله تغيير الحكومة أو جزءاً منها من خلال نضال نقابي أو حزبي أو انقلاب عسكري من أجل تحسين الأحوال نسبيّاً، ثار على نفسه وهو متجاوز لتلك التنظيمات والزّعامات والقيادات والمرشدين، كما أنَّه تجاوز ذلك الزّمن الذي كان فيه ينتظر مفاجأة انقلابية من العسكر ليخرج مؤيّدٍ لها في الشوارع والميادين العامّة، تجاوز كلّ ذلك برفعه سقف المطالب وقبوله التحدّي للطّغاة في الميادين والسّاحات العامَّة جهاراً نهاراً؛ فانتصر بعد أن دفع الثّمن شهداء في سبيل الإنعتاق ونيل الحرّيّة. من بعدها أصبح لا قيود على الإرادة، الشّعب وحده قادر على تسيير أمره، وقادر على أن يختار قمّة لإدارة سَلطانه وفقاً لدستور لا يُقرُّ ولا يعتمد إلّا منه، ولذا لا خوف على السيادة والإرادة، بل مفاتيح الخوف أصبحت بيد الشّعب، ولذا ألا يكون ذلك ربيع الحلّ؟

ومن هنا يعدّ ربيع الحلّ نُقلة إلى الأمام المتقدّم المحقّق للجديد غير المتوقّع، ولذا فالفرق كبير بين أن يقتصر نضال الشّعوب على قيادات وزعامات تأمل أن تحلّ محلّ من تناضل من أجل إسقاطه أو تغييره برفعها شعارات للإصلاح وفقاً لِما هو متوقّع، وبين أن يكون النّضال بالجميع من أجل الجميع وفقاً لِما هو غير متوقّع، ممّا جعل المفاجأة هي الحلّ ربيع يتحقّق.

وعليه: فالفرق كبير بين القبول بالأمر الواقع والتعامل معه كما هو في مراحل الإصلاح، وبين رفض الواقع الفاسد برمّته وإيجاد الجديد برغبة الجميع وإرادتهم، ولهذا جاء الحلّ تجاوزاً لتلك الحدود التي رسمت خطوط حمراء من قبل قمم الفساد.

ومن هنا جاء الحلّ ربيعاً مزدهراً طاوياً للهوة بين الرّغبة والأمل، وبين الحاجة ومشبعاتها؛ فأوّل حاجة تمّ إشباعها الحرّية، وذلك بترحيل الطُّغاة

كرهاً، وامتلاك مقاليد الأمور قراراً وإرادة ورقابة ومحاسبة وإقصاء؛ فانتهى زمن القبول بالحدّ الأدنى، وجاء الرّبيع الذي فيه معطيات إشباع الحاجات المتطوّرة والمتنوّعة بالحرّيّة التي تمكّن المواطن من أن يرفض، وأن يقبل، وأن يعمل، وأن يثور، وأن يقرّ دستوراً يكون أوّل الحريصين على الالتزام بنصوصه ثواباً وعقاباً، وأن يتجاوز تفكيره وتعليمه القصور على دائرة المتوقّع إلى تلك الدائرة التي أصبحت أبوابها مفتّحة للمتطلّعين علماً ومعرفة ومهارة وفنّاً، وذلك لأنَّ الأفضل والأجود دائماً يتجدّدان، أي كلّما بلغ الإنسان جديداً مفيداً وعلى درجة عالية من الجّودة عرف أن من ورائه جديد لاحق لمن يسعى؛ فيسعى.

وعليه: ببلوغ الحلّ لا وجود للتغييب الذي كان سائداً بين النَّاس الذين غُفِّلوا حتَّى اعتقدوا أنّه لا مستقبل أفضل لهم من بلوغ الإصلاح، ولكن بعد أن تجاوز تفكيرهم الوقوف عند حدّ الإصلاح عرفوا حقيقة الكثير ممّا كان مخفيّاً عنهم وممّا عرفوا عرفوا أنَّ التغييب فعل مترتّب على أفعال الإقصاء العمدي الذي لا يفسح مجالاً للتعاون والتفاهم والتفهُّم بين الأنا والآخر، فإن غُيِّبَ أحد الطَرفين بأيَة تعليلات تصبح العلّة في من كان سبباً وراء فعل التغييب، ولأنَّه العلّة المفسدة؛ فلا حلّ إلّا بإزالة العلّة، ومن هنا تولّد الحلّ في الميادين والسّاحات العامَّة ربيع نزهة بين النَّاس.

فبعد بلوغ الحلّ العظيم عرف النَّاس أنَّ التغييب بحقٍّ لا يكون إلّا من أجل فرض رؤية لا خير فيها الأمر الذي أدّى إلى:

. رفض الإصلاح الذي لا يكون إصلاحاً إلّا بقبول بقاء علل الفساد الطّاغية.

. قبول التحدّي ودفع الثّمن.

. تنفيذ قرار الرّحيل.

. بلوغ الحلّ.

ولذا فدائماً نيران الغضب تزداد اشتعالاً في الأفراد والجماعات الذين غيِّبوا عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرئيسة، وبالتّالي فإنَّ الأمر لا يقف عند حدِّ الرَّفض للحلّول كما يتوقّع البعض، بل الأمر سيؤدّي إلى تنوّع وتعدّد وتلوُّن أساليب التطرّف المقاومة للإصلاح الذي نتج بأسباب التغييب.

ومن هنا يكون التطرّف سابقاً على الحلّ، ولكن بأسباب التغييب تزداد حدّة التطرّف الذي ربّما ينتج عنه سلوكٌ يدفع إلى استخدام العنف وسيلة.

ولهذا فالتغييب يُعدّ من أساليب الرَّفض للآخر، ممّا يجعل الرَّفض الموجَّه له مثبتاً لوجوده الذي لا ينبغي أن يُغيَّب، وإلَّا هل يمكن أن يُرفض شيء لو لم يكن موجودا؟

فلو لم يكن موجوداً ما نُفي، ولو لم يكن موجوداً ما رُفض، ولو لم يكن موجوداً ما نُكر، ولو لم يكن موجوداً ما تمّ الخلاف معه ثم غُيّب.

فرفض الآخر يثبت وجوده آخراً على ما هو عليه، وهذا الرَّفض يفيد اعترافاً بما هو عليه من التطرّف الذي يجب علاجه بغير أسلوب التغييب.

ولذا فمن الموضوعية أن تتمّ مشاركة الآخر في مركز مشترك تلغى فيه المركزيّة الفردية (أنا فقط) وتظهر الأنا والآخر بمركز جديد منطقه (نحن سوياً) و (نحن معاً) حضوراً وحواراً بالكلمة المرنة التي تحمل المعلومة الصائبة من جانب، وتصحّح المعلومة الخاطئة من جانب آخر، ومن هذا المنطلق يصبح المجال فسيحاً لإظهار نقاط الالتقاء بين الأنا والآخر، إمّا باعتماد إدارة رئيسة (هي المركز العام) أو بمراكز متعدّدة فيها تُمارس الحقوق وتؤدّى الواجبات وتُحمل المسؤوليات من قِبَلِ أفراد متعدّدين

ومنفّذين لسياسات وخطط واستراتيجيات الإدارة المركز التي تجمع الأنا والآخر في دائرة (نحن سويا) وفقاً لدستور مصاغ بلا ضغوط ولا إقصاءات، دستورٌ لا مرجعيّة له إلّا النَّاس كلّ النَّاس الذين يتعلّق الأمر بهم.

ومن الأُمور التي تجعل المواجهة تشتدُّ وتتنوّع، أن يُرفض الآخر ويغيَّب، ولهذا يجد المغيّب نفسه مدفوع إلى الثّورة الممكّنة من بولغ الحلّ، ومن هنا فمهما اشتدَّ تطرّف الطّاغية لن يكون قادراً على مواجهة تطرّف النَّاس عنه إذا قرّروا الثورة، ولذا فلا بدّ له إلّا أن يرحل تيسيراً أو أن يُرحّل تعسيراً.

إذن رفض مشاركة الآخر وتغييبه يجعله على رأس هرم العنف بعد أن كان على مستوى من مستويات التطرّف دون التشدّد، وهنا فمن يستهدف الآخرين بالتّغييب والإقصاء سيجد نفسه أكثر النَّاس على إثبات وجودهم طرفاً قويّا فإن قرّروا تجاوز الإصلاح لابدّ وأن يبلغوا الحلّ في الزّمن غير المتوقّع.

ولأنّ مثل هذا الأمر لا يكون إلَّا في زمن القبول بالإصلاح، لذا ففي ربيع الحلّ يؤسّس مركز عام لا سيادة فيه إلّا للشعب، مركز قائم على شعرة تعادل كفّتي الميزان للرّغبات والطموحات المأمولة تجدّداً دون أنْ يوجد شيءٍ في ذاكرة بعض المواطنين يأمل من البعض أن يقبل بتقديم التنازلات له عن حقوق واجبة الممارسة أو واجبات ينبغي أن تؤدّى أو مسؤوليّات ينبغي أن تحمل، ذلك فمثل هذا الأمر كان سائداً ومألوفاً أيّام المطالبة بالإصلاح، أمَّا بعد بلوغ الحلّ كلّ النَّاس تحب النَّاس ولا تقبل بمن هو دونهم.

وهكذا كانت الأحوال أيّامَ القبول بتقديم التنازلات التي كلّما أحدثت لقاءً، فإنّ هذا اللقاء سيكون بعده الافتراق المملوء بالضغائن نتيجة التنازلات بأسباب الحاجة والظروف المتغيّرة في دائرة الممكن، ذلك أنّ الأنا والآخر قد يتّفقا على تقديم تنازلات تحت إملاءات ظروف معيّنة، ولأسباب الضرورة، ولكن بتوفّر معطيات جديدة فيها تتحسَّن الأحوال تصبح تلك التنازلات في مهبّ الرّيح؛ فمن جملة ما تعنيه التنازلات أنَّه لم يتمّ التقبّل فيها للآخر (هو كما هو)؛ فتكون التنازلات مرحلّية من أجل اغتنام الفرص المواتية للعودة إلى الاستحواذ عمّا تمّ التّنازل عنه، الأمر الذي يؤدّي إلى الاستهانة وظهور الأنا المركزية مرّة ثانية بعلل وأسباب تلك التّنازلات.

ولذا يجب الانتباه لما تحمله الاستهانة من مضامين كثيرة حتَّى لا تحدث الانتكاسة للنَّاس بعد أن بلغوا الحلّ ويترتّب عليها:

. عدم الاحترام.

. عدم الاعتراف.

. عدم التقدير.

. عدم الاعتبار.

. عدم التفهُّم.

. تقويض القيم الحميدة التي بأسبابها شوّهت الهويّات.

. رفض الرّفض الذي بأسبابه قمع النَّاس الذين رفضوا المفاسد والمظالم.

ومن هنا نجد الاستهانة من المكامن الرئيسة التي تؤدّي إلى البحث عن الحلّ، ويا ليت الأنا والآخر لم يكونا مستهينين ببعضهما؛ فلو لم يكونا المستهينين لما كان التغييب والتعذيب والإقصاء والتّجاهل.

ولذا فقبول الآخر هو كما هو، مرتكز أساس من مرتكزات القبول النابع عن الاعتراف بالوجود المؤدّي إلى الاستيعاب، وعليه ينتفي التقبُّل كما يجب أن يكون عليه (هو) من وجهة نظر (الأنا)، ويصبح التقبّل الاستيعابي نظرة سائدة بينهما (هما كما هما).

إنَّ إرساء مبدأ التقبُّل بين الأنا والآخر على أساس (هما كما هما عليه) يؤدّي إلى العمل من أجل ما يجب أن يكونا عليه معاً في دائرة (نحن سويّا)، ولذا ما يجب أن يكون عليه كلّ من الأنا والآخر هو المستهدف من وراء مبدأ التقبّل (هما كما هما عليه) وهذا الأمر يجعل كلّاً من الأنا والآخر على خطّ التقبّل مع فائق التقدير والاحترام ومدٌ الأيدي إلى ما يحقّق الطموحات المشتركة للإنسان على أيِّ مستوى من المستويات التي يمكن أن يكون عليها سواءً أكانت محلّية أم دولية أم إنسانية.

ولأن التطرُّف أصبح قضية من قضايا تأزُّمات العلائق الفردية والجماعية والمجتمعية في الدولة وخارج الدولة؛ فهل يحقُّ تجريمه بالمطلق على كلِّ المستويات المحلّية والعالمية أم يجب النظر إليه وإلى مكامن علله التي قد تتضمن شيئاً من الحقيقة؟

فعلى المستوى الداخلي الوطن للجميع، وممارسة الحقوق فيه حقّ للجميع، وأداء الواجبات واجب على الجميع، وحمْل المسؤوليات عبء يجب أن يتمّ تحمُّله بإرادة من الجميع، ولذا عندما يتعرَّض الوطن لغزوٍ وتُحتَّل أراضيه تصبح مسؤولية الدِّفاع عنه فريضة واجبة على كلِّ قادر حتَّى وإن وصف حمْل هذه المسؤولية تطرُّفاً من قِبل الآخرين، ولهذا فالتطرُّف في مقاومة المحتلين للأوطان حقّ يجب أن يكون بأيدي جميع المواطنين ولا يُنتظر فيه رأى من الغير.

وفي زمن ربيع الحلّ تمارس الحقوق وتؤدّى الواجبات وتحمل المسؤوليّات عن إرادة مع وافر الرّغبة، ولكن إن فكّر أحدٌ أن يمنع مواطناً من ممارسة حقوقه أو أداء واجباته وحمل مسؤوليّاته فلا بدّ أن يواجهه الرّفض ويعاقب دستوراً دون تظاهر وعرقلة لحركة النَّاس اليومية في التعليم والعمل وأماكن البناء والإعمار والفلاح وكذلك أماكن السياحة والترفيه.

إذن بعد بلوغ ربيع الحلّ فمن يفكّر أن يعتدي على حقوق الآخرين، أو يعتدي على واجباتهم ومسؤوليّاتهم فعليه أن يعرف أنّهم أصبحوا قادرين على قمعه إرادة ودستوراً؛ فالقوانين أصبحت كفيلة بتنظيم شؤون النَّاس أفراداً وجماعات ودولة ورأس دولة.

ولذلك إذا لم يُؤدَّ الواجب يُفرض فرضاً (شريعةً وعرفاً ودستوراً وقانوناً مُسنّاً من قبل الذين يتعلّق أمر أداء الواجبات بهم).

ولذا لا يمكن للمواطن أن يرفض أداء واجباته طالما أنّه يمارس حقوقه.

والمسؤولية أيضاً عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تُؤدّى، وإن مُكِّنَ المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحُرم من مسؤولياته قد يندفع من حيث يدري أو لا يدري ليكون رافضاً، وهنا يتولّد الصِّراع والصّدام مع وافر الشدة والتشدُّد.

ومن أجل أن لا يكون للتطرّف دائرة يمتدّ فيها أفراد وجماعات ومؤسّسات ودولة ورأس دولة، علينا أن لا نستهين بالآخر أو نلغيه ولا نخاف منه، ولا نغيّبه، ولا نقصيه من شيء ينبغي أن يكون له أو يكون شريكاً فيه، ولذلك يجب أن يتمّ التقبُّل وفق هذه الحقائق دون شروط أو طلب تنازلات.

وبالتَّالي فإنَّ الآخر الذي يُوجّه له مبدأ التقبُّل بالاشتراطات يرى أنَّ المشترطين عليه يضعونه في دائرة التصغير أو التحقير مع وجوب إعطاء التّنازلات وهنا يشتدُّ الرّفض.

ولأنّ التقبل قاعدة علمية موضوعية فبه يتمّ التفهُّم والتفاعل في دائرة الممكن بين الأنا والآخر على طاولة الاعتراف المستديرة (نحن سويّاً).

وهنا لا ينبغي أن تؤسّس قاعدة التقبّل على اشتراطات، بل ينبغي أن تُؤسّس على معطيات موضوعية تجعل للأنا والآخر مكانة تمتدّ في دائرة الممكن من السلبي إلى ما هو إيجابي، ليكون المستقبل الأفضل الذي هو دائماً يتجدّد ويتطوّر صناعة مشتركة دون استثناءات لأحدٍ على حساب آخر.

ربيع الحلّ
(دولة توافق)

في مقابل الإصلاح الذي لا يكون إصلاحاً إلّا بتقديم التنازلات جاء الحلُّ حلّاً لا مكان فيه للقبول بتقديم التنازلات، وذلك ببلوغ مرحلة (نحن معاً) (نحن سويّاً) التي تحقّقت عندما تداعى النَّاس إرادة إلى التظاهر في ميادين الوطن مقرّين بأنَّ زمن تقديم التنازلات بغير حقّ قد ولّى، ثمَّ أنَّهم قبلوا التحدّي بحملهم المسؤولية الوطنيّة، وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، ممّا جعل مجموع المطالب التي هي مجموع المواطنين

مطلباً واحداً؛ فكان المواطن وكأنَّه الوطن بأكمله؛ فهو الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، وهو العطاء المتساوي في معظم الأحيان مع الأخذ، وأحياناً يفوق العطاء عطاءَ.

ولمتسائل أن يتساءل عن المترتِّب على تقديم التنازلات؛ فنقول: بما أنَّها تنازلات فهي التي لا تكون إلّا بقبول الأمر الواقع والرّضوخ إليه، والأمر الواقع في حقيقته هو سيادة قوّة المغالبة السُّلطانية التي أجبرت المواطن على تقديم التنازلات، وهي القوّة غير المتكافئة في زمن المغالبة بغير حقّ، ولذا يقبل المواطن بأسباب الضرورة تقديم التنازلات وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع من أجل أنْ يقتنص الفرصة التي تمكّنه من الانقضاض على الطّاغية الذي قهره في ذلك الزّمن الذي لا ربيع فيه، ممّا جعل المواطن يقبل التكيّف مع الأمر الواقع في الوقت الذي لم يكن متوافقاً معه.

ولمتسائل أن يتساءل عن الفارق الموضوعي بين تكيّف المواطن وتوافقه؛ فنقول:

التكيف لا يكون إلّا للضّرورة، والتّوافق لا يكون إلّا مع الوجوب (وفقاً لِما يجب)، ولأنَّ التكيّف للضرورة؛ فالضّرورة تتطلّب تقديم التنازلات، ولذا فمع أنَّ طبيعة الإنسان لا تقبل الرّكون إلى السّجون، إلَّا أنَّه بالزّمن يصبح الإنسان قادراً على التكيّف معه، مع أنَّه قد أصبح متكيّفاً معه بأسباب الضرورة؛ فهو لا يمكن أن يكون مع السجن متوافقاً، ذلك أنَّ التّوافق هو تداعٍ إرادي مع وافر الرّغبة، ولأنَّه كذلك فكيف يمكن أن يكون التكيّف بين السجين وسجنه! ولذا فالسّجين إن لم يقدِّم المزيد من التنازلات لا يمكن له أن يتكيّف مع السجن والسّجان، وبما أنَّه قد قدّم المزيد من التنازلات إذن فليس له من التوافق شيء.

وعليه: توجد علاقة قويّة بين التكيُّف والإصلاح كون الاثنان مؤسّسين على تقديم التنازلات، ومن هنا فلا علاقة لهما مع التّوافق الذي لا يكون إلّا عن تداعٍ إرادي، ولذا فإنَّ المطالبة بالإصلاح يترتّب عليها القبول بالتكيّف، أمَّا المطالبة بالحلّ فيترتّب عليها تحقيق التّوافق.

ومن حيث الزّمن؛ فإنَّ زمن التكيّف زمنٌ إصلاحي مؤقّت، أمَّا زمن التّوافق فله الدّيمومة إلى النّهاية بأسباب انتهاء القبول بتقديم التنازلات في مقابل تحقيق أفعال الحلّ؛ ففي الحلّ المطالب والرّغبات تتطوّر وتتجدّد مع تطوّر وتنوّع مشبعاتها في دائرة الممكن، أمَّا في ذلك الزّمن الجديب إصلاحاً فلا توازن بين حقوقٍ تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات تُحمل، وكذلك لا اتزان بين الرّغبات والمطالب ومشبعاتها، ولهذا فالصّدام يتجدّد ويتطوّر مع كلِّ شدّة.

إذن فالعلاقة بين الإصلاح والتكيّف علاقة تقديم تنازلات، ممّا يجعل العلاقات تؤسّس على خللٍ في الاتزان، وكذلك خللٍ في التوازن تفادياً للمترتّب السالب تغييباً أو إقصاء أو سجناً أو تقتيلاً.

أمَّا العلاقة بين الحلّ والتّوافق فهي علاقة تحقيق التّوازن والاتزان المحقّقان لنيل الانسجام والرّضا حتَّى التتويج بالسّكينة والطمأنينة.

إذن بدون شكّ التّوافق قيمة حميدة لا تسود بين النَّاس إلّا عن إرادة، فحيث ما كان التّوافق بين النَّاس قيمة مقدّرة، كان الانسجام والتفهُّم بينهم سائداً بدون تقديم تنازلات إلّا بما هو مرضٍ ولو بعد نقاش وبيّنة، ومع أنَّ التّوافق قيمة مأمولة، إلّا أنَّه من حيث المفهوم لم يكن الاتفاق؛ فالاتفاق إرادي، ولكن يمكن أن يكون بين أعداء كالاتفاق على وقف إطلاق النَّار بينهما، وهذا لا يعني أنَّهما متوافقان؛ فالتّوافق لا يكون إلّا وفق رؤية

وقضايا ومواقف جمعيّة، ممّا يجعل البعض يتوافق مع القيم ولا يتّفق مع الآخر.

فالتّوافق قيمة اجتماعية وإنسانية بلوغها ممكنٌ ولكنّه ليس سهلاً؛ فمن بلغها تجنّب المظالم وأمن الآخرين واطمئنَّ معهم، ولذا في دولة التّوافق تطوى الهوة بين المطالب والرّغبات، وبين الحاجات المتطوّرة ومشبعاتها المتنوّعة وظروفها الموضوعيّة، ممّا يجعل التوافق هو المحقّق للرِّضا دون تقديم تنازلات بغير حقّ.

وهنا فالتّوافق يؤدّي إلى الانسجام الإرادي بين النَّاس الذين يتعلّق الأمر بهم، ممّا يجعله محققّاً لهم السّكينة والطمأنينة، وهذا لا يعني أن لا يكون التّوافق سالباً؛ فمثلما يتوافق الإصلاحيّون كذلك يتوافق المفسدون، ويتوافق أصحاب الحلّ، والفرق بينهم هو الموضوع والغايات التي من ورائه.

ولأنَّ التّوافق مع الإيجابيات توافق مع الحقّ؛ فأصحاب الحقّ لا يُقرُّون إلَّا حقّاً وعدلاً بكلِّ إرادة؛ فالذين يوفون الكيل والميزان بالقسط عند كلّ موزونٍ ولا يبخسون النَّاس أشياءهم، هم المتوافقون مع الحقّ وموجبات إحقاقه، ومع أنّ التّوافق واحدٌ، إلّا أنّ للتوافق أنواعاً موضوعية كتوافق الزّمن مع الزّمن، وتوافق المكان مع المكان، وتوافق الظرف مع الظرف، وتوافق الودِّ مع الودِّ، وتوافق الظلم مع الظلم، وهكذا فإنَّ التّوافق لا يتعدّد ومواضيعه ومعطياته تتعدّد، ولهذا في ربيع الحلّ، النَّاس متوافقون مرّتين: المرة الأولى: توافقوا ففجّروا الثّورة الحلّ التي توّجت برحيل الطّغاة وإسقاط أنظمتهم.

المرة الثانية: توافقوا في طموحاتهم من حيث الاستمرار بأفعال الحلّ المترتّبة على فعل نجاح (الثّورة الحلّ)؛ ممّا جعلهم متوافقين جادّون في حلّ مشاكل وتأزُّمات التعليم بتغيير مناهجه ومقرّراته ووسائله، وكذلك حلّ

مشاكل وتأزُّمات الصّحة والعمل والإنتاج والإدارة والإسكان والأمن والنظام المصرفي والمواصلات، وهكذا فإنَّ الحلّ يقضي على كلّ المشاكل والتأزُّمات التي تواجه المواطنين تخطيطاً وبناءً وإعماراً وفلاحاً، ومع ذلك فإنَّ زمن ربيع الحلّ لا يلغي الإصلاح المساند، بل أنَّه ألغى من القواميس السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن يكون الإصلاح غاية في ذاته، ذلك الإصلاح الذي كانت من أجله تحدث بين الحين والحين انقلابات العسكر، ونضالات المثقّفين والمفكّرين سواء أكانوا منظّمين في أحزابٍ أم أنَّهم أحراراً مستقلّين.

ولذا فإنَّ الإصلاح الذي كان أملاً، وكانت الدّول الحرّة تحرّض على بلوغه، وتطلب من الأنظمة المتخلّفة الأخذ به؛ فلم يعد بعد الثورات العربية أملاً.

ومن هنا يصبح الإصلاح المساند هو ظهير الحلّ؛ فمشكلة المواصلات على سبيل المثال هي في زمن ربيع النَّاس بين حلٍّ وظهير حلٍّ؛ فالإصلاح المساند يستوجب إصلاحاً وسائل النقل كلّما تعطّلت، وليس إهمالها لتصبح عبء على كاهل الميزانية العامّة للوطن، أمَّا الحلّ فهو المستهدف، حلّ مشكلة المواصلات من حيث فكّ التأزمات في الطرق والنقل والحركة وتيسير السير والتنقّل كسباً للوقت مع تقليل التكاليف المديرة لذلك، ومن هنا تصبح أمور المواصلات حركة ميسّرة وليست حركة معسّرة.

ومن هنا فالإصلاح لم يعد هو القاعدة كما كان مأمولاً، بل أصبح هو الاستثناء وفقاً للضرورة؛ فالقاعدة بعد عصر تفجّر الثورات العربية هي بلوغ الحلّ، ولأنَّ لكلٍّ قاعدة استثناء، إذن لكلّ حلٍّ ظهيرٌ يسنده عند كلِّ ضرورة وهو الإصلاح، أي أنَّ الإصلاح هو المُعين للحلّ، ولأنَّه المعين

فهو لم يكن الأساس (القاعدة)، بل هو المتوقّع لما هو متوقّع من فساد وهلاك بأسباب الاستخدام، أمَّا الحلّ فهو المنتج الجديد المتطوّر المضاف لما سبق، الذي كلّما فسد وأمكن إصلاحه وجب الإصلاح المساند للحلِّ، ومن هنا فالنَّاس دائماً يتكيّفون مع الإصلاحات ولكنّهم لا يتوافقون إلّا مع الحلول.

إذن علاقة قيمية تربط التّوافق بالحلِّ كما تربط التكيّف بالإصلاح؛ فالإنسان عندما تفسد سيارته يلتجيء أوَّل ما يلتجيء إلى إمكانية إصلاحها وإن قبل بذلك فقد قبل بتقديم شيءٍ من التنازلات؛ فهي لن تعود كما كانت وإن أُصلحت، وهكذا الحال في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والإنسانية؛ فما يفسد منها ويصلح لن يرتقي إلى ذلك المستوى الذي يحقّق التّوافق دون تردّد، ممّا يجعل التحفّظات تظهر بين الحين والحين ولو في أعماق الأنفس، ومع ذلك في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع؛ فإنَّ لكلّ قاعدة استثناء.

ولمتسائل أن يتساءل:

متى يكون التّوافق سائداً بين النَّاس؟

نقول:

. عندما يسود الحلّ بين النَّاس قيمة سياسة واقتصاداً واجتماعاً.

. عندما يملأ نفس المواطن الاعتراف بأنَّه مواطن متساوٍ مع غيره من المواطنين.

. عندما يتساوى النَّاس في ممارسة الحقوق.

. عندما يتساوون في أداء الواجبات مع مراعاة الفروق الفردية قدرة واستطاعة ومعرفة وتخصّصاً وتأهيلاً وتدريباً.

. عندما يتساوون في حمْل المسؤوليّة مع مراعاة الصلاحيّات والاختصاصات الدستورية والقانونية.

. بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم إرادةً.

. بعد أنْ يعترف كلٌّ منهم بالآخر.

. بعد أن تقدّر الخصوصيّة ولا يمتدّ أحد على حساب مكانة الآخر وهويّته، وما يُثبت وجوده مواطناً حرّاً.

. بعد أن تُمنح الفرصة للتفهّم والتفاهم.

. بعد أن ينتهوا عن ارتكاب أفعال الرّذيلة.

. بعد أن ينتهوا عن الكذب.

. بعد أن ينتهوا عن الفسق.

. بعد أن ينتهوا عن المنكر.

. بعد أن ينتهوا عن الكيد لبعضهم بعضاً.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال التطفيف للكيل والميزان.

. بعد أن ينتهوا عن أفعال المظالم.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال الخيانة.

. بعد أن ينتهوا عن السّرقة.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال التزييف.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال الإفساد في الأرض وسفك الدماء فيها بغير حقّ.

. بعد أن ينتهوا عن أفعال الإسراف.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّسامح.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التآخي.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّعاون.

. بعد أنْ تسود قيمة التقدير للجهد والتميّز.
. بعد أنْ يتحوّلوا من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين.
. بعد أن تسود قيمة الاعتبار للأفراد والجماعات والشّعوب والأمم.
. بعد أن يتمسّكوا بالفضائل الخيّرة التي لا تكون مرضية للنَّاس إلَّا في مرضاة الله تعالى.
. بعد أنْ يصبح التذكُّر لِما كان درساً موعظاً.
. بعد أنْ يصبح التفكُّر فيما يجب أن يكون مرضياً.
. بعد أنْ يصبح التدبُّر لِما ينبغي أن يكون نافعاً.
. بعد أنْ يصبح التأمُّل فيما هو كائن ممكّناً من إحداث النُقلة إلى ما هو أعظم.

. عندما لا يتمسّكون بوجوبيّة تماثل القيمة مع الواقع، وكأنَّ القيم تمتلك مطلقيّة الثّبات؛ ففي بعض الأحيان الواقع يتقدَّم على القيم ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها لكي تواكب حركة التغيّر والتقدّم إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي البعض الآخر الواقع يتخلّف كثيراً عن معطيات القيم، ممّا يستوجب عدم الرّكون إلى الواقع المتخلّف والتمسّك بالقيم المستمدّة من الفضائل الخالدة والأعراف الكريمة.

فالتّوافق كونه قيمة حميدة؛ فهو قيمة مرضية يقرّ الرّفض لكلّ شيء غير مرضٍ، ولهذا في دولة التوافق لا يرفض المواطن شيئاً إلّا من أجل أن يسود توافقاً، ومن هنا فالرّفض للظلم خير يجعل النَّاس متحابِّين على الحقّ والعدل؛ فبهما يتوافقون حيث لا مظالم ولا مكائد ولا إقصاء ولا تغييب ولا تعذيب ولا تسفيه؛ فالرّفض المؤدّي إلى التّوافق أمر واجب الأخذ به والسعي إلى تحقيقه بموجبات تجعله من الثوابت المنطقية، وإنّ أيّ أمر عندما يكون مطلباً لا بدّ له من غايات ينتهي إليها؛ فالمنتهيات

الغائية التي سيؤول أمر المطالب إليها هي تحقيق التّوافق الممكّن من بلوغ الانسجام الذي من ورائه سكينة وطمأنينة.

وعليه: فالتّوافق قيمة نفسية واجتماعية وإنسانية إذا ساد بين النَّاس كان دليلاً على انتشار الودّ بينهم، وإذا انعدم كان الودُّ من قَبلهِ معدوماً، ولكن دائماً لا توافق إلّا ببلوغ الحلّ الذي أصبح واقعاً ماثلاً بين النَّاس بعد أن كان مجرّد أملٍ؛ فبلوغ الحلّ دليل شاهد على أنَّه لا مكان للمعوّقات التي كانت توضع عمداً من قِبل الطّغاة (المعوّقين) للوحدة الوطنيّة وحركة المواطنين تجاه ممارسة الحرّية والتقدّم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي والحضاري.

ولأنَّ التّوافق في ربيع النَّاس حلٌّ؛ فهو المتجاوز للمأمول في زمن القبول بالإصلاح، ولكن متى يبلغ النَّاس هذه القيمة قولاً وعملاً وفعلاً وسلوكاً؟

نقول:

إذا تطابقت النوايا مع الأعمال والأفعال وانتهت الخلافات بسيادة المودّة والمحبَّة بين النَّاس، وسادت بينهم القيم المقدّرة للأنا والآخر، ساد التّوافق بينهم رؤية تامّة وأملاً متّصلاً باتصال الزّمن، ولهذا فإنَّ دولة التوافق مؤسّسة على التذكُّر لما كان، والتدبُّر فيما يكون، والتفكُّر فيما سيأتي، والتأمُّل فيما هو كائن؛ فترسم الخطط والاستراتيجيات وتسخّر الإمكانات المتاحة، والتي يمكن البحث عنها في سبيل ديمومة الحلّ في الزّمن (الآن) الذي لا ينقطع انجازاً وعلماً ومعرفة ورغبة في توفّر المزيد من المشبعات المتنوّعة والمتطوّرة مع تنوّع وتطوّر الحاجات والمطالب.

ولأنَّ الحياة في زمن الإصلاح يكون النَّاس فيه متفرّقون بين مظالم ومفاسد ومحاسد ومكائد؛ فهم في ذلك الزّمن يتماثلون في هذه وتلك، ولكنّهم لا يتوافقون عليها، ذلك لأنَّ التماثل يلاقي بين المتناقضات

وأصحابها، أمَّا التّوافق فأصحابه يتداعون للحقِّ تداعياً وبكلِّ إرادةً دون أن يكون للمتناقضات والمنغّصات وجود بينهم.

ولأنَّ دائماً أسباب الخلاف من ارتكاب المظالم، إذن لا يمكن أن ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنتهِ وتزول المظالم.

وهنا يبلغ النَّاس قمّة التّوافق عندما لا يختلفون إرادة، وسيظّلون على الاختلاف إن أُجبروا على غير إرادة.

ولكن ما هي مُحقّقات التوافق؟

نقول: كثيرة، ومنها:

. بلوغ الحلّ.

. تقبُّل الآخر وتقديره وتفهُّم ظروفه المتعدِّدة.

. استيعاب الآخر (هو كما هو) والعمل معه من أجل بلوغ ما هو أفضل للجميع كلّما تجدّدت الحاجات ومشبعاتها.

. الاتّفاق في وجهات النّظر أو القرار أو الفعل أو العمل دون ضغوط من أحدٍ على أحدٍ.

. عدم تقديم التّنازلات على حساب ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات.

ولهذا فالتّوافق مع الشيء أو مع الآخر ليس تكيّفاً مرحليّاً وفقاً لظرفٍ وبيئةٍ بقياس الزّمان والمكان، ذلك لأنَّ التّوافق لا يكون إلّا بين العقلاء، أمّا التكيّف فيكون مع العقلاء وغيرهم كالمكان والأشياء التي نتكيّف معها ولا نتوافق على الرّغم من اشتراك المفهومين بمعطيات كثيرة، ذلك أنّ التكيّف غالباً ما يكون اهتمام أصحابه مادّيّاً حسيّاً، أمّا التّوافق فينصبّ على الجانب الرّوحي والعقلي والمعرفي والمعنوي من حيث الأفكار والمعتقدات والآراء والطّموحات والآمال؛ فهو جانب فكري عماده العقل،

بينما يكون التكيّف مؤقّتاً مادّياً حسيّاً، كأن يتكيّف الإنسان مع الغُربة أو السجن أو يتكيّف مع جلسة معيّنة تُفرض عليه بوضع معيّن لمدّة محدّدة؛ فهو في مثل هذه الظروف مضطر للتكيّف مع المرحلة في فترة زمنية معيّنة لظرف خاصّ ليس له فيه رغبة ضمن بيئة فرضت نفسها عليه فرضاً، ولهذا تنتفي الرّغبة فيه على الرّغم من القبول بالأمر الواقع، ومن هنا يكون التكيّف قائماً على التنازلات، قلّتْ تلك التنازلات أم كثُرتْ، وبما أنّ التكيّف لا يتمّ إلّا بتقديم التنازلات ماديّة حيناً بدفع ثمنٍ مادي، ومعنويّة حيناً آخر كأن يوضع الإنسان في موقف لا يرضاه لنفسه مع القبول به، أو ينزل منزلة هي أدنى من منزلته فيتكيّف معها إلى حين انتهاء الظرف والضرورة.

أمّا التّوافق فيقوم على الفكرة سواء أكانت مؤدّية إلى الرّفض أم القبول، انطلاقاً من مبدأ يحمل وسيلة وهدفاً وغاية بحيث تجعل التّوافق ناتجاً عن رغبة.

وهذه الرّغبة تدفع إلى بناء جسور تلاقٍ وإقامة علاقات قويّة مع الآخرين والتّوافق معهم، بحيث تقوم على أساس قناعة العقل مع منطقه وإقناعه بالحُجَّة والدّليل والبرهان والتوازن مع نظام الكون والحياة، وهكذا مع السُنن الطبيعية والبشرية، ومن هنا تظهر غاية من الغايات الكامنة خلف التّوافق وهي تصبو إلى تحقيق الأمن والسّلام والطمأنينة في إقامة علاقات طيّبة بين الأنا والآخر، إسعاداً للإنسان بمعطيات الخير التي تُجنى ببلوغ الحلّ الذي أنتج دولة التوافق، ولذا فمن خلال العقل يتمّ التّوافق أوّلاً بين الفطرة الإنسانية والغاية العقلية على مستوى الفرد، ثمَّ بين الأنا والآخر، ليكون ذلك مدعاة إلى رسم طريق الطمأنينة والسّكينة والسلام من خلال التجاوب الشامل بين أفكار الإنسان وآماله وإراداته ونواياه وعقائده وأعماله، ومنه

انطلاقاً إلى الأفراد الآخرين وصولاً إلى الإنسان القدوة، وهذا يعني أنّ التّوافق رقيّاً قيميّاً يوحّد الإنسان مع الفكرة الحاملة للحلّ، ويدفعه إلى تجسيده على أرض الواقع فعل وعمل، بعد أن كان الحلّ مجرّد أمل لا مكان له سوى الذاكرة والخيال.

وعليه: فإنَّ ربيع النَّاس في دولة التوافق أمر واقع وليس خيالاً لا حيّز له سوى الذاكرة؛ فالذي يظلّ على حاله ساكناً في الذاكرة حيث لا إمكانية لظهوره شاهداً على أرض الواقع سيظلّ فكرة طوباوية فاقدة لمعطيات التجسيد في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، ولهذا فإنَّ ربيع النَّاس هو ذلك المرغوب المتحقّق، وليس ذلك المأمول غير القابل للتحقُّق. لقد انتهى زمن التنظير للمدن الفاضلة التي معطياتها لا تتجاوز الخيالات الفكرية، وجاء الرّبيع سلطة وثروة بيد النَّاس حيث لا محروم ولا مقصى ولا مغيّب ولا محتكر ولا لطاغية تفسد وتبارك المفاسد، ولا وجود لقمّة تعتقد أنَّها تعلو قمّة الوطن والمواطنين، ولذا فمع انتهاء زمن التنظير للمدن الفاضلة انتهى زمن المطالبة بحكم الفلاسفة وحكم المشايخ والدراويش وحكم الأئمة والخلفاء، وجاء الزّمن (الآن) الوطن ملك للجميع؛ فلا أنا ولا آخر فيه، بل الكلُّ معاً والكلُّ سويّاً، وطنٌ فيه التعليم حقّ للجميع، والعمل حقّ للجميع، والمسكن حقّ للجميع، والعلاج حقّ للجميع، والتقدّم الحضاري بأنواعه حقّ للجميع، ومن هنا يصبح النَّاس في ربيعهم متوافقون؛ فلا تنازل عن شيء هو حقّ لأيِّ مواطن، ولا احتكار لشيء هو من ثروة الوطن، ومن أجل استثمار ذلك فليتنافس المتنافسون.

إذن في دولة التّوافق لا يوجد من يقدِّم التنازلات التي هي معطية من معطيات زمن التكيّف؛ فذلك التكيّف لم يعد غاية طالما هو قائم على تقديم التنازلات بالإكراه، بل الغاية المأمولة هي التي تؤدّي إلى التقبُّل

والرِّضا عن إرادة من خلال عملية توازن تفضي إلى المحافظة على الوطن ورأس ماله الاجتماعي وتتطلّع به إلى المقامات العظام.

وعليه: فإنَّ التصرّفات القامعة للإرادة قد تؤدّي إلى اتفاق بين قوي وضعيف يفضي إلى التكيّف تحت وطأة الضرورة، ممّا يجعل أسباب التكيّف تؤول إلى الزوال طال الوقت أم قصر، ومن هنا فالتكيّف يفترق عن التّوافق المرتبط بممارسة الحرّية والديمومة حتَّى النّهاية.

ومن هنا أصبح التّوافق هو الغاية المأمولة؛ فمن بلغه بلغ الحلّ، ومن لم يبلغه فعليه بالمثابرة والقبول بدفع الثّمن الذي يمّكنه من بلوغه، إنَّه القيمة الحميدة التي تسود بالإنسان قيمة مقدّرة في ذاته، ممّا يجعل الإنسان مواطن قمّة يأمر وينهى، ويتكلّم ويعبّر، ويقرّر ويَقدِم على تنفيذ ما يقرّره دون أن يكون على حساب حقوق الآخرين ومجالات امتدادهم، ولذا يُصبحُ من حقّه الانتقاد كما من حقّه التقييم والمحاسبة والتقويم والتصحيح والإصلاح والبناء والإعمار، ولا يجوز لأحدٍ أن يقصيه أو يحرمه من ذلك، ومن يحاول ذلك في زمن الرّبيع الحلّ، يزاح من الطريق الذي عُبِّد من أجل مستقبل الجميع دون فرقة ولا فوارق.

فالتّوافق لا يكون بين النَّاس قيمة سائدة إلّا عن إرادة، ومتى ما بلغ النَّاس التوافق، بلغوا الحلّ الذي يجد الإنسان نفسه به مقدّراً ومعتبراً؛ فقمّة السُّلطان عندما يكون صوته صوت النَّاس يكون هذا الصّوت دليل التّوافق التَّام بين الشّعب وقمّة السُّلطان، وعندما تختلف الأصوات بين الشّعب وقمّة سلّم السُّلطان لن يعلو صوت على صوت الرّفض والمواجهة والثورة التي بها يُنقل النَّاس من التسليم بغير حقّ إلى العمل المحقّ للحقِّ.

ولأنَّ التّوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو المأمول الذي يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشّعوب، وكلّما توافق النَّاس في وطنهم كانت وحدتهم الوطنية قوّة بها متمكّنون من فرض إرادتهم وسيادتهم، أمَّا في الأوطان التي يتولّى أمرها الطّغاة؛ فأوّل ما يستهدفونه هو العمل على كلِّ ما من شأنه أن يجعل الشّعب على غير توافق مقسّمين بين طوائف وقبائل وجماعات وأحزاب، وحتّى بلطّجية كي لا يكون التّوافق حلّاً قاضياً على الطّاغية ومحقّقٍ للانسجام.

الانسجام

الانسجام قيمة مأمولة ولكنَّها قيمة غير ميسّرة التحقُّق في وسط يتعرّض بين الحين والحين إلى خلل علائقي، بأسباب الخلافات البشرية التي تظهر بين من يأمل الحلّ وبين من يطغى ويُفسد في الأرض ويسفك الدماء فيها بغير حقّ.

ولذا فالشّعوب التي لا تمارس الحرّية، شعوب فاقدة للانسجام والحياة الآمنة؛ فلا استقرار نفسي لأفرادها وجماعاتها، ولا ثقة متبادلة بينهم، بل الشّكوك والظّنون وأخذ الحيطة والحذر هي السائدة بين النَّاس داخل الحدود، وما بين الحدود (بين شعب وشعب آخر)، ومع ذلك فالنَّاس الذين لا يقنطون ولا ييأسون هم دائماً يسعون لتحقيق المأمول الذي بتحقيقه يتمّ بلوغ الانسجام حيث لا خائف ولا مخيف، ولا ظالم ولا مظلوم، ولا معتدٍ ومعتدى عليه، ومع ذلك فالبعض يتساءل عمَّا يُمكِّن الإنسان من بلوغ الانسجام؟

فنقول: دولة التّوافق كونها دليل إثبات عدم الاختلاف حيث لا سيادة للمظالم ولا سيادة للتنافر ولا سيادة للتّصادم، بل السيادة التَّامّة للتوازن بين

المطالب والرّغبات وبين الجهد المبذول والحاصل المنتج، وبين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات، ومن هنا يكون الانسجام ديمومة رضا بقوّة الإرادة.

فالانسجام يمكّن من الفكرة واستقامة مع معطيات ومبرّرات الأخذ بها والإقدام على تنفيذها؛ فبه يتمُّ التّوافق بين مكوّنات الإنسان ومشبعات حاجاته وفقاً للآتي:

. المكوّن النّفسي ومشبعه الأمن، الذي بتوافره كان ربيع النَّاس أفعالاً تتحقّق؛ فالثّقة التي انعدمت في زمن الطّغاة، أصبحت بين النَّاس نبتة تُغرس وثمارها تجنى؛ فذلك المخيف الذي كان سائداً على المواطنين ظلماً وعدواناً أصبح في خبر كان، وحلّت الحرّية محلّه قيمة تمارس بنفس مطمئنة بما يظهر العدل الذي به تمكّن المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمْل مسؤوليّاته بكلِّ إرادة.

. المكوّن الروحي ومشبعه الإيمان، الذي لا يترسّخ إلّا بعد أن يتيقّن المواطنون بأنَّ الخوف من الخالق هو وحده الذي يحرّرهم من الخوف من المخلوق، ولذا تمكّن المواطنون في ربيعهم العربي من كسر القيد الذي كبّل خطاهم، وفك الطّوق الذي كانوا به مختنقون؛ فتنفّسوا الحرّية ثمّ أقدموا على ممارستها علماً ومعرفة وسلوكاً، حرّية فيها زمن الطموح متجدّد متّصل حيث لا انفكاك من بعده.

. المكوّن القلبي ومشبعه الطمأنينة، التي تحقّقت في ربيع النَّاس حلّاً بعد أن كانت الطمأنينة في زمن تفشّي المظالم مجرّد أمل قد يأس الضّعفاء من بلوغه، ولكن بجهود الثائرين الغاضبين من المظالم تغييباً وإقصاء وقهراً وحرماناً وتقتيلاً، أنجز الثائرون مهمّتهم حلّاً لمعضلة السُّلطة والثّروة والملكية والأمن؛ فكانت الطمأنينة استقراراً في القلوب ورضا بعد

قلق وانزعاج، ومع ذلك فإنَّ تحقّق الطمأنينة ليس بالأمر الهين؛ فهي لا تكون إلّا حيث ما يكون التوافق والانسجام، ولهذا فهي المرافقة لهما في ربيع النَّاس حلّاً، حيث لا وجود لِمُنغَّصات ولا استفزازات ولا طغاة، بل الوجود فقط لِما يُطمئن القلب من حرّيات وأمنٍ وسلامٍ ووئامٍ؛ فالطمأنينة بعد أن كانت غاية يأملها الإنسان كونها حلّاً لمخاوفه وقلقه وارتعابه أصبحت حقيقة تملأ أنفس النَّاس في ربيعهم.

. المكوّن العقلي ومشبعه التعلّم، الذي هو استنارة بعد ظلمة وغمّة، وبعد جهلٍ وضلال؛ فكانت الهداية للحقّ بالحقِّ، وأصبحت البيّنة حجّة بحجّة، والحكم بين النَّاس عدل بعد أن ولّى زمن التوريث بالمظالم والمفاسد والمكائد؛ فالتعلّم توّسع معرفي يمكّن من بلوغ قيمة الانسجام التي تدفع بالمواطنين إلى نيل الثّقة ونيل الاعتراف ونيل الاعتبار ونيل الاحترام.

. المكوّن البدني ومشبعه المادّة؛ فالمادّة تتعدّد وتتنوّع في مشبعاتها بما يروي ظمأ، ويشبع جوعاً، ويمتّن علاقات التزاوج الاجتماعي التي تؤسّس تشريعاً للتكاثر والترابط بين الأنا والآخر دون أن يكون أحدهما طاغية والآخر مطغيّ عليه، ولأنَّ هذه الحاجات غرائزيّة فطريّة؛ فلا يجوز احتكارها والتحكّم فيها من أحد، ومن يعتدي على شيءٍ منها لا بدّ وأن يواجهه الرّفض مع القبول بالموت في حالة التحدّي، ولذا سقط الطّغاة بأسباب التعدّي ومحاولتهم التحكّم في مشبعات حاجات المواطنين واحتكارها من قِبلهم وتوظيفها لمصالحهم ومصالح من يرتبط معهم بعلاقات مناصرة المظالم والمفاسد، ومن هنا فالانسجام قيمة مترتّبة على بلوغ الحلّ في دولة التوافق بعد عُمقِ تفكُّر وتذكُّر وتدبُّر وتأمُّل.

فالانسجام غاية عظيمة تخلق حالة من الاندماج بين المنسجمين في المواقف والرؤى والآراء والأفعال والأعمال والتصرّفات والسلوكيات،

ويكون ذلك مبعثاً لما يحتاجه الجميع من المضي قدماً إلى منتهى الغايات؛ فالانسجام غاية مأمولة من الذين يرفضون الظلم؛ فمن بلغه تخلّص من استشعار الجبن والضعف والمذلّة بتحقّق ما كان يأمله ويستشعره من حريّة كانت بالنّسبة له هي الغاية المأموله، ولكن هل يمكن للضعفاء والجبناء والمستهلكين أن يبلغوا الانسجام وهم راكنين في ضعفهم وجبنهم واستهلاكهم وسوء إداراتهم؟

نقول:

الضّعف والجبن والقصور على الاستهلاك وسوء الإدارة لا يُمكِّن أصحابه من بلوغ الانسجام والمشاركة في صناعة التّاريخ وتحقيق الحلّ، بل الرّافضين لكلّ ما من شأنه أن يجعل الإنسان جباناً مستسلماً، همّ القادرون على الإنتاج جهداً وعلماً وتقنية وجودة إدارة؛ فينالون التقدير والاعتبار كونهم قبلوا دفع الثّمن في سبيل الحريّة وبلوغ الانسجام وتحقيق الحلّ الذي فيه بين النَّاس تتطابق الرّغبات والقيم الحميدة والفضائل الخيّرة.

فالانسجام يدفع النَّاس في ربيعهم إلى الإنتاج الممكِّن من توليد الشيء من الشيء تضاعفاً وكثرة وتنوّعاً وإدارة جيدة تنقله إلى أسواق الطلب والرّغبة، ومن هنا فالإدارة وسيلة النجاح عندما تكون قادرة على ملاحقة المنتجين في ميادين العمل والإنتاج، وملاحقة المستهلكين في ميادين البيع والشراء.

فالإدارة المنتجة هي الإدارة المنافسة القادرة على خلق علاقات إنسجامية في الظروف الصّعبة، وهي القادرة على تحسين الكيفية التي يُقدَّم بها الإنتاج إلى الرّاغبين؛ فهي تختلف عن الإدارة الثابتة التي تنتظر الزّبائن ليأتوا إليها كي تقدِّم لهم أفضل الخدمات، ممّا جعلها قاصرة عن

الملاحقة؛ فالإدارة الملاحقة أساليبها مرنة متعدّدة ومتنوّع ومتجدّدة بما يمكّن من التّوافق والانسجام، مع مراعاتها الظروف الموضوعية للحالات المختلفة؛ فظروف المنتجين غير ظروف المستهلكين، وظروف الدِّول والحكومات غير ظروف الأفراد والجماعات والشّعوب، ولذا فهي إدارة قادرة على تقديم الخدمات مع وافر السّرعة تنقّلاً واستيعاباً واستجابة للمطالب المتنوّعة والمتطوِّرة مع الرّغبة الشديدة في ترسيخ الخبرات المتنوّعة وتجويدها.

وعليه: فإنَّ ربيع الحلّ في دولة التوافق مملوء بالخبرات المتنوّعة والتخصّصات المتعدّدة والمهارات المتجدّدة، التي تجعل من الجادّين قمّة على قمم التّوافق والانسجام، إنَّه ربيع النَّاس الذين يتسابقون ودّ بودٍّ على اكتساب الخبرات المتعدّدة، أمَّا الذين لا يمتلكون إلّا خبرة واحدة؛ فقد لا يجدون لهم أمكنة ميسّرة إلّا بعد وقوفهم في صفوف طويلة مع الباحثين عن العمل، ومع ذلك قد لا يجدون أماكن عمل ممّا يجعلهم على الأرصفة جالسين.

فالعالم اليوم مليء بالتخصّصات المتنوّعة والمتعدّدة، وميادين الإنتاج في حاجة لهذا التنوّع والتعدّد من التخصصات، ولذا لا يمكن أن تكون الإدارة ملاحقة وناجحة وقادرة على المنافسة ما لم تعتمد أهمية التخصّص وتعمل به، ولكي تستطيع الملاحقة فعلى مديريها أن يعرفوا أنَّ التخصّصات في حالة تجدّد وتبدّل وتغيّر وتأهل؛ فلا يتأخّرون حتَّى يتمكّنوا من العمل على توليد المعرفة؛ فلم يُعد كلّ شيء ثابتاً، السياسات متغيّرة والتدبّر الاقتصادي متغيّر، والعلاقات الاجتماعية في حالة تبدّل، والحاجات متطوّرة، والرّغبات كثيرة والسعي إلى الأفضل مطلب عام كلّ يوم يتجدّد، وفلسفة الحياة ليس من أجل اليوم؛ فمن يمتلك القدرة على أن

يفكّر في المستقبل ويعمل على صناعته يفوز، ومن لم يعمل على صناعة المستقبل المتجدّد سيجد نفسه في عملية حسابية مع مجموع المستهلكين أو من مجموع المتسوّلين.

ولذا فكلّ شيءٍ مولود فكرة يتطوّر ويتنوّع ويتجدّد مع كلِّ جديد، ممّا يجعل الفكرة تتنقّل وفقاً للمطالب والحاجات والرّغبات ووفقاً لسياسة السّوق؛ فالفكرة لا تعترف بالحدود؛ فهي إن لم تُحترم في وطن مولدها تلاقي كلّ الاحترام والتقدير في أوطان الآخرين؛ فالمهم أن تكون فكرة منتجة للمعرفة الجديدة والمفيدة؛ فالسّوق الذي كان مقتصراً على البيع والشراء لما هو منتج مادّياً، أصبح المستوعب للتعامل مع الفكرة والمفكِّرين، ممّا جعل الفكرة تدخل السّوق من أوسع أبوابه كغيرها من المنتجات الأخرى، ودخل المفكرون معها من ذات الأبواب، ومن هنا أصبح المفكرون يباعون ويشترون كغيرهم من السلع والبضائع الأخرى، أي أنَّهم أصبحوا يباعون ويشترون بيع فكرة وشراء فكرة، ولأنَّها فكرة فلا مكان لها إلّا عقل المفكّر، ولذا يُنقل المفكرون من مكان إلى مكان للمحافظة على الفكرة وحافظها.

وهكذا دخلت المهارة السّوق كما دخلته الفكرة، ومع أنَّ الفارق كبير بين الفكرة والمهارة إلّا أنّهما قد دخلا نفس السّوق، وخضعا إلى أساليب المزاد العلني (من يدفع أكثر يربح المزاد) مزاد بيع السلوك (المهارة)، وبيع المعلومة (الفكرة)؛ فاللاعبون الرّياضيون أسعار أقدامهم الماهرة بالملايين، وأسعار الفكرة أكثر، والفرق بين أساليب التعامل مع السلوك والفكرة، هو أنَّ المهارة تؤجّر ويُدفع الثّمن للذي يُجيدها (كما هو حال الرّياضيين)، وعندما تنتهي مدّة الإيجار ينتقل بها صاحبها أينما يشاء،

أمّا الفكرة فتُشترى وعندما يرحل صاحبها تستقل عنه بما تتركه من أثر وتنتجه للسّوق.

وعليه: توجد علاقات منطقية بين التّوافق والانسجام، وبين التكيّف والتلاؤم؛ فالتكيّف يؤدّي إلى التلاؤم على الكفّة السالبة، وفي المقابل يؤدّي التّوافق إلى الانسجام على الكفّة الموجبة؛ فتتمّ عملية التكيّف بما يتمّ تقديمه من تنازلات عن القضيّة أو عن شيء منها، ممّا يجعل المتكيّف في حالة تلاؤم، أمَّا التّوافق فلا تنازل إلّا بمنطق ولا أخذ إلّا به، ممّا يجعل المتوافق في حالة انسجام.

فالفرق كبير بين حالتي التلاؤم والانسجام؛ فالتلاؤم حاله حال التكيّف لا يتمّ إلّا بتنازلات، والانسجام حاله من حال التّوافق لا يتمّ إلّا عن تراضٍ بالقول أو الفكرة أو المهارة أو الفعل أو العمل أو السلوك أو معها جميعاً وهذه قمّة الانسجام في ربيع الحلّ.

ومن هنا فأيِّ فرد أو جماعة أو فئة إذا أرادوا بلوغ الحلّ مع الأفراد والجماعات والفئات الأخرى المشاركة معهم في الموضوع أو القضية، أن يعرفوا كيف يفكّر الأفراد والجماعات والفئات الأخرى، وإذا لم يعرفوا الكيفية التي بها يفكّرون؛ فلن يتمّ التمكّن من التفاهم والتفهُّم والحوار المؤدّي إلى نتائج وحلول مرضية للجميع.

في ربيع النَّاس في دولة التوافق كلّ النَّاس تخلّصوا من الوشايات والمكائد والأحقاد التي زُرعت بذورها ونمت أيّام الطّاغية، كما أنَّهم تخلّصوا من الأحكام المسبقة التي كانت تُنقل لهم من المصدر ذاته، الذي كان يرسم سياساته للأجيال الآتية بمعطيات لغة الأموات الذين كانوا يئدون البنات ويتقاتلون على عقال ناقة، ولذا فبعد الثّورة الحلّ جاء صوت النَّاس مدويّاً بقوله: من العيب أن تسيّرنا عقول الأموات الذين كانوا يثأرون من

بعضهم البعض على أتفه الأسباب، لقد انتهى زمن بني عبس وبني كليب بنور الله على الأرض؛ فلا داعٍ لأن نقصر عقولنا على التفكير بعقول الأموات في عصر الجاهلية ونحن في القرن الواحد والعشرين ونور الله يملأ الوجود، ولا داعٍ للنّظر إلى الشعب وكأنَّه فئران في كيس من الخيش إن لم يُهزّ الكيس باستمرار ستمزّقه الفئران من أجل الحرّية؟ لقد صحا الشّعب من غفلته حتَّى عمّت الفرحة والانسجام بيوت النَّاس جميعاً، ولقد تمَّ التخلّص من شِعر الفتن الذي كانت تغذّيه عقول الطّغاة وتتناقله عقول الجهلاء، ولقد تمكّن الشّعب من التمييز بين أعداء الأمس وأعداء اليوم؛ فلا مظالم ولا تعميم للأحكام، بل أصبح التبيّن من سُنن الحياة سُنّة توافق وانسجام في ربيع النَّاس حلّاً.

وعليه: فإنَّ ربيع التّوافق هو الذي ببلوغه تمّ تجاوز زمن الانتكاسات، وزمن القبول بالإصلاح، وزمن القمع، وزمن الإقصاء والتغييب، وزمن الدّسائس والمفاسد، وزمن احتكار السّلطة والعبث بالثروة العامّة للشعب، وزمن تزوير الحقائق وتقويض القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة، وزمن العبث بالتعليم والصّحة، وزمن التكبيل بالقيود والأطواق؛ فأصبحت جميع معطيات الحرّية مشاعة بين أيدي النَّاس؛ فبعد القلق والاضطراب أصبحت الطمأنينة والسّكينة هي الفسحة مفتّحة الأبواب بفعل ثورة الشّعب التي تخلّقت في ميادين الشهداء وساحات الحرّية.

والحلّ في ربيع التّوافق كونه المنقذ من التأزُّمات والمظالم والطّغاة، لم يكن وصفة جاهزة هكذا تستخدم، بل له من المعطيات ما يكفي لممارسة الحرّية ومعايشتها فعلاً متحقّقاً، وعلى رأس معطياته التهيّؤ الذي كان في الزّمن الأجدب مليئاً بالآلام والأوجاع ومقوضاً للحاجات ومشبعاتها، أمَّا في زمن ربيع التّوافق فالقيود والأطواق كُسِّرت، ممّا جعل المتهيّئين

يندفعون تجاه المرغوب والمطلوب تحقيقه فعلاً وفقاً لِما يجب، ومع ذلك فللتهيّؤ نهايات تختلف من تهيّؤ شخص إلى تهيّؤ شخص آخر؛ فالإنسان عندما تكون غاياته بلوغ الإصلاح وقبوله به نهاية لا يتمكّن من التفكير فيما يمكن أن يكون من بعده، حتَّى ولو كان الذي من بعده أعظم، ولكن الإنسان الذي يرفع سقف مطالبه بكلِّ حرّية وعن إرادة يمكنه اجتياز حدود الإصلاح إلى قمّة الحلّ.

ولذا فإنَّ الإرادة في ربيعها حرّة طليقة معطية من معطيات ربيع التّوافق عندما لا تمتدَّ على حِساب إرادات الآخرين الكرام؛ فبها تطوى المسافة بين الحاجات ومشبعاتها، وهي القوّة الممكّنة من بلوغ التحدّي إن صدر لها قرارٌ مُرتضى من العقل والنّفس والقلب، ممّا يجعل الإرادة حازمة في تنفيذ الفعل المرسّخ للحلّ المتجدّد كونه نهاية مرضية للمطالب المتطوّرة، ومن هنا فإنَّ الإرادة قرارها اختياري يؤخذ بوافر الرّغبة تجاه كلَّ ما من شأنه أن يحقّق الرِّضا في حدود الوعي بما يجب وبما لا يجب، مع تحمُّل ما يترتّب على ذلك من أعباء ومسؤوليّات.

وعليه: فإنَّ الإرادة المسؤولة هي الإرادة الواعية التي لا يتخلّى فيها الإنسان عن تحمُّل ما يترتّب على حمْلها من أعباء جسام، ومن ثمّ لا يترتّب ندم في نفس من أقدم على أداءها، ولهذا يكون لكلِّ شيء قاعدة واستثناء؛ فالقاعدة دائماً حلّ يستوجب الاتِّباع، والاستثناء دائماً خروج عمّا يجب، ولهذا فالقاعدة مفاهيمها وقوانينها مرّسخة للحقّ وموجبة اتِّباعه، أمَّا الاستثناءات فهي خروج انحرافي سالب عمّا يجب، ولهذا فالاستثناء فعل يستوجب مقاومةً؛ فإذا أخذنا الوطن مثالاً لتعليل ذلك نعرف أنَّ الإخلاص للوطن قاعدة، وأنَّ خيانته استثناءً، ومن هنا فبالإمكان إصدار حكمٍ يعاقب من وضع نفسه في خانة الاستثناءات،

ولكن مع ذلك ليس كلّ حكم يجد منفّذين له؛ فالحكم في أوطان التكميم على المواطن ميسّراً، ولكن الحكم على قمّة السلّم السُّلطاني لا أحد يقدر على تنفيذ الفعل العقابي بشأنه، وأكثر من ذلك لن يصدر حكماً أصلاً بشأن ما يرتكبه من مفاسد؛ فالطّغاة يدينون من يشاؤون، ولا يقدر على إدانتهم أحدٌ من الرّعية المُكرَهة على الطّاعة والاتِّباع، بل مجرّد التفكير في أنَّ يوجّه انتقاد حتَّى ولو كان مقبولاً للطّاغية تقطع الألسن؛ فهل هنالك استثناء أكثر من هذا الاستثناء، ولأنَّ الأمر بلغ هذا الحدّ من الفساد؛ فلا ملجأ من الحلّ إلّا اللجوء إليه مع قبول دفع الثّمن كما دفعته الشّعوب العربية الثّائرة ثمناً لانعتاقها من الطُّغاة وأنظمتهم القامعة للحرّيّات؛ فكانت من بعدها السيادة للشّعب، ولا سيادة للشعب إلّا بممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي وبكلّ شفافية، مع سيادة القيم الحميدة والفضائل الخيّرة التي يرتضيها النَّاس، وهكذا ستكون الديمومة:

. قبول التحدّي من أجل السيادة وممارسة الحرّية عن إرادة.

. تجاوز مطالب الإصلاح إلى بلوغ الحلّ المتجدّد.

. التمسّك بالهويّة ووحدة تراب الوطن.

. التمسّك بالفضائل الخيّرة والقيم الحميدة مع العمل على تنقيتها ممّا يعلق بها أو يشوبها.

. الاعتراف بأنّ الحاجات متطوّرة ممّا يستوجب تطوّر الحلول مع تطوّرها بمشبعات هي الأخرى متطوّرة.

. حرّية الرأي من أجل جودة القرار وسلامة التنفيذ.

. التعبير حقّ ولكنّه ليس بغاية؛ فالغاية المشاركة في تحمّل أعباء الوطن على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.

. التعلُّم والتأهُّل والتدرُّب ضرورة لكسب المهارات والخبرات والمعارف المتنوّعة الممكّنة من المنافسة والفوز بفرص العمل المتاحة.

. التطلّع للآخر من أجل صناعة مستقبل يتجدّد.

. الأمر بما يجب والنهي عمّا لا يجب.

. حرّية التعليم وفقاً لمعايير الجّودة وحاجة سوق العمل والحاجة إلى التغيير.

. حريّة التنقل والتملّك دون استغلال.

. استيعاب الآخرين وتقبّلهم بمعطيات المواطنة التي لا يعلو شيء على علوّها.

. احترام الكبير والصغير مع تقدير واعتبار المعاقين دون أيِّ تكبّر وتجبّر بغير حقّ.

. حقّ المواطنة مساواة بين المواطنين ذكوراً وإناث دون أيِّ تفرقة ولا انحياز لغير وحدة الوطن وحرّية مواطنيه وحُسن معيشتهم.

. التطلُّع إلى الآخرين بما يفيد من أجل ما هو أكثر فائدة مع وافر التقدير والاعتبار، حتَّى تصبح السيادة للتوافق والانسجام بين النَّاس حلّاً.

. الإيمان بأنَّه مهما بلغنا إلى الأفضل سياسة واقتصاداً وعلماً وتقنية وثقافة وأخلاقاً فإنِّ هناك ما هو أفضل منه؛ فنسعى حتَّى بلوغه، وإن بلغناه نستطيع أن نرى من بعده أشياء أخرى هي أكثر أهمية، وهكذا نعمل وتستمر مواكبة التطوّر رغبة دون ملل.

. تقييم كلّ الشؤون المقرّة دستوراً وقانوناً، وتقويم من يحيد عنها بغير حقّ.

وفي مقابل هذه القواعد تظهر الاستثناءات من قِبل الأنا أو الآخر، ممّا يجعل مَنْ وضع نفسه مهيمناً في خانة الاستثناءات مطارداً حتَّى وإن نصَّب نفسه شرطيًّا مدَّعياً أنّه المسؤول على سلامة الوطن والأمن العام

وتنفيذ القوانين بحزم، أو حتَّى وإن نصَّب نفسه واعظاً ومرشداً بما أنّه في دائرة الاستثناءات؛ ولذا سيظلُّ مطارداً بالقوّة حتَّى يعود إلى ما يُرسِّخَ القواعد الإصلاحيّة التي تنظِّم علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية، وكلّما اشتدّت المطاردات واشتدّت التأزّمات وهُدّد الآخرون بالموت من قِبل من هُمّ في دائرة الاستثناءات، أصبح الموت عندهم مطلباً مع توافر الرّغبة والاشتياق، ولهذا يفقد الشرطي سلاحه والواعظ حُجَته التي بها يلاحق الآخرين بغير حقّ، ويصبح ضحية بلا ثمن كلّما أقدم الآخر على تأدية أفعاله عن إرادة.

ولذا فمن يقرّر أن يواجهك عن إرادة؛ فعليك أن لا تستهين بالأمر؛ وعليك أن تعرف أنَّ الإرادة كفيلة بأن تُنجز في دائرة الممكن ما لم يكن متوقّعاً وإن كان لك رأي غير هذا؛ فعليك بمراجعة جداول الرّحيل للطغاة العرب حتَّى تعرف عن إرادة.

ولأنَّ في ربيع النَّاس علاقة قويّة تربط الإرادة بالاستعداد تذكُّراً وتفكُّراً وتدبُّراً وتأمُّلاً؛ فإنَّ التّوافق بهما قوّة تتعاظم وتتحدّى القبول بالإصلاح غاية؛ فتتجاوزه إلى بلوغ الحلّ الذي من خلاله يتمّ التعرّف على ما يجب أخذه حيطة وحذراً، وما يجب أخذه وسيلة فاعلة، وما ينبغي تجنّبه أو تحييده حتَّى لا تتعثّر الخطط والاستراتيجيات المرسومة لتحقيق الحلّ الأجود على أرض الواقع الذي سيكون شاهداً على مقدرة الإنسان وحسن تدبُّره كلّما شاء بلوغ شيءٍ عن تهيّؤ وإرادة واستعداد وتأهُّب في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع،

ومع أنَّ البعض يعتقد أنَّ الحلّ غاية في ذاته، إلّا أنَّه لم يكن قالباً جاهزاً ولا حلّاً ساكناً، بل هو الحلّ في ربيعه يتجدّد بعد تأهّب الرّاغبين في تحقيقه صناعة لمستقبل يتجدّد، ولذا فالتأهُّب معطية من معطيات

صناعة الحلّ وبلوغه تطوّراً؛ فهو القوّة المتحفّزة للانقضاض من أجل إنجاز المهمّة المستهدفة بمجموع معطيات صناعة الحلّ، من خلال الأخذ بالقيم المنجزة للفعل مع وافر الحرص على الفوز بأقلِّ الخسائر متى ما حدث الإقدام على تنفيذ الفعل المحقّق للرّضا، ومن هنا فالرِّضا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع أمل إذا ما تمَّ بلوغه كان بالغه على قمّة السّعادة النفسيّة والعقليّة والروحيّة، ولكن هذه لا تكون سائدة إلّا إذا سادت محقّقاتها التي منها:

. ممارسة الحقوق عن إرادة.

. أداء الواجبات عن رغبة.

. حمْل المسؤوليات وما يترتّب عليها من أعباء جِسام عن قناعة.

. الامتداد بحرّيّة داخل الحدود في دائرة الأخذ بالقيم الحميدة والفضائل الخيِّرة، مع وافر الاعتراف والتقدير والاعتبار لامتدادات الآخرين داخل حدوهم.

. الإيمان التّام بأنَّه لا مُطلق إلّا من عند الله تعالى، وما دونه لا يخرج عن كونه نسبياً في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

. تأسيس كلّ ما هو مشترك في الوطن بين النَّاس على قاعدة (نحن معاً) (نحن سويّاً).

ولذا فالرِّضا في دولة التوافق مرتبط بالاطمئنان ارتباطاً وثيقاً، ذلك أنّهما يقعان في النّفس الإنسانية؛ فالنّفس المطمئنة نفس راضية، والرِّضا من صفات القلب؛ فإذا رضي القلب اطمأنّت النّفس، وهذا يعني أنّ غايات التّوافق في ربيع النَّاس حلّاً يقوم بعضها على بعض؛ فلولا التّوافق بين النَّاس قيمة ما كان الرِّضا والاطمئنان يملآن قلوب النَّاس وأنفسهم، وحينها يصبح للاحترام دلالة ومعنى؛ فالاحترام يؤدّي إلى تقدير الآخرين

واعتبارهم وتفهُّم ظروفهم المتعدّدة والمتنوّعة سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً ونفسيّاً، كما يتفهّم قدراتهم التي تؤهّلهم إلى نيل الاحترام؛ فالاحترام لا يُعطى هكذا عطاءً، ولكن عندما تتوافر معطياته يتمّ نيله إرادة من الآخرين؛ فالاحترام في أساسه قيمة أخلاقية، ولهذا فنيله غاية يأملها الإنسان سواء أكان أباً أم أمَّاً أم أخاً أم مسؤولاً أم من غيرهم، وفي أيّ مكانة وفي أيّ مكان.

فالمحترم في ربيع النَّاس مُقدّر لنفسه ومقدِّر للآخرين كما أنَّه مقدّراً للوطن والعمل والزمن، وهو الذي لا يَقدِم على فعلٍ فيه مهانة للنَّاس، ولا يصمت على حقّ يجب أن يقال، ولا يكتم شهادة يجب أن يُدلى بها أمام من يحكم بين النَّاس بالحقّ ولا يظلم أحداً.

ولذا في ربيع التّوافق عندما يكلّف الإنسان المحترم بمسؤولية وطنيّة يجد نفسه مسؤولاً باستيعابه الآخرين (هم كما هم) لينطلق بهم من حيث هم إلى حيث ما يجب، ممّا جعل الاستيعاب قيمة احتوائية تتطلَّب التعامل بشفافية، والتجرّد من الأنانية، والاعتراف بالآخر، والتطلّع لما يجب، والتقييم بمنظور معياري، واستيعاب الخصوصية، والإقرار بوجوبية أخذ الحقوق، وبأحقيّة أداء الواجبات، وبأهميّة تحمّل المسؤوليات، والتقدير لمن يجب ولما يجب، والتقويم عند كلِّ اعوجاج.

ولأنَّه لا تقدير بلا استيعاب، لذا لا يمكن أن يتمّ الاستيعاب حتَّى يتمّ نيل التقدير، وأينما وُجِد الاستيعاب احتوى في مضمونه قيم الاعتبار والاعتراف والتفهُّم التي تطوي الهوة التي اتسعت بين الأنا والآخر بأسباب بالرّفض وأفعال التطرُّف، ولهذا يجب أن يكون الاستيعاب بلا تردّد والتقبُّل حتَّى النّهاية التي بها تُدرك الأمور وتتحسّن الأحوال وتُبلغ الحلول.

وبما أنَّ تقبُّل الآخر كما هو في ربيع الحلّ فعل استيعابي، إذن فعليك إنْ أردّت التوافق ربيع حلٍّ أنْ:

. تقبل الآخر كما هو.

. تبادله التقدير.

. تبادله الاعتراف.

. تبادله الاعتبار.

. تعامله بشفافية.

. تعامله بلين ومرونة.

وعليه:

. تمسّك بالقيم الأخلاقية وابتعد عمَّا يبعدك عنها.

. قدَّر الآخر يُقدِّرك.

– تمسّك بالقيم التي تطوي المسافة بينك وبينه.

. تقبّله كما هو واعمل على تغييره إلى ما يجب.

. استوعب الآخر الذي باستيعابه يزوُّدك المنفعة ويضاعف قوّتك قوّة.

. استوعب الآخر الذي هو في حاجة للمساعدة.

. اعمل مع الآخر من أجل إحداث النُقلة المأمولة.

. اعترف بالآخر يعترف بك.

. اغرس الثّقة في الآخر يغرس الثّقة فيك.

ولهذا فإنَّ الغاية من وراء العملية الاستيعابية هي أنَّ الإنسان قيمة في ذاته، ولأنَّه قيمة في ذاته، فإنَّ تقبُّله واجب أخلاقي وإنساني.

وعليه:

. لا تكن أنانيَّاً فالأنانية نقيصة.

. لا تكن انسحابيّاً فالانسحاب من المواقف الموجبة لا يليق بالإنسان سواء أكان مسؤولاً عامّاً أم أنَّه خالٍ من أيّة مسؤولية.

. احترم ذاتك يحترمك مجتمعك ويُقدّرك الآخرون.

. كن موضوعيَّاً تنل الاحترام والتقدير وتكسب الهيبة.

وبناء على ما سبق:

1 – استوعب عن عمد.

2 – حلّل بمنطق.

3 – شخّص على واقع.

4 – قوِّم بموضوعية.

5 – انطلق بقوّة الإرادة.

6 . شارك الآخرين في كلّ ما يتعلّق بهم من أمر.

7 . تذكّر وفكّر ثمّ تدبّر الأمر قبل أن ترسم خطّة.

8 . خطّط قبل أن تفعل وتعمل.

9 . تقدّم برغبة على أداء الفعل وتنفيذ المخطّط له دون معصية لأمرٍ مطلق أو أمراً مقرّر من قبل الذين يتعلّق الأمر بهم.

وعليه:

1– اعتبِر تُعتبر.

2– قدِّر تُقدِّر.

3– استثني تُستثنى.

4– اسمح بالامتداد يُسمح لك بمثله.

5– تطلَّع للآخر يتطلَّع إليك.

6 . تقبّل بلا حدود.

7 . استوعب بلا تردّد.

8 . امتدّ إلى النهاية التي لك فيها نصيب.

وعليه: في ربيع الحلّ النَّاس يميّزون بين التقبُّل والقبول؛ فالتقبُّل قد يكون عن رغبة وقد يكون للضرورة والحاجة، أمَّا القبول فلا يكون إلّا عن إرادة ورغبة، ولذا فالتقبُّل قيمة معياريّة يؤسّس على استعداد النّفس لإعطاء الآخر قيمة وحيّزاً من الاستيعاب وفُسحة تسمح بالامتداد المتبادل بين المتقابلين على الموضوع المشترك تقديراً لقيمة الإنسان الذي خُلِق في أحسن تقويم، ولأنَّ الإنسان مكوّن تركيبي معقّد؛ فله من الأنفس ما يجعل البعض على الطمأنينة ويجعل البعض على غيرها اضطراباً وخوفاً وقلقاً وشُحّاً؛ فينبغي أن يتمّ تقبُّل هؤلاء (همّ كما همّ) لأجل نقلهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه من الفضائل والقيم الكريمة والعمل النّافع.

إذن قيمة التقبُّل في ربيع النَّاس المتوافقين تتمركز على الاعتراف بالآخر وتقديره واحترامه واحترام معارفه وثقافته وحضارته ومعتقده والعمل على تغيير حاله إلى ما يجب، ثمّ التطلُّع به إلى إحداث النُقلة التي بها يُصنع المستقبل القابل للتجدّد والإضافة.

ولذا فمن الموضوعية أن تتمَّ مشاركة الآخر وتقبُّله في مركز مشترك تلغى فيه المركزيّة الفردية (أنا فقط) وتظهر الأنا والآخر بمركز جديد منطقه (نحن سويّاً) و (نحن معاً) تخطيطاً وتنفيذاً لِما يخطط عن دراية وإرادة، مع اعتماد الكلمة الحجّة التي تحمل المعلومة الصائبة من جانب، وتصحِّح المعلومة الخاطئة من جانب آخر، ممّا يجعل المجال فسيحاً بين النَّاس لتحقيق الانسجام والرّضا.

وهنا فالاتجاهات التي تنمو في بيئة معطياتها الأنا، هو المركز على حِساب غيره دون أن يُعطي اعتباراً للآخر كونه مواطناً، لا بدَّ أنْ يكون هذا الاتجاه دافعاً إلى التحدّي ومحفِّزاً على التغيير، ممّا يجعل الذين تقع

المظالم والمكائد عليهم هم العنصر الأساس في حلّ المشكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ فلا داعٍ لأن يُغيّبوا، وإلّا فإنّ الجهود المبذولة تجاه الحلّ في ظلِّ تغييب من وقعت عليهم أفعال المظالم وأساليب الإكراه جهوداً ضائعة هباءً منثوراً؛ فمن باب المسؤوليّة عليك أيّها المسؤول أنْ تتقبّل الأفراد والجماعات هم كما هم، من أجل أن تعمل معهم حتَّى إحداث النُقلة إلى ما يجب أن يكون مفيداً ونافعاً للجميع دون استثناء، ولكن إن قرّرت استثناء أحدٍ منهم؛ فلا تستغرب أن يُرفض رأيك، ومن بعده أنتَ تُرفض أن تكون مسؤولاً على أيّ درجة من درجات السُّلم السّلطاني حتَّى وإن كنت على قمَّته سُلطاناً.

ومن هنا فالنَّاس في دولة التوافق قيمهم الحميدة أصبحت محرّرة كما هم متحرّرون؛ فقيمة التّسامح التي لم يكن لها مكانٌ في زمن الطّغاة أصبحت سائدة مقدّرة معتبرة بين الأنا والآخر أقارب وآباعد، بها يُغفر الذّنب وتتآلف القلوب بعد فراق أو قطيعة أو جفاء؛ فكان التسامح بينهم رحمة بعد شدَّة ألمّت بمن ألمّت به من النَّاس؛ فساد القبول وتمَّ التّجاوز عمّا أثّر سلبيّاً على العلاقات بين النَّاس في زمن الطّغاة؛ ما جعل التّسامح محفِّزاً على تحقيق الأهداف والأغراض والغايات المشتركة، ولذلك فقيمة التّسامح تؤدّي إلى إصلاح ذات البين بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وبين الحكومات وقمم السُّلطان إن استجابوا إلى الإصلاح وبلوغ الحلّ، ولذا فالمسؤول الديمقراطي في ربيع النَّاس في دولة التوافق يكدّ ويجد مع وافر الشفافيّة لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤولية الوطنيّة، ممّا يجعله مقدّراً من قِبلهم بإقدامه على ما يحقّ الحقّ ويرسي العدل بكلّ سماحة ولين جانب.

فالاعتراف في دولة التوافق قيمة حميدة تدلُّ على أنّ الإنسان مع أنّه خُلق في أحسن تقويم، إلّا أنّه لم يُخلق على الكمال، ولهذا فهو دائماً في حاجة للمشاورة مع الآخرين كي لا يغفل أو يجهل أو يقع في أخطاء يترتّب عليها ألم وندم، ومن هنا يكون الاعتراف والاعتبار دليلي محبّة بين النَّاس يؤدّيان إلى سيادة الاحترام والتقدير والتقبُّل والاستيعاب والتّفاهم والتفهّم كونها قيم حميدة تغرس الثّقة بين الأنا والآخر، ولذا كلّما سادت ساد تحقّق دولة التوافق ربيع حلّ بين النَّاس.

ولأنَّ الثّقة قيمة مرضية بين الأنا والآخر؛ فهي عندما تكون، لا يكون لليأس محلٌّ بينهما ليحلّ فيه، ولا محلّ للخيانة والتراجع عمّا يجب التمسّك به، مع عدم التنازل عن الموثوق فيه، ولكن عندما يتخلّى أحد الأطراف عن الموثوق فيه ويرفضه، تنتشر الشكوك والظنون وتتولّد الاستفزازات المنتجة للمواجهة من أجل الإصلاح الذي هو الأمل أيّام التربّع على قمّة السُّلطان بغير حقّ، ولهذا كانت الإصلاحات لا تتجاوز الادعاء بتبنّي الإنموذج الغربي أو تبنّي الأفكار الاشتراكية، أو بانقلابات عسكرية تُفكّ السّلطة فيها من المدنيين، أو بانقلاب عسكر على عسكر، أو بانقلاب حزب على حزب أو أحزاب متعدّدة، وقد يكون الإصلاح بتغيير الحكومة أو جزء منها، وهكذا بالنسبة للشعب لا شيء يتغيّر، فالفساد هو الفساد وإن تعدّدت ألوانه، ولأنّ الفساد على حالةٍ من الديمومةِ؛ فكانت المطالبة بالإصلاح دائمة بديمومة الفساد.

وفي زمن الفساد والمطالبة بالإصلاح كانت المواجهات لا تنقطع بين ظالم ومظلوم، ولهذا تضاعف عداد رجال الأمن ونسائه وحتَّى أطفاله، فتضاعفت معهم وتطوّرت إجراءات القمع والتكميم وتضاعف عدد السجناء في الزنزانات الانفرادية، ممّا أسهم في تضاعف أعداد

المستهلكين؛ فكان العبء على كاهل الخزينة العامّة ومشبعات حاجات النَّاس المتطوّرة؛ ممّا يجعل الحكومة مضطرة لإعلان سياساتها التقشفية في مقابل حرصها على توفير أمن النّظام وكلِّ ما من شانه أن يشبع رغبة ونهم نمور وأسود وصقور وضباع وحمير الطّغاة وعقيلاتهم وأبنائهم مع وافر حرصها الشديد على ربط الأحزمة على بطون الشّعب؛ فهذا جزء بسيط من معطيات الفساد والإفساد التي حفّزت الشعوب العربية على الثورات العظيمة التي بها تجاوزت المطالبة بالإصلاح إلى بلوغ الحلّ، حيث سادت دولة التّوافق فكان ربيع النَّاس الذي فيه أصبح تداول السلطة ميسّراً بين المواطنين، فتأسّست المؤسّسات الدستورية والقانونية، وأصبح للمجتمع المدني كلمته الحرّة، وأصبح الإنسان في الوطن هو رأس المال الاجتماعي، وثروة الوطن إنتاجاً واستثماراً ملكاً للجميع، والقضاء سلطان لا سلطان عليه، وأصبحت المقرّرات التعليمية هي المحرّر الرئيس للقيم الحميدة التي قُوِّضت أيّام الطّاغية في الأعوام العجاف؛ فدولة التّوافق دولة ضوابط لا مكان فيها للإكراه والتسيّب والإفساد، ولا مكان فيها لانقلابات العسكر والتّبعية الإيديولوجية التي تعصّب البعض إليها وأجبر آخرين على اتِّباع نهجها، ومن هنا أصبحت المكانة في دولة التّوافق للحقِّ وموجبات اتِّباعه؛ فيها حق التعلّم والتملّك والعمل والتنقّل والآداب والفنون والتراث الاجتماعي حقوق ممارستها من قبل الذكور والإناث دستوريّة، فلا حرمان ولا تسفيه من أحدٍ لأحدٍ، وفيها وسائل الإعلام منارات لكشف الحقائق مهنة على أرض الواقع الميداني الذي يعد خير شاهدٍ على ما يجري من أحداث، وكذلك التنوّع الثقافي حرّية تامّة تمارس في دولة التوافق من أجل التغيير مع كلّ موجب متطوّر، أمَّا دور العبادة فأبوابها مفتّحة جنباً إلى جنب؛ فالآذن من المآذن صوته يعلو ولا شيء

يعلو عليه، وصفوف المصلّين الذين لا يفرّقون بين أحدٍ من رُسُلهِ في كلّ مكان مظهراً من مظاهر التوحيد والتمسّك بهويّة الأمّة.

تربّع النَّاس في دولة التوافق

معلوم أنّ التربّع والارتباع هو نزول النَّاس موسم الرّبيع الذي يشكّل أفضل فصول السنة لما يحقّق لهم من الخير والمنافع، هذا التربّع وإن

بقي قائماً إلى الآن على قلّته في الصحارى والبوادي بسبب انتقال معظم النَّاس إلى الحضر، إلّا أنّ التربّع لم يفارق ذاكرة النَّاس لما يشعرون به من ارتياح وطمأنينة تؤمّن لهم حياة رغيدة دون منغّصات، وبذلك انتقل المصطلح من البادية بمفهوم آخر إلى حياة الحضارة والعمران ضمن الوعي الجمعي بما يحمل من مواصفات تمّ تطويعها إلى البيئة الجديدة في التربّع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي وفي جميع مرافق الحياة التي أرادها النَّاس في بيئتهم أن يساوي إنسانها ما يساويه إنسان آخر في أي مكان من تربّع الحقّ والعدل والحرية الفكرية والروحية التي تنتج التربّع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما ينضوي تحت هذه المسمّيات من توابع لا تستقيم الحياة إلَّا بوجودها.

لقد كان من غير المتوقّع ما وقع في الوصول إلى ربيع النَّاس، لأنّ ما كان قائماً في أوطاننا نحن أمّة العرب يزيد من الصعوبة والخطورة في تحدّي الأنظمة الفاسدة وما يدعمها في المواجهة بينها وبين شعوبها من آلة إعلامية وسياسية وعسكرية وأمنية، ممّا جعل مهام المفكّرين الوطنيين الذين يحرصون على مستقبل الأمّة وأبنائها غاية بعيدة التحقيق، إذ أنّ تجاوز حالة الإحباط لدى النَّاس من جهة، والظلم والقهر والعتوّ الذي كان يمارسه النظام الفاسد لم يدع بصيص أمل في الوصول إلى الرّبيع والتربّع أسوة مع المتربّعين من الأمم الأخرى، إلّا أنّه ربَّ ضارة نافعة؛ فالظلم والقهر والاضطهاد من قبل الأنظمة المتسلّطة رفعت معدّل الغضب لدى النَّاس على أنظمتها، وجعلتها تحنق على الحالة السياسية التي آلت إليها الأمور من تسلّط الأنظمة وهيمنتها، ومن ثمَّ الاعتماد على الانغلاق الفكري الصادر عن الفرد الواحد أو الفكر الواحد أو الحزب الواحد، حتَّى

أصبحت هذه الأنظمة من الغلوّ بمكان في رفض الآخر لا تطيق الاستماع إليه حتَّى وإن كان هذا الآخر هو شعب بكامله.

إنّ الوصول إلى التربّع والإقامة في أحضان ربيع الحريّة بحاجة إلى ما نقف عليه ونعيشه في الشارع العربي من فكر وجهد وإيمان، فكر وضع الأسس المنهجية، وجهد يسعى ويعمل على تطبيقها، وإيمان راسخ بتحقيق نظرية الفكر من خلال الجهد، وعلى هذا فإنّ المنهج النظري في التربية والأخلاق يبقى منهجاً نظرياً وحبراً على ورق لا يساوي قيمة الحبر الذي كُتب به، ما لم يتبع ذلك تطبيقاً من القول الذي يبنى عليه الفعل الذي ينتج عملاً في السلوك والممارسة وفق نظام أخلاقي قبل أن يكون قانونياً رسمه أبناء الرّبيع كي يحيط الإنسان بظاهره وباطنه ويشمل كلَّ جانب من جوانب الحياة البشرية الفردية والجماعية والاجتماعية بالفضائل والقيم والأخلاق والسلوك، وبعد ذلك القوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبهذا لا توجد شعبة من شعب حياة الإنسانية خارجة عن دائرة الرّبيع المفضي إلى التربّع، لأنّ المتربّعين هم الأقدر على معرفة ما يصلح نظام حياتهم الذي يحلّ جميع المشاكل حلاً سليماً حكيماً، كما أنّه يكفل لجميع أبناء المجتمع حرّيتهم بما لا يتعارض مع ناموس الحياة الذي لا يناقض الفضائل والقيم في مرضاة الله تعالى في الحياة الدنيا وصولاً إلى نعيم الآخرة، وبهذا تستقيم حياة الفرد والمجتمع بأمثل طريق وأجود سلوك على الوجه الأتمّ. وأهل التربّع باتّباعهم الحقّ والعدل بكلّيته دون أيِّ تفريق، وتطبيقه بكلِّ إخلاص في جميع مرافق الحياة الفردية والجماعية والاجتماعية، يصلون إلى ارتقاء الفرد وبناء المجتمع وتنظيم دولة التوافق طبقاً لمقتضيات استمرار التربّع.

إنّ السلوك والممارسة حوّل النظرية في حياة النَّاس إلى واقع عملي ومنهج حياة، وتألّق في دنيا النَّاس سمواً وروعةً وجلالاً، وهذا ما اختطّه أبناء الوطن العربي الأبرار في المنعطف الذي ساق الحتميّة التاريخية راغمة لإرادتهم؛ فكانوا مثلاً فريداً في التاريخ أعطى الإنسانية تجربة نادرة في الوصول إلى الرّبيع، وذلك يوم نجحوا في كتابة النظرية على صحائف القلوب بمداد من الرجولة، هذا المنهج النظري في التربية والأخلاق الذي تمّ تحويله إلى واقع عملي تألّق عظمة في ربيع الناس.

لقد أدرك النَّاس أنّ حياتهم لا تستقيم في ظلِّ السلطان الطاغية، وإن كانوا مدركين ذلك من قبل، إلّا أنَّ قيمة الإدراك هنا تأتي في استغلال الوقت والظرف المناسبين لقول الكلمة وتحويلها إلى فعل وممارسته عملاً على أرض الواقع في السلوك الذي اختطّه النَّاس بطريقة الوصول إلى التربّع بعقد اجتماعي جديد وضعوا أسسه وأعلوا بنيانه، فظهرت بذلك عظمة النَّاس في حقّهم وتضاؤل السلطان في باطله.

لقد كان الوصول إلى التربّع من خلال علاقة المصير بين أبناء الأمّة التي تجاوزت القربى وصلة الرّحم، ذلك أنّ العلاقة التي تربطهم في ظلّ الطغيان متمثّلة في الظلم والقهر الذي يشتركون به من تسلّط السلطان الظالم، والأمل المشترك الذي جمعهم قد حدّد الهدف وحقّق الغاية؛ فكان الهدف اقتلاع الطغمة الظالمة، والغاية هي الوصول إلى الرّبيع والتربّع فيه.

إنّ السلطة التي يتمّ الاستيلاء عليها عن طريق الانقلابات العسكرية ليست إلّا اغتصاباً، وقد كانت هذه السلّطة نتيجة قانون القوّة القاهرة، وليست نتيجة لقوّة القانون المحترمة من قبل أبناء الشعب، ولذا فهي لا تدوم إلّا بقدر تفوّق قانون القوّة الذي يفرضه زعيم الانقلاب العسكري

على قوّة القانون التي أذعنت للقوّة الغاشمة مدّة من الزّمن لغاصب السلّطة فرداً كان أو جماعة، والذي استولى على السلطة بقوّة السلاح، لا يدع السلطة تنفلت من يده إلّا بقوّة مثلها أو تزيد عنها، ولمّا توافر للناس قسط كبير من القوّة تخلصوا من نير مَن تسلط عليهم من قبل، ولكن هل يفعلون ما فعل بهم الحاكم الظالم؟

إنّ من الحقّ والعدل واستكمالاً للتربّع أنّ يُفعل به ما فعل بالناس، وهذا ما نقف عليه من محاكمات لزين العابدين بن علي وأنصاره، وحسني مبارك وأبنائه وأتباعه وغيرهم ممن يصطفون في صفوف الطغاة، فهؤلاء الطغاة الآفلين ومن بقي منهم آل إلى الأفول؛ فهؤلاء الذين كانوا قد تحكّموا في رقاب النَّاس وفرضوا عليهم سلطانهم بالأمس، أصبحوا اليوم متهمين بالقتل والسرقة وموبقات كثيرة يعلمها القاصي والداني، فمن الواجب محاكمتهم والاقتصاص منهم لسببين:

الأول: إحقاق للحقّ ونصرة للمظلومين في ردّ المظالم.

الثاني: أنّ يشعر هؤلاء الطغاة أنّهم ليسوا آلهة.

وهنا لا بدّ من توضيح ذلك في زمن التربّع، لأنّ الحاكم الطاغية الذي كان يمارس الظلم والقهر والاضطهاد في حقّ الناس، لم يكن يخطر بباله يوماً أنّه سيقف موقف المدافع عمّا يوجّه إليه من تهم، وذلك لشعوره أنّه فوق النّاس، وهذا الشعور يخرجه من النوع الإنساني، ولكن لأنّ النَّاس إنسانيون بعقولهم ومشاعرهم وأحاسيسهم، أعادوه إلى حضيرة النوع ومنحوه أهمّ حقٍّ كان قد حرمهم منه عندما يقف متهماً ويحقّ له الدفاع عن نفسه، وبدرء تلك التهم الموجّه إليه أو إثباتها في حقّه عاد إلى النوع وأصبح إنساناً، وهذا يعني وصوله إلى الرّبيع مع النَّاس ونزوله على مرابعهم التي يرى فيها الحياة على حقيقتها كما أرادها الله سبحانه وتعالى

لخلقه أنّهم متساوون في الحقوق والواجبات ذلك لأنّهم متساوون في الخلق.

تصوّرات التربّع

إنّ التصوّرات هي منطلقات الأفعال، إذ أنّها توجب التهيؤ الذي يفضي إلى الإرادة الممكّنة من الإعداد الذي يرفع مستوى الاستعداد الدافع إلى التأهب الذي ينتج عنه الفعل، وعلى هذا فالتصوّرات مبدأ عام لكل علم نظري أو عمل تطبيقي تدخل فيه الخواطر والأفكار التي تحمل الأهداف والأغراض والغايات التي لا تخلو من الشهوات كما أنّها لا تخلو من الفضائل والقيم، غير أنّ تغلّب أحد الجانبين على الآخر هو الذي يفضي إلى النتيجة التي نحكم عليها بالصلاح أو الفساد، ولمّا كانت تصوّرات الأنظمة المستبدّة تنتج الظلم والقهر والجور والطغيان، حكمنا عليها بأنّها شرّيرة لأنّها نتاج باطل، وعندما وصل النَّاس بربيعهم إلى تربّع الحريّة والحقّ والعدل والمساواة، حكمنا عليها بأنّها خيّرة لأنّها نتاج حقٍّ؛ فاختلاف التصوّرات بين الحقِّ المتمثّل في روّاد الرّبيع الذين يحملون الخير، وبين تصوّرات الباطل المتمثّلة في عقل السلطان المستبدّ، يجعل الهوّة بينهما واسعة، ونقاط الالتقاء معدومة ممّا يدفع إلى حتمية الصدام الذي تكون فيه النتيجة لأهل الحقِّ وإن كان للباطل جولة.

قبل زمن التربّع غاب البعد الإنساني في تصوّرات الأنظمة الحاكمة، ولم يكن الإنسان سوى أداة منفّذة للأوامر والتعليمات التي تصبّ في مصلحة الطاغية أو من ينوب عنه، وبهذا التصوّر تحوّل مجموع أفراد المجتمع من مواطنين ينتسبون إلى وطن ويعيشون فيه، إلى رعايا لا يملكون من أمرهم شيئاً. علماً أنّ الإنسان الذي خلقة الله تعالى في أحسن تقويم،

ينبغي أن تكون مكانته مساوية لتقويمه من جانب، ولأنّه يستحق ذلك باعتباره كياناً له المكانة الأولى والتكريم الأوفر بين خلق الله من المخلوقات الأخرى من جانب آخر، ووفق التصوّرات العقلانية ولا يختلف اثنان على أنّ الإنسان هو عماد الحياة في جميع مرافقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ولك ما تشاء أن تعدّد؛ فلن تخرج تلك الإنجازات عن الإنسان وعقله المفكّر وجهده الفعّال، ولكن في خريف السلطان وفق تصوّره اقتصرت النظرة إليه على أنّه مخلوق، والاهتمام به كونه منتج، فتمّ تغييب عقله وروحه، والاقتصار على نفسه وبدنه، ذلك أنّ تنمية الروح تدفع إلى التمرّد، وتنمية العقل تدفع إلى التطلّع الذي يفضي إلى الإبداع الذي يأتي بالربيع الذي لا يسرّ السلاطين كونه ينسف الأنظمة الاستبدادية.

إنّ العامل الرئيس في الوصول إلى التربّع نبع من التصوّر الكامن في فكر الإنسان على مستوى الأفراد، وهذا الإنسان الذي اتّخذ موقفه من تصوّره حيال واقعه الاجتماعي والعلمي والثقافي بوصف هذه المعطيات خلاصة الخبرة في التراكم المعرفي والتربوي والإبداع الإنساني في إيجاد ضوابط التغيير الموصلة إلى التربّع من جانين:

أولاً: الجانب المعنوي الذي يتمثّل في العقيدة وما تحمل من فضائل وقيم تشكّل الحصيلة الأخلاقية للمجتمع، ومن ثمَّ ما يحكم ذلك من ضوابط أخلاقية قبل أن تكون قانونية تتضح من خلالها أسس المباديء والأُطر الفكرية والرؤية العامة للمجتمع ومستقبله والعلاقات بين النَّاس أفراداً وجماعات زمن التربّع بداية، ومن ثمَّ للكون والحياة والإنسان.

ثانياً: الجانب المادي المتمثّل في إشباع الحاجات الاقتصادية إنتاجاً واستهلاكاً لأبناء المجتمع المتربّعين، وتأتي من حصيلة التفاعل بين

النَّاس من جانب، وبين النَّاس والكون والحياة من جانب آخر، وهذه المحصلة تؤطّر العلاقة بين الدوافع والرغبات والتطلعات وصولاً إلى الحاجات الإنسانية من جهة، وبين الضوابط والمعايير التي تحكم حركة النَّاس في إشباع هذه الحاجات من جهة أخرى.

إنّ الوصول إلى التربّع اتّصل بالقيم والمباديء والدوافع والموجّهات التي تجاوزت زمن التسلّط، وأصبحت معطيات واقعية تحمل منهجها في الفكر والسلوك الذي يحدّد ما هو مرغوب فيه وما هو متسامح به وما هو مرغوب عنه، أو ما هو حلال وما هو حرام وما هو مباح، وتنطلق من الواقع إلى المستقبل دون إغفال الجانب المادي بمغرياته، والتحكم بما فيه من أدوات وأجهزة تكون وسائل لإشباع الحاجات المتزايدة والمتغيّرة للنّاس في مرابعهم.

وهنا بدأ فصل آخر من فصول الحياة، فصل لم يكن قمّة الهرم ليسمح به وفق تصوّره؛ فقد توّقف استباحة ما وجب أن يكون مصاناً، لأنّ رأس القمّة كان قد استولى على كلِّ شيء، أمّا في الزّمن الآن (زمن التربّع)، وفق تصوّرات الرّبيع أصبح الأمر على وتيرة:

. الحقّ والعدل والإنصاف هو القانون الذي يحكم الجميع دون تمييز مع وافر الرضا والقبول.

. الأمانة والطمأنينة والسكينة وتربّعها في المرابع، أخرج الغدر والاضطراب والذعر من دائرة المتربعين.

. الصدق والوفاء والإخلاص هي المعاملات التي أعادت كلّ شيء إلى نصابه بين النَّاس في مرابعهم.

فالأمر بالعدل من النَّاس في تحمّل مسؤولياتهم، هو إحقاق للحقّ الذي يؤمّن إنصافاً شاملاً بين النَّاس جميعاً، ولذا فممارسة الحقِّ واجب على

كلِّ إنسان بوصفه إنساناً، لأنّه أساس الحكم والتعامل، وقيمة أخلاقية عليا، ذلك أنّ إقامة الحقّ والعدل هما اللذان يشيعان الطمأنينة، وينشران الأمن، وبهما توثّق علاقات الأفراد، وتنمو الثقة فيما بينهم، وتحقّق الرخاء في المجتمع، وتدعم أوضاعه؛ فلا يتعرّض لزعزعة أو اضطراب، ومن هنا كان الاقتران بين الأمانة والعدل بالحكم مصداقاً لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاس أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}[12].

والصدق والوفاء من محاسن الأخلاق التي لا تنفصل عن الأمانة بشيء، لأنّه صدق في التعامل بما تمّ التعاقد عليه كتابة، وهو من المواثيق التي أمر الله تعالى بالوفاء بها في قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}[13]. وأمانة في أداء ما تمّ التعاهد عليه كون الوفاء بالعهد فضيلة من الفضائل مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا}[14].

ذوق التربّع ورفعته

في تصوّرات التربّع يرتقي الذوق إلى أعلى مستوى من الجانب الإدراكي كونها، وليس من الجانب المادي كما يظنُّ البعض، إذ أنّ الذوق هو للإدراك أوّلاً ومن ثمّ التقدير، حتَّى وإن قاسها البعض على الأشياء المادية التي يتذوّقها؛ فهو صحيح من جانب الفعل، ولكنه خطأ من حيث النتيجة، لأنّنا عندما نشتري حلوى أو فاكهة نأخذ منها شيئاً قليلاً لنقدّر قيمتها بطرف اللسان كما تذوق ملح الطعام كي تقدر نسبة الملح في الطعام لا من أجل الأكل والشبع، وإنّما من أجل القبول استحساناً أو من

[12] - النساء 58.
[13] - المائدة 1.
[14] - الإسراء 34.

أجل الرفض نكراناً؛ فالذوق يحكم على جودتها أو رداءتها من جانب الإدراك لا من حيث إشباع الحاجة، وهنا يكون استحسان الطعم أو إنكاره هو حكم إدراكي وإن كان يدخل في إشباع حاجة الإدراك؛ فالذوق تناول الشيء لإدراك قيمته، أو النظر إليه للحكم عليه، كما هو التناسب والتناسق في الأشكال والأشياء والملابس وهندسة البناء والحدائق وكثير من الأشياء المادية التي تشبع جوانب معنوية؛ فهي ذوق خارج الطعم والمادية يعطي الإنسان راحة نفسية، كما أنّ المنظر القبيح المتنافر لا يوحي بأيِّ خيال جميل، ويدفع الإنسان إلى النفور منه انطلاقاً من الذوق؛ فالذوق الرفيع سواء أكان ماديّاً أم معنويّاً هو من العناصر الإيجابية في الثقافة والفكر الذي يمكن استغلاله في جميع نواحي الحياة ارتقاءً نحو الأفضل.

ووفق هذه التصوّرات الاجتماعية التي تحقّقت واقعياً ارتقى الذوق وشعر النَّاس أنّه رفعة، لأنّه من الذوق أن يتخلّى الإنسان عمّا يجب التخلّي عنه، ومن الذوق أن يتمسّك بما يجب أن يتمسّك به ولا يتخلّى عنه، فلا يتخلّى عن حسن المعاملة مع الكبير واحترامه لأنّ ذلك رفعة لهما، واحترام القانون زمن التربّع رفعة وذوق، ومعاملة المرأة على أنّها أنثى هو ذوق ورفعة، ومعاملة المسؤول ذوق ورفعة وليست أمراً وطاعة، وإنّما اعتبار الآخر وتقديره واحترامه دلالة على احترام الأنا لنفسها، وتقديرها لذاتها، واعتبارها لكيانها؛ فهذه المعطيات النابعة من تصوّر الوعي الجمعي المتربّع في حقوقه على النقيض من تصوّرات الأنظمة الاستبدادية المتدنية الذوق لأنّها لا تقرّ للآخر بحقٍّ ولا تعترف له بوجود إلّا إذا كان ضمن دائرة هيمنة الأنا التي تملي عليه رغباتها وشهواتها

دون الالتفات إلى مشاعر الآخر أو حقّه في الحياة انطلاقاً من ذوقها الرديء.

ولذا لا يقتصر الذوق والرفعة والاحترام على الإنسان أو للإنسان، وإنّما ينسحب ذلك على كلِّ ما يحيط به؛ فاحترام البيئة في المحافظة عليها، فيه من الذوق والرفعة ما يُشعر بالسعادة والنشوة، واحترام ما في البيئة أيضاً من نبات وحيوان ومياه وما يمدّ بأسباب الحياة، فيه من الرفعة والذوق ما يشعر الإنسان أنّه مواطن يجب المحافظة على ممتلكات وطنه، لأنّها أصبحت زمن التربّع ملكاً للجميع، وعندما تُحترم البيئة بذوق أبنائها، يُحترم الوطن ويترفّع برفعة مواطنيه، والرفعة التي سادت النَّاس زمن التربّع انطلاقاً من ذوقها، وجب أن ترتقي بهم إلى مكارم الأخلاق، لأنّها تجمع الحُسن الروحي والفكري والنفسي؛ فهي تميّزهم عن غيرهم بحسن الأخلاق وكمال الآداب، والقرب من الحقّ، والابتعاد عن الباطل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وكلّ ما تقدم يدخل دائرة الذوق الرفيع، وبكلمة وجيزة أنّها تجمع مكارم الأخلاق ولذا فهي معيار الفضيلة والسمو.

التربّع العلمي

لقد أوقفنا البحث في هذه الجزئية على التربّع العلمي دون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتنمية، كونه الأساس الذي تقوم عليه هذه المفردات، لأنّه إذا صحّ العلم في الأخذ والعطاء والتوجّه والتطبيق، كانت السياسة والاقتصاد والاجتماع والتنمية تتطابق مع صحّة العلوم التي تقوم عليها؛ لأنّ أثر العلم يبرز في بناء الأمم والحضارات؛ فالحضارة والمدنية التي هي في الأصل نتاج علمي يتضمّن السياسة والاقتصاد والاجتماع

والفنون والآداب، هو الوعاء الذي يحمل المباديء العامّة، والأسس التي تحكم الحياة، ومن خلاله تكون صياغة الأمّة لحاضرها ومستقبلها، وبه تظهر قوّتها، واستمراره امتداد لحضارتها، ومنه تستمدّ قيمتها في مدى رقيّها وتقدمها، ولكن ما لم تهيّأ الظروف لأيّ علم من العلوم لن يؤتي أُكله على الوجه المرجوّ منه، لأنّنا شهدنا أزمنة الاستبداد التي غبرت عنّا قريباً وعاصرت أرقى أنواع العلوم من الذرة والتقنية والتكنولوجيا والالكترونات وعصر الفضاء وعلوم البحار، إلّا أنّها خرجت من كلّ ذلك خالية الوفاض، ولكن زمن التربّع قضى أن يكون للعلم مكان الصدارة.

فالعلم في زمن التربّع انتقل نقلة نوعية من حيث الاهتمام والتوجّه، فإذا كان الدين معاملة؛ فإنّ العلم جزء من الدين الذي يجب أن يكون معاملة في التوجّه والهدف والغاية، ذلك أنّ زمن التسلّط الذي كان يخرّج طلبة يحملون شهادات علمية دون علم قد انتهى، ولأنّ الغاية لم تكن العلم لذاته، وإنّما لذوات أخرى يقوم حملة الشهادات على خدمتها وإن كانوا يحملون شهادات عليا تؤهّل أحدهم لأنّ يكون أستاذاً في فنّ الدفاع عن الحاكم الظالم ضمن اختصاصه.

العلم في زمن التربّع يخضع للاختبار العلمي التجريبي المحكوم بالأخلاق، وينطلق من هدف سامٍ إلى غاية نبيلة؛ فلا يمكن بعد الرّبيع التراجع إلى الوراء، أو البقاء على الوتيرة السابقة التي تمّ تجاوزها علميّاً وتربويّاً وأخلاقياً، وذلك من أجل الوصول إلى أحسن الطرائق وأفضل الأساليب التعليمية وفق منهج الرّبيع الذي يجد امتداده في الحاضر واستمراره في المستقبل معتمداً قيماً جديدة تميّزه بميزة المرحلة التي ولد فيها بما تحمل من قيم يجب التعامل معها بشكل مختلف؛ فإذا كانت في مجال النظريات تحتكم إلى المنهج السلطوي الذي يفرضه النظام المتسلّط

وفق رؤيته خدمة لأهدافه، أصبح في زمن التربّع قائماً على الفروض العقلية العلمية والأخلاقية التي تؤسس للإنسان القدوة في جميع المجالات، وتحت أيّ مسمى من مفردات الحياة في الأبوة أو الأمومة والصلات والعلاقات من أجل تربية الأجيال، أم غير ذلك في البناء الاجتماعي على مستوى المدرسة والجامعة والمعمل والمصنع في الحرف والمهن التي يجب أن تنطلق من مجال الفضائل والقيم التي تستلهم المبادئ الأخلاقية التي أوصلت النَّاس إلى التربّع، وتُظهر العلاقة بين العلم والخلق والتربية، في قاعة الدرس، وفي الشارع، وفي المحكمة، وفي المصنع، وفي الحافلة، وفي كلّ مؤسسة من مؤسسات المجتمع.

إنّ الحديث عن العلاقة بين العلم والأخلاق في ظلّ ربيع الثورات يجب أن يكون وثيق الصلة بمشروع التأصيل التنموي، سواء في العلوم الصرفة، أم في العلوم الإنسانية، وهذا التأصيل ينسحب على العقل والإنسان وسلوكه، وعلى الواقع بيئة وحضارة ومستقبلاً، تكون الفرص فيه متاحة لجميع المبدعين في مجالات اختصاصاتهم التي تعود بخيرها على الإنسان في مجتمعه استمراراً للتربّع، وهذا ما يجعلها في بيئتها الجديدة ذات وجهة تميّزها عن وجهتها التي كانت سائدة حيال الأنظمة الفاسدة عن الوجهة التي كانت تسخّر فيها جميع العلوم خدمة للطاغية.

وهنا فإنّ المحافظة على ثمار التربّع الذي أوجده الرّبيع السياسي، بحاجة إلى ربط الصلة بين الفكر الذي جاء بالربيع وبين آخر ما توصّل إليه البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ونظرياتها، وعلم النفس وتطبيقاته، مع بقية العلوم في التربية والأخلاق والسلوك، والتأكيد على الجانب الإيماني الذي يشبع المطلب الروحي، وهو ما تزخر به حضارتنا المدنية وتراثنا الفكري.

صحيح أنّ الإنجازات التي حقّقها علم التربية في التطبيق الحديث إنجازات لا تنكر، ويكفي أنّه أسس الأساليب التربوية على الدراسة التجريبية والبحوث الميدانية، بمساعدة التقديرات النظرية والمعلومات المكتبية، لكنّ هذه الإنجازات لم تملأ الفراغ الخاص بالفضائل والقيم التي عمدت الأنظمة المستبّدة أن تدعه شاغراً عن قصد لما يسبب لها من أرق، لأنّ العلم التجريبي لا يستطيع أن يملأ الجانب الروحي الذي يحويه وعاء غير العقل، وإنّما يملؤه الدين الحامل للإيمان الذي تفيض عنه الفضائل والقيم، ولا يقوم مقامه تلك الفلسفات الوضعية ولا الترّهات التي يأمر بها الطاغية المستبدّ.

لقد كانت العلاقة بين العلم والأخلاق في ظلّ الأنظمة المستبّدة، علاقة تنافر واضطراب في ظلِّ الممارسات التسلّطية التي كانت تفرض على العلم خدمة الفرد المستبدّ فيما ينطق عن الهوى، وتفرض عليه أن يفلسف السفسطات التي يطلقها على أنّها الطريق الأقوم الذي يناسب المجتمع، الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة بين الحقائق العلمية وبين ما يُفرض على تلك الحقائق من ترّهات، ممّا أدّى إلى قطيعة بين حقيقة العلم وبين طالبيه من جانب، وبين المجتمع الذي يسوده هذا النوع من التعلّم القسري وبين الحضارة والتطوّر من جانب آخر، الأمر الذي أحدث ثنائية في التعليم متناقضة ترتّب عليها ثنائية أخرى في العلم؛ فعلى سبيل المثال إنّ سفسطات الحاكم المستبدّ وترّهاته، وجب أن تكون علماً متخصصاً في مجال هلوسته، حتَّى أصبح لها فروع في الجامعات وأقسام متخصّصة تنال النصيب الأوفى من الدعم المادي والمعنوي؛ فبدت الأخلاق والقيم والحقائق العلمية موضوعاً خارج الدرس، بينما صارت الترّهات التي يتفوّه بها الطاغية المستبدّ كبقية العلوم أو أفضل منها، وتدرّس دراسة

تخصّصية محضة، ممّا دفع بالأخلاق التي تحمل الإيمان والفضائل والقيم خارج العملية التعليمية، واعتُبرت الأخلاق مسألة شخصية، وتمّ فصل السفسطة التي فُرضت على أنّها معرفية عن الجوانب الأخلاقية، ومن ثمَّ إدخال اللغط الاستبدادي ضمن الجوانب المعرفية، وأصبحت السياسات التعليمية تصدر عن هذا اللغط متجاوزة العلوم والمعارف والأخلاق، ولذا فقد بدأ ربيع النَّاس في وضع الأمور في أنصبتها، وإعادة العلاقة بين العلوم والأخلاق إلى حيويتها، لأنّ التكوين التقني أو التخصص العلمي أو التثقيف المعرفي المعزول عن التربية الأخلاقية ذات المنطلقات الإيمانية، لن تعطي الشخصية المنشودة لبناء المجتمع وخدمة أهدافه حقها ما لم تطلق لها الحرية الفكرية ضمن إطارها الأخلاقي المحكوم بالفضائل والقيم.

لقد أصبح الاهتمام أثناء التعليم زمن التربّع ينصبّ على التربية المتكاملة بالجسم والعقل والروح والنفس والقلب، التي تمثّل القوّة الإدراكية والمادية والقوّة الفكرية والقوّة الإيمانية، ولأجل قطف ثمار هذه النظرة المتكاملة لم يعد العلم نظريّاً فحسب، ولم يعد للتزّهات فيه مكاناً، ومهما تكن قيمة المعلومات التي يحصّلها الإنسان؛ فلا بدَّ لصاحب العلم كيفما كان اختصاصه أن يلتزم بالقيم الأخلاقية التي يفرضها العلم على أهله، تلك القيم والأخلاق التي نفض الرّبيع عنها غبار ما تراكب من جهل الاستبداد.

ولا يخصّ ذلك علم دون آخر، إنّما جميع العلوم التي يدرسها الإنسان سواء أكانت دينية مصدرها الوحي أو دنيوية مصدرها العقل، وكذلك لا تقتصر الأخلاق على جانب دون آخر، سواء أكان ذلك العلم فكريّاً

ونظريّاً، أم عمليّاً تطبيقيّاً، ممّا يجعل الأخلاق تتوزّع على جمع المرافق التي يغطّي العلم مساحاتها:

. أخلاق علمية يتخلّق بها المرء في فترة التعلّم والدراسة وهي مرحلة أخذ العلم.

. أخلاق مهنية يتخلّق بها عندما يمارس اختصاصه وهي مرحلة إعطاء العلم.

. أخلاق اجتماعية يتخلّق بها في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه في تطبيق العلم.

وبذلك يصبح التعليم تأهيلاً مهنيّاً وحرفيّاً يصل فيه العالم والمتعلّم إلى مرحلة المعاملة كما هو الدين معاملة، لأنّه محكوم بالأخلاق التي أنتجت السلوك في الوصول إلى المواطن القدوة؛ فإذا كان المواطن قدوة على صعيد المجتمع بتعدّد أفراده في ظلّ تربّع النّاس،؛ فهذا يعني أنّ الآباء والأمهات قدوة في تربية أبنائهم، فيكون المدرّس قدوة لتلاميذه، والتلاميذ قدوة لغير التلاميذ، وأستاذ الجامعة قدوة في طلابه، وبذلك يكون الرّبيع مزدهراً بالنّاس، وربيع المواطنين مزدهراً بالوطن، لأنّ النَّاس تربّعوا فوق أرضهم ومدنهم ومراعيهم بما أحدثه الرّبيع السياسي الذي دفعوا ثمنه من دمائهم وقوت يومهم وصبرهم على الظلم والقهر والطغيان، ومن ثمّ مطاولتهم في قراع هذا الطاغوت الذي كان جاثماً على صدورهم، وكابوساً كان يؤرّق أحلامهم.

ففي زمن التربّع أصبح لكلِّ شيء معنى؛ فالقرية والمدينة والواحة لها معانٍ بطعم الحرّية ولون الحقّ ورائحة الرّبيع، بعد أن كانت القرية بطعم الاستبداد، والمدينة بلون الظلم، والواحة برائحة الجدب والقحط.

ونخصّ الزّمن بالذكر لأنّه ما من أمّة اهتمّت بالوقت والزّمن وعلمت أنّها مسؤولة عن زمنها ووقتها واعتنت بها وحافظت عليه، إلّا وكان لها ما أرادت حسب ما تقدّمه لهذا الزّمن من جهد، والزّمن لا ينتظر أحداً، فهو يتحرّك بسرعة مبرمجة، بصرف النظر عمّا إذا كنّا ندرك ذلك أم لا؛ فالليل والنّهار يتحرّكان طبقاً للنظام الكوني الدقيق، والزّمن يتحرّك دون توقّف، ولكن عملية إدراك الزّمن والتعامل معه وفق معطيات إيجابية، يمكن الوصول من خلاله إلى المبتغى ونيل الأماني بالعمل والجهد النابع من فكر صائب الذي يمنح معطيات نقول عنه إنّه زمن جديد، وفي حقيقة الأمر أنّ الزّمن ما تغيّر سابقاً، ولن يتغيّر لاحقاً، غير أنّ المتغيّرات كامنة في الذات الإنسانية من الأفكار والآراء والمواقف التي تترجم على أرض الواقع متجاوزة أفكاراً وآراء ومواقف سابقة تؤدّي إلى تغيّر في حياة النَّاس على صعيد معيّن أو على أصعدة مختلفة تظهر فيها معطيات مادية ومعنوية وفكرية وروحية لم تكن موجودة من قبل؛ فهي تسرُّ بعض النَّاس بما أسدت لهم من خيرات، وتسوء آخرين بما نزعت ما كان في أيديهم؛ فيقول هؤلاء وهؤلاء إنّ الزّمن قد تغيّر وقد بدأ زمن جديد.

لقد بدأ زمن جديد بهذا المعنى، وانتهت تلك الأزمنة أو الزّمن المتوقّف على فرد، ولأوّل مرّة عرف النَّاس أنّ الزّمن لا ينقطع ولا يتوقّف عند حدٍّ أراده الحاكم كي لا يتمّ تجاوزه بتجاوز الزّمن؛ فالزّمن متسلسل متواتر لا ينقطع عن الماضي وهو متّصل بالحاضر مع الزّمن الآن، ومستمرٌّ إلى الزّمن القادم الذي لا نعلم غيبه، ولكنّنا نعرف مستقبله إذا حافظنا على ربيعنا، بدليل أنّ الحرّية والحقّ والعدل كانت مطالب زمنية مستقبلية نعلم

أنّها ستأتي عند الأخذ بأسبابها، وعند الأخذ بالأسباب أيضاً يمكن المحافظة عليها كي يبقى التربّع والازدهار بين أيدي النَّاس في كلِّ زمن.

ربيع الفعل في دولة التوافق

الفعل في ربيعه كلّ مطلوبّ ومرغوب يتحقّق؛ فلا عوائق ولا موانع أمام الشّعب ولا محرّم ولا مجرّم إلّا ما نهى وجنّب وحرّم وجرّم الله تعالى؛ فثروة الوطن لأبناء الوطن، والسّيادة في الوطن لأبناء الوطن، وقمّة الوطن أبناء الوطن، يمارسون حقوقهم دون أيِّ حرمان ولا إقصاء ولا تغييب، ويؤدّون واجباتهم التزاماً إراديّاً، ويحملون مسؤوليّاتهم التزاماً أخلاقيّاً.

ولأنَّه الرّبيع؛ فهو الفصل الذي فيه أنجزت مهمّة تحقيق الفعل، ولكن أيُّ فعل؟

إنَّه الفعل المركّب من تلك الآمال والرّغبات والطّموحات التي كانت مكبوتة في صدور النَّاس خوفاً من الطّاغية وأدواته القامعة لأساليب ممارسة الحرّية؛ فكان الحلّ بداية بالثّورة ونهاية بكلّ ما من شأنه أن يسهم في تحقيق الحياة الرّاقية معيشة وصحّة وعلماً وثقافة وحضارة، ولذلك فالفعل يتجزأ وفقاً للمتحقّقات الآتية:

الثّورة الحلّ

الثّورة الحلّ هي التي بها أصبح الشّعب قمّة يقرّر ما يشاء كما يشاء، وينفّذ ما يقرّره رغبة وإرادة، ويتحمّل كلّ ما يترتّب على ذلك مسؤوليّة تامّة؛ فالثّورة الحلّ هي التي تفجّرت بعد أن أعطيت الفرص لمحتكري السّلطة والثّروة والسّلاح ولم يغتنموها أو أنّهم كانوا غير مبالين وغير مقدّرين لمن منحها إيّاهم؛ فبلغ السيل الزُّبا.

ولسائلٍ أن يسأل:

متى تتحقّق الثّورات الشعبيّة وتصبح ربيع النَّاس؟

نقول:

. بعد أن تتجاوز مطالب الشّعب حدود الإصلاح.

. بعد إضاعة كلّ الفرص التي سُنحت للظالمين والطّاغين الذين أفسدوا في الأرض وسفكوا الدّماء فيها بغير حقّ.

. بعد أن يفقد الشّعب أيِّ درجة من درجات التحمُّل وينفذ صبر المواطنين الكرام.

. بعد أن تتساوى كفّاتا الحياة والموت عند المواطنين.

. بعد أن ينتهي زمن الاستيعاب والتقبُّل والحِلم.

. بعد انتهاء زمن التوافق.

. بعد انتهاء زمن التكيُّف.

. بعد انتهاء زمن الاحترام.

. بعد انتهاء زمن الاعتبار.

. بعد انتهاء زمن التقدير.

ولهذا فالثّورة هي الحلّ لتلك التأزُّمات التي تلحق المواطنين وأحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والتعليمية والثقافية والصحية والحضارية.

وعليه: فالثّورة قوّة إحقاق حقّ عن إرادة وتهيّؤ واستعداد وإعداد عدّة وتأهُّب مُمكّن من الإقدام على الفعل الذي به تتحقّق الآمال كونه حلّاً لمعظلات الشّعب الذي تخلّقت ثورته (الحلّ) في الميادين والسّاحات العامّة، وهنا فإنَّ الثّورة الشعبية المتخلّقة في الميادين هي فعل جمعي متحقّق بالمواجهة الكاشفة للزّيف، تستمدّ قوّتها من الحقّ وتُحقّه بالإرادة الواعيّة، وهي قرار مواجهة مع الباطل حتَّى دمغه وزهقه وإظهار البديل المرغوب من الجميع.

فالثّورات ما قبل القرن الواحد والعشرون تتعدّد وتختلف بتعدّد أهدافها ومراميها وباختلاف اتجاهاتها الفكرية والعقائدية، ويقودها الواعون في ذلك الوقت وتؤيّدها الجماهير.

ولذا كان العمل السرّي على رأس أولويّات نجاح الفكر الثّوري في زمانه، خوفاً من الأجهزة السرّية القامعة والمكمّمة لأفواه المفكّرين والمثقّفين والواعين من أبناء الشّعب؛ فكانت الثّورات تتخلّق تحت الأرض وكأنّها جنين في رحم أمّه فلا يحسّ بها إلّا حاملها فكراً وقضيّة ومسؤولية، جنين طوال فترة حمله يحتاج إلى الرّعاية والعناية، خاصّة إذا كان الجنين ذكراً؛ فأمره أشدُّ وطأة؛ فحال حمله وولادته كحال الأجنّة الذّكور في عهد فرعون

الذي أبلغه منجّمه بأنّه سيولد مولود يذهب بملكه؛ فأمر فرعون بقتل من يولد ذكراً في تلك السّنة التي أخبره عنها منجّمه، قال تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[15].

ولأنَّ فرعون حاكم طاغية مفسد في الأرض بظلمه وتفريقه بين النَّاس بغير حقّ (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا) رأى نفسه وكأنّه قادر على فعل كلِّ شيء في مصر رضي النَّاس فيها أم كرهوا، فتهيّأ له الأمر وكأنَّ الأمر بيده، وغفل عن الأمر كلّ الأمر هو بيد الله تعالى؛ فعبث في الأرض فساداً يُذبِّح أبناء النَّاس ويستحي نساءهم بغير حقّ (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ).

[15] القصص 4 . 13.

بمثل ما يشابه هذه الأفعال المفسدة في الأرض أفسد بعض الحكّام في بلدانهم وأوطانهم أخلاق النَّاس حيث المظالم تنتشر بلا حدود والذّمم تُشترى تستّراً ليلاً وتباع جهاراً نهاراً، الحقائق فيها تزيّف، وقتل البعض يتعدّد ويتجدّد، والسّجون ممتلئة بمن يقول لا للباطل، وبمن كتب عن الحريّة التي بها يُقدّر الأفراد والجماعات والمجتمعات والممتلكات والثّروات، أنظمة فيها الأقارب مفضّلون ومميّزون، وأجهزة الدّولة المتحكّم في أمرها بقبضة الحاكم الظّالم ليس لها من أوّلويّات إلّا إخفاء الأثر، ولكن ما غفل عنه بعض الحكّام أنَّ أجهزة الأمن وإن وُظِّفت لِما وظّفت من أجله فإنَّ الشرفاء فيها سيضلّون دائماً شرفاء، وأنَّ عيون المواطنين دائماً هي مركز رقابة، ممّا يجعل الثّورة محمولة في أذهانهم كما يُحمل الجنين في رحم أمّه.

ولذلك تفجّرت الثّورات الحلّ وهي تتخلّق أمام أنظار النَّاس من خلال شاشات التلفاز وشبكات المعلومات المتطوّرة؛ فقد تخلّقت الثّورتين التونسية والمصرية وغيرهما من بعدهما يتخلّق في ساحات الحريّة وميادين الشهداء تخلُّقاً ليس سرّاً كما كانت تعمل معظم الأحزاب المحظورة أو كما كان يخطط لانقلاب عسكري أو ثورة تحت الأرض، بل كلّ شيء على البلاطة ولا شيء مخفيّ تحت الأرض، الكلّ يقول إرحل جهاراً نهاراً، حتَّى تمّ الرّحيل لمن تمَّ رحيله بفعل الثّورة المتخلّقة في السّاحات والميادين العامَّة أمام الأنظار تخلُّقاً، وسيكون الحال على التّمام للّاحقين رحيلاً أو سقوطاً من سجلّات التَّاريخ، ولذا تبقى دروس التَّاريخ مواعظ لمن يتّعظ؛ فمن عظيم دروس التَّاريخ ما منّه الله تعالى على من كان مستضعفاً في الأرض التّونسية والأرض المصرية بثورتين تولّدت من بعدها ثورات ليس لها بدّاً إلّا الانتصار فهاتان الثورتان جعلت كلّاً من

الشعبين وارثاً وممكّناً في وطنه، وهكذا ستمكّن الثّورات شعوبها من الانتصار والسيادة رضي من رضي وكرها من كره، كما مُكّن المصريّون من قبل كرهاً لفرعون وهامان ومن معهم من الجنود مصداقاً لقوله تعالى: (نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ).

ولأنَّ حسابات الخالق عزّ وجلّ مطلقة فهي لا تقارن بحسابات المخلوق النسبية في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، لذا فإنَّ حِسابات فرعون كانت ترى أنَّ أمر بقاء فرعون ممكن على قمّة سدّة سلّم السُّلطان، وذلك بقتل كلّ من يولد ذكراً في تلك الفترة المتوقّعة لميلاد المخلّص للشّعب من الطّاغية فرعون، ولهذا كان توقّع فرعون أنَّ بقتله لكلّ من يولد ذكراً يكفيه شرّ الثّورة الحلّ على مُلكه، ولكن ذلك الجنين (موسى) عليه الصّلاة والسّلام الذي سلّمه الله تعالى بمشيئته، كانت سلامته مولود ثورة من السماء خلّصت الشّعب المصري من الفساد والمفسدين، وأرست فضائل خيّرة على الأرض بين النَّاس، لتكون الهداية فيها على يديه نبيّاً رسولاً كريماً لا سبيل له إلّا الإصلاح مصداقاً لقوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ).

ولأنَّ ولادة موسى كانت آية من آيات الله تعالى فقد تخلّق موسى مرّتين:

الأولى: في بطن أمّه حتَّى وُلد وسَلِمَ.

الثّانية: تخلّق تربيةً أمام أنظار فرعون في بيته، ليكون لفرعون ومفاسده في الأرض عدوّاً وحزناً مصداقاً لقوله تعالى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ

فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ).

ولذا فإنَّ حال الثّورة المتخلّقة أمام أعين النَّاس كحال موسى عليه الصّلاة والسّلام الذي تخلّق في بيت فرعون وعهده؛ فكان نبيّاً رسولاً يقاوم الظّلم والفساد ويهدي للتي هي أحسن وأقوم؛ فعمل على إحقاق الحقّ وزهق الباطل كرهاً لفرعون وهامان وجنودهما، وهكذا كان للتّاريخ كلمة بها حُقّ الحقّ وزُهق الباطل كرهاً لزين العابدين ومبارك وجنودهم، ومن لم يتّعظ من الحكّام والطغاة المفسدون في الأرض ظلماً وعدواناً وتقتيلاً فإنَّ مصيرهم سيكون متخلّقاً أمام شاشات التلفاز وشبكات الإنترنت كما هو يتخلّق الآن، وسيكون التَّاريخ خير شاهدٍ للمكذبين، ولذا لن يكون للتكميم من نتيجة وغاية إلّا سقوط الطّاغية أو رحيله طوعاً أم كرها.

وعليه:

بعد نجاح الثّورة الحلّ كان التواصل الاجتماعي مرسّخاً لأفعال وسلوكيات الاستيعاب التي جعلت الإنسان على حالة تطلّع مستمرّ للآخرين في ضوء ما يفيد وينفع النَّاس، وبما يُسهم في صناعة التَّاريخ الإنساني ويحافظ على الهويّة من ماضٍ بعيد إلى يومنا هذا مع التطلُّع إلى مستقبل يتجدّد، ولهذا تتطوّر الشّعوب وتتقدّم كلّما زادت قيمة الطموح قوّة بين الأجيال عبر التَّاريخ؛ فالتواصل ضرورة اجتماعية وإنسانيّة لربط حلّقات الصّلة القيمية بين الأجيال المتعاقبة والشّعوب التي أصبحت لها صفحة واحدة تمكّنها من معرفة علم الأسرار والخفايا السياسية وعلم ممارسة الحريّة، إنَّها صفحة (facebook)، وكلّ صفحة تؤدّي إلى التواصل الاجتماعي والإنساني، ولهذا فالشّعوب التي تنغلق على ذاتها ولا تتواصل

مع حضارات الآخرين، تتخلَّف فكرياً ومادّياً وتعجز عن المنافسة، وإذا ما تعرَّضت لصدام قيمي مع الحضارات المنافسة لا تستطيع أن تصمد.

فبالتواصل الاجتماعي والإنساني يتمّ التّعارف، والتّحاور، والتّقارب، والتّلاقي الفكري والمادّي، وتبادل المنافع والعلوم التي بها تُطوى مسافات الغُربة والتخلّف الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي، والسياسي والنفسي والذوقي، حتَّى تضيق الهوَّة التي تُفرِّق بين الأفراد أو الجماعات أو الشّعوب أو الأديان والثقافات والحضارات، وأن تنتهي الهوّة إلى أبد الآبدين، ولهذا فإنَّ ثورة المعلومات والتقنية العلمية المتطورة فتحت آفاق المعرفة بلا حدود وبدون إشارة قف، وبلا سقف ينهي مجال التفكير، فمن حقّ الجميع أن يحلّلوا ويتذكّروا ويتفكّروا وينتقدوا حتَّى يصلوا إلى الحلول المتجدّدة مع تجدد الحاجات وتطوّرها، وعندما تصل الشّعوب إلى دخول ميادين المعرفة تستطيع أن تستخدم أدوات الاستفهام، وإشارات التعجب، وتستطيع أن تُساءل وتحاسب من تُريد وكيفما تريد ومتى تريد.

وعليه: إنْ كنت مخطّطا أو راسم استراتيجيات أو مفكّراً أو مرشداً أو حتَّى ناصحاً أنْ لا تغفل؛ فإنَّ دائرة الممكن لا تقتصر على المتوقّع فقط، ولذا:

. أعمل على تفطين ذاكرة الأفراد ليتواصلوا.

. بيِّن لهم نقاط الضعف التي شوَّهت ذاكرتهم وطمستها.

. مكِّنهم من معرفة المعلومات الخاطئة.

. مكِّنهم من معرفة المعلومات الصائبة.

. مكِّنهم من المقارنة حتَّى يتبيّنوا عن وعي وإرادة.

. مكِّنهم من الاختيار بمسؤولية واعية.

. أغرس فيهم حبّ الآخر.

. حفّزهم على التطلُّع الموجب.

. عوّدهم الاعتماد على أنفسهم والتعاون مع الآخرين.

. عرّفهم بأنَّ الإصلاح لم يعدّ غاية.

. بيّن لهم أنَّ الغاية هي الحلّ الذي بلغوه بالثّورة الشعبية التي تخلّقت في الميادين والسّاحات العامّة؛ فعليهم بالعمل المنتج مع أهمية اكتساب المهارة والخبرة ودخول المنافسة من أوسع أبوابها، حرّيّة وإرادة وجودة، وإنتاج وحسن أداء، وإعداد عدّة من أجل إشباع الحاجات المتطوّرة التي بها ينالون الاعتبار والتقدير.

. تأكّد أنَّهم قادرون فلا تظنّ غير ذلك، شعب قرّر الثّورة وقبل بدفع الثّمن لن ينسحب ممّا بلغه من أمل؛ فتمكينهم من المشاركة البناءة يُيَسِّرَ لهم النُقلة إلى الأفضل والأجود المتجدّد.

. وظّف الكلمة الحُجّة التي بلغوها في تبيان خيرات الرّبيع الذي تحقّق لهم بفعل الثّورة، ذلك لأنَّ الكلمة الحُجَّة، هي الميسّرة لنقل القيم التي تحمل التعاليم السماويّة وتُقوّم الأخلاق، ولكن الكلمة الحُجَّة يمكن أنْ تكون حُجّة لهم ويمكن أنْ تكون حُجَّة عليهم.

فإنْ كانت حُجَّة لهم فهذه القاعدة، ولكن إنْ كانت حُجَّة عليهم فهذا الاستثناء.

ولسائل أن يسأل:

أيّ كلمةٍ هي حُجَّة لهم؟

نقول: كلمة الحقّ التي لا تكون إلّا من أجلهم دون مظالم.

وأيّ كلمة حُجّة عليهم؟

هي: كلمة الباطل التي لا تكون إلّا إفساديّة تفرّق بينهم وبين غيرهم بغير حقّ.

وعليه:

. قُل الحقّ.

. تحدَّث وجادل به.

. أنصت حتَّى تتبيَّن.

. عبِّر عمّا بداخلك بلسان صدق.

. أحكم بين النَّاس بالحقِّ.

. أرسل الكلمة بودٍّ.

. استقبلها بوعي.

. أجعلها كلمة سواء لتكون الجامعة للأنا والآخر، دون أن تكون على حساب خصوصية أحد.

ولذا فإنَّ اعتماد الكلمة السواء بين النَّاس يُبرهن على اعترافٍ إراديٍّ بالتماثل العلائقي في كلّ ما يتعلّق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات الإنسانية من أمرٍ، سواء كان أمراً سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم ثقافياً، وسواء كان في حالة السّلم أم في حالة الحرب.

وفي مقابل الكلمة السواء قاعدة، تكون الكلمة (أنا فقط) هي الاستثناءً، ولهذا فإنَّ المعلومة الصّائبة تصحح المعلومة الخاطئة؛ فالمعلومة دائماً في حالة امتداد بين قبول ورفض وإضافة وتعديل، وغموض ووضوح، ولأنّها بين هذا وذاك؛ فهي في حاجة لأن ترسّخ أو تُصحَّح، حتَّى لا تزوَّر الحقائق، ويحيد الكلام عن مواضعه، ولذا فإنَّ تصحيح المعلومة يتطلّب مصدراً صادقاً غير متحيّز وقادرٍ على أن يتبيّن وأن يميِّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، وقادراً على أن يستقريء ويستنبط من النصّ دلالة ومعنى ومفهوماً، ولهذا فالمعلومة الصّائبة في ربيع النَّاس وحدها قادرة على تصّحح المعلومة الخاطئة ودمغ الباطل دون تردّد.

إذن المعلومة الصائبة بنائية حيث احتوائها للقيم والفضائل التي يرتضيها النَّاس، والمعلومة الخاطئة هدميَّة حيث فقدانها لتلك الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة، ولهذا تُعدّ المعلومة بنائية في دائرة الموجب، وهدميّة في دائرة السالب.

ولأنّ المعلومات هي التي تشكّل آراءنا وقناعاتنا، لذا فهي التي تشكّل وعينا ومعتقداتنا.

وعليه:

في زمن ربيع النَّاس:

. قدّر تُقدّر.

. أحترم تُحترم.

. اعتبر تُعتبر.

. اختار حيث لا وجود لمن يُكرهك.

. تقدّم للمنافسة فهي حقّ لا تختلف عن حقّ التملّك.

. قارن قبل أن تقرّر.

. ميَّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون.

. دقَّق فيما تشاهد.

. لاحظ ردود الأفعال وأحسن التصرّف.

. تذكر القول ولاحظ الفعل ثمّ قارن.

. فكّر في المتوقّع وغير المتوقّع حتّى لا تفاجئ ويملئ نفسك الاستغراب.

. حدّد نقاط التمركز ونقاط التشتّت وقدّر الخصوصية.

ولأنَّ المقارنة تُمكِّن من التمييز عن وعي، وتُمكَّن من الاختيار عن إرادة، إذن فالمقارنة مُنقذ من الوقوع في الفخّ.

ولهذا قارن كي تكتشف وتعرف:

. نقاط القوّة، من نقاط الضعف.

. على ماذا تقدم، وعن ماذا تحجم.

. مِن مَن تغضب، وعلى من تغضب.

. من تحبّ، ومن تكره، أو ماذا تحبّ، وماذا تكره.

. من تخالط، ومن لا تخالط.

وعليه:

. تعاون مع الآخرين بإرادة تزداد قوّة.

. اشترك معهم في كلّ ما يتعلّق بك وبهم من أمر مشترك تطوي الهوّة بينك وبين المستقبل المأمول الذي دائماً يتجدّد ويتطوّر.

. تفاعل مع محيطك الاجتماعي تنال الاحترام وتمتلك القوّة.

. اندمج بقوّة مع بُعدك الإنساني وفقاً لدائرة الممكن حتَّى تغزو القارات بمودّة.

. ابحث عن الأسباب حتَّى تعرف العلل التي تكمن وراءها وتحدَّاها بقوَّتك المجمّعة.

. ثق بأنَّ لمشكلتك حلّاً فلا تغفل.

. إذا أحسست بأنّك تائها فاعرف بأنّك في حاجة للإرشاد والتوجيه من قبل الآخر الذي يمدّك بالقوّة.

. اعلم أنّ التعايش مع المشكلة وهن (نسيج من خيوط العنكبوت) وأنّ تحدِّيها يمدّك بالقوّة ويمكّنك من الحلّ.

. ازرع خيراً تجنِ خيراً وتزداد ثقة واطمئناناً.

. كن سبَّاقاً مثابراً ولا تتردّد فكلّ شيء ممكن.

. تمتّع بالشمس وأنظر إليها دون أن تُحرَم من رؤية الظل.

. ثق أنَّك ستنجح إذا ما عملت بخطّة، وأنَّ مشكلتك ستصبح في خبر كان إذا ما قبلت بتحدّي الصّعاب.

. لا تقف عند حدود التمنّي.

. تطلع إلى ما هو أفضل فإنَّ النجاح ينتظرك.

. إن لم تقدم على ذلك ستكون من المتخلّفين وحينها لن ينفعك النّدم.

. لا تقبل الإصلاح غاية؛ فزمنه قد ولّى.

. عِدّ العدّة يحترمك الآخرون.

. لا تعتدي فالاعتداء مظلمة.

وعليه:

– ناقش كلّ كبيرة وصغيرة ولا تتشبّث.

– ثِق أنِّ المرونة تخلق النُقلة.

– تأكّد أنَّ الجمود يؤدّي إلى التخلُّف.

– ثِق أنَّ كلّ شيء في دائرة الممكن يتغيّر.

– ثِق إنْ لم تتغيّر إلى ما يُفيد سيتم تجاوزك أو يستهدفك الآخرون بالتغيير.

إذن:

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في الخيانة.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في السّرقة.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في الكذب.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في تعاطي المخدّرات.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في تضييع الوقت.

. لا تصدّق من يُبارك تطرُّفك.

. لا تصدّق من يقدّر انسحابك بعد أن بلغت النّصر وشاركت في صناعة الحلّ.

. لا تصدّق من يفضّلك على النَّاس، حيث لا أفضل من النَّاس.

. فِق من غفلتك تجد الحقيقة بين يديك.

ولذلك فإنّ كلّ شيء يمكن أن يتغيَّر؛ فمثلما يتعرَّض الإنسان للمرض والانحراف والتطرُّف؛ فهو يتعرّض للمعافاة والاستقامة التي لا تكون إلّا بعد بلوغ الحلّ.

إذن في ربيع النَّاس أنت المواطن المقدّر، ولذا:

– تبيّن قبل أن تَقدم على ما يجب.

. تبيّن قبل أن تَنسحب حتَّى تعرف أنّ انسحابك حقّ.

– تبيّن قبل أن تَفعل.

– تبيّن قبل أن تَسلُك.

– تبيّن قبل أن تحكُم.

– تبيّن لتقف على اليقين.

. لا تتسرع فالتسرّع مصيدة.

. أسرع ولا تتسرّع.

. تأنّى فكلّ شيء ممكن.

. تحقّق بالمقارنة.

. دقق بالملاحظة.

. استنبط بفطنة.

. حلّل بمنهج.

. أعمل وفق خطّة.

. ثق أنَّ الأفراد قوّة، ولكن:

. عندما يندمجون بقوّتهم مع قوّة الآخرين بإرادة.
. عندما يتمكّنون من ممارسة حقوقهم.
. عندما يلتزمون بتأدية واجباتهم.
. عندما يكونون قادرين على حمْل المسؤوليات وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.
. عندما يكون لسان حالهم (نحن سويّاً).
. إذا تمكّنوا من استيعاب بعضهم بعضاً دون تفرقة وتحسّس.
. إذا تمكّنوا من التطلُّع للآخرين.
. عندما يتهيّؤون لأحداث التغيير المرغوب.
. عندما تكون لهم صلاحيات واختصاصات ويؤدّونها بمهارات متنوِّعة.
. عندما يستعدّون ويعدّون العدّة لأداء الفعل.
. عندما يتأهَّبون إلى الإقدام على العمل.
. عندما يتوجّهون إلى الإنتاج حتَّى لا يبقوا على الرّصيف مع الذين تواجههم البطالة وهم غير قادرين على مواجهتها.

وبما أنّ كلّ فرد قوّة، إذاً يجب أن يكون لكلّ فرد دور يؤدّيه، ومن ينحرف عن دوره تصبح قاعدة الوجوب إصلاحه ليعود إلى مركزه الطّبيعي.

ونظراً لوجود الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمهارات والتخصصات؛ فإنَّ أدوار الأفراد تتنوّع ربيعٌ بين النَّاس، وذلك:

. باستثمار إمكاناتهم المادّية الاستثمار الأمثل، تمشياً مع كلِّ حلّقة من حلّقات التطّور والتقدّم التقني والعلمي.
. بإشباع حاجاتهم المتطوِّرة.
. بسيادة العدالة قيمة بين الجميع.
. بالتطلّع للمفيد والنافع.

. بعد أنْ أصبحت الثروة ملكاً عاماً لأفراد المجتمع دون أيِّ حرمان من الملكيّة الحرّة والاستثمار الحرِّ.

. بعد أنْ ألغيت من القواميس السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّ كلّمات الإكراه والإجبار والإقصاء والتغييب والتحقير بغير حقٍّ.

. بعد أنْ أصبحت الثروة قوّة تمكِّن الأفراد والجماعات من تجاوز الحدود.

. بعد أنْ أصبح التعليم قويّاً عالي الجّودة ومقدّراً من النَّاس بما يؤدّي إليه من علاقات راقية بينه وبين حاجة السّوق، وكذلك مقدرته على تحقيق أفعال التغيير.

. بعد أن تحسّن المستوى الصحي للأفراد والجماعات؛ فالصّحة قوّة، والأفراد الذين يغفلون عن هذه القوّة مستوى أدائهم وإنتاجهم يضعف، وكذلك يقلّ متوسط أعمارهم، لذلك كلّما كانت قوّة الإنسان وصحّته سليمة، تمكَّن من تجاوز الصّعاب، وتمكّن من التطلّع بدون تردُّد إلى الأمام، بما يحقّق أهدافاً وينجز أغراضاً، ويبلغ غايات.

وإذا لم يتحقّق ذلك لا استغراب أنَّ كلّ شيء قد ينتكس.

ولسائل أن يسأل:

من الضامن؟

نقول:

في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع الشّعب وحده الضامن، ولكن لكي يبقى الحلّ حلّاً علينا بتقييم أحوال الشّعب من أجل معرفة المستوى القيمي الحقيقي الذي عليه الشّعب، لتكون البداية معهم من حيث هم، لا من حيث ما يجب أن يكونوا عليه؛ فما يجب أن يكونوا عليه هو الأمل المستهدف وفق خطّة موضوعيّة يتمّ التطلّع بها لمستقبلٍ أفضل وأجود وأنفع وأعظم.

خلال فترة التقييم ينبغي أن يكون هناك تزامن إصلاحي من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه لتلك الآثار التي تركتها تلك السِّنين العِجاف (سنين الفساد والإفساد)، ولكن لا ينبغي أن يكون إصلاح أحوال النَّاس وكأنَّه غاية؛ فالغاية دائماً هي الحلّ الذي تحقّق بنجاح ثورة الشّعب على الفساد والإفساد والظلم والطغيان من أجل الإنسان كونه القيمة الكريمة المقدّرة في وطنه الذي فيه يساوي مواطناً حرَّاً كما غيره فيه يساوي مواطناً حرَّاً.

والإصلاح الذي ينبغي أن يتزامن مع فترة التقييم في معظمه هو إصلاح مادّي بنائي إعماري فلاحي، أي أنَّ الإصلاح دائماً من الأولويّات التي تكون بها البداية، ولكنّه ليس هو الحلّ المستهدف؛ فالحلّ دائماً أعظم لأنّه يرتبط بقيمة الإنسان وسيادته وحرّيته وتطلّعه إلى الأفضل الذي هو الآمال تتجدّد.

ولذلك فالإصلاح دائماً يلاحق مفسدة، أي لو لم تكن هناك مفسدة ما جاء الإصلاح ليلاحقها إصلاحاً، وهنا فالأمور لا يمكن أن تقف عند حدّ الإصلاح الذي لا يكون إلّا لملاحقة سابقاً سلبيّاً؛ فالحياة لم تكن مقتصرة على ذلك، بل هي دائماً مرتبطة بالزّمان والحركة، فيها يُصلح ما أفسد في ماضيه لكي لا تستمرّ الحياة والمفاسد تحوط بها من كلِّ جانب، هكذا ستكون الأحوال من أجلّ بلوغ الحلّ، وهكذا سيكون حال الطُّغاة والمستبدين والمحتكرين للسلطة، فكما ودّعت الجماهير شاه إيران وسوهارتو في أندونيسيا وودّعت زين العابدين بن على من تونس وحسني مبارك من مصر، سَتُوّدِع آخرين منهم الطاغية في ليبيا وطاغية اليمن وأبنائهم وأعوانهم؛ فعلى كلِّ من ضحك كثيراً يوم أن كبَّلَ حرّية المواطنين عليه أن يعرف أنَّه سيبكي أكثر يوم أن يثور النَّاس ويكسرون القيد عنهم.

ولهذا فالثّورة هي الحلّ لتلك التأزُّمات التي تلحق المواطنين وأحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والتعليمية والثقافية والصحية والحضارية في داخل الوطن وخارجه.

ومن هنا فالثّورة هي قوّة إحقاق حقّ عن إرادة وتهيّؤ واستعداد وإعداد عدّة وتأهُّب مُمكّن من الإقدام على الفعل الذي به تتفجّر الثّورة كونها حلّاً لمعضلات الشّعب الذي تخلّقت ثورته في الميادين والسّاحات العامّة، وهنا فإنَّ الثّورة الشعبية المتخلّقة في الميادين هي فعل جمعي متحقّق بالمواجهة الكاشفة للزيف، تستمدّ قوّتها من الحقّ وتُحقّه بالإرادة الواعيّة، وهي قرار مواجهة مع الباطل حتَّى دمغه وزهقه وإظهار البديل المرغوب من الجميع.

الحلّ من الإصلاح إلى التغيير

التغيير هو إحداث انقلاب شامل في المفاهيم والأساليب والسّلوك لتحقيق نتائج مغايرة، والتغيير الذي نقصده هنا هو التغيير الإيجابي، أي ذلك التحوّل من مجمل أوضاع سيئة إلى أوضاع حميدة، سواء أكانت الأوضاع فكرية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم إدارية، وتتجلّى أهمية التغيير أنّه يصبح ضرورة قصوى لا غنى عنها عندما يجد النّاس أنّ النَّظام الاستبدادي لا يريد أن يغادر موقعه لما استتب عليه من ركونه إلى الرّذيلة التي تتمثّل في اضطهاد النّاس ومصادرة حقوقهم وحرّياتهم وممتلكاتهم وهتك أعراضهم وسفك دمائهم؛ فلا يمكن أن يصلح هذا مصلح إلّا التغيير الذي لا يعالج النتائج، وإنّما هو القاضي على الأسباب بلوغاً إلى الحلِّ.

وبمعنى آخر هو التغيير البنّاء الذي يقوم على هدم الأوضاع السيئة التي قام عليها النَّظام السياسي الاستبدادي تمهيداً لوضع الأسس اللازمة لبناء سليم يحقّق طموحات الفرد والمجتمع بما يحفظ حرّيته وكرامته كما يحفظ دماؤه وأمواله.

أمّا الإصلاح فهو ردّة فعل طوعية أو قسرية، سريعة أو متدرّجة، حسب ما أملاه الظّرف السياسي على النَّظام المستبدّ بالتحوّل تدريجياً إلى

أوضاع تكون مقبولة إلى حدٍّ ما على مضض من قبل قاعدة الاعتبار الشعبيّة، ومع ذلك ينظر إليها النَّظام الاستبدادي على أنّها خسارة ليست هيّنة عليه، علماً أنّ الإصلاح السياسي عادة لا يغادر البيئة الفاسدة الرديئة التي انطلق منها نحو الإصلاح، ولن يجدي ذلك نفعاً لأنّ جميع الأنظمة الاستبدادية التي قوّضتها الشّعوب لجأت إلى الإصلاح قبل الإطاحة بها، ولذا فإنّ جميع هذه الأنظمة الطّاغية لن تسعفها كلّ جمعياتها الخيريّة ومؤسّساتها الأمنيّة ووسائلها القمعيّة أن تضيّق الهوة بين العرض والطلب، أي ما تعرضه أنّظمة الاستبداد على الشّعوب من إصلاحات أساسها المحافظة على بقاء النَّظام المستبدّ، وبين ما يطلبه النّاس من تغيير يقتلع أسّس النَّظام ويستبدلها بقواعد راسخة تلبّي طموحه وتحقّق أمانيه، ولذا تبدأ الهوة بالاتّساع ويعظم الازدياد بين العرض والطلب في ظلّ هذه الأنظمة بين الأمم والشعوب؛ فيشرع النَّظام بالإصلاح لكي يبقى الحكم الفردي الاستبدادي محافظاً على ظلمه للرّعية، وبهذا الإصلاح إن حصل يستمرّ وينجح ويتألّق في فنون أخرى من طرق الظّلم والقهر، إذ أنّ الإصلاح السياسي يعمد إلى إيجاد بدائل بمصطلحات جديدة تحافظ على الممارسات القديمة تحت مسمى حديث تساعد على البقاء والاستمرار والتألّق بإلغاء قانون واستصدار آخر يكون أسوأ من سابقه عندما يتناوله فقهاء القانون الخاضعون، وفي كلا الحالتين: سواء حالة إيجاد القانون المزيّف أم حالة عدم وجود قانون؛ فالأمر لا يفرق في شيء؛ ومن هنا يولّد التسلّط والتسلّق من قِبَلِ مَن لديه المقدرة على التسلّق والإثراء ومن تطلق له الحرّية في ذلك بغير حقّ، كما يولّد التسيّب والإهمال والهدر في الممتلكات العامّة وعدم الاكتراث وإرهاق الوطن في بنيته والمواطن في وطنيّته، كما يؤدّي إلى غياب الطّاقات

الفعالة التي من المفترض أن تكون عماد بناء مؤسّسات الوطن وتمتينها، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً وثقافياً، وبالتّالي فإنّ هذا الأمر الذي يغيّب القانون فيه يؤدّي إلى الانشغال عن الوطن، وهذا الانشغال يعني عدم الاهتمام بقضاياه المصيريّة وغير المصيريّة، ممّا يدفع إلى الانفلات والالتفات إلى القضايا الذاتية وتعميقها وتفضيلها على القضايا العامّة حتّى يصبح حبّ القائد أو الزعيم سمّه ما شئت هو أعلى درجات الوطنية في فلسفة هذه الأنظمة.

إنّ نظرية التغيير التي توصل إلى الحلّ كامنة في وعي المجتمع وإن بدا للمراقبين أنّه تحرّك عفوي، غير أنّ الحركة في الشّارع العربي بُنيت عن فكرٍ واعٍ في طرح الفكرة والتحرّك والتجمّع وطريقة الاستقطاب الجماهيري الواسع الدّاعي إلى التغيير بالضّغط الشّعبي الذي يولّد انفلاتاً أمنياً واجتماعياً في مقاييس الأنظمة المستبدّة وحساباتها، بينما هي من وجهة نظر الشّارع الجارف للأنظمة هي أعلى درجات الانضباط والالتزام في الحركة والموعد والهدف والغاية، إنّ هذا الأسلوب في المواجهة والطريقة في التصدّي والحركة من أجل التغيير والوصول إلى الحلّ هي الدواء النافع والبلسم الشافي لجراحات الكرامة التي سبّبتها هذه الأنظمة، وهي الطريقة المثلى التي لا تبلى، لأنّ الشّعوب أعظم من أن تقتلع أو تباد، أضف إلى ذلك أنّ الأسلوب المتّبع في الثّورات العربية سيظلّ الطريقة التي تعبّر عن قمّة التطور السياسي في الأفق الجمعي، لأنّ التفاف أكثرية الشّعب حول مطالب واحدة وسيرها في اتجاه واحد، يعنى أنّ الإرادة الجماعية تغيّر بحقّ إرادة الأقلية أو إرادة الفرد أو إرادة السُّلطة والمتسلّطين.

إنّ طريقة الانقلابات العسكرية التي جاءت بها تلك الأنظمة الاستبدادية الطّاغية ويرثها الخلف من السلف، قد آلت شمسها إلى المغيب، لأنّ الحياة السياسية في عصر التواصل السريع واختصار المسافات والزّمن لم تعد تسمح بإخفاء الحقائق أو طمسها، لأنّ الوعي الإنساني أصبح بالتّواصل السريع للأخبار والأحداث وما ترتكبه تلك الأنظمة من جرائم بحقّ شعوبها لم يعد يجرؤ أحد السّكوت عنه حتّى من قِبل من يرتضيها أو تربطه علاقة ودٍّ بتلك الأنظمة، لأنّ ممارساتها الإجرامية بأعتى الأسلحة ضدّ النّاس الأبرياء العزّل عمل منافٍ للأخلاق والقيم والقوانين والشرائع، فضلاً عن أنّه منافٍ للعقل؛ فلم يعد لأحد الدفاع عنه، ولم يعد لأحد السّكوت عليه، لأنّ من يدافع عنه لا بدّ أنّه شريك في الجريمة، ومن يسكت عن مثل هذه الفظاعات الإجرامية؛ فقد انسلخ عن الأخلاق وتجرّد من الإنسانية، ولمّا كانت المواقف من أصدقاء هذه الأنظمة لا تختلف كثيراً عن مواقف أعدائها؛ فقد أسقط في يدها ولم يعد أمامها إلّا المسير إلى نهاية النّفق علّها تجد فيه مخرجاً، وهذا المخرج الذي يراهن عليه من يهتزّ عرش طغيانه، يراهن على الزّمن مع علمه أنّ المعجزات قد انتهت، غير أنّه يبقى متعلّقاً بحدث أعظم ممّا يحدث له يظنّ أنّه يلفت أنظار الإعلام عنه ليستمرّ في المجزرة ويقضي على ما ادّعى من وجود عصابات ومتطرّفين ومتشدّدين وما إلى ذلك من المصطلحات التي أصبح تكرارها يصمّ الآذان ولا يلتفت أحد إليها بعد تكشّف الحقائق.

إنّ عصر الأنظمة الطّاغية على الأقلّ في منطقتنا العربية بدأ بالتّلاشي، ذلك أنّ أدواته ووسائله لم تعد تصلح لهذا العصر، ولم يعد الإنسان لديه القدرة على تقبّلها وإن دفع الثّمن، ذلك أنّ طريقة القول والفعل والسّلوك والنّظم والأدوات والخطط التي تكون فعّالة أو مقبولة في وقت من

الأوقات ضمن الظرف والزّمن والبيئة، تفقد قبولها أو حتّى الالتفات إليها في وقت آخر، ولم تعد تتمكّن من التأثير في الجماعة والمجتمع أو حتّى على مستوى الفرد الواحد، ولذا تلجأ الأنظمة الاستبدادية إلى محاولة تطوير وسائلها بالإصلاح الذي تظنّ أنّه يغني الجماهير عن التغيير كي يجعلها تسير خلفه طواعية أو مكرهة وفق إصلاحاته لتحقيق أهدافه المرجوة في البقاء على سدّة الحكم.

غير أنّ حمم البركان البشري المتفجّر جعل هذه الأنظمة أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما ولا تقبل عنهما بديلاً:

إمّا التغيير طواعية من قبل النَّظام وانسحابه من الحياة السياسة لفسح المجال لبناء الدّولة من قبل الشّعب.

وإمّا أن يقتلعه هذا البركان كرهاً ويؤول به إلى الاندثار وتبنى من بعده الدّولة، لتسع الحياة كلّها، وتنظّم جميع أمورها في سياسة الحكم والمال والاقتصاد والمجتمع والمواطنة والدساتير والقوانين والتشريعات، وفي شؤون المعاملات والعقوبات والأحوال الشخصية، وأصول العلاقات الدولية في السلم والحرب، وما إلى ذلك من إشباع حاجات المواطن وأوّلها إشباع الحاجة إلى المواطنة ليشعر أنّه إنسان.

التمركز على الأنا وكمون الحلّ

إنّ من يرى وجوب التمركز على نقطة واحدة يكمن فيها الحلّ عائد إلى ذلك السياق الفكري الذي يرى من خلاله أن المركز الواحد هو الحلّ الوحيد الذي ليس له بديل مهما كانت البدائل، وهذا ما يمكن أن يسمّى بالتقوقع الفكري الذي يرى كلاً من المركز والتطرّف أنّه الوحيد الذي يقول الحقيقة، وهذا يفضي إلى عدم تحديث الفكر ومعاودة الحوار المستند

للعقل والمنطق والتجارب؛ فالتقوقع الفكري هو عدم القدرة على التغيُّر والفهُّم والاستيعاب والتحلّيل والحلّ للمشاكل العالقة من معضلات ومستجدات تطوُّرية حاصلة وفي مختلف مجالات الحياة الخاصّة والعامة أيّاً كانت، ويظهر المتقوقعون عاجزين أمام المتغيّرات الجديدة ومستجداتها ممّا يؤدّي إلى تراجعهم، ومن ثم عدم قابليتهم وقدرتهم على التحلّيل والتطوّر.

إن التصلُّب في الفكر والتعامل والممارسة المختلفة بغير حقّ يؤدّي إلى التقوقع الذي نهايته التراجع والوقوع في الفخّ بسبب عدم التفهُّم والإدراك للمتغيرات الحاصلة في المحيط العالمي، كما أنّ التصلُّب والخشونة في الرأي والممارسة تخفي عن صاحبها الخفايا؛ فالخشونة والتصلُّب بغير حق يؤدِّيان إلى النفور من أصحابها وبالتّالي يتحولان إلى إعاقة في حركة التغيُّر والتطوُّر لديهم؛ فالخشونة والتصلُّب الفكري لا يكونان إلّا ضدّ الآخر الذي يتعرَّض في دائرة الممكن إلى الرَّفض والقبول والتغييب والإقصاء، وهنا تكمن علل المشكلة وتزداد الفجوة امتداداً عن الآخر.

أمَّا دلالات المرونة في الفكر والممارسة على عكس ما تدلّ عليه الخشونة والتصلُّب؛ فبقدر ما يكون الأنا مرناً يكون أكثر حكمة تجاه الآخر؛ فالمرونة تشعر الآخر بالطمأنينة كما أنَّها دليل لتفهُّم ظروفه التي بتفهُّمها يتمّ استقطابه واستدعاءه إلى ما يجب أن يكون من أجل الجميع، وكلّما ازدادت الليونة والتفهُّم ازداد النفوذ، لأنّ التفهّم يراعي مصالح الجميع وحتّى شطحاتهم وتطلّعاتهم التي لا تشكِّل ضرراً على أحدٍ؛ فالاعتراف بالآخر والتشارك معه على البيِّنة هي القوّة الحقيقية في الصعود واستمرار البناء السليم والانسجام المتواصل في سبيل الإنجاز وصناعة المستقبل الذي فيه الأمل يتجدّد.

وعندما يرى الأنا نفسه أنّه الأكبر أو الأقوى في الجميع؛ فليعلم أنّه مهما قوي أمام توحَّد قوّة الجميع لن يظلّ إلّا الأضعف أمام الجميع، ولذا فالأفضل للجميع أن لا يكون من جنسهم أحد كبير ومتكبِّر عليهم، والأفضل لمن يرى نفسه أنّه الأكبر على قومه أو شعبه أن يعيد نظرته لنفسه ويقيِّمَ حاله ثمّ يقوِّمها بقوّة النَّاس التي وحدها تستطيع أن تجعله الأكبر مكانة بينهم متى ما اعترف بأنّهم سادة وقدَّرهم بالفضائل والقيم التي قدّروه بها وجعلوا له مكانة بينهم.

أمَّا إذا تحقّقت هيمنة الأنا على الغير؛ فتكون هيمنته هي المضرَّة الرئيسة في الحيلولة دون أن يفكِّر الأنا في صحة هذه الفكرة أو صلاحها أو مناسبتها أو خطئها أو فسادها، كما أنّ الفكرة أيضاً تسهم إسهاماً كبيراً في الحيلولة دون تفكير المرء في صلاح أفكار أخرى، وهيمنة فكرة من الأفكار على عقل المرء تدلُّ على وجود قدر من انغلاقه عن العالم الفكري الذي حوله؛ فالهيمنة الفكرية ستار فكري يكتنف صاحب الفكرة فيحجبه عن العالم الفكري، هذه الهيمنة التي تشيع لدى الكثير من البشر في جميع أنحاء العالم أحد المكامن الرئيسة لتمزُّق البشرية، وعلى النّطاق الأصغر تمزُّق المجتمعات إلى فئات مختلفة في مجالات السياسة والاقتصاد والمعتقدات والقيم الاجتماعية والفضائل الإنسانية ممّا يسهم في جعل عملية تحقيق التماسك الاجتماعي والشعبي مهمّة أشق وأصعب.

وبانحسار الهيمنة الفكرية وبالانفتاح الفكري تُمَدُّ جسور الاتصال بين الأنا والآخر، وتتعزّز ظاهرة التغذية الفكرية والتأثير الفكري المتبادلين، وبهذا الانحسار وهذا الانفتاح يصبح الموقف الفكري مماثلاً أو عاكساً لحقيقة تكوين الفكر من ذات وموضوع، وبالتّالي يتمّ التقارب الفكري الذي يسهم

في التماسك الاجتماعي علائقيّاً، وهو التماسك الذي يحتاجه الأنا والآخر على حدٍّ سواء.

ولذا فإنّ إلغاء الآخر تنفرج له أسارير المتعنِّتين الذين لا يتجاوز تفكيرهم خطوات أقدامهم؛ فيحاولون الاقتناع بفكرة إلغاء الآخر التي تساورهم؛ فلا يجدونَ بديلاً عنها، وينصّبون فكرهم وأنفسهم ضمن المكانة التي لا يمكن إلّا الركون إليها ولا حلّ إلّا بها، والتساؤلات التي يمكن أن تطرح هنا:

. ألا يكون هناك بديل عمَّا يراه الأنا!

. ألا يكون لدى الآخر أحد المفاتيح التي يمكن من خلالها الحلّ؟

. ألا يكون إلغاء الآخر علَّة مؤدّية إلى تعاظم مكانته وعلوّ شأنها؟

. ألا يكون القبول بالإصلاح غفلة عن بلوغ الحلّ؟

إنَّ تمسُّك الأنا بأنّه المركز وغيره هامش، وتمسُّك الهامش بأنّه صاحب الحقّ في أن يكون مركزاً على حساب ذلك الأنا الذي يجب أن يُهمَّش، إنَّ هذه التشبّثات لن تؤدّي إلى حلّ إلّا إذا اعترفت بأن المركز حقّ للجميع ممّا يستوجب الالتقاء والتفاهم على إدارته بموضوعية، دون أن توزَّع الأدوار بما يجعل البعض ضحية ولو كان من الغافلين.

ومن يرى أنَّ الحلّ لا يكون إلَّا في الرّفض أو التطرّف ذاته، فقد يكون كلّ من الرّفض والتطرُّف خير شاهدان على أنَّهما ليس الحلّ؛ فكيف إذن لا يتمّ الحوار مع الفكرة قبل أن يتمّ عرضها عُملة مزوَّرة في السّوق فتؤدّي إلى تأزّمات مالية وتُطيح بالاقتصاد بين بائعٍ ومشتر.

ولذا فلا داعي للتّجاهل؛ فهو المؤدّي إلى إلغاء الآخرين وتحقيرهم وتغييبهم عن ممارسة الحقوق التي بها تتحقّق المنافع المشتركة دون أن يتضرّر الغير، ومن لم يجد آذان صاغية تسمعه وتُسهم في توفير ما يُشبع حاجاته المتطوِّرة، ليس له بدّاً إلّا أنّ يتطرَّف بعيداً ويتخنّدق لمقاتلة

من كان سبباً في تهميشه وإقصائه وتحقيره وتغييبه وعدم الالتفات إليه ولو بطرفة عين.

وهنا يصبح المركز هو السبب بإسقاط كلّ الحلّول التي من شأنها أن تلغي التطرّف وتدخله ضمن خريطة جديدة يكون على أساسها الحلّ بتعدّد المراكز التي فيها يُقدّر الإنسان ولا يهان.

إنَّ تشبّث الأنا بما هو عليه وتشبّث الآخر بما هو عليه، يجعل كلّاً منهما في حالة مواجهة وتطرُّف حيث لا لين ولا مرونة ولا تقدير ولا اعتراف بما يجب، وكذلك يصبح التساوي في التشبّث المرتكز الذي يؤجّج نار التطرُّف في كلِّ صغيرة وكبيرة حتَّى تشتعل نار الثّورة ويحسم الأمر حلّاً.

إذن التشبّث لا يؤدّي إلى الاندماج والتوافق والانسجام والتعاون والاستيعاب ولا حتَّى التكيُّف، بل يؤدّي إلى ما يظهر التطرُّف في الفكرة والقول والفعل والسلوك ممّا يجعل المفاجئات الدّموية مفجعة في دائرة التتويج بغير المتوقّع.

فالتشبُّث بما لا يجب لا بدَّ أن يواجهه الرّفض، أمّا التشبّث بما يجب حتَّى وإنْ واجهه الرَّفض من البعض الذي لا يُقدِّر الأنا ولا الآخر؛ فلا يمكن أن يكون للرافضين فيه حُجَّة أو مؤيِّدين موضوعيين، ولذلك يبطل، ذلك أنَّ السياق العام للنّسق الإنساني يشير إلى أن الفضائل والقيم هي المُرضية لتوافقات النَّاس بإرادة ومع ذلك فلكلّ قاعدة شواذ.

وإذا ارتأت الأنا أنّه لا حلّ للمشكلة مع الآخر إلّا وفقاً لرؤيتها أو وفقاً لثقافتها أو لمعتقدها فهي لا تملك الإتباع ولا مفاتيح الحلّ للمشكل الإنساني وفي هذه الحالة توصف بأنّها أنا متعصّبة لوجهات نظرها وأفكارها والمنحازة لرغباتها، ولذا لا تتمكّن من تكوين علائق مع الآخر؛

وهنا فعلاقتها تكون ضمن المركز الذي تتمركز عليه؛ فهي تعيش حالة من الانكفاء والجفاء فلا تتمكّن من الوصول إلى الآخر أو حتَّى التقرُّب منه على سبيل التعرّف على أفكاره وآلامه وأحلّامه، أو حتَّى في طريقة تفكيره، التي في كثير من الأحيان يكون على أساسها الوصول إليه ومحاولة الاندماج معه، وصهر كلّ الخلافات والمشاكل والعوائق في بوتقة إظهار الحقيقة (نحن سوياً) و (نحن معاً).

ولكن وللأسف الشديد الطّاغية لا يلتفت للمواطن وأهميّة خلقه التي أنشأه الله عليها، وهي حُسن التقويم، بل يَقدِم على كلِّ ما من شأنه أن يجعل عدد الضّحايا في ازدياد؛ فيعرّض الشّعب للتهلكة، يدمّر مساكن من يرفض له أمراً وكأنَّه الملك المالك للبلاد والعباد ولا ملك فوقه، يشوّه الحقائق، يوقد نار الفتنة بين أبناء العشائر والقبائل، يعلن الحرب ولا يهمّه من يموت؛ فالذي يهمّه فقط أن يتقدّم المجنّدون للمواجهة مع الآخر من بني وطنه المعتدى عليه بغير حقّ من أجل بقائه وسلامته؛ فليمت من يمت، القضيّة في حقيقتها لم تكن قضيّة وطن، ولذا يزوّر الطّاغية الحقائق بخطبه التي تختنق الكلمات فيها، وبوسائل إعلامه التي تفتقد الحجّة والمنطق والبرهان كما تفتقد تقوى الله تعالى، وبتصريحات بعض المسؤولين الذين يتهجّون العبارات المخطوطة لهم بيد الطّاغية كي لا يخالفون أمراً أو يجتهدون؛ فهؤلاء أوّل فرصة تعطى لهم يكشفون عن أدق المظالم التي تمّ تزويرها وفرضت عليهم لتكون على ألسنتهم شهادة إدانة، ممّا جعل البعض يفرّ لينجوا من ارتكاب المزيد من المظالم، ولا يكون من بين الذين لا يفرّقون بين الحلال والحرام (بين الجهاد وقتل النَّفس من أبناء الوطن بغير حقّ).

ولمتسائلٍ أن يتساءل:

من أجل ماذا يقوم قمّة السّلطان بكلّ هذا؟ ألا يكون ذلك من أجل وحدة الوطن وسلامة ترابه من العدوان الخارجي؟

أيِّ وطن يا ترى، والوطن بأفعاله يتمزّق وأوصاله تتقطّع، ودماء أبنائه تسيل وتجري في غير أوجه حقّ. أيِّ وطن وقمّة السّلطان فيه كلّ ساعة رأيه يتبدّل، ساعة يوافق على قبول الحلّ ودقائق من بعدها يسرع لرّفضه، قمّة سلطان لا يفكّر إلّا في سيادة سلطانه على شعبه بالقوّة كره من كره وحبّ من أحبّ، قمّة سلطان هذا حاله كيف يمكن أن يكون قمّة وطنية؟

نقول: الأمر لا بدّ وأن يشتد تأزّماً حتَّى تفرج بربيع الحلّ الذي لا يمكن أن يكون فيه وجوداً للطّاغية سواء أصابته القذائف والضّربات في المسجد أم في منزله أم في أيِّ مكان؛ فالنتيجة واحدة لابدّ وأن يبلغ النَّاس الحلّ، ويا ليت من يحاول الفهم أن يفهم ليتّعظ ويعتبر.

وعليه: عندما تنظر الأنا لنفسها وكأنّها العالم بأسره، تصبح واهمة بما تمتلئ به من ظنون بأنّه لا يوجد شيء خارجها؛ فهي كما تزعم الأفضل وعلى كلّ المستويات، تعتقد فيما تسلك ولا تعتقد في سلوك الآخرين، ولهذا لن تكون قادرة على القيادة الجامعة، بل تصبح مقدرتها في اتجاه ما يفرّق، ممّا جعل للتطرُّف مناخاً مناسباً لإثارة الزوابع، وهنا يكون الصِّدام بين من يتمركز على أناته (شخصانيّاً) وبين من قرّر مواجهته بالمطلق، ولذلك تنعدم معطيات الالتقاء الذي يمكن أن يكون من خلاله الوصول إلى بداية عهد جديد في إذابة التشبّث، وجعل الأمور تسير وفق نطاق يلملم ما يحصل ويدخله في دائرة التوافقات، التي يكون من خلالها تقريب وجهات النّظر وتغيير الاتجاهات نحو ما يجب؛ فالمركز والتطرّف متقابلان في كلّ شيء إلى أن يجلسا على طاولة واحدة (نحن معاً) و(نحن سويّاً) وحينها يعرفان أنَّهما كانا على وهم أنَّهما المتقابلان في

الوقت الذي هما فيه ليس كذلك، ولهذا الجلوس على طاولة الحقّ المستديرة تجعل كلّ واحدٍ من الجالسين مركزاً مساوياً للآخر، وحينها تنجلي الحقيقة إن كانت النّوايا مستهدفة تحقيق آمال مشتركة من أجل صناعة المستقبل الأفضل والأجود والأحسن والأهم والأعظم.

إنَّ تشبّث الإنسان بكلّ ما يتعلّق به من أمر حقّ لا يستوجب الحرمان، والأمر هو كلّ ما يتعلّق بالإنسان من سياسة داخلية وخارجية وحربٍ وسلمٍ وملكية وتعليم وصحة وكلّ ما من شأنه أن يُسهم أو يؤدّي إلى إشباع حاجاته دون أن يكون على حساب إشباع حاجات آخرين، ولهذا من الوجوب التشبّث بممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، بل من غير اللائق أن لا يتشبّث الإنسان بكلّ ما يتعلّق بأمره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وعلى كلّ المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية، إنّه الأمر الطبيعي ومن خالفه خالف قوانين الطبيعة التي تأسّست على الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة التي جعلت الإنسان هو المركز.

ولذا فإنَّ تشبّث الأنا برؤاها في مقابل الآخر برؤاه لا يؤدّي إلى حلّ، بل في بعض الأحيان يؤدّي إلى التطرُّف مع استخدام أشدّ الوسائل عنفاً ودمويةً، وبالتطرّف قد ينتزع الآخر اعترافاً يتمكَّن به من الجلوس على طاولة التفاوض والمراجعة التي تجعل كلّ طرفٍ خيرَ مستمعٍ لآخر جالسٍ على طاولة التفاوض المستديرة على قاعدة: (الحق للجميع ودون استثناء)، وتجعله أيضاً خير متحدثٍ عن أمره (سبباً وعلةً)، ولذا لو لم يكن الحلّ كامناً في التطرّف ما تطرّف من تطرّف فعلاً وسلوكاً، ولهذا عندما يكون عدم الاعتراف بحقوق الآخرين وواجباتهم ومسؤولياتهم هو السائد لا يكون لهم حلّاً إلّا التطرّف الدّموي الذي لا يجب الدعوة إليه

بأيّ علّة أو سبب، بل الانفتاح على مجموعة من الاختيارات والبدائل التي تهيئ الإنسان إلى الاختيار بإرادة، وحلّ هذا الأمر بين الأنا والآخر يمكِّن كلّاً منهما من طي المسافة بمسببات التخلّي عندما كانا يتشبّثان بأركان لا تؤدّي إلى الحلّ الذي فيه ربيع النَّاس ازدهاراً نفسياً وأخلاقياً واقتصادياً وعلمياً ومعرفياً وثقافياً وسلوكياً وحضاريا، وبما أنّ الحياة مؤسّسة على الزوجية (الأنا والآخر)؛ فلا يمكن أن تستمد الحياة قوّتها إذا أُلغي الآخر، وهذا الأمر يخالف الأمر الزوجي الذي بُنيت الحياة عليه وغرست فيه نبتة الحلّ الأمل.

ولأنّ الأنا قوّة والآخر كذلك فإنّ مقارنة كلاً منهما بالآخر تجعلهما في تساوي القوّة، ولو جلس الأنا مع الآخر على قاعدة (نحن معاً) و(نحن سويّاً) مع فائق الاعتراف والتقدير والاحترام لكان الحلّ بينهما قاعدة مؤسّسة على ما يجب، وقاطعوا الفرقة التي لا تكون إلّا بأسباب تمسُّك كل منهما برؤاه الخاصّة وتشبّثه بها على حساب حرّية الآخرين.

ولذا فانّ التشبّث بالحلّ هو الحلّ؛ فالإنسان القوّة يتوحّد مع الآخر دون أن يجعله خصماً أو يدفعه إلى أفعال المواجهة والتطرّف، ممّا يؤدّي إلى الوهن والضعف كلّما تواجها.

ولهذا يجب أن يكون المركز للجميع إن أردنا أن نَقْبُرَ التطرُّف والصّدام والقتال إلى الأبد وإلَّا ستظهر قاعدة: (إن عدتم عدنا)، وحتّى لا يكون التشبّث قاعدة في غير محلّه؛ فعلى الأنا والآخر أن يكونا على قاعدة (المرونة الاستيعابية) التي بها يُعطي كلّ ذي حقٍّ حقّه، وبها يكون هامش القول الحقّ والفعل الحقّ أكثر اتّساعاً، وبها تجد مشاعر الاعتراف والتقدير حيّزاً لها، وتجد المكانة مكانتها، ويُعتمد المنطق الحُجَّة ويجد كلٌّ فسحته في ممارسة الأمر بإرادة حرّة.

إنّ رفض الآخر أو رفض أرائه قد يدفعه إلى الخصام والنزاع والتطرّف، وكلّما اشتد الرَّفض اشتدَّ الخصام والنزاع والتطرّف، وفي هذه الحالة يصبح الأمر كمن يرمي حُزماً من الليف على النّار والنّار مشتعلة، لذا فالحلّ ينبغي أن يكون على معطيات الوجوب وأهمية إتباعه، ومعطيات الوجوب ومبرراته أو الإحجام عنه، ذلك أنَّ الحلّ يؤسّس على حقائق؛ فلا يكون وقتيّاً لفترة محدودة، بل لا بدَّ أن يكون للزّمن القادم برمّته؛ فالحلّ الوقتي ليس هو الحلّ، بل هو في حقيقة الأمر يمثّل عثرة إصلاحية تجتمع حولها أفكار جديدة تؤجّج الخلافات وتمنحها وقتاً يساعدها كي تثور مرّة أخرى، وهذا الأمر يؤجّج كلّ ما يكون سبباً في عدم الالتقاء بين المركز والمطرّفين عن بلوغه.

إنَّ اتّساع المسافة بين المركز والمطرّفين في البداية يستوجب تنازلات كي يحدث التّقارب الذي يكون فيه:

. فهم كلّ طرفٍ حقيقة الطرف الآخر.

. محاولة الكشف عن نقاط الاختلاف والاتّفاق.

. طيّ الهوة بين الطّرفين يبعد شبح الفشل والخوف والتوجّس.

. رسم معالم المستقبل الواجب صنعه بعد نهاية كلّ العلل والمسببات الكامنة وراء تأزُّمات كلا الطّرفين.

تقديم التنازلات عن تلك الاشتراطات التي نتجت أيّام المواجهة الباردة والمواجهة السّاخنة بين المركز والتطرّف تكمن فيها الحقيقة وأساليبها وكيفية إظهارها من أجل التوصّل إلى حلٍّ مؤسّس على كفّتي العدل الذي تزول به المظالم ويُكَفُّ به تقديم الضّحايا قربان عن غير طاعة.

وأيُّ تنازلات تُقدّم اليوم إنْ لم تكن مبنية على الحقائق لا تكون غداً سبباً من أسباب التقارب، بل إنَّ الذين يتنازلون اليوم بغير حقٍّ سيتخاصمون

غداً بأسباب التّنازلات، والذين يلجأون إلى الحقيقة معلومة بمعلومة وحُجَّة بحجَّة أولئك هم الذين يشخِّصون الحالة، ويعرفون مكامن العلل التي من خلالها يتوصَّلون إلى درجة التوافق دون إعطاء أي تنازلات بغير حقّ.

إنَّ الدّخول في تنازلات ايجابية يؤدِّي إلى حلّ مرضٍ، أمّا تقديم التنازلات السلبية فلا يُؤدّي إلى حلٍّ مرضٍ، حتَّى وإن توهَّم أحد ذلك فلا يكون الحلّ نهائيّاً، ممّا يجعل المشكلة تظهرُ وتعود إلى ما كانت عليه؛ فبذور الفتنة المستقبلية تكمن في تقديم التّنازلات السلبية وليس لها بدّاً من حلٍّ إلّا بإحقاق الحقِّ وفق معطياته ومبرراته ومكانه وزمانه وخصوصياته، وإلّا ستعود الفتنة تشتعل بحطب نار الإقصاء والرّفض والتطرّف.

ولأنّه لا اختلاف بين من يقول أنّ الحلَّ يتمركز في نقطة محدّدة وبين من يرى أنّه لا حلَّ إلّا بالتطرّف، لذا فالحلّ أن تُفتح آفاق التقبُّل مبدأً بين الأنا والآخر دون طلب تقديم تنازلات مشروطة.

ولأنَّ التقبُّل حقٌّ فلا ينبغي أن يصادر، ولأنَّه حقٌّ للطّرفين فإنْ قُدِّم لهما تيسيراً فهو الذي يطوي المسافات بينهما دون تقديم تنازلات مشروطة، وإذا لم تُفسح آفاق التقبُّل ستظلّ الأنا مستقلّة عن الآخر مثلما الآخر مستقل عنها إلى أن يعتمدا مبدأ التقبُّل، حينها يصبح التواضع هو المُمكِّن من الالتقاء والحوار والنقاش ويتمّ التوصُّل إلى الحلّ الذي لا يكون إلّا من أجلهما، وهنا وجب أن يكون تعدّد المراكز طالما هناك من يُفكِّر في أن يحتكر المركز ويُقصي الآخرين منه، ومع ذلك لا ينبغي الإغفال عن أهمية تقدير المركز العام الذي تأسّس بإرادة لا بإكراه من أحد ولا على حساب أحد.

إنّ الأنا والآخر يشتركان في النّوع الإنساني الذي يكتسب الأفكار التي تحدّد السلوك متأثّرة بالدوافع، وهذه الدوافع متنوّعة المصادر ومتعدّدة

الاتّجاهات تفرض على السلوك وسائل وأدوات في التعبير عن القناعات الفكرية، ولذا لا بدّ من وقفة عند الدوافع التي تحدّد السلوك في اختيار أدوات التعبير.

ومن هنا فالتوافق لا يكون بين النَّاس قيمة سائدة إلّا عن إرادة، ومتى ما بلغ النَّاس التوافق، بلغوا الحلّ الذي يجد الإنسان نفسه به مقدّراً ومعتبراً، فقمّة السُّلطان عندما يكون صوته صوت النَّاس يكون هذا الصّوت دليل التّوافق التَّام بين الشّعب وقمّة السُّلطان، وعندما تختلف الأصوات بين الشّعب وقمّة سلّم السُّلطان لن يعلو صوت على صوت الرَّفض الذي ينقل أصحابه من التسليم بغير حقّ إلى العمل المحقّ للحقِّ.

ولأنَّ التّوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو المأمول الذي يعيد التّوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشعوب، وكلّما توافق النَّاس في وطنهم كوّنوا الوحدة الوطنية المأمولة، التي بها يتمكّنون من فرض إرادتهم والتمسّك بحرّيتهم، ولكن في الأوطان التي يتولّى أمرها الدكتاتوريون أوّل ما يستهدفونه هو تفتيت الوحدة الوطنية وتقسيم الشّعب إلى طوائف وقبائل وأحزاب متصادمة حتَّى لا تلتقي على رأي واحد فتطيح بالدكتاتور وتسقط نظامه.

ولأنَّ الأهداف يتمّ تحقّقها؛ فالغايات البعيدة يتمّ بلوغها، ذلك لأنَّ الغايات هي المقصد البعيد المترتّب على تحقيق أهداف وإنجاز أغراض، ممّا يجعل الغايات مكمن الحلّ الذي يأمله الإنسان عن إرادة وقصد.

ولكن إن لم يعتبر الأنا الآخر فإنَّ الأمر سيفسح مجالات متعدّدة وواسعة للرّفض والتمرّد والثّورة التي تمكّن الرّافضين للظلم والظالمين والطّغاة من بلوغ الحلّ الذي به يتمكّنون من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمل

مسـؤوليّاتهم عـن إرادة؛ فيتخلّصـون مـن ذلـك المـؤلم سياسـياً ونفسـيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وكذلك ذوقيّاً.

وعليه: لا يكون الحلّ إلَّا بامتلاك القوّة المتماثلة مع القوّة، فإن امتلك الضّعفاء مقاليد القوّة الخاصّة بهم حتَّى تماثلوا في دائرة الممكن مع الآخرين حينها تصبح المعادلة السائدة بين الأنا والآخر هي معادلة الإرهاب الشافي من الخوف (الإرهاب الذي به تتعادل كفتي الميزان على شعرة العدل فيه).

فاستشعار الحريّة من بلغه فكراً ومعرفةً ودرايةً ليس له بدٌّ إلّا التقدُّم إلى بلوغ الحلّ الذي يحتوي على ما هو أفضل وأجود وأنفع وأعظم، ولذا فمن أجل أن لا يكون للصّدام والاقتتال والتطرّف دائرة يمتدّ فيها أفراد وجماعات ومؤسّسات ودولة ورأس دولة، علينا أن لا نستهين بالآخر ونرفضه أو نلغيه، ولا ينبغي أنْ نغيّبه، ولا نقصيه من شيء ينبغي أن يكون له أو يكون شريكاً فيه.

ولمتسائل أن يتساءل:

ألا يكون التكميم منتج لأفعال التغييب وتأزُّمات الحلّ؟

نقول:

نعم، إنَّه المنتج الذي أنتج أفعال التغييب وتأزُّمات الحلّ؛ فالتغييب فعل مترتّب على أفعال الإقصاء العمدي الذي لا يفسح مجالاً للتّعاون والتفاهم والتفهُّم بين الأنا والآخر، وهذا التغييب لا يكون إلّا من أجل فرض رؤية الأنا المركزية الأمر الذي يؤدّي إلى:

. رفض الحلّ الذي هو من وجهة نظر الأنا فقط وليس بحلٍّ موضوعيٍ.

. تصعيد المطالب من أجلّ الحلّ العدل.

. ازدياد شدّة المطالبين بحقوقهم وازدياد تمسّكهم بها.

. قبول التحدّي بالتحدّي الأكثر شدّة.

. قبول الموت ثمناً لنيل الحرّية.

. تحقيق النّصر بالقوّة ورحيل الطاغيّة.

. ممارسة الحرّية وفقاً لإرادة الجميع ورؤية الجميع تحت مظلّة الوطن الواحد.

ولهذا فنار الغضب تزداد اشتعالاً في أنفس الأفراد والجماعات الثائرين الذين غُيِّبوا من قِبل الطّاغية عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرّئيسة، وبالتّالي فإنَّ الأمر لا يقف عند حدِّ الرَّفض للحلّول كما يتوقّع البعض، بل يتعدّاه إلى بلوغ الثّورة الشاملة من أجل الحلّ الشامل سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً ونفسيّاً وثقافيّاً وذوقيّاً.

ولذا فإنَّ أفعال الرَّفض والتمرّد لا تكون إلّا بانعدام الحلّ، وبأسباب التغييب تزداد حدّة التطرّف الذي ينتج عنه سلوكاً يدفع إلى استخدام القوّة القاهرة وسيلة لإنجاز المهمّة.

ولأنّ الاستيعاب قيمة احتوائية تطوي الهوة بين الأنا والآخر؛ فالإقصاء والتّغييب يزيدان الهوة أتّساعاً بين من رفض وبين من كان سبباً في رفضه.

ولهذا فالاستثناء هو الاستثناء، أي أنّه لم يكن الحلّ الذي تحتويه القاعدة التي يقيس النَّاس عليها ما يقيسون من قيم وفقاً للمعايير التي ارتضوها، وبالتّالي لم يكن الحلّ، ولأنّه لم يكن حلّاً؛ فلماذا إذاً الاستثناء؟ ولهذا جزمنا قائلين أنّ الاستثناء هو الاستثناء بأسباب أنّه ليس بحلٍّ؛ فلو كان حلّاً لأصبح قاعدة والخروج عنه هو الاستثناء؛ فعندما تستثني جماعة ما عضواً من أعضائها من المشاركة بغير حقّ، أو يستثني مجتمع ما جماعة من جماعاته من المشاركة بغير حقّ، أو يستثني الحاكم المجتمع

بأسره من المشاركة بغير حقّ؛ فإنَّ هذا الاستثناء يخالف القاعدة التي تستوجب مشاركة الجميع في ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسؤوليّاتهم دون استثناء، وهذا الذي دفع الشّعب للثورة كونها الممكّن من الحلّ.

الحلُّ صناعةُ مستقبل

المستقبل هو ذلك المعلوم وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، ولذا فالشّعوب والأمم المتقدّمة علميّاً تخطّط له وترسم السياسات، أمَّا الشّعوب والأمم المتخلّفة فتضع المستقبل في علم الغيب، ولهذا لا يخطّطون ولا يرسمون الاستراتيجيات التي تُحدث لهم النُقلة السياسيّة والاقتصاديّة والعلمية والمعرفيّة والحضارية.

ولسائل أن يسأل عمّا هو الفرق بين علم المستقبل وعلم الغيب؟

نقول:

علم المستقبل هو الذي نعلمه في دائرة الممكن؛ فنحن نعلم أنَّ غداً الجمعة بما أنَّ اليوم هو الخميس، ولهذا نفكّر في يوم الجمعة ونعمل من أجله حتَّى يأتي دون أن نغفل عن السبت وبقية أيّام الأسبوع وأيّام الشهور، وأشهر الأعوام وأعوام الدّهور؛ فنكدّ ونجدّ من أجل أن تكون أحوالنا فيها على خير، ولأنَّنا نعلم أنَّ التّعليم يقضي على الجهل ويُحسّن أحوالنا المعيشيّة والصّحيّة والثقافية والاجتماعية والسياسية؛ فنبني المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي ليكون النَّاس كلّ النَّاس في مستقبلٍ أفضل، أي لو لم نفكّر ونعمل من أجل المستقبل فلماذا نستنشق الأكسجين؟ ولماذا نقي أبداننا من البرد القارص؟ ولماذا نصلّي ونصوم ونزكّي ونقبل بالاستشهاد إن لم يكن كلّ ذلك من أجل المستقبل؟ ألا يكون لأحوال الطّقس قراءات في دائرة المستقبل المتوقّع؟ ألا تكون هناك قراءات دقيقة عن أزمنة الكسوف والخسوف وأماكنه التي يظهر فيها أكثر وضوحاً؟ فهل هذا علم غيب!

بالتأكيد لا؛ فعلم الغيب هو الذي لا نعلمه، إنَّه بأمر الله عالم الغيب والشّهادة، أمَّا علم المستقبل هو العلم الذي نعرفه كونه يكمن فيما نعرف من أيّام وأعوام ستأتي بلا شكّ إن لم يصدر عالم الغيب أمراً، وحتَّى النّمل يدرك المستقبل، ممّا يجعله يعمل جادّاً في أيّام الصيف والخريف من أجل أن يخزّن طعاماً له لتلك الأيام القارصة التي ستأتي في فصل الشتاء؛ فما بالك بالإنسان الذي يتذكّر ما مرّ به من أزمات في أعوامه المنصرمة أيٍّ كانت هذه الأزمات سواء أكانت غذائية أم مائية أم طبيعية، أم صحية؛ فهذه معطيات تجعله يفكِّر في أعوامه الآتية في يومه هذا كي لا تتكرّر معه التأزُّمات المؤلمة ثانية، ويسلم من الأضرار التي لا تكون إلّا بأسبابها؛ فيتدبَّر أمره تخطيطاً وعملاً استراتيجياً به تُحدث

النُقلة من حالة كانت سائدة بالتأزُّمات إلى حالة الحلّ المخلّص من كلّ أزمة.

مثلث صناعة المستقبل:

لصناعة المستقبل أبعاد ثلاث:

1 . بُعد المعرفة.

2 . بُعد الإرادة.

3 . بعد القوّة.

ولتوضيح ذلك أعرض كلّ ضلع من هذه الأضلاع الثلاثة للتحليل والتبيان وفقاً للمعلومات الممكنة، كما هو مبيّن في الشّكل رقم (1).

الشّكل رقم (1)

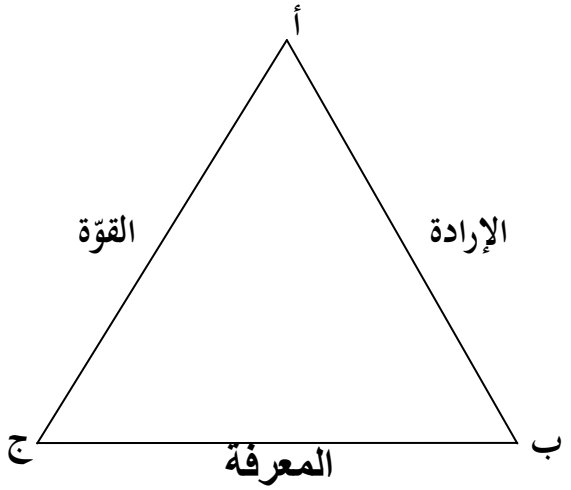

1 . الضّلع ب ج، هو الضّلع المكون لبعد المعرفة: المستقبل المعلوم لا يمكن التخطيط ولا وضع التصاميم له إلّا بتوافر معلومات مفيدة بها يتمكّن المخططون الإستراتيجيون من التطلّع إلى ما هو أفضل، فصنع المستقبل هو رسم حياة لعالم الغد القريب الذي سيتحقّق لا محالة في ضوء المعلومات المتوافرة في الزّمن الحاضر، وبدون معلومات ومعارف واسعة لا يمكن للمتطلّعين رؤية المستقبل الذي ينبغي أن يكون السباق عليه ومن أجله، ولذا إنَّ تطوّر المعلومات والتقنية المصاحبة لها توفّر مناخاً جيّداً لاصطياد المعلومات المتوقّع الاستفادة منها في هذا الزّمن أو في الزّمن الآتي.

وهنا فالفرق كبير بين التخطيط للمستقبل وبين صناعة المستقبل، فالأولى تعني بالطّبيعة أن يُفكِّر الإنسان في مستقبل حياته ويُخطط لها، ولهذا يتعلّم ويعمل ويتزوّج ويصلّي ويصوم ويقوم بكلّ العبادات التي يُؤمنُ بها من أجل المستقبل القريب أو البعيد (في الحياة الدنيا أو في الحياة الآخرة).

أمَّا الثانية (صناعة المستقبل) فهذه مترتّبة على استقراء الحاضر لمشاكل الغد، والعمل على إيجاد حلول لها قبل أن يأتي المستقبل مكمن المشكلة، كمشكلة المياه، ومشكلة الطّاقة، ومشكلة الحاجة المتطوّرة ومشبعاتها المتجدّدة والمتنوّعة؛ فالعلم اليوم توصّل إلى معرفة كثير من الأمراض سواء أكانت وراثية أم مستحدثة، ولأجل حياة أفضل توصّل الاكتشاف العلمي إلى معرفة الخارطة الجينية للمورثات الإنسانية، ووصل إلى معرفة علم التناسخ، وهذه كلّها تساهم في صناعة حياة المستقبل الأفضل بتفادي كثير من الأمراض التي تصاحبنا في الزّمن الحاضر ولم يتمّ القضاء عليها بعد.

فمن خلال معرفة خارطة الجينات الوراثية للإنسان يمكن صناعة مستقبل أفضل لحياة الإنسان، وذلك بتخليصه من هموم المورثات الجينيّة السالبة التي تكمن فيها الأمراض التي تُضعف جهاز المناعة. ولذا فالمعرفة تمدّ المتعلِّمين بمعطيات الإبداع والاكتشاف، وهي الزّاد الذي يوّلد الثِّقة في عقول العلماء والحكماء كما يولّدها في عقول النَّاس على السواء؛ فهي التي تمكِّن النَّاس من الاطلاع على كنوزها الظّاهرة والباطنة كما تمكّنهم من التبيّن ومن الصّحوة التي تأخذهم من مواطن الغفلة وعدم المبالاة، وتدفع بهم إلى ميادين البحث العلمي الذي به يتمكّنون من صناعة المستقبل المأمول.

وعليه: فإنَّ توسّع المعارف والإلمام بها يؤدّي إلى توسّع ملكات الذاكرة لدى الإنسان، ويمكّن عقله من الاستنارة التي ترشده إلى الأخذ بما يجب، وترك ما لا يجب دون غفلة، ولذا فمن ألمَّ بالمعرفة وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع وتدبّر أمره علماً وفكراً مع توظيف الإمكانات المتاحة أحسن توظيف استطاع أن يصنع مستقبله السياسي والاقتصادي والعلمي والصّحي والبنائي والإعماري سواء على المستوى الوطني أم على المستوى العالمي، وفي مقابل ذلك يتأخّر الأفراد والجماعات والمجتمعات إن لم يلّموا ما يستطيعون الإلمام به من بالمعارف الصانعة للمستقبل.

2 . الضّلع أ ب هو المكوّن لبعد الإرادة: هناك علاقة ترابط قويّة بين المعلومة والقدرة والإرادة، ولذلك إذا توافرت المعلومة ولم تتوافر الإرادة الحرّة تظلُّ المعلومة في مراكز حفظها بلا مستخدمين؛ فالإرادة هي الفعل المؤثّر في ملامسة المعلومة التي كلّما توافرت فتحت المجال أمام الملاحظين والمشاهدين والمحللين ليتمكنوا من الإبداع والتألق في ميادين المعرفة الواسعة، وعندما تتوافر الإرادة فبالضّرورة يختفي الإجبار الذي

يجعل قيداً وطوقاً على العقل البشري؛ فلا يمكّنه من التطلّع إلى معرفة المستقبل وصناعة ما يمكن أن يجعل الحياة فيه أكثر تيسيراً بعد التخلّص من كلّ معطيات الشدّ إلى الورى وتجاوز المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى أرقى ما يمكن أن يكون سياسة واقتصاداً واجتماعاً؛ فالإرادة هي التي تدفع الإنسان إلى أن يعمل ويتحمّل المسؤولية تجاه ما يقوم به من عمل، وتولّد لديه روح الاستمرارية بكلِّ حرّية تجاه العمل المستوجب إنجازه، ولذا فإنَّ توافر الإرادة يعني فكّ القيد أو كسره، الذي من بعد فكّه أو كسره يتمكّن الإنسان من صناعة المستقبل المأمول لمواكبة تطوّر الحاجات المستوجبة تطوّراً لمشبعاتها مهما تنوّعت وتعدّدت.

أمّا أولئك الذين لم يُفك القيد عنهم لا يمكن أن يكونوا أناس فعّالون في صناعة المستقبل؛ فصناعة المستقبل تستوجب ممارسة الحرّية بكلّ إرادة وبكلّ شفافية؛ فالشّعوب المكبّلة الحرّية أنفسها تختنق وهي تنزف والآلام والأوجاع تحوطها من كلِّ جانبٍ من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولأجل أن تتغيّر أحوالها؛ فهي في الزّمن الماضي كانت تحتاج لمنقذ (زعيم أو بطل) أمَّا اليوم في هذا العصر الذي تتخلّق فيه الثّورات في الميادين والسّاحات العامّة؛ فلأمر اختلف، الشّعب وحده بعد أن امتلك الإرادة أصبح قادراً على التغيير وإسقاط الطّاغية والرّمي به في قمامة التَّاريخ، لقد انتزعت الشّعوب الخوف والجبن من أنفسها انتزاعاً وقبلت بالتحدّي من أجل حياة آمنة ومستقبل أكثر أمناً للوطن وحدة واحدة.

فالشّعب بعد أن امتلك الإرادة على التّمام تجاوز مرحلة الرّفض التي كان به لا يأمل إلّا بلوغ مرحلة الإصلاح، والطّاغية بعد أن عرف بحقّ أنَّ

الشعب قد تجاوز بثورته التَّاريخية مرحلة الرّفض، قبل بتجزئة الوطن كونه لا يستطيع إعادة لحمته، ولكنَّ الثوّار رفضوا ذلك، وقبلوا باستمرار المواجهة معه وإن عظمت الخسائر في سبيل وحدة تراب الوطن وتحريره من الطّاغية ومظالمه، وفي مقابل ذلك لأوّل مرة أرى الطّاغية يتوسّل، وهو يقول اقبلوا التجزئة فأنا قبلت أن يقف كلّ عند حدّه الذي بلغه بالقوّة، وهو في نفسه يقول هذا أعلى سقف به أفاوض، ولكن حتَّى إن قبل الشّعب الثائر المزيد من التّنازل فمساحة الوطن واسعة؛ فهي لا زالت قابلة للقسمة لأكون على رأس ولاية من ولاياته، ولكن ثورة الشّعب بركان تفجّر في الوطن من الحدود إلى الحدود، رافضاً أن يكون للطّاغية وطأة قدم على ترابه.

3 . الضلع أ ج هو المكون لبعد القدرة: إذا توفّرت معلومات وتوفّرت إرادة حرّة، ولم تتوافر قدرة على العمل والإنتاج والتعلّم فإنَّ ذلك لا يؤدّي إلى الإنجاز؛ فالقدرة هي المولّدة للطّاقة المُمَكِّنة من العمل أو أداء الفعل، وإلّا هل يمكن لأحدٍ أن يصنع المستقبل وهو لا يمتلك القدرة حتَّى وإن توافرت لدية المعرفة والإرادة؟

عندما يكون الإنسان غير قادر على التفكير وغير قادر على العمل لا يمكن أن يكون منتجاً ولا متفكّراً ولا متذكّراً ولا متدبّراً ولا متأمّلاً ولا مبدعاً متطلّعاً لمستقبل أفضل، ولهذا فالقدرة هي الضّلع الثّالث لاكتمال المثلث المتساوي الأضلاع، المتكوّن من المعرفة والإرادة والقدرة.

فالقدرة قد تكون ذاتية وقد تتعلّق بالإمكانات؛ فمقدرة الإنسان نفسياً وعقلياً وتعليمياً ومادّياً وحضارياً تعدّ من معطيات امتلاك القوّة، ولذا فإن ضعفت إمكانيات امتلاك القوّة ضعفت القدرة التي كلّما كانت كان المستقبل المأمول بين يدي من يمتلك القدرة والمعرفة والإرادة.

ولذا فإنَّ القوّة تتمثّل في القدرة على اتّخاذ القرار وعلى تنفيذه ومتابعته عن معرفة وإرادة، وإلّا لن يكون للقوّة معني إذا لم تكن قادرة على أن تنفّذ ما تريد برغم الصّعاب التي قد تواجهها.

وعليه: فإنَّ الاختلاف في المعرفة، وفي الإرادة والقوّة، لابدّ أن يؤدّي إلى الصِّراع الذي تكون نتيجته طرفين، رابحاً وخاسراً. أمَّا التماثل بين الأفراد والجماعات في هذه الأبعاد الثلاثة لا يؤدّي إلّا إلى الوحدة والمنافسة من أجل صناعة المستقبل.

في أيّام الحرب الباردة كانت ثقافة الصِّراع هي السائدة، وفي هذه الأيّام التوجهات أصبحت في اتجاه الوفاق على كافّة المستويات، على مستوى الأفراد والجماعات وعلى مستوى الدّولة ومستوى العالم، ولكن سيكون مخطئاً من يفكّر في انتهاء ثقافة الصِّدام والصّراع إلى الأبد؛ فالذي سيدوم هو تبادل المنافع بأساليب مُرضية، والعمل على تكاثف الجهود المنتجة، ومع ذلك عندما تشتدّ المنافسة على الحلبة يسقط أحد المنافسين أرضاً، والذي يهمّ هنا أنَّ الصِّراع لن يكون هدفاً ولا غاية، وبالتّالي إذا حدث الصِّراع سيكون القانون العام هو الحَكم بين الأطراف ويكون الحُكم مرضياً بإرادة، وذلك بأسباب المشاركة في صوغ القوانين المحليّة والقانون الدّولي العام، ممّا جعل الجميع قابلون باعتماد الحوار منطق مشترك للتّفاهم والتّواصل بين الأطراف ذات العلاقة، وهذا الأسلوب بلا شكّ ديمقراطي حيث لا مغالبة ولا مناصرة بغير حقّ كما كان سائدة أيّام الحرب الباردة؛ ففي أيام ثقافة الصِّراع والانحياز كان بعض السياسيين يبحث عن أنصار وأعوان ضدّ الآخر الذي هو الآخر يبحث عن مجال للامتداد العسكري الذي كان يعتقد بأنّه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أمّا اليوم بدأ الاتجاه واضحاً نحو فكّ

الاشتباك بين نقاط الصِّدام والتوترات السّاخنة، وقد بدأ هذا الدور يتّضح بعد المسؤولية التي تحمَّلها جربتشوف رئيس الاتحاد السوفييتي سابقاً عندما سمح للبلدان التي كانت تحت سيطرة الاستعمار السوفييتي بأن تتحرّر بإرادة، وترتّب عن التحرّر انسحاب قوّات الصِّراع (الجيوش السوفييتية) من أوروبا الشرقية وسقوط سور برلين الذي كان خطّ موت لمن يحاول تجاوزه أو حتَّى لمن لمسّه بيده بعفويّة.

ولأنَّ عصر تحرير الإرادات قد بدأ؛ فبدأ التنظير إلى العولمة يتطوّر من أجل أن تعيش الشّعوب الحرّية التي لن تتحقّق عن إرادة إلّا إذا أزيلت معوِّقاتها التي منها:

1 . شطب كلمة الاستعمار من قائمة القاموس السياسي، وكذلك شطب لغة العسكر وأساليبهم القامعة للحرّية من إدارة الأمور في الدّاخل والخارج.

2 . ضمان حقّ الأقليات وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وتحمّل مسؤولياتهم في الوطن الذي هم أحد مكوِّناته الوطنية، ومع أنَّ هذه ميزة وطنيّة مرسّخ لأهمية التنوّع المعرفي والثقافي إلّا أنَّها قد تؤدّي إلى تجزئة الوطن لتكون الحدود فواصل بين الأقليّات، وهذه إن حدثت لابدّ وأن تؤدّي إلى صدامات بدورها تؤدّي إلى جدب حيث لا ربيع للنَّاس فيه.

3 . الانسحاب من الأراضي المحتلة المعترف بها دوليّاً.

4 . عدم الاستيلاء على السّلطة واحتكارها بالقوّة كما كان سائداً أيّام الانقلابات العسكرية التي كانت تدور رحاها أيّام الحرب الباردة، ولهذا لن يكون في هذا العصر مكاناً يرحّب فيه بمن من هم من بقايا تلك الأيّام

التي جاءت بالطّغاة ومكّنتهم من القمم السّلطانية، ممّا جعل إرادة النَّاس مكّبلة.

في أعوام ما قبل الثّورات الشعبية في الوطن العربي كانت معظم الأنظمة السائدة في العالم تنظر إلى أمنها واستقرارها من منظور الأمن العسكري، وبالتّالي كان السّلاح هو السّلعة الرائجة حتَّى ولو لم يحقّق أرباحاً، وهذه النظرية مبنية على عدم الثِّقة في الآخر فرداً أو جماعة أو مجتمعاً، ولقد لاقت هذه النظرية الأمنية رواجاً واسعاً حتَّى أصبحت هي المنطلق الأساسي للتقييم، تقييم الظاهر من السلوك والباطن منه، وكان الاختلاف الوحيد هو أنَّ بعض الدّول الأكثر اقتراباً من الديمقراطية تفترض وجود ثقة في الآخر (مواطناً أو من الخارج) إلى أن يثبت العكس، أمّا الدّول الأكثر بعداً عن ممارسة الديمقراطية بما تمارسه أنظمتها من دكتاتوريّات وطغيان؛ فتعتبر الآخر (في الداخل أو في الخارج) في حالة شكّ (عدم ثقة) إلى أن يثبت العكس.

ولهذا كان الشكّ في الشّعب بكامله، وكان الشكّ في الشرطة (Police) التي اختيرت لأجل حراسة الأمن من الداخل، وكان الشكّ في الجيش الذي تمّ اختياره بعد أداء القسم لحراسة أمن الحدود، ولأنَّ الشكّ السلبي من قبل النَّظام وقمّة سّلّم سلطانه في كلّ النَّاس؛ ففي من يا ترى ستكون الثِّقة؟

بدون شكّ سحب الثِّقة من النَّاس هو الذي جعل النَّاس فاقدة الثِّقة في من ليس له ثقة فيهم، ونظراً لانعدام هذه الثِّقة تآمرت الشرطة على من أقسمت له اليمن أن ينام نوماً مطمئناً لتولّيها مهمّة أمنه بكلِّ حرصٍ وأمانة، وتآمرت الجيوش هي الأخرى ليلاً على من عاهدته نهاراً لذات الأسباب، ثمّ تآمر المتآمرين من الأخوة العسكر على بعضهم البعض

والأغاني الشعرية تؤلف وتغنّى وزغاريد المتشمّتات شرط من اشتراطات المغنّى له (الطاغية) بعد أن نجح في إقصاء الكثيرين من رفاقه ومن له علاقة بهم، أمَّا المُغنّين فلا ناقة لهم ولا جمل فيما يغنّى؛ فهم كغيرهم عبارة عن ترس في عجلة التآمر التي لم تُهمل من التنظيرات الأمنية.

إذن للنظرية الأمنيّة مقولاتها التي لا ترى ثقة في أحدٍ من المواطنين، ولهذا التجأ الطّاغية إلى استيراد المأجورين القادرين على كبح الشّعب، حيث لا عاطفة تربطهم بالمواطنين، ولهذا فهم في أيِّ مواجهة ورفض يقتّلونهم دون رأفة كما تقتّل البهائم. كلّ هذا كان سائداً إلى أنْ جاء الحقّ بالحقّ ثورة شعبيّة عارمة أكلت الأخضر واليابس من أجل الحرّية؛ فانتصر الشّعب وأعيدت الكرامة بعد أن سلبت مع تلك القيم الكريمة والفضائل الخيّرة التي قوّضها الطّاغية بغير حقّ.

ونظراً للاستخدام المطلق لنظرية انعدام الثِّقة في زمن الطّاغية، ظهر السلوك التآمُري كردّ فعل قوي على استخدامات هذه النظرية بالمطلق الظّالم، الذي ترتّب عليه سلوك النّفاق، ممّا جعل الظّاهر غير الباطن، ولكن ذلك الزّمن قد ولىّ ولن يعود ثانية إلّا إذا عاد الرّئيس التّونسي السّابق زين العابدين بن علي والرئيس المصري السّابق حسني مبارك إلى سدّة الحكم ثانية، وهكذا سيكون الحال مع طاغيتنا معمر القذافي ومع أيٍّ كان من بعده، وهكذا سيكون الأمر عندما تختلّ الموازين والمكاييل ويسود الطغيان، وعندما يلمُّ الضعف بأحد الأطراف وتُفقد القدرة.

إذن بلا شكّ لقد سقطت النّظرية الأمنيّة العقيمة التي لم تنجُب إلّا التآمر وفقدان الثِّقة في النَّاس، لا من أجل أمن الوطن والمواطنين، بل لأجل بقاء النَّظام وسلامة قمّته على سدّة الحكم؛ فالطّاغية يُفسد ما يشاء كما يشاء، ويوقد نار الفتنة بين المواطنين متى ما يشاء، ويقصي من يشاء،

ويعاقب من يشاء، وهكذا عندما تعمّ المظالم فلا داعي أن يحتجّ أحدٌ على تغيير اسم منطقته أو قريته أو مدينته أو حتَّى أوديته وجباله في قلب الصحراء، في مقابل أن يسود الطّاغي كرهاً وأن يتمَّ الخضوع له كرهاً، ووفقاً لهذه النّظرية القمعية يملك الطّاغية كلّ شيء، وفوق ذلاك يزيد في كيده ومكره بالنَّاس من أجل أن يبارك له وراثة أبنائه من بعده.

المستوى القيمي لصناعة المستقبل

المستوى القيمي لصناعة المستقبل هو المستوى المنطقي الذي فيه الحقّ يقال، والفعل يُفعل، والعمل يؤدّى عن إرادة، إنَّه مستوى الشخصية المنطقية التي تؤسّس على إقرار مبادئ مشتركة، لا على إنحيازات عاطفية، إنَّه المستوي القيمي المسالم لمن يسالم، والشخصية التي تسلك وفقاً لهذا المنطق هي الشخصية المحبّة للتّعايش السلمي وذات العلائق الوديّة مع المجتمع الإنساني؛ فلم تكن رؤاها مقتصرة على المستوى القيمي الذاتي، بل تتعداه إلى التطلّع إلى الآخر وما يمكن أن يؤخذ منه أو يتبادل معه ثقافة وعلماً ومعرفة دون أن يكون شيئاً منه على حساب الهويّة الاجتماعية أو الوطنية؛ فإن كان هناك شيء من هذا القبيل فإنّ الرّفض هو السبيل إلى التوقّف عند الحدود.

وعلاقات الإنسان وفقاً لهذا المستوى القيمي هي علاقات حوارية أخذ وعطاء، دون تعارض مع ما يقرّه القانون الدّولي، مع المحافظة على حرّيّة وسيادة الوطن الذي يجب مقاتلة أعدائه إن اعتدوا على ترابه وحرّية مواطنيه، ولذلك لا رفض إلّا لما ترفضه القيم الاجتماعية والإنسانية معاً وفقاً لكلّ خصوصيّة، ولا قبول لمن يرى رأيه ولا ينظر إلى أراء الآخرين.

شخصية الإنسان المنطقي لا تقبل الحرمان من ممارسة الحقوق، أو الحرمان من أداء الواجبات، أو الحرمان من حمْل المسؤوليّات، ومن يقدم على ذلك كرهاً ستلاقيه المواجهة مع وافر إظهار القوّة من أجل المستقبل المأمول لجميع النَّاس في الوطن، مع تمام الاحترام والتقدير لحرّيات الآخرين وتطلّعاتهم التي رسموها لمستقبلهم الأجود والأنفع، بل كلّما كانت إمكانية الاستفادة منهم كلّما فُتحت آفاق التعامل معهم بما يفيد الجميع دون الأخذ بالأحكام السّابقة التي يجوز أنَّها قد تأثّرت برؤى خاصّة.

في هذا المستوى القيمي تعترف شخصية الإنسان بحقوق الآخرين في ممارسة السّلطة؛ فلا تقرّ ولا تقبل مغالبة طرفٍ لطرفٍ، بل تعترف بأنَّ لكلِّ مجتمع أو أمّة هويّة لها من الخصوصيات ما يميّزها عمَّا تمتاز به خصوصيّات المتجمعات والأمم الأخرى، ولكن من المفيد أن تتلاقح الآراء والمعارف والثّقافات التي تفيد تقدّم الإنسان وتسهم في رقيّه الحضاري؛ فالمجتمع مهما امتلك من قوّة فهو لن يبلغ الجبال طولاً إن لم يقدّر الآخرين ويتعرّف على خصوصيّاتهم التي بها يتميّزون مع وافر التقدير والاعتبار.

ولأنَّ صناعة المستقبل حقّ، لذا ينبغي أن تكون طموحات المواطنين المستقبليّة مؤسّسة على قواعد المنطق وحججه وبراهينه التي لها من المبرّرات ما يجعلها مقدّمات تؤدّي إلى نتائج مقبولة ومرضية.

وعليه: المستوى المنطقي هو الذي تصل إليه الشخصية بعد تحليل يُبنى على معطيات لا على افتراضات، والتحليل المنطقي وفقاً للمعطيات قد تكون نتائجه صحيحة وقد تكون خاطئة؛ فإذا كانت المعطيات صادقة فإنَّ التحليل المنطقي بالضّرورة سيكون صادقاً، وإذا كانت خاطئة فليس له غير النتائج الخاطئة، وهذا الذي يجعل الشخصية في حالة ميل من المستوى الذاتي إلى المستوى الموضوعي، أي أنَّها ترفض أن تكون منغلقة على حدود الذّات الاجتماعية؛ فتتطلّع إلى الآخر لتأخذ منه ما يفيد ولا تقبل بأن تأخذ شيئاً يكون على حساب مكوّنات الهويّة الوطنية للأمّة.

فالمستوى القيمي للشخصية المنطقية لا يجعل الإنسان يقبل أو يرفض لكلّ شيء هكذا، بل لا يقبل ولا يرفض إلّا ما يجب أن يُقبل أو يُرفض، ولكن مع ذلك فإنَّ هذه الشخصية لم تتخلّص بالتّمام من تلك المؤثّرات الاجتماعية والثّقافية التي جعلت لها ذاكرة مع التَّاريخ؛ فإنْ تخلّصت بالتّمام أصبحت على ذلك المستوى الموضوعي الذي تتساوى عنده المقاييس بين القريب والبعيد؛ فالمستوى الموضوعي لا يرفض البعيد من أجل القريب، بل يرفض ما يجب أن يرفض بحقّ حتَّى ولو كان قريباً، ويقبل من يجب أن يُقبل حتَّى وإن كان بعيداً غريباً، ولهذا من بلغ هذا المستوى يوُصِفَ بالموضوعية، ومن لم يبلغه يمكن أن يكون من الذين يميلون إليها عندما يكونون على المستوى المنطقي الذي به يُصنع المستقبل المأمول بكلِّ شفافيّة.

ولهذا تعدّ الشفافية ضرورة لصناعة المستقبل دون انغلاق على ثقافة محليّة قاصرة؛ فلا داعٍ إلى الصِّدام والخصام بما أنَّ هناك معطيات

ومبرّرات للحوار المنطقي الذي به تُقدر الأطراف المتحاورة بعضها بعضاً.

ولذا فممارسة السياسة برؤية هذا المستوى المنطقي تعدّ حقّ خاصّ وعام، خاصّ على مستوى الخصوصية الفردية، وعام على مستوى الشّعب بكامله، ومن هنا فمن يحرم من هذا الحقّ على أيِّ مستوى من المستويات الاجتماعية والإنسانية فليس له بدٌّ إلّا الرّفض، وإن لم يُجدي الرّفض؛ يتمّ قبول المواجهة نضالاً وتمرّداً وثورة حتَّى تُستردّ الحقوق وتقدّر الكرامة ويتمّ نيل الاعتبار ويقف كلّاً عند حدوده ولا داعي للمظالم والاعتداءات؛ فالمستقبل للجميع بدون آلام وبدون أوجاع سياسية واجتماعية واقتصادية ومعرفية وثقافية.

إنَّ مستوى الشخصيّة المنطقية، مستوى تطلّعي، ومن هنا تصبح الشخصية تميل إلى المشاركة في الأحداث الموجبة، وتبتعد عن المبررات السّالبة، وتقبل بأن ينوب عنها من تعتقد أنَّه قادر على تمثيلها ولا يكون على حسابها؛ فلا تقبل السيطرة وتأمل عدم التدخّل في شؤونها الخاصّة، وعلاقتها بالحرّية علاقة تعبير؛ فكلُّ فرد من حقّه أن يعبِّر عن إرادته بحرّية، ولا يحقّ لأحد أن يُلجمه أو يصادر حقّه في التعبير.

وعليه: فإنَّ الرّفض منطقيّاً يجب أن يكون لما يجب أن يُرفض في مقابل قبول ما يجب أن يُقبل دون تعصّب وعدم اعتراف بالآخرين وحقوقهم وواجباتهم ومسؤوليّاتهم؛ فالإنسان المنطقي يقبل الاندماج والذوبان في الآخرين دون أن يكون آخراً على حساب ذوبانه واندماجه، وهذا الأمر يدلّ على أنَّ الإنسان في حالة تطلّع لِما ينبغي أن يكون من أجل مستقبلٍ أنفع، وبالمنطق ينبغي على الإنسان أن يفكّر ويسعى لأن يكون على مستوى قيمي أفضل، وعندما يسعى لِما هو أفضل بالضرورة سيجد نفسه

في ظروف تمكّنه من الاختيار بإرادة كما تمكّنه من نيل التقدير والاعتبار والاحترام، وهذه الظروف تمكّنه أيضاً من الاقتران بذاته فلا ينفصل عنها سواء في حالة التمركز التّام أو في حالة التطلّع لِما ينبغي.

فالمستوى القيمي المنطقي هو مستوى حوار الحجّة بالحجّة، التي تمكّن الإنسان من التمييز بين الحقِّ والباطل (رفض أو قبول)؛ فالذي يميِّز يَعرِف ويُقدِّر الأشياء وفقاً لمعطياتها ومبرّراتها المعرفية، والذي لا يميّز بين هذا وذاك فلن يعرف، ذلك لأنَّ الشخصية التي تمتلك ملكة التمييز لا تقتصر في تمييزها على الأدلّة والشّواهد المحسوسة فقط، بل تتعدّاها إلى معرفة كشف العلائق المجرّدة التي تجعلها تدرك ما يجب إدراكه حسّاً وتجريداً، وبهذا تصبح على التوازن المحقّق للتكيّف والتوافق.

فمستوى الشخصية المنطقيّة هو مستوى الشخصية المدركة لِما يجري من حولها، المتطلعة لِما هو أفضل، المعتمدة على قدراتها العقلية في استيعاب المواضيع التي تمكّنها من التحليل وبلوغ النتائج المنطقية، إنَّها الشخصيّة التي تلتجئ إلى التمييز بين المواضيع بمعطيات عقلية أكثر من التجائها إلى التفسير المادّي المباشر.

وعليه: فإنَّ التطلّع للمستقبل الخيِّر قيمة مقدّرة منطقيّاً كونه استشعار حريّة مأمول بلوغها بعد أن أصبح أمرها في دائرة الممكن المتوقّع، ومن يستشعر الحرّية يتحفّز إليها إرادة حرّة مع القبول بدفع الثَّمن من أجلها، ولهذا فإنَّ القبول أو الرّفض أو المواجهة أو الثّورة في هذا المستوى القيمي لا يكون إلّا من أجل بلوغ حلّاً منطقيّاً، ولأنَّه حلٌّ؛ فهو لا يكون إلّا حجّة صانعة للمستقبل، ولأنَّه حُجَّة؛ فإنَّ الأخذ به يحقّق لأصحابه الرّضا الذي به ينالون الاعتراف والتقدير من قبل الذين تربطهم بهم علاقات قربى أو علاقات عمل أو علاقات دين أو حجّة ومنطق دون

انحياز أو تعصّب، وذلك لاقتناعهم بما هو منطقي كونه الصانع للمستقبل المأمول من النَّاس.

إذن التطلّع تسابق مع الزّمن حيث لا توقّف عند حدود الحاضر، بل هو امتداد إلى المستقبل المأمول المتجدّد تفكّراً وتدبُّراً وتأمُّلاً من أجل الحياة الأفضل سياسيّاً واقتصاديّاً وعلميّاً ومعرفيّاً وثقافيّاً وحضاريّاً، ولكن لكلّ شيء من هذا ثمن؛ فمن يقبل بدفعه يستطيع بلوغ المأمول أو على الأقل يبلغه أبنائه من بعده بعد أن عبَّد لهم السبيل المؤدّي إلى المستقبل الأفضل.

ولهذا فالتطلُّع قيمة حميدة من أجل بلوغ الأمل المتطوّر، وهذه القيمة الحميدة تمنح المُتّصف بها فُسحة الاطلاع على الواقع واستشراف المستقبل في عملية موازنة من أجل الإصلاح وإيجاد الحلول المناسبة لقضايا الفرد والجماعة والمجتمع، وفي كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا تكون قيمة التطلّع حاملة لمعطية إثبات الأنا والآخر دون أن يكون أمل أحدهم على حِساب أمل الآخر.

وأوّل وسائل التطلّع وأبسطها على جلالتها هي القراءة، وتُعدّ قراءة التَّاريخ والتعرَّف على ثقافات وحضارات الشّعوب ذات فائدة للمزيد المعرفي، ولهذا فإنَّ المتطلّعين من أجل أن يكون العدل والحقّ سائداً لحياة أفضل لا يكابرون في الاتصال مع الآخر من أجل الاستفادة المشتركة من المنافع المأمولة، ولذا فلا داعٍ للمكابرة ولا داعٍ للتردّد الذي يجعل البعض على حالة من السّكون، ومن يقرأ التَّاريخ يعتبر ويعرف أن الشّعوب والحضارات دائماً في حالة اتِّصال وتواصل من أجل إحداث النُقلة للمستقبل الذي دائماً هو متجدّد.

ولا نغفل عن أهميّة المعرفة التي تُعطي للتطلُّع قيمة؛ فبها تشبع الحاجات عن دراية وموضوعيه؛ فالمعرفة هي المعلومة والحجّة والفكرة والثقافة بحالها التي تمكّن من معرفة الآخرين دون لبس ولا غموض، وتمكّن من معرفة ما وصلوا إليه من علوم ومعارف وتجارب يمكن الاستفادة منها في تغيير الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعيّة.

ولهذا فإنَّ المعرفة حاجة ضرورية للإنسان تستوجب إشباعاً، وبما أنّ هناك آخر؛ فالطبيعة البشرية والإنسانية تستوجب التعرُّف عليه ليتحقّق لها الإشباع، ولذا فإنَّ الانغلاق والانكفاء على المستوى الأنا فقط هو من الأفعال والسلوكيات غير الطبيعية، ولكن هناك من يحرّم ويجرّم الاتصال بالآخر خاصّة الذي يمارس الحرّية في بلاده عن إرادة مع وافر نيله للتقدير والاحترام.

ولسائل أن يسأل:

من الذي يحرّم ذلك ويجرّمه؟

ومن أجل ماذا يحرّم ويجرّم؟

نقول:

الذي يحرّم ويجرّم ذلك هم الجهلاء والطّغاة الذين لا تستقرّ لهم حياة ولا يهدأ لهم بال إلّا بتكميم أفواه المواطنين.

أمَّا من أجل ماذا؟ فالأمر يعود للخوف من أن تنتقل تلك الأفكار والثقافات الحرّة إلى ذلك الوطن المستعبد من الطّاغية الذي كمّم أفواه شعبه. ولهذا فإنَّ الطّاغية يعمل كلّ ما في وسعه من أجل أن لا يتطلّع المواطن إلى الآخر الذي يمتلك زمام أمره حقوقاً تمارس عن إرادة، وواجبات تؤدّى بحريّة، ومسؤوليّات تحمل ويتم تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء؛ فنجده يشكّك في الآخر ويلحقه باللعنات والتشويهات وهو في

حقيقة الأمر لا يسّفه إلّا نفسه، حيث كلّ شيء أصبح بعد شبكة المعلومات المتطوّرة بين الأيدي وبكلّ تيسير؛ فبلغت عقول الشّعوب وعياً لم تبلغه من قبل، به استطاعت أن تميّز سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً بين الدقيق وما هو الأدّق منه؛ فعرفت الشّعوب أنَّ الصّمت طويلاً لن يفيد؛ فرّفضت أنظمة الطُّغاة وأعلنت المواجهة وقبلت التحدّي؛ فتظاهرت في مسيرات شعبيّة عارمة هزّت العروش من جميع أركانها؛ فهّدت وأطاحت بمن أطاحت، وهي الآن تهزّ وتدكّ أركان عروش الآخرين إلى أن تطيح بهم في الزّمن غير المتوقّع الذي فيه المفاجئات السّارة للمواطنين.

ولذا فالشّعوب لم تكن كما كان يظنُّ الطّغاة، بل هي مجبولة على التطلّع للمستقبل واستقراء أحداثه وتحوّلاته واستجلاء غوامضه وخوافيه استجلاباً للخير ودفعاً للشرّ، وهنا فالشعوب المجبولة على التطلّع هي وحدها قادرة على إحداث النُقلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً وحضارياً وهي تعلم أنَّ التطلّع للمستقبل ليس هروباً من الحاضر، ولا قفزاً على السُنن الكونية، ولكنّه الأمل الذي يدفع إلى العمل والإنتاج والإبداع ويُمكّن الإنسان من ممارسة الحرّية.

لا ريب أنَّ التطلّع إلى ما هو أحسن وأفضل شيء ليس خاطئاً من حيث المبدأ، لكن يجب على المتطلّع أن يدرك أنّ ذلك لا يخلو في كثير من الأحيان من المثالية والمبالغة، ولذا فإنّ الإصرار على الحصول على الأفضل دائماً يجب أن يصحبه اعتقاد بأنّه لن يحدث الأفضل إلّا بخطط واستراتيجيات تتجاوز المتوقّع إلى ذلك غير المتوقّع.

وعليه: فالتطلُّع قيمة حميدة كونه مستوى من المستويات القيميّة التي يجب أن تأملها شخصيّة المواطن ليكون للوطن آمال ومستقبل أفضل؛ فالتطلّع للمستقبل الأفضل والأجود والأنفع هو مكمن الآمال والطموحات

التي فيها تتحسّن الأحوال وتحدث النُقلة من مستوى قيمي أدنى إلى مستوى قيمي أعلى.

إذن من يعمل في الزّمن الآن برؤية المستقبل، يجد نفسه قد أمّن لنفسه مستقبلاً خالٍ من التأزُّمات، ومن يغفل عن ذلك في زمنه الآن، يجد نفسه في القاع مع الذين هم في أسفل السافلين.

وعليه: فإن كانت لنا توقّعات في دائرة الممكن بأنَّ أحداً سيقع في تأزُّمات مستقبلية؛ فيجب علينا إن كنَّا خائفين عليه أن نعظه في الزّمن الآن وأن نرشده إلى ما يجب وإلّا سيكون واقعاً فيها لا محالة، ويومها ستكون التأزُّمات قد حلّت ولن ينفع النّدم، وقد لا يكون بعدها إصلاح ولا من بعده بلوغ حلّ.

وهنا فلولا الخوف في الزّمن الآن ما فكّر من فكّر في مستقبله وتطلّع إلى ما هو أفضل من أجل أن يحقّق لنفسه الأمن والسكينة، ولذا فالتطلّعيّة مرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي، فيها تمتدّ الذات من حيّز التمركز على ذاتها، إلى مجال التطلّع تجاه الأخر الذي له من الخصوصيات التي تميّزه عن غيره، وفقاً لقدراته واستعداداته ومواهبه وإمكانياته وعلومه وثقافته وحضارته، ممّا يجعل الذات في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قادرة على نيل كلّ ما من شأنه أن يحقّق لها الفائدة والمنافع.

وهنا فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي، هو في حالة تطلّعيّة، أي أنّه في حالة النُقلة، من التمركز على الذّات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته وآماله المُرضية للجميع، ثمَّ يتفاعل مع كلّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس بمنغلقٍ على تراثه القيمي، بل هو في حالة امتداد موجب مع الثّقافات

والأفكار الإنسانية الأخرى، وفي ذات الوقت لا يُفرِّط في خصوصيّته الذاتية؛ فبعد أن كانت المغالبة في المستوى الذاتي للعاطفة في تقييم الآخر ومعتقداته وأفكاره وحضارته، بدأت المشاعر والأحاسيس الذوقية تتهذّب تدبذُراً وتطلّعاً تجاه ما يُفيد عند الآخرين دون إقصاء لأحدٍ منهم.

إذن الشخصيّة التطلّعيّة شخصية توافقيّة، تستوعب قيم وفضائل (الذاتية) وتتفتّح بإرادة ومنطق على الآخرين دون أحكام مسبقة، وذلك لاعتمادها قيمة الحرّيّة في كلّ اختياراتها؛ فهي تتفاعل مع الحقّ والعدل والواجب والمسؤولية على مستوى الذات ومستوى الآخر، ولذلك لم تكن منغلقة أو متعصّبة ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطقي.

ولذا فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسّلوك بالتّمام، يُفسح مجال جديد للعقل والنّفس بأن يكون التفكير فيما يجب، ممّا يجعل النَّفس تسعى لِما يُفترض أو تميل إليه، والميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل، الذي يحافظ على الهويّة والخصوصية، ويمتدّ من أجل أن يتعرّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه. وهذا لا يعني أنَّ كلّ ميل هو موجب؛ فعندما تميل الشخصية من حالة التمركز على الذّات إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوّناتها القيمية تصبح الشخصية على حالة من الإنسحابية؛ فتوصف في هذه الحالة بالشخصية الإنسحابية التي تتخلّى عمّا يجب الأخذ به ، ومن هنا لن تنال التقدير من أحدٍ.

وعليه: فالتطلُّعية مرحلة من الوعي الذي يُمكّن الذات من استيعاب دورها وما يجب أن تفعله مع الآخر، حتَّى لا يحلّ ما يخيف محلّ ما يطمئن ويجب.

ولأنَّ التطلّعية هي حالة وعي بالمحيط المعرفي والثقافي والحضاري، فهي تُعدّ مرحلة نضج، به تتمكّن الشخصيّة المتطلّعة من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرَّ من التعامل معه.

ولأنَّ (الذاتية) هي ما يدور من حوار بين الرّغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات والمسؤوليات، في حدود الدين والعرف والقيم السائدة على مستوى المجتمع أو الدّولة؛ فإنَّ التطلّعيّة هي درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات ومطالب وحاجات وبواعث مشبعة، وحقوق وواجبات ومسؤوليات ينبغي أن تُقدّر وتحترم، وإن لم تُقدَّر وتُحترم ستكون العواقب غير محمودة، ولذا فمن غير المنطقي أن يتمَّ تجاوزها أو الإغفال عنها، كي لا تُمسّ ولا تؤخذ بما هو على حسابها.

وعليه: عندما يخاف الإنسان من المظالم، يتمسّك بالقيم والمعايير الاجتماعية التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدّر قيم الآخر ومعاييره، وفي مقابل ذلك عندما لا يخاف من المظالم فأوّل ما يقدم عليه اختراق القيم والعمل على تقويضها كي توصف بالقاصرة أو يتمّ التخلّي عنها وهذا ما يأمله الطُّغاة الذين تفرّدوا بحكم بعض من الشّعوب وجعلوها تقبع تحت مظالمهم، وهنا فعندما يتمسّك الإنسان بالقيم والمعايير الخيّرة بغض النّظر عن مصادرها، تؤسّس أحكامه على الموضوعية، وتُعد معاييره إنسانية.

ومع أنَّ المنطق يَفترض أنَّ النَّاس متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات، إلّا أنَّ الواقع يُثبت غير ذلك، حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شُح، والبعض الأخر في حالة إيثار حيث يُقدِّم من هو في حاجة أو من هو أفضل على من هو أقل، ولذا

فالشخصيّة المؤثِرة، هي الشخصية المنطقية التي تميّز بين ما يجب وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول الحقّ وتفعل صواباً، وهنا فالشخصية المتطلِّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظرف الآني، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة، مغالبة الفضائل والقيم الحميدة على النّواقص والمظالم، وليس مغالبة النّواقص على الفضائل والقيم الحميدة كما هو حال الشخصية الظالمة والطاغية والحاقدة التي لا تفكّر إلّا في أناتها فقط، أمّا الآخرون من وجهة نظرها فهم أدوات خلقوا لأن يكونوا قابلين للاستخدام من قبل هذه الشخصية (الطاغية)، وهذه رأس المظلمة.

ولأنَّ الخوف هو المحفِّز على صناعة المستقبل، فإنَّ الخائفين هم دائماً سبّاقون لصناعته، والذين لا يخافون هم دائماً الأخسرون؛ فعندما تتطلّع الشخصية تستشعر بأنّها في حاجة إلى المزيد المعرفي والعلمي والتقني والمزيد العلائقي الذي به تستأمن وتؤمّن مستقبلها، فتصبح تطلُّعيّة على درجة عالية من المزيد المعرفي المُمكّن من إحلال السكينة محلّ الخوف.

ولكن مع ذلك فإنَّ للحقّ أعداء وهم الذين يخافون أن ينكشف أمرهم وما يفعلون من مظالم وما يسلكون من ضلال، ولهذا فهم الذين يعملون على تحريف الكلم عن مواضعه ليقوّضوا تلك القيم الكريمة التي تتطلّع بالإنسان إلى الأفضل والأجود سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وأخلاقياً وثقافياً وحضارياً، أي هم الذين يعرفون أنّ الإنسان إذا عرف الحقيقة لن يقبل بغيرها، وهذه بالنسبة للضّالين والظّالمين والطّاغين مشكلة كبيرة؛ فالحقيقة تثبت أنَّ وجودهم بغير حقّ، وما يقدمون على فعله باطل، ولهذا ستكون الثّورة، وحتّى لا تكون الثّورة هم يبالغون في قمعهم للذين يأملون ويتطلّعون إلى ما هو أفضل، ولكن دائماً غير

المتوقّع كفيل بإظهار الحقّ؛ فبعد ذلك البركان العظيم الذي ثار من أرض تونس الخضراء وقذف بحممه إلى علوٍّ حتَّى عمّت أركان الوطن العربي من الحدود إلى الحدود، من بعده لن تقبل الشّعوب بتلك الإصلاحات التلفيقية التي كانت في ذلك الزّمن مرضية للبعض؛ فالشعوب بعد ثورة ذلك البركان العظيم لن تأبى إلّا بالحلّ لكلّ معضلاتها وتأزُّماتها ومشاكلها التي كتبت عليها بغير حقّ.

مجتمع الرّفاهية صناعة مستقبل

هو المجتمع الذي فيه المواطنون يسودون دون سيادة للمظالم، الرّجل والمرأة والصّغير والكبير هم رأس مال الوطن، ممّا يجعل ثروة الوطن ملك للجميع، والتعليم حقّ للجميع، والصّحة حقّ للجميع، والخدمات المتميّزة حقّ للجميع، والأمن حقّ للجميع، وأداء الواجبات حقّ على الجميع، وحمل المسؤوليّة عبء يحمله الجميع، وكلّ وفق قدراته واستعداداته ومهاراته وتخصّصه وتأهيله وصلاحيّاته واختصاصاته، مع تقديم أفضل رعاية للمعاقين والعجزة والمرضى وإعالة ورعاية من لا عائل لهم ولا راعٍ. الحكومة والمجتمع المدني في حالة شراكة؛ فكلّ واحد ييسّر للآخر أعماله وكلّ واحد يقوم بمهمّة المراقبة على الآخر، ممّا يجعل ممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي ماثلة بين يدي النَّاس يمارسونها بكلّ شفافية، مع وافر الرّقابة المتبادلة بين مكوّنات المجتمع المدني والحكومة التي يتمّ اختيارها خبرة ودراية ومهنة وتخصّصاً ومكانة اجتماعية وإنسانية رائدة، وكلّ ذلك لا يتمّ إلّا تحت مظلّة الدّستور وما يتفرّع منه من قوانين ونظم مشرّعة. ولا يتمّ الإغفال عن أهميّة المجال الاجتماعي العام الذي تتشكل فيه

الجماعات الخيريّة والتطوّعيّة والخدميّة والإصلاحيّة والاتحادات والرّوابط والنّقابات العامّة.

ونظراً لأهمية المجال الاجتماعي العام في ممارسة الديمقراطية وتحقيق الأمن فإنّه يستطيع أن يقوم بما لا ينبغي أن تقوم الدّولة به؛ فالدولة لا تستطيع أن تتحوّل إلى المجتمع المدني "وإذا كانت الدّولة في كلّ مكان فليس لها مكان"[16].

ولهذا فإن دور أجهزة الأمن لم يعد ذلك الدّور التشكيكي في المواطنين، بل دورها أصبح غرس الثّقة في المواطنين الكرام، ولم يكن دورها مطاردة المنحرفين لمعاقبتهم، بل دورها جمعهم من أجل الإصلاح ثمّ إحداث النُقلة في نفوسهم من أجل مستقبلٍ أفضل، وهذا لا يتمّ إلّا من خلال الدّور العلمي والمهني للأخصائيين الاجتماعيين، وهكذا سيكون دور رجال البوليس احترام المواطنين وتقدير ظروفهم وتفهُّم أحوالهم، أي العمل بشكل وثيق مع المواطنين لتحسين مستويات الجماعة المحلية والسلوك المدني واستخدام الثّقافة والاقتناع والتشاور بدلاً من توجيه الاتّهامات بغير حقّ، ولذلك تسنّ القوانين التي ترشد إلى ما يجب وتنهى وتحذِّر وتحرّم ما لا يجب، ثم تعاقب دون مظالم، ومن هنا تصبح تقويّة القانون ضرورة من أجل ممارسة الحرّية وبكلّ شفافية. وفي مقابل ذلك من أهم الأدوار التي يجب أن تمارس دون غفلة هو دور الأسرة في رعاية أبنائها؛ فتشرُّب القيم الحميدة والفضائل الخيّرة من مهام الأسرة أوّلاً، والتعليم ثانياً الذي له من الأدوار ما يجعله المنقذ والمرشد؛ فلم تعدّ أهداف التعليم مقتصرة على تعليم الأجيال كيفية المحافظة على الأعراف والتقاليد الحميدة، بل أنَّها تتجاوز ذلك إلى تعليم الأجيال كيفية دخولهم مجالات

[16] المصدر السابق. ص 130.

الاقتصاد الحديث، وكيف يتمكّنون من التغيير؟ وكيف يفكّرون؟ وفيما يجب أن يفكّروا؟ أنَّه التعليم المؤسّس على المعرفة الواسعة التي من معطياتها (فكّر وأنت تفكّر).

ولذا فالمجتمع الديمقراطي هو مجتمع الرّفاهية، وهذا يختلف عما يُسمى بدولة الرّفاهية، فالدولة يمكن أن تكون مرفّهة وفقاً لقاعدة تقسيم الدّخل العام على عدد المواطنين؛ فينتج عنه متوسط دخل الفرد، وعليه قد تُقيّم الدّولة على هذه القاعدة التي يصاحبها تقدّم في ارتفاع مستوي التعليم والمستوى الصحي، ولكن إذا وجدنا على أرض الواقع الملايين من السّكان هم في حالة العوز والحاجة؛ فهل هذا يعني أنَّ أفراد وجماعات الدّولة التي تدّعي الرّفاهية أنَّهم مترفهون؟

نقول: ليس بالضرورة؛ فالدّول التي ترتفع فيها ظاهرة الجريمة والانحرافات السلوكية بمختلف أنواعها ودرجاتها لا يمكن أن تعيش مجتمعاتها الرّفاهية حتَّى إن ادّعت الدّولة التي ينضوون تحتها بأنّها دولة الرّفاهية.

أمَّا مجتمع الرّفاهية فهو المجتمع الذي يمتلك أمر السيادة في وطنه، ويمارس أفراده حقوقهم بإرادة، ويؤدّون واجباتهم بإرادة، ويتحمّلون مسؤولياتهم بإرادة، ومع ذلك لا يمكن أن يعيش الأفراد حالة الرّفاهية إلّا إذا كانت حاجاتهم مشبعة، ونفوسهم آمنة مطمئنّة، ولذا فالرّفاهية كما قال عنها أنطوني جيدنز هي: "في جوهرها ليست مفهوماً اقتصادياً ولكنَّها مفهوماً نفسيّاً يهتم بالحياة الأفضل"[17]. وبما أنّها ذات مفهوم نفسي فلا يمكن أن يعيشها المرضى والشحاتون الذين يملؤون شوارع المدن في

[17] أنطوني جيدنز، الطريق الثالث " ترجمة مالك أبو شهيوة، ومحمود خلف". طرابلس: دار الرواد، 1999م ص 165.

كثير من البلدان، ولا يمكن أن يعيشها التُّعساء الذين تسطير عليهم هموم ارتفاع مستوى المعيشة في مقابل فقدانهم لما يشبع الحاجة.

ولأجل التغيير من حالة التّعاسة إلى حالة الرّفاهية ينبغي ألّا يكون التركيز على تقديم المساعدات؛ فالاستمرار في تقديمها يجعل الاتكال والاستمرار في طلبها مستمرّاً.

فالرَّفاهية نسبية، ما يحقّق الرّفاهية اليوم قد لا يكون عنصراً أساسيّاً في تحقيقها مستقبلاً؛ فالحاجات متطوّرة ومتنوّعة ورغبات البشر كذلك متنوّعة ومتطوّرة، وهذه بدورها ذات علاقة قويّة بمدى تحقيقها لمجتمع الرّفاهية من عدمه، ولهذا ستظل الرّفاهية أمل بالنسبة للنَّاس كما هم يأملون بلوغ السّعادة.

الثّمرة الحلّ

تنطلق أيّة أمّة من الأمم أو شعب من الشّعوب في درب الخلاص من ربقة القيود وتسلّط الأنظمة من مجموعة عوامل تتمثّل في الأفكار التي

على أساسها تشيّد بناء صرحها في الحصول على حرّيتها، وممّا يؤسف له أنّنا عندما كنّا نتكلّم عن الحرّية كان فكر القاريء لا يمكن أن يذهب به أبعد من مقارعة عدوّ محتلّ أو غاصب أجنبي استولى على الوطن؛ فكان لا بدّ من مقارعته ومناضلته من أجل الحصول على الحرّية والكرامة، أمّا الآن فإنّ حرّيتنا المصادرة وكرامتنا المهدورة ودمنا المستباح يجري على أيدي الحكّام أنفسهم الذين يفترض بهم أن يكونوا أولي الأمر منّا، وهذا الأمر ذاته في الممارسات الإجرامية من قبل الأنظمة الطّاغية اتخذت منه ذريعة في عزو كلّ ما يرفض من ممارساتها بحقّ شعوبها إلى عامل أجنبي، وذلك باستخدام الدليل الحقّ في الادعاء الباطل، بمعنى أنّه لا يمكن القبول بأنّ ولي الأمر يظلم ويقتل ويشرّد من همّ شعبه أو رعيّته، لأنّ هذا الأمر لا يمكن أن يقبل عقلاً ومنطقاً، أو قانوناً وتشريعاً، أو عرفاً وعادة، أو أخلاقاً وإنسانية، ولأنّ العقل لا يقبل هذا فهمّ يمارسونه لأنّه لا يمكن أن يصدّقه العقلاء وبهذا يعزونه إلى جهات خارجية وعصابات وما إلى ذلك من المصطلحات التي تبتدعها أجهزتهم القمعية، ولمّا كان المواطن المظلوم تحت وقع المقصلة في الممارسة، والادعاء الأخلاقي الباطل للأنظمة في الدّفاع عن مواطنيها من التهديد الخارجي القاتل، وطرح الإصلاح من الأنظمة كونه يوقف القتل عن البعض ويستثني البعض الآخر، ويمنع اعتقال أناس ويعتقل آخرين، ويعيد جزء من الحقوق المصادرة ويستأثر بأخرى؛ فهذا الإصلاح يضع المجتمع أمام خيار بعض الشرّ أهون من بعض، فإمّا القبول بأهون الشرّين وأقلّ الضررين، وإمّا الشرّ والضرّ (نحكمكم أو نقتلكم)، ولمّا كان المصير لا يتغيّر في الحالين دون مقابل، كان قرار أبناء الأمّة أن يدفعوا الثّمن بمقابل، وهو أنّ موت البعض يحفظ حياة البعض الآخر، وكان هذا

موقف إجماع اجتماعي تجاه الأنظمة القاتلة من أجل الوصول إلى الثّمرة، وهذا لا يعني أنّ القتل عقيدة المجتمع، ولكن عندما يفرض الأمر نفسه على المجتمع؛ فلا بدّ من التصدي له بأقل الخسائر، والتّاريخ والواقع يقدّم شواهد عديدة على أنّ سلوك الأفراد في مجتمع من المجتمعات ما هو إلّا الترجمة العملية لما يؤمنون به من أفكار، ولهذا نجد أنّها تتخذ مواقفها تبعاً لنوعية الأفكار التي يعتنقونها والعقائد التي يعتقدونها والآمال التي يطمحون إلى تحقيقها تجاوزاً للإصلاح وتحقيقاً للتغيير.

إنّ نظام الحياة الاجتماعية لأيِّ مجتمع يضمّه نظام معترف به من أبنائه جميعاً، كفيل بأن يأخذ به إلى برّ الأمان وقت الشدائد، وإن كان الخلاف على بعض الجزئيات في الفروع التي لا تضرّ النسق العام، وإنّما تعطيه قوّة في التماسك بحيث أنّ الخلاف في الجزئيات يوضّح الرؤيا ولا يضرّ التوجّه؛ فيذوب البغض والكراهية والخصومة والتحزّب، ويحلّ محلّه استلزام البحث والتمحيص والتشاور من أجل ثبات الموقف وصولاً إلى الهدف، وعند الإجماع على الغاية تغيب الأشكال والأسماء والشخصيات ويظهر نسق عام على مستوى الشّعب أو الأمّة لا ترى من خلاله إلّا الهدف، لأنّ الوعي الجمعي يحقّق القواعد الأساسية التي لا يكون التغيير بدونها.

إنّ التغيير لا يتمّ إلّا بوجود مبدأ يصدر عن أفراد الأمّة، وعقيدة يشترك جميع الأفراد في احترامها والحفاظ عليها والدّفاع عنها، وأمل عقدوا العزم على الوصول إليه، وهذه الأسباب من أهمّ عناصر الوصول إلى التغيير، لأنّها هي التي تحدّد الصلات الاجتماعية، وهي التي ترسم نهج السلوك، وهي التي تضع قواعد المجتمع، وتقيم نظمه وتهدي إلى مثله، ومن ثمّ

تختار من يحكمها وترتضيه عندما يقبل أن يكون مواطناً وفق الدّستور وتحت القانون، وليس حاكماً يشرّع لنظامه القوانين.

ولمّا تواطأ العقد الاجتماعي بقرار جمعي أن يرفض الظلم والجور والعسف، كان لا بدّ لهذه الأنظمة أن تنصاع لإرادة الشّعب مكرهة وإن أبدى بعضهم بعض المقاومة، مثل حسني مبارك وزين العابدين بن علي، وبعضهم الآخر نثر كلّ ما في كنانته وما ادّخره لمثل هذا اليوم العصيب، إلّا أنّ ذلك لن يجدي نفعاً بما نشهده من محيط الدائرة الذي لا زال يتقلّص يوماً بعد يوم، ولا زال الحبل يضيق على أعناق هذه الأنظمة، ولم يعد بعيداً ذلك اليوم الذي تطبق فيه العقدة على رقابهم، وساعتئذٍ تقطف الثّمار.

الشورى بين النَّاس حلّ

الحلّ كونه غاية فهو لا يكون حلّاً إلّا لقضيّة مشتركة، أي أنَّه لا يكون حلّاً إلّا عن تراضٍ، ولأنَّ الأمر هكذا من منظور قيمة الإنسان، وأهميّة المواطنة، والبعد الديمقراطي، وأساليب الشفافية، لذا ينبغي أن يكون هذا الأمر بين النَّاس شورى.

فالأمر في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قيمة يمكن أنْ يكون ذو أثرٍ موجبٍ ويمكن أنْ يكون ذو أثرٍ سالبٍ؛ فكلّ ما يتعلّق بالإنسان هو أمر، الهداية أمر، والإيمان أمر، والطّاعة أمر، والسياسة الداخلية أمر، والسياسة الخارجية أمر، والسّلم أمر، والحرب أمر، والاقتصاد أمر، والتعلّم أمر، والشفاء والصحة أمر، والسيادة أمر، والقانون أمر، والعدل أمر، والإصلاح أمر، والإعمار أمر، وفي مقابل ذلك الانحراف أمر، والجريمة أمر، والسّرقة أمر، والظّلم أمر، والإفساد أمر، والكفر أمر،

والشرك أمر، والنفاق أمر، وغيرها كثير من الأمور الموجبة والسالبة، ولهذا فالحلّ بين هذه الأمور المتناقضة أن يكون الأمر بين النَّاس شورى.

ولذا فالأمر يمكن أنْ يتمَّ الإقدام عليه والأخذ به، ويمكن أنْ يتمَّ الابتعاد والانتهاء عنه وتجنّبه وتحريمه؛ فالإنسان إرادة هو بين التخيير والتسيير في أمره، ولكلٍّ حِسابه؛ فالأمر بالمعروف قيمة حميدة بين النَّاس المحبّين للخير؛ فهم الذين يرشدون به ويرشدون إليه من أجل إحقاق حقّ بينهم، والمعروف هو ما تعارف النَّاس عليه وقبلوه؛ فاستحسنوه واطمأنت قلوبهم إليه؛ فأصبح ذلك المتعارف عليه ذا قيمة مُقدّرة بينهم في القول والفعل والعمل والسلوك، وبهذه الصّفة الحسنة كان متعارفاً عليه، وظلّ المتعارف عليه قيمة تتوارث من جيلٍ إلى جيل في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليات تُحمْل.

ولكن من الذي يأمر بالمعروف؟

بدون شكّ يأمر به من يتمكّن من إدراكه معروفاً حسناً ويقدم عليه؛ فالأمر بالمعروف قيمة إصلاحيّة لا إفساديّة، لا يقوم به إلّا المصلحون في الأرض، وفي مقابل المصلحين في الأرض المفسدون فيها، وهمّ الآمرون بالمنكر الذي يُنكره النَّاس الصالحون المصلحون، ولذا فالنّاهون عن المعروف همّ الآمرون بالمنكر، وعليه: يُعدّ الأمر بالمعروف أمر مرغوب فيه ومفضّل في إدارة أمور النَّاس وعلاقاتهم المتنوّعة والمتعدّدة، وتنظيم العلاقات بين حقوق يطالب بها؛ فتعطى، وبين واجبات يُقدِمُ عليها؛ فتؤدّى، وبين مسؤوليات تُحمْل؛ فيتمّ تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، ومن هنا فالنَّاس يتدافعون أفراداً وجماعات وأمماً بعضهم

ببعض من أجل الإصلاح في الأرض وإعمارها وبقاء النّوع الإنساني على الفضيلة الخيّرة والقيم الحميدة التي لا تكون إلّا في مرضاة الله تعالى، ولذا فالأمر بالمعروف يؤدّي في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع إلى ما يمكن إصلاحه من إفساد، ولكنَّه لا يمكن أن يقضي على الفساد، فالفساد يتطلّب حلّاً يتجاوز تلك الجهود التي لا تستطيع الجهود الإصلاحية تجاوزها.

ولأنَّ الحلّ جهود متجاوزة لتلك الحدود التي تقف عندها الجهود الإصلاحية؛ فالأمر هنا يستوجب قوّة أكثر دفعاً تجاه الغايات المأمولة التي لا يمكن بلوغها إلّا بجهود النَّاس مشتركة وموحّدة، وسبق لنا أن قلنا في موسوعتنا القيميّة أنَّ (الفرد قوّة والجماعة أقوى والمجتمع أكثر قوّة)، ولهذا دائماً جهود الإصلاح تقتصر على الجهد الفردي أو جهود الجماعة المحدودة، ولأنَّها جهود جماعية محدودة وإن كانت أقوى من الجهد الفردي؛ فهي لا يمكن أن تبلغ القوّة المتعاظمة التي تمتدّ بجهود النَّاس مشتركة؛ فعندما تقرّر النَّاس التحدّي؛ فالنَّاس يمتلكون المقدرة التي بها يتحدّون أي قوّة مخلوقة على الأرض، ومن يواجهها لا بدّ له من السّقوط كرهاً حيث لا وجود لمعطيات المقارنة.

ولذا فالإصلاح كونه مطلباً في زمن تقديم التنازلات في مقابل تفادي المهالك يقف عند حدّ الاستجابة للرّفض المعلن للإجراءات الإفسادية التي قدم عليها رأس النَّظام أو أحد من عناصر نظامه؛ وهكذا كما يقولون تعود المياه إلى مجاريها مؤقّتاً، ولكن بدون شكّ ستصبح النَّار جمراً تحت الرّماد، أمَّا عندما يواجه رفض النَّاس برّفض قمّة السّلطان حيث لا استجابة من طرفه، وهذا على غير ما جرى في السّابق الذي تحقّق بقبول الرّفض من أجل الإصلاح؛ فمن هنا الأمر تغيّر، أي بدلاً من قبول

الرّفض بالإصلاح، يتمّ رفض الرّفض بالمطلق، ومن هنا لم يكن أمام النَّاس الذين لم يُقبل رفضهم للمفاسد إلّا تجاوز هذا المطلب الإصلاحي إلى ما هو أعظم وإن كان ثمنه أعظم.

إذن فالرّفض والرّفض المضاد موضوعيّاً لا يكونان غاية في حدّ ذاتهما، بل من ورائهما غايات يؤمل بلوغها من قِبل الرّافضين؛ فالرّفض والرّفض المضاد عندما يكونان غاية يصبحان بلا هويّة حيث لا دلالة ولا معنى، وعندما يكون الرّفض بلا هويّة لابدَّ وأن يواجهه الرّفض بالقوّة، ممّا يجعل المواجهة سيّدة الميدان بين الرّافضين والرّافضين لهم أو الرَّافضين لمطالبهم أو حقوقهم وما يتعلّق بهم من أمر، ولذا فالرّفض للرّفض في مثل هذه الأحوال يصبح مشروعاً حيث لا عيب ولا نقيصة تلحقه، ويجب الإطاحة بأصحابه من أجل تقدّم ملحمة ممارسة الحرّيّة إلى بلوغ الغايات العظيمة.

ولأنَّ الرّفض للمظالم حقّ؛ فهو الدّافع القوي لتحرير الإنسان من قيد الظّلم والإقصاء والتغييب وما يترتّب عليها من أفعال وأعمال الفساد وسفك الدماء بغير حقّ، ولأنَّ الإنسان خلق في أحسن تقويم؛ فهو خلق ليكون حرّاً في مرضاة خالقه تعالى، ولأنَّه كذلك فليس له بدٌّ إلّا أنْ يكون رافضاً لكلّ ما يسيء إلى خلقه في أحسن تقويم، ولهذا تفجّرت الثّورات العظيمة في الوطن العربي ليثبت من خلالها الشّعب الثائر أنَّ الرّفض لمطالب من خُلق في أحسن تقويم لا بدّ وأن يُرفض؛ فكان الرّفض في مواجهة الرّفض مفجّراً للثّورات في الميادين والسّاحات والشوارع والأزقّة العامّة وفي كلّ مكان فيه رافضين للطّغاة؛ فتهاوت عروشٍ، وعروشٍ تتهاوى.

ولأنَّ الرّفض للباطل حقّ، جاءت الثّورات الشعبية في الوطن العربي محقّة للحقّ وزاهقة للباطل، ولأجل سلامة الثّورات من التأزُّمات المفاجئة،

ينبغي أخذ الحيطة والحذر ذلك لأنَّ الأعداء كثرة من الخارج؛ فلا ينبغي التأخير في إعادة تنظيم شؤون الدّولة وبناء مؤسّساتها دون رفضٍ لآخر يفيد في البناء والإعمار والإصلاح.

ولذا عندما تتفجّر الثّورات الشعبية ينبغي أن يكون الرّفض للظلم كاملاً لا متجزئاً، حتّى لا تضيع الفرصة بعد أن تمّ اقتناصها؛ فلا مساومة على الحرّية، ولا قبول بتجزئتها أو التنقيص منها مع الطُّغاة الذي سيقبلون بإعطاء التنازلات تلو التنازلات عندما يشعرون أن الدوائر بدأت تضيق بهم؛ فهم بقبول النزول من على قمّة سلم السّلطان من أجل البقاء على أي مستوى من مستويات السلّم السّلطاني، وهكذا سيظل الأمر يمتدُّ إيجاباً حيث كلّما نزل الطّاغية درجة من على السلّم السلطاني صعد الشّعب درجتين على ذات السلّم، وهكذا كلّما نزل الطّاغية درجتين صعد الشّعب أربعة درجات تجاه قمّة السلّم السّلطاني، أي أنَّ الشّعب الثّائر صعوده يتضاعف كلّما قبل الطّاغية كرهاً بالتّنازل درجة؛ فالصّعوبة فقط في البداية، بداية الصمود الرّافض مع القبول بالمواجهة الحقّة للطاغية؛ فإذا عرف الطّاغية أنَّ الشّعب قد قرّر رحيله، سيقولها بصوت عالٍ (فهمت، الآن فهمت، فهمت، فهمت....الخ فهمت)، لذا فمن فهم رحل كما هو حال (زين العابدين بن على)، ومن لم يفهم بعد سيستسلم للأمر الواقع كما استسلم الرّئيس السابق حسنى مبارك الذي أصبح بين فكّي الشّعب ومطاردة القانون له ولمن تربطه بهم علاقات ارتكاب المظالم والمفاسد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهكذا سيكون الأمر وفقاً لقاعدة (إرحل خير لك من أن ترحّل).

ولأنَّ الرّفض حقّ؛ فيجب أن لا يحرم أحد منه كونه حقّ، ولكن أن يصبح الرّفض على حساب حقوق الآخرين؛ فهو بدون شكّ باطل، ولذا ينبغي

أن يرفض ذلك الرّفض حتَّى لا تلحق الآخرين المظالم، وعلى الجميع المشاركة في حمْل المسؤولية كونها أمر (حِمل) يخصّهم وأن يتحمّلوا ما يترتّب عليها من أعباء جِسام في سبيل ممارسة الحرّية عن إرادة.

ولأنَّ المشاركة في حَمل الحِمل يجعل حَملَهُ ميسّراً؛ فقبل أن يُحمل الحمل يجب أن يعرف المشاركين في حمله إلى أين سيحمل؟ حتّى لا يجدون أنفسهم يحملون ثقلاً في غير الاتجاه الذي ينبغي أن يوجّه إليه، ولهذا فالمشاورة أوّلاً، وحمل الحمل ثانياً، وهنا فالشّورى لا تقتصر على فئة أو جماعة دون أخرى، بل هي قاعدة عريضة لكلّ النَّاس مثنى وثلاث ورباع، وأيٍّ عددٍ يمكن أن يكون وفقاً للأمر الذي يشتركون فيه، أي أنَّ الأمر المتعلّق بمن يتعلّق الأمر بهم هو الذي يحدّد عدد الشركاء، حيث لا مجال لأن يحرم أحداً من المشاركة التي هو أحد عناصر أمرها، ولهذا عندما يقرّر الشركاء حمل الحمل بعد مشاورة سيكون عبء الحمل الثقيل ريشاً مفرّقاً على ظهور الشركاء.

إذن الحلّ كونه قيمة حميدة لا يمكن أن يكون حلّاً ناجعاً إلّا إذا كان بين النَّاس شورى، مصداقاً لقوله تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ}[18] في هذه الآية يخاطب الله عزّ وجلّ رسوله الكريم ويلزمه بالمشاورة في الأمر، أي وكأنّه يقول، في وجودك يا رسول الله لا ينبغي أن تقرِّر أيِّ شيء يتعلّق بالنّاس نيابة عنهم، بل ما يتعلّق بهم من أمرٍ يجب أن تكون فيه في حالة شورى معهم، ولذلك كانت الآية (وشاوِرْهم في الأمر) موجَّهة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبيِّن له أهمية المشاورة في الأمر مع الذين يتعلّق الأمر بهم.

[18] آل عمران 159.

وبعد أن تتمّ المشاورة في الأمر الذي هو بين النَّاس (شركاء فيه) يجب أن يؤخذ القرار الذي أصبح العزم فيه واضحاً حيث لا تردّد من بعد مشاورة تفضي إلى قرار عن وعي وإرادة ورغبة، (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكلّ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)، أي إذا بلغت مرحلة اتخاذ القرار، واتّخذته بعد المشاورة فتوكّل على الله لتنفيذه وفقاً لِما صمّمت عليه من رأي، أي لا يجب عليك أن تتأخّر؛ فأمضي حيث ما عزمت؛ فإنَّ الله يُحب المتوكّلين عليه في تنفيذ أمورهم التي هي في مرضاته تعالى.

وعليه جاء الأمر في قوله تعالى: (شَاوِرْهُمْ) مطلقاً لا مقيداً على أمرٍ محدّدٍ، أي شاورهم يا محمَّد في كلّ أمر من أمورهم المؤدّية إلى علاقات بينهم، والمشاورة بين النَّاس جاء النصُّ عليها فيما لم يرد (ينزَّل) بشأنه نصاً واضحاً مُبِيناً؛ فالذي نزل بشأنه نصّاً قرآنياً لا شورى فيه، بل به يتمّ الالتزام والاتِّباع مع فائق الطّاعة.

ولأنَّ الشّورى هي البوتقة التي ينصهر فيها ما يؤدّي إلى بلوغ الصواب والرّشاد؛ فهي حقّ يجب أن يُعطى ويُمكَّن النَّاس منه، وإن لم يعط سيتمّ أخذه كلّما تهيأت له الظروف.

والشورى ذات مرامي منها:

. تُمكِّن من معرفة خير الأمور بين النَّاس وأشرّها.

. تُمكِّن من اتباع الحقّ بعد إظهاره متجلّياً بين النَّاس.

. تُمكِّن المتشاورين من الاختيار عن إرادة واعية ومعرفة تامّة بما يجب.

. تُمكِّن من معرفة واكتشاف المتميِّزين في المجتمع فكراً واستعداداً وقدرةً وقدوةً حسنة.

. تُمكِّن المشاركين فيها من المشاركة في حمْل أعباء المسؤوليات الجسام.

. تُمكِّن النَّاس من معرفة الكيفية التي بها تتيسّر الأمور وتصبح قابلة للتنفيذ وفقا لِما هو متاح لديهم من إمكانات.

. تُحسِّن من المستوى المعرفي للمتشاورين وترتقي بهم إلى ما يفيد وينفع.

. تُمكِّن الأفراد والجماعات من الانتماء إلى الوطن الذي هم فيه يتشاورون في كلّ أمرٍ يتعلّق به.

ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشاوراً لمن يتعلّق الأمر بهم سلماً وحرباً وعهداً وموثقاً. ويا ليت النَّاس من بعده كانوا على هدى الشّورى سياسة واقتصاداً واجتماعاً، بل اليوم الانحرافات عن الشّورى هي السائدة، ممّا جعل الأمور في أوطان المسلمين تزداد تأزُّماً؛ فحكم الفرد المطلق، والأسرة المطلقة، والجماعة المطلقة، والقبيلة المطلقة، والحزب المطلق هي بداياتها مُخَالفة، ونهاياتها جريمة ما أنزل الله بها من سُلطان، ولا حلّ للتأزُّمات إلّا بالشّورى في الأمر لمن يتعلّق الأمر بهم.

وفي حالة ما لم يكن الرّسول صلى الله عليه وسلم معهم، أو من بعده يصبح الأمر بينهم شورى مصداقاً لقوله تعالى: {وأمْرُهُم شُورى بينهم}[19].

إذن بكلّ وضوح إنَّ الأمر الذي يتعلّق بالنّاس في فترة الرّسول كان في حالة شورى بين الرّسول والآخرين الذين يتعلّق الأمر بهم. أمَّا من بعده فيترك الأمر بين الذين يتعلّق بهم شورى يقرّرون ما يشاءون فيه، وينفّذونه كما يشاءون وفقاً لما يرون.

وكلمة (أمرُهُم) تتكون من جزأين هما:

. أمْرٌ.

. وهُم.

[19] الشّورى 38.

فالأمر هو ما سبق تبيانه، أمّا (همّ)؛ فجاءت مطلقة، أي كلّ من همّ على علاقة ارتباط مع الأمر، ولفظة (بينهم) الظرفية تعني أن تقتصر الشّورى في الأمر على الذين يعنيهم الأمر فقط ولا مكان لغيرهم، ولتأكيد هذا الخصوصية قال عزّ وجل (بينهم)، ولم يقل بين الحاكم والمحكومين، أو بين السّادة والعبيد، أو بين المسؤول وغير المسؤول. وعليه: فالشورى فضيلة خيّرة مأمور بها وقيمة حميدة مفضّلة في أخلاق النَّاس كونها رافداً مهمّاً في تحسين الاختيار الذي يصبّ في قرار الإرادة الناتج عن الوعي الجمعي، ومن شاور النَّاس شاركهم فيما يعقلون، وذلك من أجل تحرّي أفضل السُبل التي تقود إلى نجاح فكرة ما، ذلك أنَّ أيِّ قرار بإرادة لا يستند إلى المشاورة؛ فهو مبني على نقص في الفكرة، ولذا فالعلاقة قويّة بين الإرادة والأمر والواقع والظرف الذي هو فيه؛ فالإرادة قيمة تُمكِّن من اتخاذ قرارات وفق معطيات واقعية، وهذا الواقع إنّما يتمثّل في أفراد الشّعب الذين يتعلّق الأمر بهم، وكلّما كانت دائرة الشّورى متَّسعة للذين يتعلّق الأمر بهم، كان الاختيار أقرب إلى الواقع، أو مطابقاً له، وبالتّالي كان قرار الإرادة ينسجم مع هذا الواقع الذي يُهيّئ له في دائرة الممكن.

ولأنَّ الأعمال تتفاضل وتختلف درجاتها، وشرط نجاح الأعمال سلامة المعتقد، أو نجاح الفكرة أو الأفكار التي تقوم عليها تلك الأعمال، ومن أجل تطابق الفكرة النظرية مع الواقع العملي قدر المستطاع وجبت الشّورى التي تؤسّس على الإرادة من أجل ممارسة الحقّ والعمل على إحقاقه.

وهنا الشّورى لا تقتصر على فرد أو صديق أو جماعة دون أخرى، وإنّما كلّما اتسعت دائرة الشّورى، اتّسع مجال الاختيار، وحتّى الذين لا تظنُّ بهم خيراً يدخلون ضمن الشّورى التي بأسبابها تتطهّر أنفسهم أو تقتدي

للأحسن والأقوم؛ فمن خلال الشّورى يتمّ الحصول على أفكار عقلية وخلاصة تجارب تستند إلى أساس واقعي، من خلال الذين تتمّ استشارتهم؛ فمجموع الأفكار التي يتمّ استخلاصها شورى إنّما هي نتاج تجارب وخبرات وحاجات متنوّعة ومتطوِّرة إمّا مقتبسة من الواقع من خلال المشاهدة بإعمال الفكر وعملية التأمل، أو مكتسبة منه على أساس تجربة سابقة؛ فهذه الشّورى وإن كانت فكرة ذهنية، إلّا أنَّها تكوّنت من معطيات واقعية، وعلى هذا الأساس يستطيع المشاور أن يُركِّب من خلال إدراكه لِما هو واقع مدركات وتصورات جديدة تُسهم أو تؤدّي إلى إنتاج معرفة مضافة بأساليب أكثر فائدة ونفعاً في صناعة المستقبل الأفضل الذي تؤسّس عليه الحلول موضوعيّاً.

إذن الشّورى أمرٌ يستوجب الأخذ به والعمل عليه؛ فهي قيمة حميدة وفضيلة خيّرة؛ فمن يريد أن يكون من الذين يأملون بلوغ الحلّ؛ فعليه بالشّورى في كلّ أمر مستوجب الاستشارة فيه، ولذا فإنَّ الشّورى هي إغناء الفكرة من استظهار آراء الآخرين لمعرفة ما لديهم من خبرة ومعرفة ورأي، وكذلك فهي تشدّ أواصر الرابطة الجماعية والمجتمعية بين من يتعلّق الأمر بهم؛ فالمشورة تنوّر الأفكار وتوضّح الأمور، ممّا يضفي زيادة في الفهم عندما يقدم العقل على الاختيار وخاصة في الأمور المصيريّة التي تحتاج إلى إمعان النظرة وتقليب الفكرة، فإنَّ في ذلك من الفوائد والمصالح ما لا يخفى على عاقل.

إذن الاستشارة تؤدّي إلى صواب الرّأي، ولا يكاد المشاور أن يخطئ، وإن أخطأ بأسباب عدم الكمال فقد شارك من استشارهم من الذين يتعلّق الأمر بهم حمْل المسؤولية، ومن هنا يتّصف الشّعب بالقوّة عندما يتمكّن أفراده من ممارسة الحرّية بأسلوب الشّورى في كلّ ما يتعلّق بهم من أمر.

الأمن في زمن ربيع النَّاس

في عصر ما قبل الثّورات العربية الرائدة كان الأمن في أساسه عسكري، وفي هذا العصر لن يكون هو المفردة الوحيدة، ولن تكون له الصدارة، بل أنّه البعد الأخير الذي يترتّب على تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ فالجيوش والاستخبارات التي قلنا عنها في كتابنا **كسر القيد بالقيد** الذي أصدرناه في العام 2001م (أنَّها لا تعرف إلّا المتوقّع؛ فستكون من غير شكّ هي المعرّضة لغير المتوقّع الذي سيفاجئها بنزيفٍ قد ينذر بعصر النّهاية في الوقت والمكان غير المتوقّعين)؛ فهذا ما حصل بالتّمام؛ فبعد أنْ كانت كلّ الأجهزة القامعة لحرّيّة المواطنين تعتقد بأنَّها الأقوى والأقدر على المواجهة، أثبتت أنَّها الأضعف بعد أنْ قرّرت الشّعوب العربية بلوغ الحلّ وقبلوا المواجهة ودفع الثّمن في سبيله، حتّى

بلغت المأمول بإسقاطها كلّ الأجهزة القامعة للحرّية؛ فكان من ورأي ذلك مصير الطُّغاة بين أيديها ترحّل من تشاء، وتحاكم من تشاء، وتعفوا عمّن تشاء، وتسقط من تشاء طوعاً وكرهاً.

وعليه: أصبح أمن المواطن من أمن الوطن بعد إن كان أمن الوطن من أمن قمّة السّلم السّلطاني الطّاغي؛ فالنَّاس الذين عانوا ويلات العذاب من تلك الأجهزة القامعة والمكمّمة لأفواه المواطنين، لا يرون أمنٌ يتحقّق للوطن والمواطن بدون أن يتحقّق لهما الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، ومن ثمّ يأتي الأمن المنظّم لعلاقات الأفراد والجماعات وعلاقات الشّعب بأسره بمؤسّسات الدّولة وعلاقاته مع الآخرين في بقاع المعمورة.

ربيع الأمن السّياسي

يُعدُّ الأمن السياسي من أهمّ المرتكزات الرئيسة لممارسة الديمقراطية، ولكن كيف يتحقّق هذا الأمن؟ عندما يَتسلّم كلّ فرد في الدّولة حقوقه كاملة ليمارسها إرادة حرّة، ويؤدّي واجباته دون تأخّر أو سلبيّة، ويحمل مسؤولياته ويتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء، عندها يستقر الأمن الذي يُمكِّن الشّعب بمختلف فئاته من الإنتاج والإبداع، ومن هنا فالمشاركة في الأمر الذي يتعلّق بمصير الشّعب تُعدّ اللّبنة الأولى في بناء الثِّقة بينهم؛ فالسياسة الداخلية أو الخارجية تُعدُّ أمراً يتعلّق بمصير الأفراد والجماعات داخل الدّولة؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحلَّ محلّ الآخر إلّا إذا كان عاجزاً أو مريضاً أو قاصراً بأيّة أسباب؛ فالتغييب والإقصاء زمنه قد ولّى، وجاء زمن المشاركة في الأمر كلّ وفق جهده وإمكانياته وحقوقه وواجباته ومسؤوليّاته.

ولذا فبالأمن السياسي يتمّ بناء الثّقة واستمرارها بين النَّاس، وعندما تبنى الثّقة على هذا الأساس، ينتهي زمن التأمر وتنتهي الخيانة، ويسود الاستقرار نفس المواطن؛ فلم يعد في الوطن طاغية، بل الوطن كلّ الوطن محرّر وتحت إرادة النَّاس، لا أحد مغيّب، ولا أحد مقصى، ولا أحد مزجّ به في السجون بغير حقّ، ولا أحد محتكر للسّلطة؛ فالسّلطة بين النَّاس شورى، ولا قمّة تعلو قمّة الشّعب؛ فمن يتمّ اختياره قمّة لفترة زمنيّة قابلة للتجديد فهذا الأمر يتطابق مع الإرادة وفقاً للنصّ الدستوري ليكون قمّة في الوطن لا أن يكون قمّة على رأس الوطن؛ فرأس الوطن قمّته الشّعب ولا أحد غير الشّعب.

إذن عندما تسقط نظرية الأمن العسكري، ويتمكّن النَّاس من المشاركة في إقرار كلّ أمر يتعلّق بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية تصبح الثّقة هي المتغيّر الرئيس في التعامل وتكوين العلاقات بين النَّاس، وتصبح كذلك الرّقابة على حسن الأداء وحسن الأمن مسؤولية يتحمّلها الجميع، حيث أصبح كلّ شيء مكشوفاً على البلاطة؛ فلا يحقُّ لأحدٍ أن يخفي شيء عن قمّة الوطن حتّى ولو كان قمّة فيه، لقد انتهى زمن الاختلاسات وتزوير الحقائق وتزوير القرارات، وتزوير الانتخابات، كما انتهى زمن التخويف والتطاول على كرامة الأفراد والجماعات، وحلّ محلّه الاعتراف والتقدير والاحترام قيماً سائدة بين المواطنين ذكور وإناث، وسادة قيم تقبّل الآخر واستيعابه دون أحكام مسبقة بتقارير مزيّفة وملفّقة من قبل أجهزة الأمن التي كانت لا تشكّ في أحدٍ غير المواطنين أوّلاً والأجانب ثانياً.

إذن لقد انتهت كلّ أسباب الفتنة التي كانت توقد نيرانها من قبل الطّغاة، بغاية أن يلهى النَّاس في قضاياهم العدائية لبعضهم البعض، وعندما يلتجيء طرف إلى قمّة السّلطان وهو قابل لأن يقدّم له التّنازلات التي

يعرف أنَّها مرغوبة من قِبله؛ فحينها تسنده أجهزة الأمن المنظورة وغير المنظورة في مغالبة الطّرف الآخر الذي لم يقبل بتقديم التّنازلات أو أنَّه قبل بتنازلات أقل من تلك التي قبل بتقديمها غيره.

وعليه: عندما يتحقّق الأمن السّياسي تنتهي المخاوف كما تنتهي الأحقاد والكراهيّات والدّسائس بين النَّاس، ويحلّ محلّها المحبّة والمودّة والتّعاون والتّوافق والانسجام والإخلاص مع وافر الصدق في القول والفعل والعمل والسلوك؛ فتتهذب الأخلاق التي تدفع النَّاس إلى بعضهم البعض في لُحمة الوطن من الحدود إلى الحدود.

إذن لا يعقل أن يكون المواطن آمناً في وطنه وهو محروم من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمل مسؤوليّاته، وفي مقابل ذلك عندما يكون مشاركاً بدون شكّ سيكون مواطناً فاعلاً أمناً حيث لا مخاوف تهدّد وجوده وإرادته، ولذا فلم يعدّ لديه ما يدعو إلى التآمر والانطواء والسلبية والانحرافات التي تؤدّي إلى خلل أمن الوطن والمواطنين.

ومن هنا فمن يُحرم من ممارسة الحرّية ليس له بدّ إلّا أن يكون معارضاً لمن كان سبباً في حرمانه، ثمّ سيكون رافضاً، ومن بعدها يصبح مواجها متحدّياً حيث لا قبول لشيء دون بلوغ الحلّ الذي به تعيش النَّاس ربيعها المأمول.

فربيع النَّاس السياسي تملؤه السّكينة والطمأنينة والأمن، حيث سيادة الشّعب تسود الوطن قراراً وتخطيطاً وتنفيذاً ورقابة وتقويماً وبناءً وتطلّعاً، دون أنْ يحتكر أحد فيه السّلطة؛ فلا توريث، ولا ديمومة لقمّة سلطانية، بل الانتخابات وحدها قادرة على الفرز الديمقراطي لمدّة دستورية محدّدة، ومن هنا فلا إملاءات فوقية، ولا حصانة إلّا حصانة الدّستور، الذي به

أصبحت مؤسّسات الدّولة معتبرة قويّة، وقوانينها شفَّافة، ومستهدفاتها العمل من أجل الوفرة الإنتاجيّة وتقديم الخدمات مع وافر الجّودة.

في ربيع النَّاس المكوّنات السياسية على المستوى الوطني صفاتها شعبية، لقد انتهى زمن العصابات والتخويف، وتمكين الأبناء والجهلاء من الأقارب من رئاسة مؤسّسات الدّولة؛ فساد القانون المنظّم للعلاقات بين مكوّنات المجتمع المدني والمكونات الحكومية لمؤسّسات لدّولة.

القضاء سُلطان مستقل لا سُلطان عليه إلّا الدّستور الذي صاغه الشّعب عن إرادة؛ فأصبح المواطن يحترم القانون حيث لا مخاوف من ظالمٍ ولا مظالم، وقوانين المحاماة كفيلة بتبرئة من هو بريئاً وإدانة من هو مداناً.

أمَّا السّجون السياسية فأصبحت في خبر كان، كونها ذات علاقة مباشرة مع تلك الأنظمة القمعية الطّاغية الظّالمة، ولذا كلّما ساد الظلم والتكميم والطّغيان قابله الرّفض والاعتراض والتمرّد والمواجهة، ولهذا كان كلّ من يقدم على شيء من هذه المعطيات النضالية يزج به في السّجن لا لشيء إلّا لأنَّه يأمل الحرّية كما غيره من المواطنين يأمل.

في ربيع النَّاس أصبح للسلطة دلالة ومعنى، فللوزير صلاحيات واختصاصات قانونية تمكّنه من اعتبار الوطن والمواطن، كما تمكّنه من استمداد الثّقة في نفسه كونه لم يكن كما هو حال أولئك الوزراء الذين كانوا كتبة تقارير لرأس الدولة ليس إلّا، وبحمله أعباء المسؤولية المناطة به يتمكّن أيضاً من نيل الاعتراف والتقدير والاعتبار من الشّعب.

ولذا فالمسؤول في ربيع النَّاس هو القادر على تفهُّم قضايا الشّعب وفقاً للأولويّات (الحاجة ومشبعاتها)، وهو الذي يتألم إن انحرف مواطن ووضع في السجن، ذلك لأنَّه يعتقد أنّ مسؤوليّته هي القضاء على كلّ ما من شانه أن يدفع المواطن إلى الانحراف المؤدّي به إلى السجن، ومن

هنا فمن مهامّه إخراج النَّاس من السّجن ببرامج وخطط مدروسة تدريباً وتأهيلاً وتعليماً وليس مهمّته الزَّجُّ بالنَّاس في السّجون، ومن هناء جاء ربيع النَّاس عصر إنعتاق من كلّ القيود.

فرئيس الدّولة المؤسّساتية الذي يتمّ اختياره من قبل الشّعب فكما هو مسؤول فهو مسائل أمام المؤسّسة المعتمدة دستوراً من قِبل الشّعب؛ ولذا فرئيس الدّولة قمّة في الوطن وليس قمّة على رأس الوطن، ذلك لأنَّ رأس القمّة في الوطن هو الشّعب ولا أحد سواه.

مكوّنات المجتمع المدني إرادية كلّ قوانينها وتشريعاتها مواليد دستورية؛ فلا يصاغ شيء مخالف للنّصوص الدّستورية، ولهذا فلا مخاوف، لقد انتهى زمن التبعيّة العقائدية تغفيلاً وتخويفاً وإكرها، وجاء ربيع النَّاس الحرّية تمارس مع مراعاة مصلحة الوطن فوق الجميع.

ربيع الأمن الاقتصادي

الأمن الاقتصادي علم لا يتمّ التمكّن من الإلمام به وبلوغه إلّا عن طريق سياسات وخطط مرسومة في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع؛ فالنَّاس دائماً لهم من الحاجات والمطالب ما يستوجب إشباعاً غير ثابت، ذلك لأنَّ الحاجات في حالة تطوّر؛ فإن لم يواكبها الإشباع الموازي لتطوّرها فستظلُّ مولّدة للقلق والإطراب والخوف، وعندما يبلغ الحال بنقص مشبعات الحاجات المتطوّرة، تنتشر المفاسد بين النَّاس رشوة وتزوير وشراء ذمم، وانعدام ثقة؛ فيكثر المنحرفون والمتسوّلون ويهتز الأمن وتفقد السيطرة عليه، ممّا يجعل القلق منتشراً بين النَّاس في مساكنهم وأعمالهم وفي الطُّرقات والأماكن العامّة، ممّا يحفّز الجميع إلى الالتفات إلى المصدر الذي يكمن وراء تلك العلل، ولذا فعندما يلتفتون لا يجدون غير

النَّظام بقمّة سلطانه مسبّباً في ذلك؛ فيندفعون مطالبين إرادة بالإصلاح، ولكن بتكرار المطالبة بغير فاعلية تتغيّر الاتجاهات من المطالبة بالإصلاح إلى البحث عن الحلّ وبأيِّ ثمن حتّى يبلغوه بما يتوّج لهم أمنهم الاقتصادي. انطلاقاً من حقّهم في التملّك، وحقّهم في البيع والشراء، وحقّهم في ثروة الوطن دون ميل أو انحياز؛ حينها يصبح بحقّ متوسط الدّخل العام يساوي مجموع الدّخل على عدد المواطنين أمام الفرص المتساوية، مع وضع حدّ أدنى للمعاشات والضمان الاجتماعي دون أيِّ غفلة عن أهميّة تحوّل النَّاس إلى الإنتاج وفقاً للقدرة والمهارة والتخصّص والخبرة والتأهيل.

ولأنَّ الملكية حقّ للجميع فلا يحقّ لأحد أن يُحرم منها، ولا يحقّ لأحد أن يحتكرها ويُسوِّقُها كما يتراء له، وإذا ما حدث مثل هذا الأمر فلا بدّ أن يؤدّي إلى انعدام الثِّقة بين المحروم منها والمحتكر لها، وعندما تنعدم الثِّقة بين النَّاس، هل يمكن أن يكتُبَ النجاح لنظرية الأمن العسكري؟

إذا حاولنا أن نستنبط الإجابة من عامّة الشّعب عندما يخاطبهم الحاكم بقوله إنّني جئت من أجلكم، ولذلك أوليت اهتماماً كبيراً بتحقيق الأمن في البلاد، فماذا ستكون الإجابة؟ في اعتقادنا ستكون الإجابة مبنيّة على سؤال آخر وهو، إذا كان تحقيق الأمن نتيجة لما يُخيف؛ فمن هو مصدر الخوف أيّها الحاكم؟ إذا كان الخوف من الشّعب؛ فلمن سيكون الأمن في هذه الحالة؟ وإذا كان الأمن من أجل القضاء على الخوف؛ فمن يا ترى المخيف في أوطان التكميم والحرمان من إشباع الحاجات؟ ألا يكون ذلك الطّاغية الذي قال لمواطنيه لقد جئت من أجلكم، أي جئت من أجل حرّيتكم وأمنكم ونعيمكم؟ ألا يكون بحقّ هو العلّة ورأى كلّ علّة؟ لهذا تفجّرت الثّورات العربية التّاريخية لتجيب على كلّ هذه التساؤلات

بموضوعية دون أن يُظلم أحد؛ فكانت الإجابة (**إرحل**) كافية وشافية لغل المواطنين الكرام.

ولذا فإنَّ زيادة عدد أفراد الشرطة وأفراد الجيش من أجل تحقيق الأمن هو في حقيقة الأمر زيادة لعدد المستهلكين الذين همّ عالة على جهود الآخرين كما هو حال الأطفال وحال العجزة والمعاقين غير القادرين على الإنتاج.

إذن ثقافة الأمن العسكري هي ثقافة صراع مع الداخل أو مع الخارج، وهذه السياسة زمنها قد ولىّ، ولن يجد متأسفين عليه، فالأهمّ لعصر اليوم هو تحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن بضمان حقوقه وأدائه واجباته وتحمّله لمسؤولياته؛ فالمواطن في دول المجتمعات النّامية في حاجة لرأس مال يُمكِّنه من ممارسة مهنةٍ أو حرفةٍ تُمكّنه هي الأخرى من الحياة المنتجة لا الحياة المستهلكة؛ فينبغي على المصارف أن تَقرُض المواطنين قروضاً استثمارية بضمانات قانونية حتَّى لا يضيع الاقتصاد الوطني هباءً منثور.

ولذا يجب أن يتحوّل مئات الآلاف من رجال (البوليس) ورجال الجيش المجنّدين للأمن العسكري، أن يتحوّلوا من المعسكرات والثّكنات إلى مواقع الإنتاج بعد أن يتمّ تأهيلهم بعلوم التقنية الحديثة، وذلك لأجل الإنعتاق من القيود العسكرية الرّهيبة، ولأجل التّنمية وزيادة الإنتاج الذي يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الدّخل العام لكلّ مواطن؛ فالأمن الدّاخلي والخارج في عصر الانعتاق أمنٌ تقني وليس أمن كتابة التقارير في المواطنين وتسويد ملفّاتهم بغير حقّ؛ فكتابة التّقارير لم تعدّ في هذا القرن مهنة أمنية ولا حتّى إنسانية، بل هي عمل من لا عمل له، ولأنَّها كذلك؛ فينبغي أن

يؤهّل أولئك الذين تعوّدوا كتابة التقارير في أفراد الشّعب إلى السهر من أجل أمن الوطن سياسيّاً واقتصادياً واجتماعياً.

إذن عندما تتوفّر مشبعات حاجات المواطنين الغذائية والمائية والإعمارية والفلاحية والبنائية، يتوفّر الأمن العام في المنازل والمصانع ومراكز البحوث المتقدّمة، وأماكن الخدمات العامّة وفي الأسواق وأماكن السياحة وإنتاج الغذاء والدواء.

وعليه: في زمن الرّبيع الاقتصادي تقنية تحلية المياه من البحار والمحيطات عالية الجودة، ولم تعدّ غالية التكلفة؛ ولهذا فالأرض ليس لها بدٌّ إلّا أن تزداد اخضراراً، وحدائق القرى والمدن تزداد اتّساعاً، وعدد الذين يتعرّضون لغسل الكلى يتناقص ويكاد أن ينعدم، وفرص العمل تتيسّر بدرجة لم يعدّ هناك من بعدها مكاناً للمتسوّلين على الأرصفة وقارعات الطّرق وأمام المساجد، إنَّه ربيع إنتاج التقنية المتنوّعة والمنافس بها من أجل الرّقي بالإنسان أينما تحرّك وسكن؛ فهكذا الحاجات تُشبع، وكذلك سجون السّرقة تقفل، وهكذا يصبح الأمن سكينة في أنفس المواطنين سائداً في المنازل والأسواق والمقاهي والمتاجر والأماكن العامّة، وكذلك في الشواطئ والمدن والقرى السياحيّة؛ فالسيّاح اتخذوا أوطان الثورات العظيمة قبلة لهم بما تزدهر به من تاريخ.

الطّاقة الجديدة والمتجدّدة في الوطن متسع الأركان تتجدّد، إنَّها الطّاقة النقيّة شمس ورياح، دون غفلة عن أهميّة التوسّع في التنقيب عن الذّهب الأسود والغاز وكلّ شيء يتوظّف، ممّا جعل استيعاب الأيدي العاملة الفنية ضرورة بعد تمكين المواطنين من فرص العمل المتنوّعة، وهكذا سيظل سوق العمل يتّسع وهو يطالب بالمزيد.

وما أجمل المصارف وهى تقرض المواطنين قروضاً لإنشاء المشاريع الصغرى وهي أكثر جمال عندما تستثمر رأس مالها الوطني من أجل المواطنين، ومن هنا يصبح الأمن الاقتصادي بين أيدي النَّاس محبّة ومودّة واعتبار وتقدير.

ربيع الأمن الاجتماعي

المجتمع تكوين طبيعي يعتمد على العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ولا يمكن أن تكون هذه العلاقات والتفاعلات صادقة إلّا إذا كانت الثِّقة متبادلة بينهم؛ فعندما يتربّى النشء على قيم حميدة تُرسِّخ حبّ الأسرة وأهميّتها، وحبّ الوطن وأهميّته، وحبّ العلم والعمل وأهميّتهما الحياتية، وحبّ الآخر وأهميّة تقديره واعتباره واحترامه وتقبُّله واستيعابه من أجل القضايا الوطنية والإنسانية حينها تصبح المسؤولية حملاً بين النَّاس وليست ثقلاً على كواهلهم.

فمسؤولية الدّفاع عن الوطن التي كانت واجباً وطنيّاً، أصبحت قابلة لأنْ تكون واجباً إنسانياً ومصلحيّاً تشترك فيه أكثر من هويّة؛ فمن خلال المنظّمات الإنسانية إنْ علم أعضاؤها بأنَّ في أوطان التكميم تسود المظالم على شعبٍ من الشّعوب من قبل القمّة الطّاغية فيه، سيتدافعون إليه وفقاً لما هو ممكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع لإنقاذ أولئك المظاليم الذين يرمون بالرّصاص الحي جهاراً نهاراً.

وعليه: لا يمكن أن يستقرّ الأمن الوطني إلّا إذا تمكّن النَّاس من التعليم بحريّة، وتمكّنوا من العمل بيسر، وتمكّنوا من إشباع حاجاتهم المتطوّرة

والمتنوّعة وفقاً للجهد والقدرة والرّغبة، وتمكّنوا من إلغاء قانون الطوارئ الذي يفرضه قمّة السّلطان كلّما تظاهر الشّعب من أجل الإصلاح.

ولذا ففي ربيع النَّاس لا وجود لقوانين الطوارئ، الوجود للحرّية الميسّرة للممارسة عن إرادة، ولا وجود للبطالة والمتسوّلين والنَّائمين في المقابر وعلى الأرصفة العامّة، ولا وجود للمستهلكين، الوجود لفرص العمل المتوّفرة والمتنوّعة، والإنتاج المُصدّر بعد إشباع حاجات المواطنين، والمستوى الصّحي الممكّن من بلوغ المقدرة والاستطاعة.

ولم يعدّ هناك وجود لتلك المناهج التي تعلّم المتعلّمين دخول الكتب ولا تعلّمهم كيف يخرجون منها إلى ميادين سوق العمل المُنَافِسة، ولا وجود لتلك المناهج والمقررات الدراسية التي كان لها موقف من الآخر بأسباب فرضت من ذلك النَّظام الذي سقط بضربة واحدة من الثّورات التَّاريخية، ممّا جعل مناهج اليوم عصريّة المعلومة والقيمة والفائدة على المستوى الوطني والمستوى الإنساني؛ فالمعرفة الواسعة والعلم التخصّصي يمكّنان الإنسان من الإبداع والمنافسة وكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى زيادة الإنتاج.

فالإدارة التي كان يلاحقها العاملون برغم العراقيل التي تواجههم بين الحين والآخر، ستكون هي الوسيلة الرائدة في ملاحقة المبرمجين والمخطّطين والمنفّذين باستخدامها للتقنية المعلوماتية، فإذا أردت مشورة أو مقترحاً أو مساعدة لحلّ معضلة أو مسوّغاً جديداً فعليك باستخدام آخر ما وصل إليه الاختراع التقني سواء في زمن الإنترنت أو في الزمن المستقبل من بعدها الذي سيكون بالضرورة متميِّزاً في السّرعة واليُسر من أجل تقديم الحلول وتقديم الخدمات المتميِّزة والمتنوّعة.

ولأنَّ هذا العصر هو عصر تقنية المعلومات؛ فإنَّ الثّورة الإدارية للمعلومات ستكون هي الوسيلة المثلى لتحقيق النجاح في جميع المجالات المختلفة؛ فقد انتهى الزّمن الذي كان فيه البشر يقفون في طوابير لا لأجل النَّظام واتّباع أساليبه، ولكن لتوّغُل البيروقراطية الإدارية في أماكن تقديم الخدمات، إنّها المضيعة للوقت والجهد والمال بعد أن عرفنا أنَّ الإدارة المثلى هي التي ستلاحق المنتجين والمبدعين والمخططين والمبرمجين لِتُقدّم وتُيسّر لهم الخدمات على الوجه الأفضل والأسرع؛ فبإمكانك أن تتحصّل على جميع المعلومات والخدمات من الجهاز النقّال الذي تمتلكه بأقل الأسعار، وبإمكانك أن تتعرّف على كلّ كبيرة وصغيرة تطرأ أو تستجدّ من خلال مشاهدتك لجهاز التلفاز الذي تشاهده أينما كنت.

إنَّ زمن تقنية المعلومات سيطوي الهوة بين المتقدّمين والمتأخرين، وسيطوي الزّمن كذلك عندما يتمكّن المتأخر من استخدام آخر ما توصّلت إليه التّقنية بكلّ سرعة وانضباط واستمرار، وكذلك سيؤثّر على طيٍّ المراحل التعليمية التي سادت من الماضي إلى يومنا هذا، حيث سيكون التوجّه إلى التخصصات المبكّرة التي تُمكّن المتعلّم من أن يطوي الزّمن الذي كان يُضيّعه الذي درس في تلك الأزمن، وسينتهي زمن الفصول المترتّبة من السّنة الأولى ابتدائي إلى آخر السلّم التعليمي ليحلّ محلّه زمن استيعاب المعلومة عبر الشّاشات والأجهزة الناقّلة لها سواء كان المستقبل للمعلومة في المنزل أم أنَّه في المقهى العلمي أم المكتبة العلمية، أم كان في المدرسة التي تلتزم بمقرّر لا بمراحل تعليمية منفصلة.

وهكذا ستكون المستويات الصّحية راقية بما بلغه العلم من علوم طبيّة بها تتحسّن الأحوال البدنية والنفسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية

والمعرفية والثقافية والحضارية، فأينما تكون تجد بجانبك أحدث الأجهزة الطبيّة وأفضل الأساتذة وأرقى المستشفيات، لقد انتهى زمن ملاحقة المستشفيات والأخصائيين في ميادين العلوم الطبيّة في تلك البلدان وأصبحت العلوم الطبيّة تلاحق المرضى في مناطقهم حيث يولدون ويتواجدون؛ فكلّ شيء قد تغيّر بفعل الثّورة التّاريخية؛ فالأمن الصّحي وقايةً وتشخيصاً وعلاجاً ودواءً وشفاءً أصبح ميسّراً بين أيدي النَّاس في مستشفياتهم العملاقة نوعيّاً.

ولأنَّ العلم أصبح في حالة حركة وامتداد بين النَّاس، حتّى حلّ محلّ الجهل فيهم؛ فمن هنا أصبح الجهل في خبر كان كما أصبح الإفساد في ذات الخبر، ولذا فإنَّ هذا التغيّر يستوجب مواكبة فكرية وتقنية لهذه الحركة وهذا الامتداد المستمرّ لكي يستمرّ التواصل بين الأجيال وبين الثقافات والمجتمعات.

ومع أنَّ التقدُّم التّقني وصل إلى مراحل متقدّمة من الاختراع الصناعي المتنوّع، إلّا أنَّ هذا التقدّم الآلي لن يكون على حِساب فرص العمل عندما تكون مهام الإنسان تجويد نوعيّة ما تقدّمه الآلة من خدمات للإنسان، ممّا يجعل الآلة دائماً خاضعة لسيطرة الإنسان وفي حاجة إلى علمه المطوّر لها تجويداً ولا عكس في ذلك، وعليه ينبغي أن يتوجّه العقل العلمي إلى توليد الوظائف والأعمال المنتجة التي تمتصّ الطاقات البشرية وتجعلها ذات فعالية عالية.

ولذا فالدّولة التي لا تخطط للمستقبل ولا تعمل على صناعة تجدّده علماً وتقنية بما يمكّن الجميع من المشاركة في أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات ستكون بالضرورة على هامش الحياة، وقد يستدعي الأمر تدخّلا أو منقذاً، وعليه ينبغي أن تتغيّر وظيفة الشرطي من التقليد

إلى التجديد، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج، ومن الخوف إلى الاطمئنان، ومن المطاردة على الأقدام إلي المتابعة بالليزر والإنترنت، وهكذا مهمّة الجيوش التي تؤدّيها الأعداد الكبيرة وهي في عمر الإنتاج والإبداع والبناء، طاقات معطلة تتحرّك بالأمر والنّهي وتعيش على حساب المنتجين؛ فلا خوف على أمن الوطن إذا تمكّن شعبه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمْل مسؤوليّته، الخوف على أمن الوطن عندما يحرم المواطن من امتلاك هذه الحقوق والواجبات والمسؤوليّات.

ولهذا ينبغي أن يؤهّل الموظفون في الإدارات الخدمية بالمعلومات الجديدة التي تواكب حركة التغيّر التّقني والتغيّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإلّا بالضرورة سيتم الاستغناء عنهم، أطنان السجلات وآلاف الحافظين لها ومئات الأماكن التي تُحفظ فيها لم تعدّ الوظيفة في حاجة لها، وذلك بتيسّر البديل الأسرع والأفضل.

وعليه: التعليم الذي كانت أهدافه تعليم القراءة والكتابة والتخرّج من الجامعات لم يعد هو التعليم المطلوب الذي يلبّي رغبة البلد؛ فالتعليم الحديث يهدف إلى أن يتعلّم المتعلّم من خلاله كيف يتعلّم؟ وكيف يفكّر؟ وكيف يفكّر وهو يفكّر؟ وكيف يحفّز على التغيير؟ وكيف يتصرّف عندما يكون بين مفترق الطرق؟ إنَّه تعليم إشباع الحاجة، وليس الحاجة للعمل فقط، بل الحاجة إلى النجاح والتفوّق في ميادين العمل وبالسّرعة اللازمة للمنافسة مع وافر الجودة.

وهكذا حال الخبرة لم تعد ذات جدوى إذا لم تكن متجدّدة ومتنوّعة، فالخبرة أصبحت غير ثابتة، والعمل الذي يتطلّب مهارة عالية هو الآخر تغيّر حتَّى أصبح النّوع الواحد من المهارة لا يفيد لأداء الوظائف المتنوّعة وأثناء حدوث الأزمات، ولذلك لا ينبغي الاعتماد على العلوم التي تحملها

الكتب؛ فالعلوم الواسعة اليوم هي التي تنشرها وتبثّها الشّاشات من خلال شبكة المعلومات المتنوّعة والمتجدّدة، ومن هنا فالطبيب الذي لن يفتح يوميّاً شاشة المعلومات التي يبث من خلالها أحدث ما وصلت العلوم الطبيّة إليه لن يُعد طبيباً ناجحاً.

ولذا ينبغي أن تكون أساليب الاتصالات مع الآخرين مرنة وشفّافة، وأن تكون المواصلات هي الأخرى متطوّرة وميسّرة للتّواصل والاتّصال لمعرفة الجديد، وفتح الأجواء أمام الملاحة الجوية العائدة بالمنفعة أمر ضروري، والسّرعة في تسهيل الإجراءات أكثر أهمية، وفتح البحار والمحيطات والعمل على فتح قنوات جديدة لمرور السّفن المسالمة بزمن وكلفة أقل يجب أن لا يبعد من التفكير، والضرائب والجمارك كلّها في حاجة لإعادة النّظر، لأنّ كلّ ذلك يتطلّب توليد وظائف جديدة ومفيدة؛ فالسياحة في بلدان السلام والأمن والطمأنينة والخدمات الممتازة تفتحُ فرصاً متعدّدة ومتنوّعة للدخل الممكّن من الحصول على ما يشبع الحاجات المتطوّرة.

وعليه: فإنَّ ربيع النَّاس مزدهر بالمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تنوُّع كبير في الفروق الفردية بين النَّاس، تنوّع يقدّر خصوصية الذُّكور وخصوصية الإناث، وظروف الطفولة، وظروف المعاقين وكبار السنّ، والعجزة الذين لهم حقّ الضمان الاجتماعي، ولهذا تعتبر السيادة على رأس المعطيات الرئيسة لازدهار ربيع النَّاس.

ولأنَّه ربيع النَّاس؛ فالنَّاس في ربيعهم السياسي والاقتصادي واجتماعي سيصوغون مكوِّناً وطنيّاً جديداً يستمدّ عبره من التَّاريخ؛ فلا يغفلون عمَّا يرضي قيمهم الحميدة وفضائلهم الخيّرة إضافة إلى ما أصبح منجزاً بين أيديهم من حلّ يستوعب الآخر ويقبله شريكاً في الأمر من خلا منظومة علائقية متجاوزة لكلِّ الخلافات الإصلاحية التي سادت ثمّ بادت.

فالحلّ خَلاص للإنسان من تلك القيود والأطواق التي كبّلته سنين الطّغاة، حيث لا مُحرَّم ولا مُجرَّم إلّا ما حرَّم الله وجرَّم؛ فالنَّاس إرادة يصوغون دستوراً ويختارون تنظيماً يشفي غلّهم بممارسة الحرّيّة دون أن يمتدّ أحدهم على حِساب آخر.

وهكذا سيكون في ربيع النَّاس الموطن مقدّرٌ حقوقاً وواجبات ومسؤوليّات، وأمناً وملكيّة مع مراعاة المهارة والتخّصص والقدوة السلوكيّة والمقدرة على أداء الوظائف والمهام الوطنية حيث لا تحاصص على حساب منفعة الوطن وصناعة مستقبله المتجدّد.

البناء الأخلاقي

لا يمكن أن يُبنى الإنسان وفق نظريات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، ويكون هذا البناء ذو مردود إيجابي ما لم يُبنَ الإنسان بناءً أخلاقياً موجباً يرشد فكره وضميره، وبالتالي ينعكس ذلك البناء على سلوكه في القول والفعل والعمل والتصرّف. ولأنّ البناء الأخلاقي الذي يقود الفكر إلى الوجهة الصحية يهدي للتي هي أقوم في عالم الضمير والشعور، وإذا جاز لنا أن نسمّي هذا البناء عقيدة أخلاقية، فإنّ هذه العقيدة الواضحة البسيطة التي لا تعقيد فيها ولا غموض تقوم على الدعوة إلى الخير والابتعاد عن الشرّ ومحاربته عندما تستدعي الضرورة، ومن أجل صقل الإنسان أخلاقياً بما يتماشى مع النواميس الإنسانية العامّة التي تقبل الخير وترفض الشرّ، وتحبّ الحقّ وتكره الباطل، وتُعلي الفضيلة وتُرخص الرذيلة، وهذا الأمر من البساطة أن يعتمد مجموعة الفضائل والقيم التي تتقبّلها الفطرة الإنسانية من التعايش مع الحقّ والعدل والخير، والنفور من الظلم والباطل والشرّ، وهذا لا يختلف عليه اثنان، ولا

يرفضه إلّا ظالم أو جاحد أو غاصب؛ فعندما يتبيّن الرشد من الغي، يكون من السهل الوقوف على الموجبات والتمسّك بها، ومعرفة السلبيات والابتعاد عنها، وهذا ما ينطبق على الإنسان بنوعه، وعندما نقول بنوعه أي أنّ الفطرة الإنسانية هذا قوامها الذي يجب أن تكون عليه بما يضم النوعي الإنساني في التباين بين المهن والحرف والاختصاصات، وهذا ما يطلق الفكر إلى الإبداع والعمل والإنجاز، وتطلق الروح من أثقال الوهم والتكبّر والعتوّ، الذي يترتّب عليه حبّ الظلم والاستعباد والتسلّط والطّمع والتعدّي، ومن ثمّ فإنّ تآلف الفكر والرّوح وانسجامهما في التواطؤ على الخير، تدفع بالطاقات البشرية إلى الصلاح الذي ينتج عنه العمل والبناء في جميع اتجاهاته على المستوى الفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تتلاشى الفوارق بين الأفراد كونهم خلق الله وعباده من جانب، وكونهم متساوين في هذا الخلق من جانب آخر، إلّا أنّ التفاضل يبقى قائماً بمقدار ما يتمسّك به أيّ إنسان بالفضائل والقيم كونها خيّرة حميدة، وبمقدار ما يستطيع أن يوجّه من هذه الفضائل والقيم وجهتها الصحيحة التي تعود بالخير على مجموع الأفراد.

وتبقى مسألة أخرى وهي قضية الحاكم والمحكوم:

إذا تساوى جميع الأفراد في البناء الأخلاقي لا بمعنى المقدار، وإنما بمعنى الاستطاعة مصداقاً لقوله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ}[20].

إنّ التفاوت بين البشر قائم في القدرة العقيلة والبدنية والمطاولة والصبر والتمسّك والتخلّي، وكذلك في الشدّة واللين والقول والعمل، ولكن المقصود بالتساوي أن يكون الجميع على الحقّ وبالحقّ مع الحقّ على اختلاف

[20] - البقرة 286.

المقادير، وهنا في سيادة الأخلاق وتساويها لدى الأفراد في إجماعها على مثلث الحقّ والعدل والخير الذي يشمل جميع الفضائل والقيم، يحقّ لمن يجمع أكبر المقادير من تساوي الإجماع أن يسوس أمور النَّاس، ومن واجب الأفراد أن يدفعوه لسياستهم وتولّي أمورهم، وهنا يكون من يسوس أمور النَّاس مطبِّقاً للقانون لا مشرّعاً له، ذلك أنّ التشريع ليس من صلاحيّته، وليس هو أهل له، وإن استأثر بالنصيب الأوفى من الصلاح، وهذا الكلام ليس من التناقض في شيء، لأنّه ربَّ قائل يقول: طالما أنّه الأصلح ورضيته النَّاس ليسوس أمورها؛ فأصبح من واجبه أن يشرّع لهم، ومن حقّهم عليه أن يشرّع لهم.

نقول: ليس ذلك كذلك، لأنّ النَّاس اختارت الأصلح لأنّه أصلحهم، ولكن هناك أشياء أخرى يختلفون عنه بها، ولا يمكن له أن يلمّ بجميع أمورها، لأنّ البناء الأخلاقي الذي أشرنا إليه وتساوى فيه الأفراد في التوجّه واختلفوا في المقادير، وتمّ اختيار صاحب النصيب الأوفى من هذه المقادير؛ فهو رغم اختياره وقبولهم به غير أنَّه ليس بقادرٍ على الوقوف على حاجاتهم دون الرجوع إليهم، ذلك لأنّ النَّاس فيهم الصحيح والسقيم، والقويّ والضعيف، والسليم والمريض، والغني والفقير، والطائع والعاصي، والمقبل والمدبر، وهنا لا بدّ من الرجوع إلى النَّاس للوقوف على معرفة ما يصلح حالهم وفق الدّين والعرف والمجتمع والبيئة وما تحويه هذه البيئة؛ فلا يقيس بالمقياس الذي امتاز به عنهم، وبذلك تربط نواميس الكون الطبيعية مع نواميس الفطرة البشرية في تناسق واتّساق.

إنّ البناء الأخلاقي يهدي للتي هي أقوم في التنسيق بين ظاهر الإنسان وباطنه، وبين مشاعره وسلوكه، وبين عقيدته وعمله، وبين مجتمعه وبيئته وأرضه التي يعيش عليها؛ فإذا تمّ هذا التوافق والانسجام من منطلق

أخلاقي الذي يدخل ضمنه الدين، الذي تقوم عليه هذه المكارم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". وبذلك تصبح أواصر النَّاس كلّها مشدودة إلى العروة الوثقى التي لا تنفصم، متطلّعة إلى أعلى نحو الهدف وصولاً إلى الغاية وإن كانت مستقرّة على الأرض، ولمّا يستقرّ الجانب الأخلاقي في بنائه لدى النَّاس حكّاماً ومحكومين، يصبح العمل نوعاً من العبادة فضلاً عن أنّه إنتاج، ولكن متى توجَّه النَّاس الوجهة الأخلاقية في عملهم وسلوكهم يدخلون دائرة العبادة وإن كان هذا العمل متاعاً واستمتاعاً بالحياة الدنيا.

إنّ تقويم الأخلاق في بناء الإنسان هي أقوم ما يكون في علاقات النَّاس بعضهم ببعض، أفراداً وجماعات، وحكّاماً ومحكومين، وشعوباً وقبائل؛ فهذه العلاقات تقوم على الأسس الوطيدة الثابتة التي لا تتأثّر بالرأي والهوى، ولا بالمصلحة والمنفعة على حساب الآخرين، ولا تميل مع المودّة أو الكره، وعندما تسود هذه القواعد بعيدة عن الأغراض والأهواء؛ فلا تتصرف إلّا للوجهة العامّة التي تصبّ في مصلحة جميع النَّاس خدمة لنظام الحكم، ونظام المال، ونظام الاجتماع ونظام التعامل في عالم الإنسان.

أثر الفضائل والقيم في البناء الإنساني

إنّ الرّأسمال الحضاري لا يقتصر فقط على الإنسان والجغرافيا والزّمن، ولكن أيِّ حضارة مع احتياجها إلى هذه العناصر الثلاثة؛ فإنّ هذه العناصر تحتاج إلى أسس من الفضائل والقيم كي يتمّ التفاعل بينها، وتنشأ الحضارة والمدنية التي تقوم على الفكرة السليمة التي يحملها العقل الإنساني والانطلاق الرّوحي الذي يعزّز ما يؤمن به الإنسان عن قناعة دون إجبار أو إكراه، ومن خلال هذين العنصرين يكتمل البناء للجانب المادّي سواء على مستوى الإنسان أو على المستويات الأخرى في الحياة العامّة.

إنّ الفضائل والقيم التي تتمّم بنية الإنسان تواكب حياته فكرة قائمة في ذاته، وهذه الفكرة أو الأفكار التي سمحت الفضائل والقيم بانطلاقها نحو الإبداع هي التي رافقت التراكم الحضاري عبر التَّاريخ، ولا نجاوز الصواب إذا أكّدنا على أهمية الدين والعقيدة في هذا الجانب كونه مصدر هذه الفضائل والقيم ومنبعاً لها عبر الرّسالات السماوية التي شرّعت الفضائل والقيم وأكّدت على وجوب الاتصاف بها والتعامل بين النّاس وفق أخلاق كريمة معطيات نبيلة ترتقي بالإنسان إلى مستوى التقويم الأحسن الذي جعله الله عليه، والارتقاء الإنساني نحو السموّ يجعله متواضعاً من جهة، ورافضاً لغير الفطرة السليمة التي فُطر عليها من جهة ثانية، ذلك أنّ التقاء التواضع مع الفطرة وصولاً إلى اليقين بوجود الخالق لكلّ شيء، والوقوف على هذه الحقيقة توجب عبودية الإنسان لله تعالى، وأُلوهية الخالق عزّ وجلّ، والخالق ما كلّف نفساً فوق طاقتها، وهذا عين الحقّ والعدل، ومن هنا وجب القول أنّ من كلّف نفساً فوق طاقتها فقد استعلى على الله تعالى، ولذا نجد الطّغاة من الحكّام

والسّلاطين الذين تولّوا أمر النَّاس دون رغبة منهم لا يأبهون لأحد بما يكلّفون، ذلك أنّهم أوغلوا في الغيّ سادرين، وهذا الإيغال في الظلم والطّغيان من قبل الأنظمة الاستبدادية الفاسدة ما كان ليكون لولا الانحدار الأخلاقي الذي وصلت إليه هذه الأنظمة ومن يمثّل رأس كلِّ هرم في أيِّ نظام مستبدّ لاسيما الأنظمة العربية التي تتبوّأ مكان الصدارة فيما وصلت إليه من انحدار، والسبب فيه هو الابتعاد عن مكارم الأخلاق من قبل البعض، أو تقويض قيم الأخلاق من البعض الآخر، أو عدم معرفة هذه الأخلاق وما تحمل من قيم ممّا تبقى من الآخرين، وبكلمة وجيزة أنّ هذه الأنظمة وخاصة من تربّع على عروشها لا يقيمون للفضيلة وزناً ولا يعرفون للقيمة سبيلاً؛ ولهذا لا يسلكون للأخلاق طريقاً؛ فينفلت منهم التصرّف والضبط والسلوك السويّ الذي يتّصف به النَّاس من البشر، ذلك لأنّ الأخلاق عامّة هي التي تحكم الأعمال، وبها نحكم على النتائج، ولا تأتي نتيجة إيجابية إلّا عن طريق الأخلاق التي تضبط التصرّفات وتكيّفها.

ولكن كيف يتمّ تكييف التصرّفات وضبط السلوك وتوجيهه للعمل والسيطرة على الجموح النفسي وإخضاع ذلك كلّه للنظام الأخلاقي؟

للإجابة على هذه السؤالات لا بدّ من تبنّي الفكرة الأخلاقية الصادرة عن الفضائل والقيم التي تُحكم قيودها على النّفس، وتطلق العقل من أواسره، وتدفع بالرّوح إلى التسامي القيمي بانسلاخها المادّي بالقدر الذي يحافظ على التوازن بين الروح والمادة من جانبٍ، وبين العقل والنّفس من جانب آخر، ذلك أنّ الإنسان بفطرته هو إنسان طبيعي، حيث تتولّى الأفكار النابعة من الفضائل والقيم المقوّمة للأخلاق إخضاع غرائزه لعملية تكيّف بين ظاهر وكامنٍ؛ فهي لا تقضي على الغرائز ولكن تحدّ من جموحها

عندما تفرض هذه الأخلاق نفسها على العقل، وبوصول الإنسان إلى هذه المرحلة يتحرّر جزئياً من قانون الغريزة الحيوانية إلى نور العقل وسموّ الرّوح، ومن ثمّ يُخضع وجوده كلّه للمقتضيات الرّوحية التي أوجدتها الأخلاق في نفسه، بحيث يمارس حياته في هذه الحالة الجديدة طبقاً للقانون الرّوحي المقيّد بالأخلاق.

وبهذا يواصل تطوّره الإنساني على التقويم الأحسن الذي أراده له الله تعالى، ومن ثمّ تكتمل شبكة علاقاته الداخلية بقدر امتداد الشُّعاع الأخلاقي في فكره وروحه، وبذلك تنشأ علاقات متوازنة في نفسه بين الرّوح والمادة، وبين العقل والنفس؛ فيدرك من خلال هذه العلاقات المتوازنة حقوقه وحقوق الآخرين الأمر الذي يستدعي بداهة معرفة الخير من الشرّ والحقّ من الباطل والعدل من الظلم والحلال من الحرام والطيّب من الخبيث؛ فإذا تأصّلت هذه الأصول في النفس، أصبحت جزءً من الذات التي لا يمكن أن تتخلّى عنها، إذ ليس هناك ذات تتخلّى عن ذاتها، وبذلك تتوسّع الإدراكات الداخلية على مستوى الذّات والخارجية على مستوى الآخر، وعندما تصل كلّ ذات وكلّ آخر إلى قدر من هذه الأصول الأخلاقية يتمّ التآلف والتلاقي أو على الأقلّ عدم التنافر لوجود قاعدة انطلاق مشتركة وإن تفاوتت بين النَّاس، ومجموع هذه الأصول الأخلاقية بين الأنا والآخر تكوّن مجتمعاً جديداً نتيجة السيادة المقدّرة، كما تتولّد ضرورات جديدة نتيجة هذه السيادة، وبهذا يسلك المجتمع منعطفاً آخر غير الذي كان عليه وهو منعطف العقل الذي يحمل الأخلاق، غير أنّ هذا العقل إذا تراخى في السيطرة على النّفس طغت عليه الغرائز، وحينئذ تشرع الغرائز في التحرّر مرّة ثانية من قيودها بالتدريج ويكفّ المجتمع عن ممارسة ضغطه على الفرد، وكلّما خفّ

الضغط الاجتماعي على الفرد الحاكم مال إلى التفرد بالقدر الذي انزاح عنه ذلك الضغط الداعي إلى الاستقامة، وكلّما كان المجتمع متأقلماً مع القيم التي ارتضاه عقداً له واصل التاريخ سيره ضمن المنظومة الأخلاقية، وبالتالي واصل التطوّر الأخلاقي عمله في نفسية الفرد وفي البناء الأخلاقي للمجتمع الذي لا يبرح في تعديل سلوك الأفراد الذي لا بدّ أن يأتي أُكله على الصعيد المجتمعي في السلطان والسياسة والاقتصاد وجميع مناحي الحياة.

وعلى العكس من ذلك بقدر ما تتحرّر هذه النزعة من قيودها في المجتمع، ينكمش التحرز الأخلاقي في أفعال الفرد الخاصة شيئاً فشيئاً وتبرز الأنا من جديد، حتى يستشري النقص في الفاعلية الاجتماعية للمبدأ الأخلاقي فيعود السلطان لصَّاً، وصاحب الحقّ يدعو إلى الباطل، ومن كان عادلاً يمارس الظلم كلّما بدأت الأخلاق بالتناقص، حتى إذا وصلت حدّ التلاشي أصبح الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف شعاراً للسُّلطان كما هو حال كثير من الأنظمة العربية التي عادت شعوبها إلى دفع القيمة الأخلاقية نحو التسامي لتتبوّأ مكان الصدارة في الفكر العربي المعاصر على مستوى ربيع النَّاس.

ولذا فإنّ التدنّي الأخلاقي هو السبب الأعظم في ظهور أمراض اجتماعية ينتبه إليها السلطان الطاغية بدقّة متناهية، ذلك لأنّ هذا التدنّي واستمراره هو الشريان الذي يمدّ السلطان الطاغية بنسغ الحياة، إذ أن غياب الأخلاق يطلق جماح الشهوات لدى الإنسان بحيث تواصل الغريزة سعيها إلى الانطلاق والتحرّر لتستعيد سيطرتها على النفس وعلى الفرد ومن ثمّ على المجتمع شيئاً فشيئاً، فإذا ما بلغ هذا التحرّر تمامه، عادت الغرائز

إلى سيطرتها على مصير الإنسان حتَّى تعيده تحت ربقة الظلم والعبودية والاستبداد.

وعليه: فإنّ القضية الأخلاقية تعالج جميع مشكلات المجتمع بشمولية تسع جميع جوانب الحياة الفكرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا يمكن التغيير دون العودة إلى أصول الفضائل والقيم التي ترسّخ الأخلاق، ومن هنا فالتغيير يبدأ من الفرد الذي هو عنصر المجتمع من القاعدة إلى القمّة، ولذا وجب تفعيل الفرد (الإنسان) حيث يبدأ بتغيير نفسه من داخلها قبل أن يغيّر الأشياء التي تحيط به، مصداقاً لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ}[21].

وهكذا يتغير المجتمع بأكمله إذا ما غيّر كلّ إنسان نفسه، أي يجب تنقية النفوس ممّا علق بها من إسقاطات الطّغاة والمتسلّطين التي فُرضت قسراً بما لا يناسب حرّيّة الإنسان وحقّه في الحياة المؤسّسة على الفضائل والقيم، وتنقيتها من سلبيات الأفكار السيّئة، وحمل المبدأ الأخلاقي وتفعيله في الواقع ليتمّ النهوض مرّة أخرى.

وهكذا يكون البناء الأخلاقي ذا أثر كبير لدى الإنسان وله مردود عظيم في القول والفعل والعمل والسلوك والتصرّف، ذلك أنّه يجمع بين الواقعي الاجتماعي في الحياة العامّة لدى الناس، والمثالية الأخلاقية التي تؤطّر السلوك الفردي والاجتماعي والمجتمعي، وتضبط التصرّف وفق معطيات الخير بشكل يحقّق من السعادة ما يحقّقه لمن يتحلّى بهذه القيم الأخلاقية ما يدفع عنها بعض الشقاء إن لم يدفع عنها معظمه، لأنّ الأخلاق التي أسهمت في البناء الإنساني جعلت الجميع على خطّ الشروع والتساوي

[21] - الرعد 11.

بحيث تُعرف حدود كلّ قيمة من قبل كلّ فرد؛ فالأوامر والطّاعة والامتثال لم تعدْ واجبة على المستضعفين، وإنّما أصبحت واجبة على جميع الأفراد ضمن مقاييس قيم أخرى من الخير والحقّ والعدل، كونها الرَّافضة لقيم أخرى كالشرّ والظلم والبغي، وبهذا تنعدم الفوارق بين الحاكم والمحكوم وبين القوي والضعيف وبين الغني والفقير، لأنّ البناء قام على أسس سليمة أشاعت بين الأفراد المحبّة والتضامن، ونزعت من النفوس العداوة والبغضاء المؤدّية إلى الفشل والتنازع. وهكذا تحقّق القيم أهدافها في إيجاد قاعدة أساسية لصقل جوهر الإنسان وبنائه بناءً متوازناً، يكون فيه سرّه كعلانيته؛ فإذا تناقض الظاهر مع الباطن، وتعارض القول مع العمل، حلّ النفاق والرياء وعادت الأطماع تطغى على النّفس التي تسيطر عليها الشهوات؛ فتدفع العقل إلى الانكماش ومن ثمّ تنطلق النّفس لإشباع الغريزة؛ فيظهر الظلم من جديد ويعود الاستبداد أعظم ممّا كان، الأمر الذي يسمح للسلطان بالتسلّط والطغيان من جديد.

الرُّقي الثقافي والحضاري

من أجل تحقيق الرّقي الثقافي والحضاري وجب بناء الإنسان بناء متكاملاً ليكون في حجم التحدّي، وكذلك تربيته على أخلاقيات الفضائل والقيم التي تمنحه المناعة الاجتماعية المطلوبة، ولعلّ أهم مصادر إمداد البناء الإنساني هو العودة إلى منابع الفضائل والقيم وكلّ ما من شأنه أنْ يمدّ مكارم الأخلاق رقيّاً ثقافياً وحضارياً، الأمر الذي يدفع الإنسان تطلّعاً إلى بلوغ المستقبل المأمول، ولا يتمّ هذا إلّا إذا احتلّت المفردات الأخلاقية مكان الصدارة في التربية النفسية والعقلية والروحية والبدنية.

فهذه المفردات أنتجت إبداعاً حضاريّاً كرّم الإنسان كيفما كان نوعه أو لونه أو جنسه، وبدون هذه المفردات الأخلاقية تتفشّى آفة الانحدار، وتبدأ القطيعة بين الأخلاق في التنظير والسلوك في التطبيق،

إنّ البناء الحضاري ليس تشييد عمارات وتعبيد طرق ومشافٍ وما إلى ذلك من البناء المادي، وكذلك الرقي الثقافي لا ينحصر فقط في عدد الصحف والمجلّات ودور الطباعة والنشر وإنشاء الجامعات وإن كان ذلك مهمّاً، إلّا أنَّ محطّ اهتمام القضية الكبرى التي يعمل عليها العاملون ويؤدّي حقّها المجتهدون هي بناء من يقوم بالبناء الحضاري والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو الممكّن من بناء الإنسان والعودة به إلى التقويم الأحسن الذي جعله الله عليه؛ فبناء الإنسان الخلوق العفيف، الطموح الواعي، الصالح العاقل، العالم الرشيد، هو السبيل إلى تطويع أسباب الحضارة والرقي الثقافي، ذلك لأنّ الإنسان كونه قيمة ذاتية وقيمة اجتماعية وقيمة إنسانية يكفي لأن يكون عماداً للحضارة والعمران، والثقافة والتاريخ، والتطوّر والرقي.

ولذا فالعمل مع الإنسان يؤكّد قيمة مشاركته في القبول والرّفض وإبداء الرّأي وإطلاق الحرّية التي تسمح بالإبداع، وبالتَّالي تشعر الإنسان بوجوده كما تشعره أنّه مواطن له وطن، وفي ضوء هذه القيم الأخلاقية يصبح الوطن قيمة في نفوس مواطنيه ممّا يجعل المساس بالوطن هو مساس بالمواطن نفسه، وليس كما هو حال تلك الأنظمة التي سادت وهي الآن في طريقها إلى الأفول، حيث كان المساس بالسلطان المستبدّ وفق نظريته هو مساس بالوطن، ولا عكس.

وعليه لقد انتهى زمن الوشايات وكتابة التقارير في المواطنين كيداً ومكراً، وأصبحت المراقبة وطنية حيث لا انتظار لأحدٍ أن يقع في المصيدة، بل

الانتظار للتنفيذ ثم المتابعة المسؤولة لِما ينفّذ وفقاً لِما قرّره الشّعب، وإن حدثت مخالفات فالقانون كفيل بالمعاقبة دون أيِّ كيد ولا مكر، وانتهى زمن تجنيد النساء الأميّات ليتجسسنَّ على أزواجهنَّ وجيرانهنَّ كما انتهى زمن تجنيد الأطفال غير المدركين للتجسس على أبائهم وأمهاتهم وأعمامهم وأخوتهم وجيرانهم وزملائهم في المدارس، وهكذا انتهت تلك المظاهر التي كانت تستفز المواطنين من الاستعراض بالسيارات الإستخباراتية المجهّزة بعددٍ من الهوائيات الميسّرة لنقل الوشايات بوجه السّرعة عن المواطنين مع إشهار السلاح في وجوههم أو على الأقل إظهار جزءٍ منه لتعريفهم بقيمهم التي لا تساوي من وجهة نظر النِّظام طلقة رصاصة؛ فكان الأمن بعد التخلّص من الطغاة قيمة سائدة في دولة التوافق مع وافر التقدير والاحترام.

وفي ربيع الحلّ أصبح الشعراء الذين كانوا مغيّبين عن معرفة الحقيقة واعين بها، ومن هنا أصبحت قصائدهم تمجّد الوطن وتتغنى بتاريخه وهويّته بعد أن كانت قصائدهم على حساب قيمة الوطن تمجّد قمّة سلطانه، وهكذا أصبح سلاح الرّواة والرّماة معاً مسخّراً من أجل الوطن وصون تراثه وترابه.

الاقتصاد في ربيع النَّاس علم يدفع بعجلة الإنتاج على حساب عجلة الاستهلاك، والملكية في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع حقّ مقدّس بعرق الجبين.

لقد أصبحت البعثات التعليمية للمتميّزين، ووفقاً لحاجة سوق العمل، وما يمكّن من إحداث التغيير للأفضل والأجود والأنفع للجميع، بعد إن كانت مقتصرة على ذوي القربى وأزلام النظام وجواسيسه ومن لهم وساطة ومحسوبية؛ فالبحث العلمي في ربيع النَّاس في العلوم الطبيعية طبيعة

معتادة، وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية فضائل خيّرة وقيم حميدة؛ فالتاريخ الذي كُتب عنوة وسُجِّل في طيات صفحاته تزويراً لمن لم يجاهد بطلاً على رؤوس المجاهدين الأبرار شُكّلت له لجان من الاختصاصيين الوطنيين لإصلاح عطبه وتنقيته ممّا علق به من تشويه للحقائق التاريخية، والمقابر التي دُفن فيها أناس لا علاقة لهم بالجهاد وصناعة التاريخ هي الأخرى تصحّح حتَّى لا يكون الأموات في المقابر جنباً إلى جنب مع الأحياء فيها.

أمَّا الصّحة في دولة التوافق؛ فالمشافي التي كانت لا توصف أكثر من كونها مشافٍ إسعافية، أصبحت ذات مراكز بحثية متقدّمة تمدّها بكلّ علمٍ جديد وتقنية متطوّرة حتّى أصبح المواطنون لا يفكّرون في العلاج بالخارج إلّا ما نذر؛ فمن لا إمكانية مادية لديه أو واسطة تحسبه متميّزاً عن غيره من المواطنين في ذلك الزّمان، ليس له بدّ إلّا الموت دون أن يجد نظاماً أو حكومة تتأسف عليه سوى تلقيه التأسف من الذين حالهم كما هو حاله؛ ففي ذلك الزّمان الجديب كانت تقارير الحكومات تعرض في وسائل إعلامها عدد الذين تمّ علاجهم في الخارج كونه من وجهة نظرهم إنجازاً من إنجازات النظام في الوقت الذي لا يعلمون فيه أنَّ هذا الأمر لا يزيد عن إثبات إدانة للنظام وحكومته باعتبار أنّ ذلك يثبت أن المشافي في البلاد لا تزيد عن كونها مشافٍ إسعافية ليس إلّا.

أمَّا الزّراعة في زمن الطّاغية فالآفات كُثر، ومن أراد من المزارعين أن يكافح تلك الآفات فبإمكانه إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، ومن لم يستطع فالأرض الجدباء لا عيب فيها في الزّمن الأجدب، ولهذا كثرت السموم في المستزرع بأسباب الرّش المبيد المباشر على الثّمار والخضراوات؛ فلو كانت هناك رعاية وطنية لكان العلاج للبيئة بكاملها حتّى لا تجد الآفات

مكاناً لتحلّ فيه، ولذا كلّما رشّ المزارع مبيداً على ثمار ما استزرعه جاءت الآفات الضارة تتداعى من المحيط المملوء بها، ممّا جعل المزارعين طوال العام همّ في حاجة لشراء المزيد من المبيدات المتنوّعة والمتعدّدة والمختلفة، وبهذه الأسباب التي أصبحت الخضراوات والفواكه مملوءة بالسموم أنتجت أمراضاً سرطانية لم تعرفها البلاد من قبل، وهكذا كان حال المواطنين إلى أن جاءت الثورة الحلّ رحمة على البلاد والعباد؛ فأصبحت البيئة نقيّة خالية من تلك الآفات الضارة؛ فاخضرّت الأرض ربيعاً مزهراً، وثماراً لا سموم فيها؛ لذتها وكأنَّها من ثمار الجنّة؛ فانتهت تلك الأمراض السرطانية والسلامة الصحية في وجوه النَّاس تقرأ.

الشفافية التي لم يعتادها النَّاس أصبحت هي السائدة جنباً إلى جنبٍ مع العدل الذي كان مفقوداً بوجود الطاغية؛ فالشورى في الأمر بين النَّاس ربيع، ثمارها قرارات قابلة للتنفيذ والمتابعة والمراقبة والمحاسبة والمسائلة والتقويم من أجل حياة ديمقراطية فيها الحقوق تمارس والواجبات تؤدّى والمسؤوليات تُحمْل، مع تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام باعتبارها حلّاً فيه تمارس الحرّية بكلّ إرادة.

قمّة السلطان وفقاً للدستور قمّة؛ فلا مجال لأن يطغى ولا مجال لأن يورّث أبناءه من بعده؛ فالحكم في دولة التوافق مورّث للشّعب بكامله، ولذا فلم يعد هناك مجال لأن يورَّث لغيره.

والبنوك مثل الجيوش، أمرها بيد الشعب قيادة وقراراً ولكلٍ مهامه تجاه ما يجب سلماً وحرباً، ومن هنا لا إمكانية للاختلاسات والسوق السوداء وتبييض الأموال وتحويلها للبنوك في الخارج، ولا إمكانية لانقلابات العسكر، ولا للرصاص الحي في صدور المواطنين؛ فالبوليس جهاز مدني

يحافظ على أمن المواطنين وسلامتهم وما يمتلكون وأينما يتحرّكون أو يسكنون.

السلطات التي كانت لا سلطة إلّا وأن تكون بيد الطّاغية، أصبحت سلطات مستقلة دستوراً مصيرها بيد الشّعب؛ فالقضاء سلطان لا سلطان عليه، والتشريع بيد المشرّعين سلطة، والتنفيذ بيد المنفِّذين سلطة، والبحث العلمي هو الآخر سلطان لا سلطان عليه إلّا العلم، وهكذا فالدستور هو السّلطان على كلّ سلطان كونه بإرادة الشعب مستمدّ من الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، وكذلك فإنَّ الإعلام خاصٍّ وعام هو صوت النَّاس دستوراً، الصوت الذي يعلو ولا صوت يعلو عليه.

الدّولة في ربيع النَّاس دولة مؤسّسات، والمجتمع المدني والتنوّع الثقافي أصوات تعلو بأصوات النَّاس، والرّجل والمرأة جنباً إلى جنبٍ إخوة متحابين في ميادين التعليم والعمل مع وافر التقدير للقدرة والتخصّص والمهارة والتأهيل والطبيعة الخَلقيّة.

القيم التي قوّضت في زمن الطّغاة أصبحت بعد الثورات العربية حرّة طليقة مع حريّة الفضائل المطلقة والقيم التي تقرّها الأعراف والأخلاق الحميدة.

في ربيع النّاس أصبح المواطنون متوافقون أحراراً؛ فلم يعد هناك مكاناً للتطرّف، ولا مكاناً للإكراه، ولا التغييب، ولا الإقصاء، ومن ثمَّ لا مكاناً للطغاة.

في ربيع النَّاس لا مجال لتأمر السياسيين؛ فالسياسيون والقادة الذين يتمّ اختيارهم ديمقراطياً وبكل شفافية لإدارة شؤون الدولة تتم إقالتهم بالمعطيات نفسها (ديمقراطية وشفافية) ممّا يجعلهم بعد انتهائهم من أداء المهام المختارين لها في سلام آمنين بين النّاس ومعهم يفكّرون في إدارة

حياتهم الطبيعية أو الوظيفية التي جاؤوا منها، ولهذا لا مجال للانقلابات والتأمّر كون الوطن ملك عام لجميع المواطنين، ولذا في ربع النَّاس أصبح الولاء للوطن بعد إن كان الولاء للطاغية.

في ربيع النَّاس أصبح قمّة السّلطان لا يسمع إلّا ما يجب أن يسمعه بدلاً ممّا كان سائداً أيّام الطَّاغية الذي لا يسمع إلّا ما يُحبّ أن يسمعه.

في ربيع النَّاس التأريخ يُكتب ولا يُكتب عنه؛ فالكتابة عن التَّاريخ دائماً يلحقها قلب الحقائق تشويهاً وتزويراً، ولذا فمن السهل أن يُكتب عن التَّاريخ، ولكن أن يُكتب التَّاريخ هو كما هو فالأمر صعب جدّاً إلّا الشهداء فهم وحدهم خير من يكتب التَّاريخ، وهكذا الثوار الذين على رأسهم ثوار ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن والبحرين يسطّرون ويكتبون التاريخ دماً من أجل الحرّية.

زمن التنظير لقولبة عقول النَّاس هو الآخر قد ولّى، وحلّ محلّه زمن الانعتاق الذي يدفع الجميع بقوّة الجميع إلى كلّ ما من شأنه من أجلهم جميعاً، ومن هنا في ربيع النَّاس أصبحت النسوة لا تزغرد إلّا للأفراح بعد أن كان بعضهنَّ يزغردن للطّاغية.

المؤلّف أ. د عقيل حسين عقيل

17 من رمضان الموافق 17 / 8/ 2011م

المصادر والمراجع باللغة العربية

1 . الموسوعة العربية العالمية. شركة أعمال الموسوعة، الطبعة الثانية، 1999.

2 . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت : معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1986.

3 . الموسوعة الفلسفية. وضع لحنة من العلماء والأكاديميين السوفيت "ترجمة سمير كرم". بيروت: دار الطليعة.1974.

4 . الموسوعة في العلوم الاجتماعية "ترجمة عادل مختار، وسعد عبد العزيز". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

5 . الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، عقيل حسين عقيل. الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2007.

6 . إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع "ترجمة د.محمود قاسم، د.السيد محمد بدوي". الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1988.

7 . إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

8 . التفكير الإبداعي. مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

9 . العولمة والهوية. المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون. عمّان: جامعة فيلادلفيا، 1999.

10 . إدوارد سعيد، خارج المكان (ترجمة فواز طرابلسي). بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2000.

11 . اولريش بك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية "ترجمة أبو العيد دودو" كولونيا: منشورات الجمل، 2001.

12 . أنطوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية (ترجمة مالك أبوشهيوة) طرابلس: دار الرواد، 1999.

13 . باسل شيخو، هل فات الأوان لتبدأ من جديد حدد مسارك. دمشق: دار القلم، 2004.

14 . توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة (ترجمة ليلى زيدان) القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000.

15 . توماس فريدمان، العالم مسطّح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين"ترجمة عمر الأيوبي" بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.
16 . تريسي جروس، كيف تجعل المستحيل ممكنا التحولات السبعة لإعادة هندسة ذاتك ومؤسستك "ترجمة علاء أحمد صلاح". القاهرة: إصدارات بيمك، 2002.
17 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، المكتبة الشرقية، 1972.
18 . جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك "ترجمة جورج كتورة". بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
19 . جياني فاتيمو، نهاية الحداثة الفلسفات العدمية والتفسيرية في ثقافة ما بعد الحداثة (ترجمة فاطمة الجيوشي). دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1998.
20 . حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة (ترجمة عمران أبو حجلة). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997.
21 . خليفة محمد الزعابي، كُن مُعجِزاً حلّق في القمة. دبي: مركز الخليفة للتنمية الاجتماعية والإدارية، 2004.
22 . دوروثي ليدز، قوة الكلمة "ترجمة عبد الرحمن توفيق". القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك)، الطبعة الثانية، 1999.
23 . دونالد هـ. ويز، إجراءات المقابلة الشخصية بنجاح "ترجمة شوكار زكي". القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.
24 . روبرت ك كوبر، كيف تفجر الطاقة الهائلة الكامنة بداخلك وتوظفها في القيادة والحياة "ترجمة مكتبة جرير" الرياض، مكتبة جرير، 2004.

25 . سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية. بيروت: دار الكنوز الأدبية،2000.
26 . ريتشارد نيكسون:
أ . ــ، نصر بلا حرب (ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، 1991.
ب . ــ، ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس). عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
27 . سمير أمين، نقد روح العصر (ترجمة فهيمة شرف الدين).بيروت: 1998.
28 . سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية (محدداتها . قياسها . نظرياتها). القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م.
29 . سليمان مظهر، قصة الديانات. القاهرة: مكتبة مذبولي، 1998.
30 . صلاح بن معاد، مجتمع ما بعد الرأسمالية (صلاح بن معاد). الرياض: الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2001.
31 . صاموائيل هنتنجتون:
أ . ــ، الإسلام والغرب آفاق الصِّدام (ترجمة مجدي شرشر). القاهرة: مكتبة مذبولي، 1995.
ب . صدام الحضارات إعادة صنع النَّظام العالمي "ترجمة طلعت الشايب". القاهرة: دار الكتاب المصرية، 1998.
32 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972.
33 . عقيل حسين عقيل:
أ ــ، سيادة البشر دراسة في الفكر الاجتماعي. مالطا: دار الجأ، 1995.

ب ـ، التصنيف القيمي للعولمة. مالطا: منشورات دار Elga، 200.
ت ـ، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). مالطا: منشورات دار Elga، 2001.
ث . ـ، منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.
ج . ـ، البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية، القاهرة، 2007.
ح . ـ، مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة، 2008.
خ . ـ، خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
د . ـ، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
ذ . ـ، التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.
ر . ـ، السنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
ز . ـ، المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
ط . ـ، الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.
ن . ـ، الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.
ظ . ـ، سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
ك . ـ، خريف السُّلطان (الرّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

ل . ـ، الرّفض (استشعار حريّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

م . ـ، تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

34 . علي زيعور، مذاهب علم النفس. بيروت : دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136 .

35 . عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية الجزء الثاني. بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984.

36 . علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م.

73 . عبد المجيد الشافي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ. بيروت: دار الطليعة، 200.

83 . عبد المنعم شحاته، أنا والآخر سيكولوجية العلاقات المتبادلة. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2002.

39 . عالم المعرفة، الأنا والآخر. 2002.

40 . فرنسيس فوكوياما:

أ . ـ، نهاية التاريخ وخاتم البشر (ترجمة حسين آمين). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1993.

ب . ـ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي (ترجمة معين الإمام، ومجاب الإمام). دمشق: 1998.

ج . ـ، نهاية الإنسان (عواقب الثّورة البيو تكنولوجيا). "ترجمة أحمد مستجير"، القاهرة: شركة مطابع لوتس، 2002.

41 . لسان العرب. ابن منظور، بيروت : دار لسان العرب، المجلد الأول.
42 . موسوعة مدربون بارعون (التدريب المباشر). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.
43 ـ موسوعة مدربون بارعون (العوامل السبع للتغيير). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.
44 . محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي (ترجمة هاشم صالح). بيروت: دار الساقي، 1997.
45 . لستر ثورو، مستقبل الرأسمالية (ترجمة عزيز سباهي). دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998.
46 . محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد. عمان: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1996.
47 . محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية " دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة ". بيروت : دار الطليعة، 1990م.
48 . محمود محمد طه، نحو مشروع مستقبلي للإسلام. الكويت: دار قرطاس، 2002.
49 . منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
50 . نعوم تشومسكي:
أ _ ـ، تواريخ الانشقاق (ترجمة محمد نجار). بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، 1997.

ب – ـ، النزعة العسكرية الجديدة (ترجمة أيمن حنان حداد).بيروت: دار الآداب،2001.

ج _ ـ، الحادي عشر من أيلول (تعريب مجموعة من المختصين). دمشق: التكوين للباعة والنشر والتوزيع، 2002.

51 . وليد عبد الناصر، حوار الحضارات في عالم متغير. العدد 41768، 15 أبريل، 2001.

52 . يحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة: دار الشروق.

المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Albert, Ethel M, "The Classification of Values, A Method and Illustration", American Anthropologist, Vol. 58, 1965.

2 - Abbett, Kants. T. K., Theory of Ethics, London, 1927, In Lancaster, master of Political Though, Hegel to Dewing. Georg.

3- Anthony Giddens. the Third way, The Renewal of Sociality, 1998.

4 - Bush, Chilton R., "A System of categories for General News Content" Journalism Quarterly, Vol.37.no.2,1970.

5 - Bolck, J., & Thomas, H., Is Satisfaction with Self a Measure of Adjustment? journal of Abnormal and Social Psychology, 1965-51.

6 – Edward W. Said, Out of Place, A. Knoff 1998.

7 – Francis Fukuyama. Trust. Social Virtues and the Creation of prosperity, London, Hamish Hamilton, 1995.

8 - bHolsti, Ole, R., "Content Analysis for the Social Sciences and Humanities" New York, Addison-Wesley, 1969

9 - Henry k Skolimowski; Living philosophy: Eco- philosophy as a Tree of life; Arkana Paperbacks. P 12.

10 _ http; islam- online. net/ Arabic/mafaheem/2002/04/article 1. shtml.

11- Roth, C. H. Fundamentals of Logic Design. 2nd Ed. St, paul, West pub. Co, 1979.

12 - Copi, I. M. Introduction to Logic. 4th Ed, Macmillan Pub, co, 1972.

13 - W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

الفهرسة

1 . المقدّمة.
2 . ربيع النَّاس.
3 . ربيع الإصلاح.
4 . الإصلاح بين تصلّب ومرونة.
5 . أدوات الإصلاح.
6 . المحاسبة.
7 . المسائلة.
8 . الرقابة.
9 . الإصلاح يحدُّ من الإفساد.
10 . إصلاح الإفساد الاجتماعي.
11 . إصلاح الإفساد السياسي.
12 . إصلاح الإفساد الاقتصادي.
13 . إصلاح الإفساد النفسي.
14 . إصلاح العقل والنّفس.
15 . إصلاح الإفساد الثقافي.
16 . الإصلاح من الثّورة إلى الثروة
17 . الإفساد وضرورة الإصلاح.
18 . ربيع الحلّ.
19 . ربيع الحلّ (دولة توافق).

20 . الانسجام.

21 . تربّع النَّاس في دولة التوافق.

22 . تصورات التربّع.

23 . ذوق التربع ورفعته.

24 . التربع العلمي.

25 . ربيع الفعل في دولة التوافق.

26 . الثورة حلّ

27 . الحلّ من الإصلاح إلى التغيير.

28 . التمركز على الأنا وكمون الحلّ.

29 . الحلّ صناعة مستقبل.

30 . مثلث صناعة المستقبل.

31 . المستوى القيمي لصناعة المستقبل.

32 . مجتمع الرّفاهية صناعة مستقبل.

33 . الثّمرة الحلّ.

34 . الشورى بين النَّاس حلّ.

35 . الأمن في زمن ربيع النَّاس.

36 . الأمن السياسي.

37 . الأمن الاقتصادي.

38 . الأمن الاجتماعي.

39 . المصادر والمراجع.

40 . البناء الأخلاقي.

41 . أثر الفضائل والقيم في البناء الإنساني.

42 . الرّقي الثقافي والحضاري.

صدر للمؤلّف

المؤلف: أ.د. عقيل حسين عقيل من مواليد الجماهيرية براك الشاطي 1953م تحصَّل على البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأول بقسم الخدمة الاجتماعية 1977م. قُبِلَ معيداً بالقسم 1978م. تحصَّل على الماجستير في التنمية البشرية من جامعة جورج واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية 1981م، ثمَّ تحصِّلَ على الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية جامعة الفاتح 1992م. يشغل الآن درجة أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب.

وقد شغل منصب أمين التعليم والبحث العلمي ببلدية طرابلس، ثم شغل منصب أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي بالجماهيرية، ومن بعده شغل منصب أمين التنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشّعب العام.

صدر للمؤلف 36 بحثاً نشرت داخل الجماهيرية وخارجها. وصدر له 54 مؤلفاً منها أربع موسوعات، ومجالات اهتمام المؤلف العلمية هي:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . الفكر.

3 . الأدب.

4 . الإسلاميات.

5 . طرق البحث الاجتماعي.

تُرجمت مجموعة من كتبه إلى اللغة الانجليزية واللغة التركية.

عناوين المؤلّفات ومواضعها هي:

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط. طرابلس: اللجنة الشعبية للتعليم ببلدية طرابلس، 1989.

2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع الجماهيري. طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1992.

3. فلسفة مناهج البحث العلمي. مالطا: منشورات الجأ، 1995.

4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون. مالطا: منشورات الجأ، 1996.

5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي. مالطا: منشورات الجأ، 1997.

6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل. الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1999.

7 . البستان الحلم. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1999.

8 . التصنيف القيمي للعولمة. مالطا: منشورات الجأ، 2001.

9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). طرابلس: دار الحكمة،

2001.

10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت 2004.

11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت 2004.

12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.

13 . خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006.

14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006.

15 . البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية، القاهرة، 2007.
16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية ، القاهرة، 2007.
17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية، القاهرة، 2007.
18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية ، القاهرة، 2007.
19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية ، القاهرة، 2008.
20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة، 2008.
21 . المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت . دمشق، 2009.
22 . موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، ، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2009.
23 . ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.

28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م
29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م
30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
36 . أيوب واليسع وذو الكفل والياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
39 . 34 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، تحت الطباعة.
40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، القاهرة المجموعة الدولية، 2010م.
41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إدريس ويعقوب ويوسف، القاهرة المجموعة الدولية، 2010م.

42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، القاهرة المجموعة الدولية، 2010م.
43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، القاهرة المجموعة الدولية.
50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، القاهرة، المجموعة الدولية.
51 . التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.
52 . ألسنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.
55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.

56 . سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
57 . خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقّنية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
71 . الرّفض (استشعار حرّيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
73 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

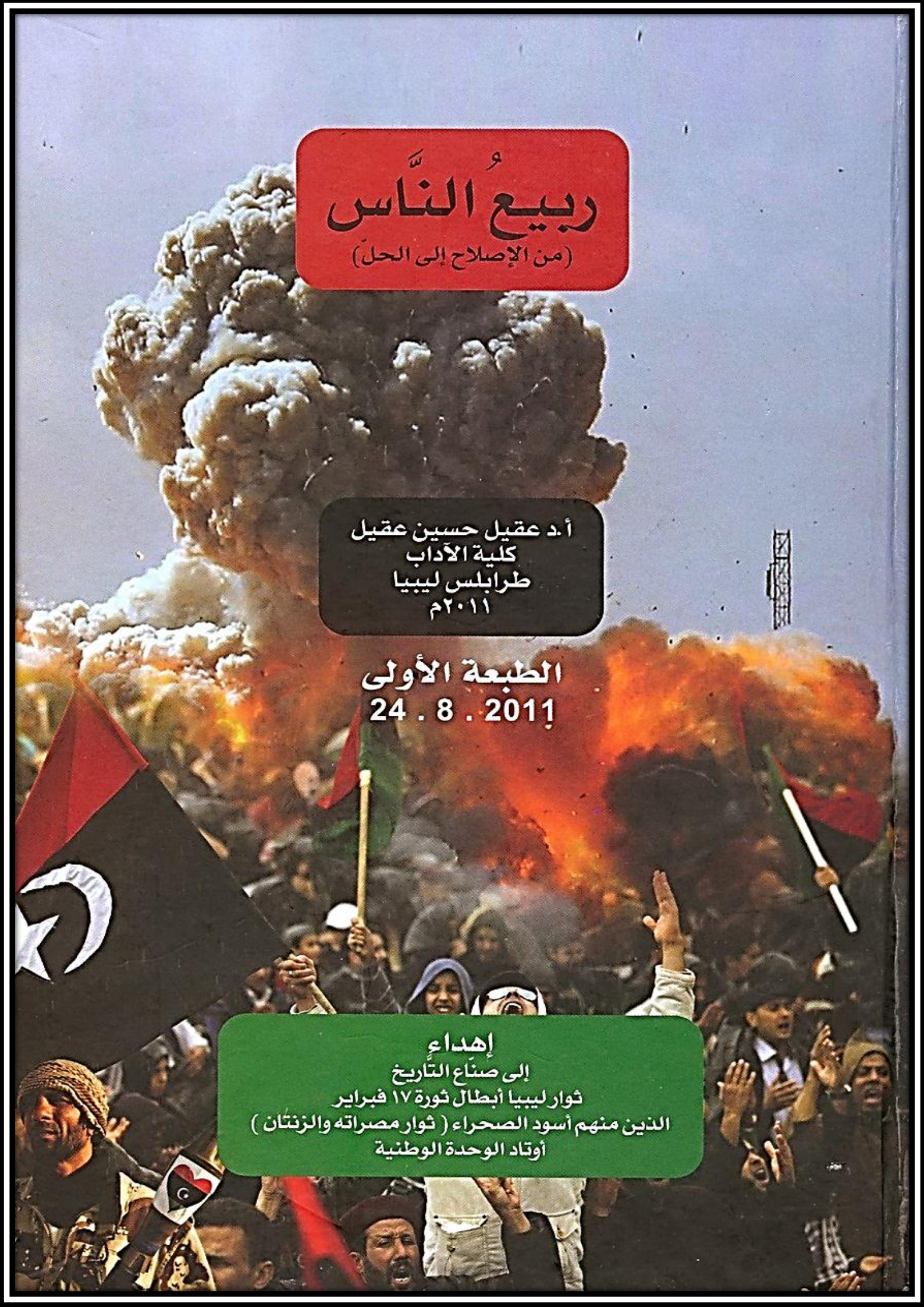

ربيعُ النَّاس

(من الإصلاح إلى الحلّ)

أ.د عقيل حسين عقيل
كلية الآداب
طرابلس ليبيا

٢٠١١م

الطبعة الأولى
24 . 8 . 2011

إهداء
إلى صنّاع التّاريخ
ثوار ليبيا أبطال ثورة ١٧ فبراير
الذين منهم أسود الصحراء (ثوار مصراته والزنتان)
أوتاد الوحدة الوطنية